رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية/تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح/الأردن

العدد (50) – عدد خاص

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية/تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح/الأردن

العدد 50 كانون أول (ديسمبر) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح / عمان –الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ.د. بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. محمود الوادي	جامعة الشرق الأوسط	الأردن
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية

شروط النشر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث؛أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.googlescholars.com
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع **www.mandumah.com** // http
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** http//
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.
- قاعدة بيانات https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

شهادة رقم (2020-007)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م

Arab Impact Factor
خاص بالمجلات التي تصدر باللغة العربية
اتحاد الجامعات العربية
القائمة
التقارير
المجلات
تواصل معنا
الصفحه الرئيسية
تسجيل الدخول
رماح للبحوث والدراسات
اسم المجله بالانجليزيه
Research and Development of Human Recourses Center (REMAH)
ISSN
2392-5418
الدوله
الاردن
اصدارات المجله
اضغط هنا
معامل التاثير لسنه 2018
1.1
معامل التاثير لسنه 2019
1.3
معامل التاثير لسنه 2020
1.5

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٥٠ع/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التى تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذى صدر فى 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمى والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التى يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالى في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

Arcif Analytics — معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي — قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arab Citation & Impact Factor — Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-14
الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم
سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

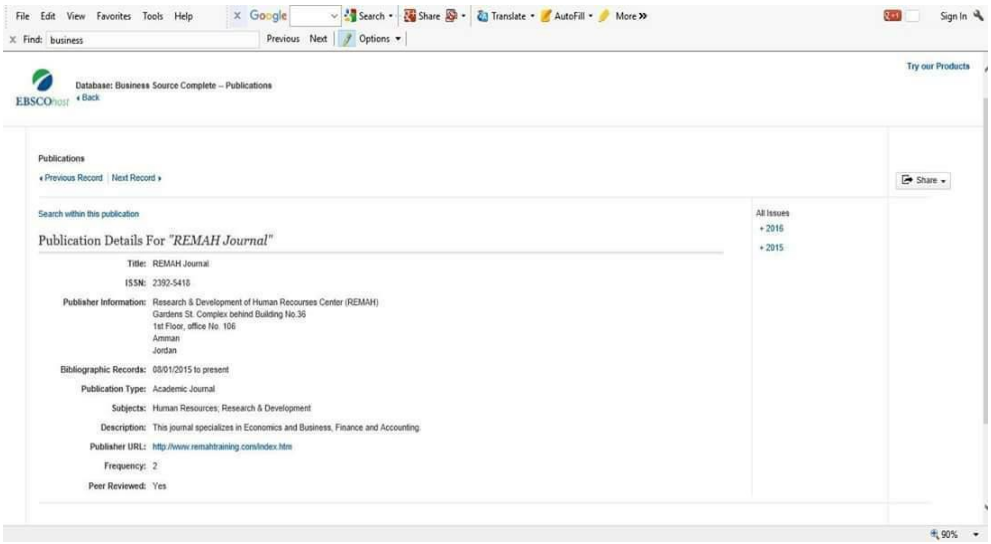

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330

▼ Additional Title Details

Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available

▼ Publisher & Ordering Details

Commercial Publisher

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

Corporate Author

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

▼ Price Data

JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)

CiteFactor Academic Scientific Journals
Home About Us Impact Factor Publishers Suggest Contact

Categories

Articles 168369

Journals 20546

News

Journal Impact Factor Report 2018
Date: 28th Dec, 2018

Journal Impact Factor List 2014 (Now Online !!!)
Date: 02nd August, 2014

Getting Your Journal Indexed
Date: 08th May, 2014

2012 Impact Factor List
Date: 28th April, 2014

Ramah Journal of Economic Research

An international scientific, refereed journal specialized in economics and administrative sciences, issued by the Center for Research and Human Resources Development: (Jordan's spears). It was established in 2005.

URL: https://remahresearch.com/index.php/2020-03-02-13-00-36.html

Keywords: economics and administrative sciences, Research and Human Resources Development, journal

ISSN: 2392-5418

EISSN:2392-5418

Subject: Business and Management

Publisher: Remah Center

Year: 2005

Country: Jordan

Research Paper Indexed by Citefactor - Not Available

Views: 2

افتتاحية العدد

بحمد الله وفضله ارتفع معامل التأثير العربي لمجلة رماح للبحوث والدراسات الإقتصادية / الأردن وفقا لتقرير عام (2020) والصادر عن مشروع التأثير العربي باتحاد الجامعات العربية، حيث بلغ (1.5) مقارنة بالتقرير السابق عام (2019) والذي حظي (1.3).

و بعون الله وتوفيقه نزف خبر إنتلافنا وتعاوننا اعتباراً من صدور العدد (38) والأعداد التي تليه مع أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (50) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وباختراق مذهل انضمت المجلة لموقع CiteFactor.

وهذا العدد (50) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، قطر ...الخ.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	5
الهيئة الاستشارية للمجلة	7
شروط النشر	9
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	10
افتتاحية العدد	17
فهرس المحتويات	19
أثر القيادة الابداعية والذكاء الاستراتيجي في استراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية الأستاذ الدكتور كامل محمد الحواجرة كلية الاعمال- جامعة مؤته سنيد صالح المري باحث- طالب دكتوراه / جامعة مؤتة	21
متابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي الدكتور وليد بن راشد الشهري	61
علاقة حل المشكلات بالوظائف التنفيذية لدى الطلبة الملتحقين بغرف المصادر في الأردن د. إسلام راضي ذبيان المملكة الأردنية الهاشمية	95
دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية دراسة حالة صادر الذهب خلال الفترة 2010 - 2015 د. فوزية ساتي محمد الامين انتصار تاج السر احمد الضو عبد العزيز حسين متعب المزيد	127
الجزيرة الحرارية بالدمام : تحليل الأسباب والآثار وآليات العلاج مشاعل حباب شباب العصيمي إيمان مشبب عوضه الاحمري المملكة العربية السعودية	153
الشروع بالجرائم الواقعة على العرض (دراسة مقارنة) موسى عبد الحافظ المهيرات المملكة الأردنية الهاشمية	201
أثر التسويق الإلكتروني على المبيعات في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة	299

	كرونا عبير بكرى سرالختم / جامعة الملك خالد سلوى درار عوض / جامعة الملك خالد علوية سعيد عثمان / جامعة الامام محمد بن سعود المملكة العربية السعودية
315	مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة نهار سعد مطلق المطيري
339	دور التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة دراسة حالة طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات (بحث في إدارة الأعمال – التسويق) د: رقية محمد محمد أحمد كرتات جامعة الملك خالد- كلية المجتمع للبنات بخميس مشيط – قسم العلوم الادارية وتقنياتها المملكة العربية السعودية
363	أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019_2020) دينا خليل مصطفى اللامي رئيس قسم التدقيق المالي في بلدية السلط الكبرى المملكة الأردنية الهاشمية
397	The contribution of the ERP system to the activation of the accounting information system in the economic institution Ahmed Gaid Noureddine University of Mohammed Khader Biskra Algeria Helaili Islam University of Mohammed Khader Biskra Algeria
417	« La digitalisation de la monnaie, une innovation technologique ou un changement de paradigme. Exemple du bitcoin comme crypto-monnaie » Dr Zerkhefaoui Lyas Dr Akila Rachedi / Zouaoui Maitre de conférences classe B Maître de Conférences HDR ALGERIE

أثر القيادة الابداعية والذكاء الاستراتيجي في استراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية

الأستاذ الدكتور كامل محمد الحواجرة
كلية الاعمال- جامعة مؤته
سنيد صالح المري
باحث - طالب دكتوراه
جامعة مؤتة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسات القيادة الابداعية والذكاء الاستراتيجي في استراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من القيادات في المؤسسات العامة القطرية ممثلة بالمراكز الوظيفية (المديرون، ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام)، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغ عدد عناصرها 327 عنصراً وزعت عليهم استبانة الدراسة واسترجع ما نسبته (86.05%) من الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات من أفراد وحدة التحليل، واعتمدت الرزمة الاجتماعية للعلوم الإحصائية(SPSS V.25) ، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية منها: الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، والانحدار المتعدد ومعامل التضخم ومعامل التباين وغيرها، وأظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر للقيادة الإبداعية بأبعادها في استراتيجيات إدارة الازمات، ووجود إثر للقيادة الإبداعية بأبعادها في الذكاء الاستراتيجي، كما تبين ان هناك اثر للذكاء الاستراتيجي بأبعاده في استراتيجيات إدارة الازمات. وأوصت الدراسة بالعمل على ضرورة اهتمام المؤسسات العامة القطرية بإيجاد علاقات قوية مع الشركاء الاستراتيجيين في البيئة القطرية الداخلية، والبيئة الخارجية. وضرورة الاهتمام باستراتيجيات التعلم والنمو من خلال تدريب الموظفين على طرق وأساليب العمل الجديدة وتوليد الأفكار الإبداعية، ومحاولة اطلاعهم على ما يستحدث من أساليب ومعرفة ريادية في مجال عمل المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإبداعية، استراتيجيات إدارة الازمات، الذكاء الاستراتيجي، المؤسسات العامة القطرية.

The Impact of Innovative Leadership and Strategic Intelligence on Crisis Management Strategies in Qatari public institutions

Abstract

This study aimed to examine the impact of innovative leadership practices and strategic intelligence on crisis management strategies in Qatari public institutions, while the analytical descriptive approach adopted. The study population composed of leaders in Qatari public institutions, represented by job titles like managers, assistant managers, and heads of departments. A simple random sample was withdrawn from the study population which reached 327 employees working in the public sector, whom the study questionnaire was distributed to them and (86.05%) of the questionnaires were valid for statistical analysis. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed to collect data from the analytical unit, the Social Statistical Sciences Package (SPSS V.25) was adopted and a number of statistical methods used, including: mean, standard deviations, and multiple regression, the inflation factor and the coefficient of variation. The most important results reached in this study that there is statistically significant impact of innovative leadership in its dimensions in crisis management strategies, and there is an impact of innovative leadership in its dimensions on strategic intelligence. As it shown that there is also an effect of strategic intelligence on crisis management strategies in Qatari public institutions. The study recommended the need for Qatari public institutions to focus on creating strong relationships with strategic partners in the internal Qatari environment and in the external environment. In order to, the need to pay attention to learning and growth strategies through training employees on new ways and methods of work and generating creative ideas, and trying to inform them of the new methods and pioneering knowledge in the field of institutions works.

Keywords: Innovative Leadership, Crisis Management Strategies, Strategic Intelligence, Public institutions and Qatar State.

مقدمة الدراسة:

لقد ساهمت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيما يحدث من تطورات علمية وثقافية وتكنولوجية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، الأمر الذي جعل المؤسسات على اختلاف اشكالها وتوجهاتها تسعى لمواكبة هذه التطورات، ومراجعة سياساتها وأهدافها وتقنياتها وانشطة المرتبطة بالأبداع والتغيير والتحسين المستمر لخدماتها ومنتجاتها، ولتحقيق ذلك فانه يستوجب على المؤسسات اعداد القادة واكسابهم المهارات التي تمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه وبما يحقق اهداف المؤسسة وغاياتها.

ويتضح من خلال رصد التطورات التي حدثت في الدول المتقدمة ان المؤسسات استطاعت تجاوز كافة المعيقات التي كانت تواجهها من خلال تشجيع الممارسات الابداعية وتطبيقها على ارض الواقع وتحديث اساليب وطرق العمل المختلفة، ويشار الى انه ليس من الصعب ان تعمل الدول العربية استنساخ التقنيات والأدوات وطرق العمل التي كانت سببا في تفوق وتقدم الدول، على ان يتم تكييف هذه الطرق والأدوات بما يناسب البيئات العربية. ويرى المتخصصون في مجال الإدارة والإدارة الاستراتيجية ان الإدارة الناجحة هي التي تسعى بشكل دائم الى ابتكار الأدوات الإدارية الحديثة والتقنيات المختلفة التي من شانها ان تساهم في تحقيق الريادة والابداع والتميز المؤسسي وذلك من خلال العمل على إدارة كافة موارد المؤسسة وفي مختلف الظروف والأزمات وبما يحقق للمنظمات البقاء والاستمرار وتحقيق النمو، وقد اشار بيتر داركر على ضرورة تعلم المديرين لكي يقوموا بإدارة المؤسسة بطريقة إبداعية.

وبما ان الازمات ذات سمه متجددة ومتطورة فهي بحاجة الى وجود قيادات إبداعية للتعامل معها وذلك من خلال صياغة رؤية ورسالة واهداف استراتيجية للتعامل مع الازمات حال حدوثها اذ تعتبر الاكثر من الازمات احداث طارئة ومفاجئة ليس لها في كثير من الأحيان مقدمات وبالتالي فان الامر يتطلب وجود قيادات إبداعية قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في الأوقات المناسبة والامساك بزمام المبادأة في قيادة الاحداث والتأثير فيها وتوجيهها على وفق مقتضى الحال. وتكمن براعة القيادة في تصور امكانية تحويل الازمة وما تحمله من مخاطر الى فرص لإطلاق القدرات

الابداعية التي تستثمر الازمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وايجاد الحلول المناسبة.

ومن هنا فقد برزت فكرة اجراء الدراسة الحالية وخصوصا فيما تشهده الأوضاع في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج العربي خاصة وذلك للتعرف على أثر القيادة الإبداعية في تطوير استراتيجيات إدارة الأزمات من خلال الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية.3

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تختلف الأدوار التي تقوم بها القيادات الإبداعية عن تلك الأدوار التي تقوم فيها القيادات التقليدية، حيث يعهد بإدارة المؤسسة بشكل إبداعي إلى ثلاث جهات، هي القيادة العليا، ومساعدوها، والمستشارين الذين يمكن للمنظمة أن تستعين بهم من الخارج، وتلقى مسئولية قيادة المؤسسة بشكل إبداعي على عاتق القيادة العليا، وهذا يتطلب من القيادة العليا أن تتمتع بكل مواصفات الذكاء الحاد والاستراتيجي ولا يمكن لقائد واحد أن يتولى جميع القضايا والموضوعات، وأن يديرها من القمة، لذا فان الدور الحقيقي للقائد الإبداعي يكمن في الكشف عن الطاقات الإبداعية للتابعين، واستثمارها، وأن يعمل على جعل منظمته تتعلم التجديد والإبداع بشكل مستمر.

وتتعاظم التحديات والمشكلات والازمات التي تواجهها المؤسسات العامة في العصر الحالية نتيجة التغيرات والتطورات المتسارعة التي تحدث في بيئات أعمالها، والتي أصبحت تشكل عائقاً وتحديا أمامها، أو تحد من قدرتها على مواكبة التطور أو الاستجابة للمتغيرات، لذا فالمؤسسات بحاجة الى تفعيل ممارسات القيادة الابداعية والذكاء الاستراتيجي وصولا الى تطوير استراتيجيات فاعلة لإدارة الازمات، والمؤسسات العامة القطرية وجدت نفسها ضمن ازمة حقيقة عصفت بها من كل الجوانب وعلى كافة الصعد سواء السياسية او الاقتصادية او الإدارية لذا فقد شكلت هذه الازمة حدثا وظاهرة ضعف فيها ادراك قادة المؤسسات للخروج منها بأسرع واسهل الطرق وعانت منها المؤسسات الكثير وما زالت تعاني بشكل اثر على كفاءتها وفاعليتها وانتاجيتها وكل ذلك نتيجة ازمة الحصار.

ومن خلال استقراء الباحثين للمناخ العام في قطر، وقطاع مؤسسات القطاع العام خاصةً، أدركا أن المؤسسات العامة من أبرز القطاعات التي شهدت تغيرات، وتحديات

جديدة، في ازمة الحصار التي المت بها حيث شكلت ازمة الحصار تحدياً كبيراً أمام هذه المؤسسات؛ لذا أصبحت المؤسسات العامة القطرية مطالبة بتحسين منتجاتها، وتعزيز مؤشرات قدراتها التنافسية، خاصةً في غضون التحديات التي يشهدها العالم. وبصورة عامة يتطلب نجاح هذه المؤسسات مسايرة الإدارة الاستراتيجية في مستجداتها. كما يعتبر الذكاء الاستراتيجي من المجالات المتقدمة؛ لاعتباره من الأدوات المهمة، التي تُمكن هذه المؤسسات من التعامل مع حالة عدم التأكد البيئي التي تواجهها، ومن العوامل المهمة في دعم الجهود كافةً، وتنسيقها، لتوحيدها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة، وفاعلية. ونظرا لندرة الدراسات التي تناولت أثر القيادة الإبداعية في استراتيجيات إدارة الازمات بوجود الذكاء الاستراتيجي متغيراً وسيطاً؛ خاصة في بيئة العمل القطرية، تظهر مشكلة الدراسة الحالية في تحليل أثر القيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية)، في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها (استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) بوساطة الذكاء الاستراتيجي بأبعاده (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في المؤسسات العامة القطرية. ولقد تبلورت مشكلة هذه الدراسة، بطرح السؤال التالي :

وتكونت أسئلة هذه الدراسة من السؤال الرئيس التالي: ما أثر القيادة الإبداعية في استراتيجيات إدارة الازمات بوجود الذكاء الاستراتيجي متغيراً وسيطاً، في المؤسسات العامة القطرية؟ وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى تصورات المبحوثين للقيادة الإبداعية في المؤسسات العامة القطرية ؟
2. ما مستوى تصورات المبحوثين لاستراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية ؟
3. ما مستوى تصورات المبحوثين للذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر القيادة الإبداعية على استراتيجيات إدارة الأزمات من خلال الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية، وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

1. **تعرف مستوى القيادة الإبداعية وابعادها في المؤسسات العامة القطرية.**
2. **بيان مدى فاعلية استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات العامة القطرية.**
3. **تحديد أثر القيادة الإبداعية في استراتيجيات إدارة الأزمات في المؤسسات العامة القطرية.**
4. **تحديد أثر القيادة الابداعية في الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية.**
5. **تحديد أثر الذكاء الاستراتيجي في استراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بأن القيادة تمثل أساس تحقيق النجاح لأي منظمة، فالقادة المبدعون والمبتكرون هم القادرين على اتخاذ القرارات المناسبة في أحلك الظروف والأزمات، لذا تعتبر القيادة الإبداعية مفهوم متقدم عن القيادة التقليدية، فالقيادة الإبداعية هي إحدى الموارد الجوهرية التي تستخدمها المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية وبالتالي تحقيق النجاح، كما تساهم الدراسة الحالية في زيادة المعرفة حول كل من ممارسات القيادة الإبداعية وإدارة الأزمات، وقوة العلاقة بينهما، إضافة إلى أنها تسهم في توسيع دائرة المعرفة وتزويد المكتبة العربية بمراجع جديدة في مجال القيادة الإبداعية إضافة إلى تناولها ابعاد القيادة الإبداعية وأثرها على تطوير استراتيجيات ادارة الأزمات، من هنا تنبع أهمية الدراسة بالتعرف على واقع ممارسات القيادة الإبداعية في المؤسسات العامة القطرية وأثرها على تطوير استراتيجيات ادارة الأزمات فيها من خلال الذكاء الاستراتيجي وممارسته.

انموذج الدراسة

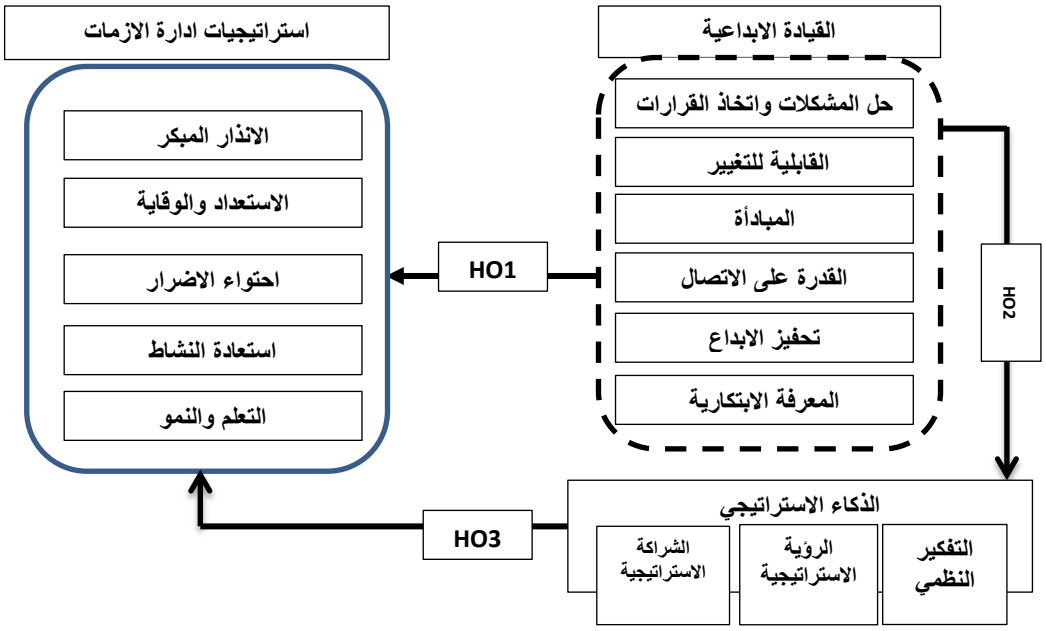

شكل رقم (1-1) انموذج الدراسة الافتراضي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسات:

المتغير المستقل الاول (Agodu, 2019; Akiyoshi, 2018; Dysart, 2018; Zhang, Siribanpitak, & Charoenkul, 2018) **المتغير المستقل الثاني :** (Sutherland, 2019; Abd, Abbas & Khudair, 2019)، **المتغير التابع** (Eliadis, 2019; Harcek, 2018)

فرضيات الدراسة

سعت الدراسة الى اختبار الفرضيات البحثية التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين للقيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (استراتيجية

الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين حول القيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في الذكاء الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في المؤسسات العامة القطرية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين حول الذكاء الاستراتيجي بأبعاده (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة(استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

اشتملت الدراسة على عدد من المفاهيم المتعلقة بالقيادة الإبداعية والذكاء الاستراتيجي واثرهما في استراتيجيات إدارة الازمات، وتم تعريفها كما يأتي:

القيادة الابداعية: القيادة الإبداعي هي التأثير في الآخرين ودفعهم لتحقيق أهداف المؤسسة لكي يكون هذا التأثير فاعل وحقيقيا ولابُد أن تكون القيادة مبنية على الابداع في اعدادها واختيارها، وذلك لتترجم المعرفة التي اكتسبتها الى اختيارات جديدة تتسم بالجودة وتحقق الفائدة من خلال حلها للمُشكلات بطرق ابداعية، وكذلك فهي مرنة ومتجددة ومتحدية (الشهراني، 2018 :89).

استراتيجيات إدارة الازمات: وتشير الى مجموعة الخطط المتعلقة بالعملية التي تتعامل من خلالها المؤسسة مع حدث مدمر وغير متوقع يهدد بإلحاق الضرر بالمؤسسة أو أصحاب المصلحة (Bundy, Pfarrer, Short, Coombs,Timothy, 2017).

الذكاء الاستراتيجي: ويشير الى انه عملية منتظمة ومستمرة لإنتاج المعلومات الذكية اللازمة لنشاط المؤسسة والتي تمتاز بقيمتها الاستراتيجية وتكون في شكل قابل للتنفيذ لتسهيل اتخاذ القرار على المدى الطويل"(Ahmadi, Baei, Hosseini-Amiri, Moarefi, Suifan & Sweis, 2020).

الإطار النظري

مفهوم القيادة

يعتبر مفهوم القيادة من المفاهيم التي حظيت باهتمامات كبيرة من قبل الباحثينين والمهتمين حيث ظهر لهذ المفهوم عدة تعريفات مختلفة نظراً لاختلاف وجهات نظر الباحثينين واختلاف المداخل في دراسة هذا المفهوم، وتعتبر القيادة من أهم الموضوعات التي تعمق الباحثينون في دارستها، وعلى الرغم من تنوع وتعدد البحوث والدراسات حولها إلا أنها لم تتوصل إلى اتفاق حول مفهوم القيادة.

فقد عرفها ابن منظور (1996) القيادة لغة: بأنها "مشتقة من الفعل قاد فهو قائد وجمعه قادة، وقُواد وأصلها قود والقود نقيض السوق، ويقود الدابة من الأمام ويسوقها من خلفها، فالقود من أمام، والسوق من الخلف". ويعرفها الطويرقي (2013) اصطلاحا بأنها "دالة تفاعل الموقف ومتطلباته، والأتباع وتوقعاتهم، والقادة وخصالة". أما الحلالمة والمدادحة (2010) فعرفا القيادة بأنها "عملية جامدة ديناميكية، يمكن من خلالها أن يقوم القائد نفسه بأدوار مختلفة وفقًا لمتطلبات الموقف". فيما عرفتها كعكي(2018) بأنها "قدرة الفرد المهارية على التأثير على الآخرين ودفعهم لبذل جهود طواعية لاقتناعهم بالأهداف المحددة، وتوفر مهارة التخطيط وصنع القرار وسعة الأفق والرؤية. الواضحة والمرونة.

كما تعرف القيادة بأنها قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة من الأشخاص، وتوجيههم وإرشادهم من أجل كسب تأييدهم، أي بمعنى أنها القدرة على التأثير من قبل القائد في المرؤوسين سعيا منه لتحقيق عدد من الاهداف المشتركة داخل المؤسسة مما يعني زيادة التواصل الحاصل ما بين القائد والمرؤوسين، مما ينتج عنه تبادل كافة المعارف والاتجاهات، ويساعد في تحقيق اهداف المؤسسة (البغدادي، 2014). اما قنديل (2010) فقد أكد ان القيادة هي مدى تأثير المدير في الاخرين واحداث تأثير

بالأشخاص من خلال الاتصال بهم والعمل على توجيههم بالشكل الصحيح لتحقيق اهداف معينة. وعرف الويشي (2013)، القيادة بأنها قدرة الفرد في التأثير على شخص أو مجموعة من الأشخاص وتوجيههم وارشادهم من أجل كسب تعاونهم وحفزهم على العمل بأعلى درجة وذلك في سبيل انجاز الأهداف الموضوعة". "وعرف الزهراني (2013) القيادة بانها نوع متخصص من أنواع القيادة تستهدف جميع الأساليب الإدارية التي تؤثر في سلوك الأفراد بما يكفل تحقيق الهدف وهذا يتطلب أنْ يكون الإداريُ بارعًا في القيادة. ومن التعريفات السابقة يتضح أن القيادة تشمل عدد من العناصر منها: أن لكل قائد أتباع، وله قوى مؤثرة متنوعة على أتباعه، كما يوجد للقائد أهداف يسعى لتحقيقها، لذا فالقيادة قائمة على الإقناع والتأثير من القائد على أتباعه.

ويرى الباحثين أنه لا يوجد تعريفٌ محددٌ اتفق عليه المؤلفون والباحثينون بل اختلفوا باختلاف المداخل والزوايا التي ينظر الباحثينون والمؤلفون إلى القيادة من خلالها، لكن هناك إجماع على أن القيادة هي القدرة على التأثير في الاخرين من أجل تحقيق الأهداف. لذا يرى الباحثين القيادة: بأنها قدرات خاصة يملكها شخص دونًا عن غيره تمكنه من التأثير في سلوكيات وتوجهات شخص أو مجموعة من الأشخاص للوصول لأهداف معينة".

مفهوم الإبداع وعلاقته بالقيادة

يشير معنى الابداع في قاموس الأعمال هي تقديم فكرة أو أسلوب جديد، أو خدمة جديدة، وهي القدرة على إيجاد الحلول للمشاكل والأزمات من خلال أداة جديدة أو أثر فني جديد وقد تم تعريفها على انها العملية التي تؤدي على انشاء فكرة جديدة وإخراجها من خلال منتوج أو خدمة مفيدة، أو طرق من العمليات (Dogan, 2019).

إن للربط بين القيادة والإبداع أهمية في نجاح استمرار العمليات الإبداعية داخل المجتمع وفي تنمية وتهيئة المناخ الإبداعي، فالقادة الإبداعيون لا يرضون فقط بإعادة ترتيب الهياكل الموجودة ولكن يحفزهم السعي المستمر من أجل إيجاد طريقة أفضل، إن نمط القيادة الإبداعية هو الاكتشاف وتجديد النفس وتأثيرهما يساهم في تحقيق المصلحة الأعم ويرفع وعي القيادة والأتباع والمؤسسة ككل (الدكان، 2010). يعطي الابداع القيادة خصائص تميزه عن باقي القيادات كالانفتاح نحو التغيير، والرغبة في

التعرف على المشكلات والقضايا الداخلية، بالإضافة أنه يعيط القدرة على التحكم في البيئة التي يعيش فيهان والثقة في قدرة غيره على الإنجاز وتحمل المسؤولية، واحترام اختيارات الغير، وقابلية الاندفاع نحو التعلم واستخدام الثقافة، تقدير إنجازات الآخرين، والتوجه نحو المستقبل بكل قوة (الزبيدي والمعموري ،2015).

مفهوم القيادة الإبداعية:

تتمثل القيادة بمفهومها العام بأنها تعبر عن التأثير في الآخرين، ودفعهم لتحقيق أهداف المؤسسة، ومن أجل أن يصبح هذا التأثير فعالًا وذا قيمة، يجب أن تكون القيادة مبنية على الإبداع في كافة جوانبها، وذلك لتتم ترجمة المعرفة التي تم اكتسابها كما ذكر السلمي (2012) إلى اختيارات جديدة تتسم بالجودة وتحقق الفائدة من خلال اهتمامها بحل المشكلات بطرق إبداعية تختلف عن غيرها من الطرق، حيث إن القيادة الإبداعية مرنة متجددة، متحدية موجهة، والقائد المبدع شخصية فذة، واثقة تأخذ بزمام المبادأة وتدرك عواقب الأمور ولديه نظرة شاملة ورؤية مستقبلية ومثابرة. وقد أشار (الصغير،2017) الى القيادة الإبداعية بانها القدرة على تغيير أو تجديد او استحداث نهج أو أسلوب جديد، واستعماله بتقنيات حديثة تتلاءم مع متطلبات البيئة وتطلعات العصر الحديث وتلبي حاجات المؤسسة. كما عرفت القىادة الإبداعية بأنها العمل باستمرار للتأثير في الموظفين واقتناعهم بقبول العمل من أجل تحقيق اهداف المؤسسة وفقاً للأسلوب الذي يحدده القائد المبدع الذي يستطيع اعادة إذابة الخلافات والتناقض بين أهداف العمل واهداف المؤسسة (Bilton, 2010). ومن التعاريف السابقة يتضح للباحثين أن القيادة الإبداعية تلعب دورًا كبيرًا في التطور والتحسين المستمر للأداء وتحقيق رضا العملاء، وحتى يتحقق ذلك لابد من وجود بيئة تهيئ الأفراد للعمل بحماس وطاقة وتحفيزهم على إخراج إبداعاتهم الكامنة وبالتالي تحقيق تميز المؤسسة. وهذا ما أكدته دراسة جاءت دراسة (حمدي، 2018)، التي بينت وجود اثر للقيادة الابداعية في ادارة الأزمات في قطاع الاتصالات الأردنية بالاعتماد على اثر ابعاد القيادة الإبداعية المتمثلة في : حل المشكلات واتخاذ القرارات، القابلية للتغيير، المبادأة والمجازفة، القدرة على الاتصال والتواصل، تحفيز الابداع.

أساليب القيادية إبداعية

يعكس أسلوب القيادة طريقة القائد في التعامل والتفاعل مع الآخرين لإنجاز الأهداف المنشودة، والأسلوب هو نوع من السياق، وهذا السياق يمثل أسلوب ونمطها القيادة، حيث يمكن تحديد عدد من أساليب القيادة الإبداعية على النحو التالي:

1. **أسلوب القيادة المشتركة أو الديمقراطية: تكمن أهمية القيادة بالرؤية المشتركة في المساعدة على صياغة المناخ المناسب للابتكار والإبداع، وتحقق الولاء والانتماء من خلال تحفيز العاملين في تأدية وظائفهم، ورغبتهم الصادقة في الوصول بالمؤسسة إلى التفوق والنجاح (الويشي، 2013).**
2. **أسلوب القيادة بالأهداف: يرتكز هذا الأسلوب على مجموعة من الخطوات التي تبدأ بتحديد الأهداف من طرف القائد، ومن خلال مجموعة من المقابلات تؤخذ موافقة كل فرد على مجموعة الأهداف المخصصة له، وذلك على أساس المشاركة التي تبدأ بإعلام الأفراد بالأهداف التي حددت سابقا، وتنتهي هذه المقابلات بالاتفاق بين المدير ومرؤوسيه على الأهداف المخصصة لكل منهم، هذه الأهداف المتفق عليها ينبغي أن تكون واضحة تماما، وفي أغلب الحالات يتم صياغتها كتابة، بعد ذلك يتشاور القائد مع كل مرؤوس حول إنجاز تلك الأهداف، وأخيرا يقرر الطرفان ما هو نوع وحجم الموارد اللازم استخدامها، وعندما يبدأ الأفراد بالعمل لإنجاز الأهداف، فإنهم يحصلون على معلومات من خلالها يقيمون مدى تقدمهم، وعلى ضوء هذه المعلومات إما أن يقوموا بتعديل الأهداف أو بتعديل الأداء، أو الاستمرار في الوضع الحالي، وفي نهاية المدة المحددة والتي قد تكون سنة، تعقد اجتماعات دورية بين الرئيس وكل مرؤوس على حدى، لتقييم ما تم إنجازه، ويكافئ كل مرؤوس بقدر ما أنجز، وتبدأ الدورة مرة أخرى(نجم، 2012)**
3. **أسلوب القيادة التطويري: ينطلق هذا الأسلوب من قدرة القائد على استشراف المستقبل، ومواكبة المستجدات في مجال النمو المهني، وقدرته على التنبؤ بالحاجات المستقبلية.**

علاقة القيادة الإبداعية بإدارة الازمات

تناول العديد من الباحثين البحث في القيادة الإبداعية وابعادها فقد بحث (Kapucu and Ustun, 2018)، في تأثير الكفاءات القيادية على الفعالية المدركة في إدارة الأزمات وخلصت الدراسة الى ان الكفاءات القيادية الأساسية لها علاقة إيجابية مع فعالية إدارة الأزمات. من بين المهام الموجهة للناس وتنظيم فئات القيادة، كما أن سلوكيات القيادة الفعالة الموجهة للمهمة لها تأثير على فعالية إدارة الأزمات. اما دراسة النشار (2018) فقد حاولت دراسة دور القيادة الابداعية في تعزيز الصحة التنظيمية في وزارة الداخلية والامن الوطني الفلسطيني، وتوصلت الدراسة الى أن درجة ممارسة ابعاد القيادة الإبداعية في المنظمات المبحوثة كانت مرتفعة، وأن القيادة الإبداعية لها تأثير في تعزيز الصحة التنظيمية.

اما دراسة Svejenova (2018) التي بحثت في اثر القيادة الإبداعية على التأثير الاجتماعي فقد توصلت الى ان توسع مفهوم القيادة الإبداعية اثر على مفهوم التغيير الاجتماعي كما أنه زاد من فهم القادة للصناعات الإبداعية من خلال اقتراح غرض اجتماعي باعتباره محركًا مميزا ومفتوحًا للابتكار ومصدرا مختلفًا للموازنة. وعلى مستوى البيئة العربية اجرى (السلطاني وآخرون، 2017) دراسة شخصت العلاقة بين القيادة الإدارية واستراتيجية مواجهة الأزمات حيث استند الباحث على متغيرين هما إدارة الأزمات والقيادة الاستراتيجية، وتوصلت الدراسة انه وفقاً لنوع وشدة الأزمات وخصائص القيادة المؤهلة لتجاوز الأزمات، ومحاولة تشخيص طبيعة العلاقة بين الاستراتيجية المستخدمة من قبل القائد الإداري في مواجهة الأزمة ونوع وشدة وأسباب حصول الأزمة، كل ذلك تلعب فيه القيادة دورا بارزا.

اما (محمد ،2017) فقد اجرى دراسة حول دور التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات، وأظهرت ان 66 % من العاملين لديهم وضوح للمفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي واثره في إدارة الازمات. في حين اجرى Ghosh(2016) دراسة هدفت الى تعرف اثر القيادة الإبداعية في الابتكار في مكان العمل. وتوصلت الدراسة إلى ان الإبداع لدى القادة يخضع لمؤثرات عدة من أهمها الدعم التقني في العمل ومستوى الابداع لديهم، كما أ ن النمط القيادي له آثار إيجابية على الابداع والابداع.

مفهوم إدارة الأزمة:

تمثل الأزمة موقفا غير اعتياديا او متوقعا " شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة، تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، يهدد قدرة الفرد أو المؤسسة أو المجتمع على البقاء. ولمفهوم الأزمة عدة معاني وهي التغير المفاجئ نحو الأسو وما تنطوي عليه من مخاطر وفرص لإعادة الظروف لوضعها الطبيعي وإيجاد الحلول البناءة، أو بمعنى أخر هي نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، أو سلسلة أحداث ذات تأثير سلبي على المؤسسة (الزبيدي والمعموري، 2015). وهي أيضاً لحظة حرجة حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكّلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة لا يدري أي قرار (البغدادي، 2014). اما ادارة الازمات فهي أسلوب التعامل مع الأزمة بالعمليات المنهجية الإدارية التي ينتهجها القادة في المؤسسات لمواجهة الأزمة قبل وأثناء وبعد حدوثها، وضبطها والوقائية منها ومحاولة التنبؤ بها بوضع الخطط وتنفيذها، واتخاذ القرارات المناسبة من خلال المعلومات اللازمة وتوفير نظام اتصال فعال، تحقيق الأهداف المنشودة، في أقل قدر من الخسائر والتكلفة والجهد Sidorova, (Bobyleva and 2015).

اسباب الازمات

تنشأ الازمة لأسباب مختلفة وهذه الاسباب كثيرة ومتباينة بتباين طبيعة الازمة ومجالها ومكان وزمان حدوثها، وبصفة عامة ومن خلال اراء الباحثين في ذلك يمكن ان تنشأ الازمة نتيجة: سوء الفهم وسوء الإدراك، وسوء التقدير والتقييم، والإدارة العشوائية، والرغبة في الابتزاز، واليأس، والإشاعات، واستعراض القوة، والأخطاء البشرية، والأزمات المخططة، وتعارض الأهداف، وتعارض المصالح. وتمر الأزمة بعدة مراحل وهذا ما ذكره (الكعبي، 2014) على أنها:مرحلة الانذار المبكر: وهي مؤشرات ودلالات تنتج عن الازمة تشير إلى قرب وقوعها، ومرحلة النشوء والتبلور: وهي المرحلة التي تظهر فيها الازمة وتنضج معالمها، ومرحلة تطور الازمة وانتشارها: وهي مرحلة نحو الازمة وتصاعدها وبداية انتشارها، ومرحلة الانفجار: وهي مرحلة الذروة لدى الازمة حيث تبلغ شدتها، ومرحلة التثبيت: وهي المرحلة التي ترسخ فيها

الازمة وتستكمل عناصرها التي تهدد الامن والاستقرار، ومرحلة إيجاد الحلول: وهي المرحلة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الازمة.

استراتيجيات ادارة الازمات:

لكي تتخلص او تحد المؤسسات من الاثار السلبية للازمات عند وقوعها فانها قد تتبع عدد من الاستراتيجيات او احدها ، ومن هذه الاستراتيجيات:

استراتيجية الإنذار المبكر: وهي مرحلة اكتشاف إشارات الخطر بوقوع الأزمة، وتظهر تلك الإشارات مبكراً، لأنه عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بمدة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة.

استراتيجية الاستعداد والوقاية: وفيها تتخذ مجموعة من أساليب الوقاية المطلوبة في مرحلة اكتشاف الخطر، ,الوقاية تشمل اكتشاف نقاط الضعف والقوة من اجل معالجتها، وعليه يجب أن يتوفر لدى المؤسسة استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات. تتطلب هذه الاستراتيجية أن تتوفر لدى أعضاء المؤسسة الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، (البغدادي،2014)

استراتيجية احتواء الاضرار: تتلخص هذه الاستراتيجية في إعداد وسائل تحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المؤسسة، وتتوقف هذه الاستراتيجية على طبيعة الحادث الذي وقع ويتم فيها تطبيق الخطط والسيناريوهات المعدة في المرحلة السابقة لاحتواء مخاطر هذه المرحلة (البغدادي، 2014).

استراتيجية استعادة النشاط: تشمل هذه الاستراتيجية إعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الأجل، وتتضمن هذه المرحلة استعادة المعنويات المفقودة. كما تتضمن هذه الاستراتيجية محاولة تعويض ما تم خسارته في المرحلة السابقة، فضلا عن اعادة التخطُّط وتحليل الاذى والضرر الذي حل بأقسام المؤسسة وأجزائها.

استراتيجية التعلم والنمو: وهي مرحلة تعليم مستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي. أن التعليم يعد أمرا حيوياً في استخلاص دروس مستفادة وأخذ الدروس والعبر من المراحل السابقة، وتقييم القرارات والسياسات والاجراءات المتخذة

في المراحل السابقة لتفادي الوقوع بالأخطاء في أزمات تالية (الزبيدي والمعموري، 2015).

الذكاء الاستراتيجي وماهيته

يعرف الذكاء بانه القدرة على التكيف العقلي مع الحياة وظروفها الجديدة وحل المشكلات، ومن العلماء من عرف الذكاء على أنه كيان حقيقي وله وجود يقاس من خلاله (غباري، أبو شعيرة، 2010). وفي ظل التطور الملحوظ في ميدان الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية في القرن العشرين ظهرت فكرة الذكاء الاستراتيجي حيث بدأت شركات الأعمال العالمية والدولية المتفوقة بالاهتمام بهذا النوع من لذكاء وإنشاء مجموعات للذكاء الاستراتيجي في منظماتها وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لقيادة المؤسسة وتمكينها من اتخاذ قرارات استراتيجية ومن هنا ظهر مصطلح الذكاء الاستراتيجي (Kruger, 2010). ويعرف الذكاء الاستراتيجي بأنه عملية ممنهجة ومستمرة لإنتاج الذكاء بشكل فعال لتسهيل اتخاذ القرارات على المدى الطويل وتشمل تحسين الاداء لدى العاملين المشاركين في اتخاذ القرار (محمد واخرون، 2012). وقد عزز هذا المفهوم ما جاءت به دراسة (Mahmood, 2019)، اشارت الى وجود أثر للذكاء الإستراتيجي بابعاده في إدارة الأزمات

أهمية الذكاء الاستراتيجي

تتمثل أسباب تنامي أهمية الذكاء الاستراتيجي في دعم عملية صناعة القرارفي تزايد حاجة المديرين للمعلومات في عملهم في بيئة يسودها حالة من عدم التأكد، واعتد المنظمات في الوقت الحالي على جهود الذكاء ذات المشكلات واتخاذ القرارات في دعم عملية صناعة القرارات الاستراتيجية، وتركيز صناع القرار على التحليل بدلا من البحث عن معلومات واقعية لصناعة القرار، وتسارع المؤسسات لبناء قدراتها على التنبؤ، واعتمادها على معايير دقيقة في الحكم على أدائها وتحديد الفرص الجديدة وتجنب التهديدات وتحويلها إلى فرص، الإضافة الى توفير تنبؤات وتحذيرات مبكرة بالتهديدات المحيطة بالمؤسسات من اجل اتخاذ الإجراءات الوقائية، وتمكين المؤسسات من الاستجابة لتغيرات البيئة الحالية والمستقبلية والتخطيط والتنبؤ بالنتائج بالشكل الذي ينعكس إيجابياً عن سمعتها وموقعها (العبدلي، 2012).

اهداف الذكاء الاستراتيجي

تحرص المنظمات على الاهتمام بالذكاء ولتحقيق التفاعل البناء بين المنظمة وبيئتها بدرجة كبيرة من الحكمة، حيث يمكن للمنظمات ان تحقق العديد من الأهداف جراء تطبيقها للذكاء الاستراتيجي والتي من أهمها: توفير تنبؤات وتحذيرات مبكرة بالتهديدات المحيطة بالمنظمات، واتخاذ الإجراءات الوقائية إزاءها وتمكين المنظمات من الاستجابة لتغيرات البيئة الحالية والمستقبلية، والتخطيط والتنبؤ بالنتائج بالشكل الذي ينعكس إيجابا على سمعتها وموقعها ، وتقديم الأفكار الهادفة إلى تحويل الابتكارات والاختراعات إلى سلع قابلة للتداول وتمكين المنظمات من الانفتاح على التغيرات التكنولوجية والحفاظ على جودة عملياتها وخدماتها.، وعمل تطوير آراء تخمينية بصدد الأحداث المستقبلية، واعتماد هذه الأحداث كأساس في حل المشكلات (Metayer,2016).

أدوار الذكاء الاستراتيجي

دور الذكاء الاستراتيجي في عملية التغيير: يعد الذكاء الاستراتيجي أداة إدارية فعالة لإدارة المستقبل وتوقع التغييرات التي قد تحدث وتؤثر على بقاء المؤسسة، ويوفر فرصة ايضاً للمنظمة لمعرفة ما يدور في البيئة التي تعمل فيها، وهذا يساعدها في توقع التغيرات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل وادارتها ، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتكيف مع هذه التغييرات والاستعداد التام لأي تغيير مفاجئ قد يحدث (Seitovirta and Laura Camilla, 2011).

دور الذكاء الاستراتيجي كسلاح تنافسي: يبرز دور الذكاء الاستراتيجي في إطار توظيف الذكاء في صياغة الخطط والسياسات المختلفة، وفي عمليات التغيير والتطوير، والارتقاء بمستوى الإعمال في بيئة ديناميكية (لعلايمية، 2015).

دور الذكاء الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الفاعلة: إن اتخاذ قرار ما معناه تحويل إرادة معينة إلى فعل معين، فعملية اتخاذ القرار هي العنصر الوسيط بين التفكير والفعل بما أنه يوجد للمنظمة دائما عدد لا محدود من الأفعال الممكنة أو المحتملة فنقوم بمفاضلة فعل ما وذلك في ظل ظروف معينة (جثير،

2013).

خصائص الذكاء الاستراتيجي: يتسم الذكاء الاستراتيجي كغيره من أنماط الذكاء بجمله من الخصائص والسمات أهمها وفقاً (Abd et al, 2019): والتي تتمثل في الاستشعار (Sensing) أي استشعار المؤثرات التغيرات الداخلية والخارجية وتشخيصها على مستوى المؤسسة، والجمع (Collecting) للبيانات ذات المغزى. والتنظيم (Organizing) للبيانات وهيكلتها في شكل مصادر للمعلومات، والمعالجة (Processing) للبيانات وتحويلها إلى معلومات، والاستخدام (Uses) للمعلومات في صناعة القرارات ووضع الخطط وتحديد إجراءات تنفيذها.

أبعاد الذكاء الاستراتيجي: يقاس الذكاء الاستراتيجي من خلال عدة ابعاد وأهمها الاستشراق، التفكير المنظم، الرؤية الاستراتيجية، الدافعية، والحدس.

الاستشراف (البصيرة): تعبر عن قابلية القائد بالتفكير في صورة قوى غير مرئية ولكنها تصنع المستقبل وتظهر أهمية العنصر في توظيف الذكاء لقادة المنظفات في المجالات التالية: (McKie and Heath, 2016).

التفكير المنظم: يعبر عن القدرة على توليف دمج العناصر أكثر من فصلها إلى أجزاء ثم تحليلها مع بعضها ثم تقييمها من حيث علاقتها بالكل، والتركيز على أسلوب تفاعلها مع بعضها من حيث نجاحها في خدمة أهداف النظام. (مسلم، 2015).

الرؤية الاستراتيجية: إن الرؤية الاستراتيجية الواضحة والمغامرة عنصر ضروري في القيادة الاستراتيجية دون اتخاذ مفهوم مستقبلي للعمل التجاري، أي ما سوف يحتاجه إرضاء العملاء، فضلاً عن أنشطة العمل التي يجب السعي وراءها (Bridge and O'Neill, 2012)

الدافعية: تعبر عن الفعل الذي يدفع الفرد إلى تبني وجهه نظر ملائمة لإنجاز العمل المكلف به بشكل مرض، كذلك تحفيز العواطف ورغبات الفرد لحثه على القيام بعمل معين وتجد دوافع الفرد في هيئة سلوك يعبر عن امتداده لبذل مجهودات تمكنه من تحقيق عدة أهداف في آن واحد (Ansoff, 2019).

الحدس: هو الصوت الداخلي والذي يولد لدينا مشاعر ضد قراراتنا او معها بشكل عام لا سيما إذا تضاربت البيانات او كانت غير كافية فإننا نعتمد عليها للوصول

الى نتيجة على الحاسة السادسة وهي الحدس. (Mahmood, 2019).

الشراكة الاستراتيجية: الشراكة: وتعكس قدرة المنظمة على اقامة مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات التي تعمل معا من اجل كسب الدعم الكافي للنجاح في اعمالها، وكلما ارتفع الذكاء الاستراتيجي للمنظمة كلما ارتفعت قدرتها على بناء التحالفات الاستراتيجية مع الاخرين وبالتالي زيادة قدرتها على الاستمرار والنمو والبقاء في الصناعة.

علاقة الذكاء الاستراتيجي بالقيادة وإدارة الازمات

في محاولة من الباحثين للوقوف على اثر الذكاء الاستراتيجي في إدارة الازمات اجرى (مسلم، 2015) دراسة هدف منها الى تحديد أثر الذكاء الاستراتيجي على القيادة من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر وعلاقة موجبة قوية بين أبعاد الذكاء الاستراتيجي (الاستشراق، والرؤية، وتفكير النظم، والتحفيز، الشراكة، والحدس، والإبداع) والقيادة من وجهة نظر القيادات الإدارية العليا في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. كما تناولت دراسة (لعلايمية، 2015) أهمية الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات الجزائرية، حيث توصلت الدراسة إلى أن فعالية الذكاء الاستراتيجي تتوقف على عدد من الابعاد منها: الاستشراف، تفكير النظم، الرؤية المستقبلية، الدافعية، الشراكة وهذه الابعاد جميعها تؤثر في اتخاذ القرارات في المؤسسات الجزائرية وبدرجات متفاوته. اما دراسة عمران (2015) التي جاءت بعنوان "أثر الذكاء الاستراتيجي على الابداع التنظيمي في قطاع الاتصالات فقد هدفت الى التعرف على مدى الاهمية التي توليها شركة اسيا سيل للاتصالات لموضوع الذكاء الاستراتيجي بابعاده (الاستشراف ،التفكير المنظم ، الرؤية الاستراتيجية، الشراكة ، الدافعية والحدس) وعلاقة ذلك بالقدرة الابداعية في الشركة المبحوثة وتوصلت الدراسة ان للذكاء الاستراتيجي بجميع مكوناته اثر في تحقيق القدرة الابداعية. واظهرت نتائج الدراسة ان الشركة حققت الاستفادة من خبرة ومهارة تفكير مديريها في التأثير لإنضاج التفكير الابداعي بينما كان هناك قصور لدى الشركة المبحوثة في استثمار مبدأ الشراكة. واجرى (الزبيدي والمعموري، 2015) دراسة بعنوان، أثر التركيز على محركات

الابداع في معالجة الأزمات، حيث هدفت الدراسة الى التركيز على موضوعي الابداع ومعالجة الأزمات وبينت وجود علاقة ارتباط معنوي بين محركات الابداع ومعالجة الأزمات.

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف دراسة تأثير القيادة الإبداعية والذكاء الاستراتيجي في تطوير استراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية، وتضمن مسحاً أدبياً مكتبياً بالرجوع إلى المصادر والمراجع في الادب الإداري لبناء إطارا نظريا رصين، اما من الجانب الميداني لجمع البيانات فقد تم من خلال تطوير استبانة تم توزيعها على أفراد وحدة المعاينة في الدراسة ثم جرى تحليلها إحصائياً للإجابة عن الأسئلة واختبار الفرضيات وصولاً إلى أهداف الدراسة.

المجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من كافة المؤسسات العامة القطرية ممثلة بالمركز الوظيفية (المديرين ورؤساء الأقسام). اما عينة الدراسة فقد اعتمد الباحثين عينة عشوائية بسيطة بلغ عدادها (380) عنصرا. حيث تم توزيع (380) استبانة على عينة الدراسة. واسترد من الاستبانات الموزعة (327) استبانة بنسبة مئوية بلغت (86.05%) من الموزع. وبعد فحص الاستبانات المستردة تبين وجود (53) استبانة غير صالحة للتحليل من إجمالي الاستبانات الموزعة نتيجة عدم اكتمال التعبئة او خطأ ونقص في التعبئة، حيث بلغت نسبة الاستبانات غير الصالحة للتحليل (13.95%).

الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة المعاينة: يصف الجدول (1) المعلومات الشخصية والوظيفية لوحدة التحليل لعينة الدراسة.

الجدول (1) : الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة التحليل لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	278	85.0
	انثى	49	15.0
	المجموع	**327**	**100.0**
العمر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	35 سنة فاقل	42	12.8
	36– 45 سنة	117	35.8
	46– 55 سنة	116	35.5

	55 سنة فأكثر	52	15.9
	المجموع	**327**	**100.0**
عدد سنوات الخبرة	**الفئة**	**التكرار**	**النسبة المئوية (%)**
	أقل من 5 سنوات	72	22.0
	5 – 10 سنة	124	37.9
	10 –15 سنة	84	25.7
	15 سنة فأكثر	47	14.4
	المجموع	**327**	**100**
المؤهل التعليمي	**الفئة**	**التكرار**	**النسبة المئوية (%)**
	بكالوريوس فاقل	264	80.73
	ماجستير	51	15.60
	دكتوراه	12	3.67
المسمى الوظيفي	**المجموع**	**327**	**100**
	مدير	65	19.88
	نائب/مساعد مدير	115	35.17
	رئيس قسم	147	44.95
	المجموع	327	100

يوضح الجدول (1) المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد وحدة التحليل والمتمثلة في: (النوع الاجتماعي؛ والعمر؛ وعدد سنوات الخبرة؛ والمؤهل التعليمي؛ والمسمى الوظيفي). إذ يشير الجدول (1) أن متغير النوع الاجتماعي قد اظهر وجود تفاوت في النسبة بين الذكور والاناث، حيث تبين ان نسبة الذكور اعلى بما يقارب خمسة اضعاف وبنسبة بلغت 85.0%، في حين كانت نسبة الاناث 15.0% . وفيما يتعلق بمتغير العمر، فقد أظهرت نتائج الجدول (1) أن 12.80% من أفراد وحدة التحليل تقل أعمارهم عن 35 سنة، وأن 35.80% من أفراد وحدة التحليل تراوحت أعمارهم بين 36 -45 سنة، كما أظهرت النتائج أن35.50% من أفراد وحدة التحليل تراوحت أعمارهم بين 46 - 55 سنة، وأخيراً، تبين أن نسبة أفراد وحدة التحليل ممن زادت أعمارهم عن 55 سنة فأكثر بلغت نسبتهم15.9%، وبالنظر إلى فئات الأعمار يرى الباحثين ان هناك تقارب في الفئتين العمريتين واللتان تقعان في منتصف العمر أي بين 36- 55 سنة، حيث شكلت هاتين النسبتين من مجموع وحدة التحليل ما يقارب 70.30% أي أكثر من ثلثي العينة اما الفئة التي احتلت أعلى نسبة فقد كانت من الفئة العمرية التي تراوحت الاعمار فيها بين 36-45 سنة. اما فيما يرتبط بمتغير عدد سنوات الخبرة، فقد أظهرت نتائج

الجدول (1) أن ما نسبته 22.0% من أفراد وحدة التحليل لديهم خبرة عملية 5 سنوات فأقل؛ وبلغت نسبة المبحوثين الذين لديهم خبره عملية تراوحت بين (6 – 10 سنوات) ما نسبته 37.9%؛ وأن ما نسبته 25.70% من أفراد وحدة التحليل تراوحت عدد سنوات خبرتهم بين(10– 15 سنة)؛ وأخيراً، تبين أن النسبة المئوية للمبحوثين من وحدة التحليل والذين لديهم خبرة أكثر من 15سنة بلغت (14.40%). وتشير النسب أعلاه ان الإدارة في المؤسسات العامة القطرية تحتفظ وتستديم الموظفين والقيادات لديها، وبالعودة الى النتائج الواردة في الجدول رقم (1) يلاحظ ان المؤهل التعليمي بلغت نسبة من هم حاصلون على أعلى مؤهل تعليمي وهو درجة الدكتوراه 3.67%، تلاه المستوى التعليمي من حيث علو المستوى التعليمي الماجستير بنسبة بلغت 15.60%، وأخيرا جاء من هم من مستوى تعليمي بكالوريوس فاقل وبلغت نسبتهم من وحدة التحليل 80.73%. وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يلاحظ ان المسميات الوظيفية التي تناولتها الدراسة تمثلت في ثلاث مستويات وهي المسميات التي تمثل مسمى مدير، حيث حاز من هم في المسمى الوظيفي مدير على بنسبة بلغت (19.88%)؛ اما من هم بمسمى وظيفي نائب/مساعد مدير فقد بلغت النسبة (35.17%)، وأخيراً فقد حاز مسمى رئيس قسم على أعلى نسبة حيث بلغت هذه النسبة (44.95%).

أدوات ومصادر الحصول على المعلومات: لتحقيق أهداف الدراسة تم اللجوء إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما":

المصادر الثانوية: والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال أداة الدراسة الاستبانة التي قام الباحثين بتطويرها كأداة رئيسة للدراسة، وشملت عدداً من الفقرات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale، حيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية من (1 – 5) . ولأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS V.25.

اختبار ثبات وصدق استبانة الدراسة: "تم إجراء اختبار معامل الثبات على عينة الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach ولكي تتمتع الاستبانة بالثبات كمقياس يجب الا يقل قيمة الاختبار الأدنى عن (60%). ويوضح الجدول (2) نتائج تحليل اختبار معامل Alpha Cronbach لكل متغير بأبعاده في الاستبانة.

الجدول رقم (2) معامل ثبات الاستبانة (مقياس كرونباخ ألفا)

ت	المتغير	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
	القيادة الابداعية	**20**	**0.860**
1	حل المشكلات واتخاذ القرارات	6	0.827
2	القابلية للتغيير	5	0.798
3	المبادأة	6	0.843
4	القدرة على الاتصال	5	0.877
5	تحفيز الإبداع	5	0.819
6	المعرفة الابتكارية	5	0.887
	استراتيجيات إدارة الازمات	**27**	**0.895**
1	استراتيجية الإنذار المبكر	7	0.778
2	استراتيجية الاستعداد والوقاية	5	0.759
3	استراتيجية احتواء الإضرار	5	0.749
4	استراتيجية استعادة النشاط	5	0.738
5	استراتيجية التعلم والنمو	5	0.833
	الذكاء الاستراتيجي	**15**	**0.888**
1	التفكير النظمي	5	0.768
2	الرؤية الاستراتيجية	5	0.765
4	الشراكة الاستراتيجية	5	0.695

إذ يوضح الجدول (2) قيم الثبات للمتغيرات الرئيسة وابعادها، حيث تراوحت بين (0.812) للقيادة الإبداعية كحد أدنى، و(0.895) لاستراتيجيات إدارة الازمات بأبعادها كحد أعلى. وتدل معاملات اختبار كرونباخ ألفا Alpha Cronbach على ثبات استبانة الدراسة وبقدرتها على تحقيق ما صممت من أجله، حيث كانت جميع قيم الاختبار اعلى من (0.70) (Sekaran and Bougie,2016)".

الإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى تصورات المديرين ورؤساء الأقسام حول القيادة الإبداعية في المؤسسات العامة القطرية ؟

جدول (3): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t للقيادة الإبداعية وابعادها

ت	القيادة الابداعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
1 – 6	حل المشكلات واتخاذ القرارات	3.62	0.87	17.05	2	متوسطة
7- 11	القابلية للتغيير	3.64	0.69	14.77	1	متوسطة
12-16	المبادأة	3.55	0.96	14.14	3	متوسطة
17-22	القدرة على الاتصال	3.49	0.84	15.11	5	متوسطة
23-27	تحفيز الابداع	3.32	0.77	13.98	6	متوسطة
28-32	المعرفة الابتكارية	3.53	0.63	19.26	4	متوسطة
الوسط الحسابي العام لأبعاد القيادة الابداعية		3.53	متوسطة			

يظهر الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي العام لأبعاد القيادة الابداعية بلغ (3.53)، وهذا يعني أن القيادة الابداعية في المؤسسات العامة القطرية قد حازت على وسط حسابي عام بتقدير متوسط. وبتحليل ابعاد القيادة الإبداعية بشكل عام فقد جاء بعد القابلية للتغيير على المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.64)، وانحراف معياري(0.69)، تلاه بُعد حل المشكلات واتخاذ القرارات بوسط حسابي (3.62)، وبانحراف معياري (0.87)، وجاء في المرتبة الأخيرة بعد تحفيز الابداع بوسط حسابي (3.32)، وبانحراف معياري (0.77). ويتبين للباحثين من هذه النتائج ان القيادة في المؤسسات العامة القطرية لديها سمات تتعلق بالقيادة التحويلية مع وجود القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات، ومما يميزها أيضا دورها الفاعل بدرجة متوسطة في اخذ زمام المبادأة حيث حلت هذه الخاصية في المرتبة الثالثة.

إجابة السؤال الثاني: ما مستوى تصورات المبحوثين نحو تطوير استراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية؟

الجدول رقم (4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاستراتيجيات إدارة الازمات

ت	استراتيجيات إدارة الازمات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
33 – 39	الإنذار المبكر	3.25	0.93	14.76	5	متوسطة
40 – 44	الاستعداد والوقاية	3.47	0.84	15.92	4	متوسطة
45-49	احتواء الاضرار	3.79	0.46	15.58	1	مرتفعة
50-54	استعادة النشاط	3.67	0.82	13.31	2	مرتفعة
55-59	التعلم والنمو	3.54	0.43	14.68	3	متوسطة
الوسط الحسابي العام لاستراتيجيات إدارة الازمات		3.54		مرتفعة		

بالنظر الى الجدول رقم (4) المتعلق بالأوساط الحسابية لاستراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية حيث يلاحظ ان الوسط الحسابي لاستراتيجيات إدارة الازمات بلغ (3.54)، وبأهمية نسبية متوسطة، وقد جاءت استراتيجية احتواء الاضرار في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.79) وبأهمية مرتفعة، في حين حلت استراتيجية استعادة الإنذار المبكر في المرتبة الأخيرة من حيث اهميتها، وبلغ وسط الحسابي (3.25)، وبأهمية نسبية متوسطة.

الإجابة على السؤال الثالث: ما مستوى تصورات العاملين نحو الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية ؟

الجدول رقم (5) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الذكاء الاستراتيجي

ت	أبعاد الذكاء الاستراتيجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	ترتيب أهمية لفقرة	مستوى الأهمية
55	تفكير النظم	3.65	0.55	19.44	1	متوسطة
56	الرؤية الاستراتيجية	3.47	0.59	17.56	3	متوسطة
57	الشراكة الاستراتيجية	3.55	0.67	17.22	2	متوسطة
الوسط الحسابي العام لأبعاد الذكاء الاستراتيجي		3.56		متوسطة		

بالنظر الى الجدول رقم (5) المتعلق بالأوساط الحسابية لأبعاد الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية، حيث يلاحظ ان الوسط الحسابي لأبعاد الذكاء الاستراتيجي بلغ (3.56)، وبأهمية نسبية متوسطة، وقد جاء تفكير النظم في

المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.65) وبأهمية متوسطة، في حين حلت الشراكة الاستراتيجية في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري(0.67) وجاء أخير البعد المتعلق بالرؤية الاستراتيجية بوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (0.59) وبأهمية نسبية متوسطة.

اختبار الفرضيات

قبل الشروع في اختبار الفرضيات لا بد من التأكد من صلاحية البيانات لاختبار الانحدار المتعدد من خلال اختيارات:

اختبارMulticollinearity تم فحص عامل تضخم التباين المسموح به (VIF) لتحديد مشكلة العلاقة الخطية المتعددة. تم إجراء اختبارات معامل تضخم التباين، والتباين المسموح به ومعامل الالتواء من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار

جدول (6) اختبارات معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء والتفلطح

ابعاد المتغيرات	معامل التباين VIF	التباين المسموح Tolerance	الالتواء Skewness
حل المشكلات واتخاذ القرارات	2.580	0.388	-0.468
القابلية للتغيير	2.384	0.420	-0.446
المبادأة	1.777	0.563	-0.429
القدرة على الاتصال	1.460	0.685	-0.438
تحفيز الابداع	1.670	0.599	0.989
المعرفة الابتكارية	1.884	0.531	0.020
تفكير النظم	1.077	0.929	0.150
الرؤية الاستراتيجية	1.166	0.857	-0.894
الشراكة الاستراتيجية	1.458	0.686	-0.654

وبالرجوع الى معطيات الجدول رقم (6) يلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل والوسيط تقل عن (10) وتتراوح ما بين (2.386- 3.195)، وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت ما بين (0.313- 0.419) وهي اعلى من (0.10) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عال (Multicollinearity) بين أبعاد المتغير المستقل. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع

التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness) (Hair et al., 2010; Hair et al., 2016).

الفرضية الرئيسة الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين للقيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية.

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر القيادة الإبداعية بأبعادها في استراتيجية إدارة الازمات

أبعاد المتغير المستقل	r	R^2	F	Sig	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t	Sig. α
					B	الخطأ المعياري S. E	Beta β		
حل المشكلات واتخاذ القرارات	0.79	0.62	34.902	0.00	0.107	0.012	0.106	8.91	0.000
القابلية للتغيير					0.109	0.011	0.109	9.90	0.000
المبادأة					0.153	0.011	0.148	13.91	0.000
القدرة على الاتصال					0.241	0.017	0.250	14.17	0.000
تحفيز الابداع					0.254	0.019	0.247	13.36	0.000
المعرفة الابتكارية					0.238	0.020	0.246	11.90	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (7) والخاص باختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي صممت لتقيس اثر القيادة الابداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في إدارة الازمات بأبعادها مجتمعة فقد تبين ان القيادة الإبداعية لها تأثير دال احصائيا على إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية بدلالة وارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (34.902) والتي تزيد عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة الأمر الذي يشير الى رفض الفرضية العدمية وقبول

الفرضية البديلة التي تشير الى وجود اثر دال احصائيا للقيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في استراتيجيات إدارة الأزمات، واما فيما يتعلق بالابعاد الفرعية المنبثقة عن المتغير المستقل فقد جاءت جميع قيم (t) المحسوبة اعلى من قيمها الجدولية مما يشير الى وجود اثر دال احصائيا لكل بعد من هذه الابعاد على إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية، كما اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة قوية بين ابعاد المتغير المستقل مجتمعة وابعاد المتغير التابع مجتمعة حيث بلغ قيمة (r) (0.79)

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتصورات المبحوثين حول القيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في الذكاء الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في المؤسسات العامة القطرية.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر القيادة الإبداعية بأبعادها على الذكاء الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة

أبعاد المتغير المستقل	r	R^2	F	Sig	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t	Sig. α
					B	الخطأ المعياري S. E	Beta β		
حل المشكلات واتخاذ القرارات	0.806	0.65	69.45	0.000	0.162	0.027	0.214	6.00	0.030
القابلية للتغيير					0.069	0.032	0.091	2.15	0.011
المبادأة					0.072	0.028	0.107	2.57	0.020
القدرة على الاتصال					0.063	0.027	0.094	2.33	0.000
تحفيز الابداع					0.095	0.031	0.135	3.06	0.003
المعرفة الابتكارية					0.191	0.030	0.261	6.36	0.000

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (8) والخاص باختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي صممت لتقيس اثر القيادة الابداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) الذكاء الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في المؤسسات العامة القطرية فقد تبين ان القيادة الإبداعية لها تأثير دال احصائيا على الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية بدلالة وارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (69.45) والتي تزيد عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة الأمر الذي يشير الى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى وجود اثر دال احصائيا للقيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في الذكاء الاستراتيجي، واما فيما يتعلق بالابعاد الفرعية المنبثقة عن المتغير المستقل فقد جاءت جميع قيم (t) المحسوبة اعلى من قيمها الجدولية مما يشير الى وجود اثر دال احصائيا لكل بعد من هذه الابعاد المنبثقة عن المتغير المستقل على جميع ابعاد المتغير الوسيط الذكاء الاستراتيجي. ، كما اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة قوية بين ابعاد المتغير المستقل مجتمعة وابعاد المتغير التابع مجتمعة حيث بلغ قيمة (r) (0.806)

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05) لتصورات المبحوثين حول الذكاء الاستراتيجي بأبعاده (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة(استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية.

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر الذكاء الاستراتيجي بأبعاده على إدارة الازمات بأبعاده مجتمعة

أبعاد المتغير المستقل2	r	R^2	F	Sig	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة t	Sig. α
					B	الخطأ المعياري S. E	Beta β		
تفكير النظم	0.835	0.698	6.89	0.000	0.343	0.042	0.406	8.169	0.00
الرؤية الاستراتيجية					0.227	0.046	0.252	4.937	0.00
الشراكة الاستراتيجية					0.109	0.042	0.126	2.598	0.00

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (9) والخاص باختبار الفرضية الرئيسة الثالثة والتي صممت لتقيس اثر الذكاء الاستراتيجي بأبعاده (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة (استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية. تبين ان الذكاء الاستراتيجي له تأثير دال احصائيا على إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية بدلالة وارتفاع قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (6.89) والتي تزيد عن قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية المعتمدة في هذه الدراسة الأمر الذي يشير الى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى وجود اثر دال احصائيا للذكاء الاستراتيجي تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في إدارة الازمات، واما فيما يتعلق بالمتغيرات الفرعية المنبثقة عن المتغير المستقل فقد جاءت جميع قيم (t) المحسوبة اعلى من قيمها الجدولية مما يشير الى وجود اثر دال احصائيا لكل بعد من هذه الابعاد المنبثقة عن المتغير المستقل على جميع ابعاد المتغير التابع إدارة الازمات. كما اشارت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة قوية بين ابعاد المتغير المستقل مجتمعة وابعاد المتغير التابع مجتمعة حيث بلغ قيمة (r) (0.835).

مناقشة النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي للقيادة الابداعية بأبعادها في المؤسسات العامة القطرية: أشارت النتائج إلى أن مستوى أبعاد القيادة الابداعية في المؤسسات العامة القطرية جاءت متوسطة بوسط حسابي بلغ (3.53)، وتباينت الاوساط الحسابية لأبعاد القيادة الابداعية في المؤسسات العامة القطرية بين(3.32-3.64)، وقد جاء بعد القابلية للتغيير بالمرتبة الأولى بوسط حسابي (3.64)، تلاه بعد حل المشكلات واتخاذ القرارات بوسط حسابي بلغ (3.62)، ثم جاء في المرتبة الثالثة بعد المبادأة (3.55) وجاء في المرتبة الرابعة البعد المتعلق بالمعرفة الابتكارية بوسط حسابي بلغ (3.53)، اما في المرتبة الخامسة فقد جاء البعد المتعلق بالقدرة على الاتصال بوسط حسابي بلغ (3.49) وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد المتعلق بتحفيز الابداع بوسط حسابي بلغ (3.32). ويتبين للباحثين من هذه النتائج ان القيادة في المؤسسات العامة القطرية لديها سمات تتعلق بالقيادة الإبداعية التحويلية مع وجود القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات، ومما يميزها أيضا دورها الفاعل بدرجة متوسطة في اخذ زمام المبادأة حيث حلت هذه الخاصية في المرتبة الثالثة.

نتائج التحليل الوصفي لاستراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية أشارت النتائج إلى أن تصورات المبحوثين لمستوى استراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة القطرية جاءت متوسطة، حيث يلاحظ ان الوسط الحسابي لاستراتيجيات إدارة الازمات بلغ (3.54)، وبأهمية نسبية متوسطة، وقد جاءت استراتيجية احتواء الاضرار في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.79) وبأهمية مرتفعة، تبعها استراتيجية استعادة النشاط بوسط حسابي بلغ (3.67) وبأهمية مرتفعة، ثم استراتيجية التعلم والنمو وجاءت بأهمية متوسطة، اما استراتيجية كل من الاستعداد والوقاية والانذار المبكر فقد حازتا على أوساط حسابية متوسطة وبلغ وسطهما الحسابي (3.47؛ 3.25) على التوالي في المؤسسات العامة القطرية.

نتائج التحليل الوصفي لأبعاد الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية أشارت النتائج إلى أن الذكاء الاستراتيجي بأبعادها (تفكير النظم، والرؤية الاستراتيجية، والشراكة الاستراتيجية) في المؤسسات العامة القطرية كانت متوسطة، حيث يلاحظ ان الوسط الحسابي لأبعاد الذكاء الاستراتيجي بلغ (3.56)، وبأهمية نسبية متوسطة، وجاء تفكير النظم في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.65) وبأهمية

متوسطة، في حين حلت الشراكة الاستراتيجية في المرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.55) وانحراف معياري(0.67) وجاء أخير البعد المتعلق بالرؤية الاستراتيجية بوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (0.59) وبأهمية نسبية متوسطة، وبناء على هذه الأوساط الحسابية التي اشارت الى مستوى الأهمية يلاحظ الباحثين أشارت النتائج إلى أن بعد تفكير النظم كأحد أبعاد الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية من وجهة نظر أفراد وحدة التحليل في عينة الدراسة كان متوسطا. ويشير الباحثين إلى ان هذه النتيجة تشير إلى ان المؤسسات العامة القطرية تعمل على الاهتمام بتصور المؤسسة في صورة نظام مترابط ومتناسق الأجزاء، وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي جاءت بها دراسة (الملا وعباس 2019)، كما انسجمت هذه الدراسة من حيث النتيجة المرتبطة بتفكير النظم مع دراسة جثير، والعبادي، القيسي(2013) ودراسة قاسم (2014).

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة الفرضية الرئيسة الاولىHo_1: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)لتصورات المبحوثين للقيادة الإبداعية بأبعادها (حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية) في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة(استراتيجية الإنذار المبكر، استراتيجية الاستعداد والوقاية، استراتيجية احتواء الإضرار، استراتيجية استعادة النشاط، استراتيجية التعلم والنمو) في المؤسسات العامة القطرية. أظهرت نتائج الفرضية المتعلقة بالقيادة الابداعية بأبعادها بوجود اثر في استراتيجيات إدارة الازمات بأبعادها في المؤسسات العامة القطرية، حيث أشارت النتائج إلى وجود أهمية للأبعاد جميعها بدلالة معامل التحديد وارتفاع قيمة F المحسوبة، مما يعني ان المؤسسات العامة القطرية تتبع طرق سليمة في حرصها على ممارسة الأبعاد المتعلقة بالقيادة الابداعية من حيث حل المشكلات واتخاذ القرارات، والقابلية للتغيير، والمبادأة، والقدرة على الاتصال، وتحفيز الإبداع، والمعرفة الابتكارية.

الفرضية الرئيسة الثانية HO_2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) لتصورات المبحوثين حول القيادة الإبداعية بأبعادها في الذكاء

الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة في المؤسسات العامة القطرية. أثبتت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود أثر للقيادة الابداعية في تعزيز الذكاء الاستراتيجي، حيث كان أعلى ممارسة حازت عليها هي المتعلقة بالمعرفة الابتكارية، ثم حل المشكلات واتخاذ القرارات، ثم تحفيز الابداع، وجاءت ممارسة القدرة على الاتصال في المرتبة الرابعة، تلاها المبادأة وأخيرا حلت القابلية للتغيير. ويرى الباحثين ان هذه نتيجة منطقية من حيث ان وجود المعرفة الابتكارية هي أساس الحلول للمشكلات التي لم يسبق ان تعاملت معها المؤسسات وهذا يحتاج من المؤسسة ان تحفز موظفيها للقيام بإيجاد الحلول الإبداعية للمشكلات، وفي سبيل ذلك لا بد من تفعيل نضام الاتصال في المؤسسات وبما يحقق التنافسية بينها للوصول الى المبادأة في إيجاد الحلول ومن ثم الاتجاه نحو تطبيق الافكار لحداث التغيير المطلوب، وجاءت نتائج هذه الفرضية متفقة ونتائج دراسة جثير، العبادي، والقيسي(2013) وقاسم(2014). كما انسجمت نتائج الدراسة ودراسة الكواز (2012) التي هدفت الى التحقق من اثر المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الذكاء الاستراتيجي، كدراسة حالة في شركة آسيا في العراق.

الفرضية الرئيسة الثالثة HO_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) لتصورات المبحوثين حول الذكاء الاستراتيجي بأبعاده في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها مجتمعة في المؤسسات العامة القطرية. أثبتت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة وجود اثر الذكاء الاستراتيجي في استراتيجيات إدارة الازمات، حيث كان أعلى بعد حاز عليه هو المتعلق بتفكير النظم، ثم الرؤية الاستراتيجية وأخيرا الشراكة الاستراتيجية. ويستنتج الباحثين من هذه النتيجة ان الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية تنعكس آثاره في العديد من الأبعاد المتعلقة باستراتيجيات ادارة الازمات، وبالنظر إلى هذه النتيجة وكون ان تفكير النظم يمثل الانطلاقة الأولى نحو عملية التفكير في تحييد الاثار السلبية للازمات ومن ثم الاستعداد والوقاية لها فلا بد من ان تكون الرؤية مرآة المستقل لهذه المؤسسات من حيث النظرة بعيدة الأمد ومحاولة تعزيز الفاعلية التنظيمية بما يتفق والتفكير كمؤسسة في تجنب اخطار المستقل على الافراد والمؤسسة والمجتمع لذا فان التعاون والتنافس من خلال المحافظة على الاثار الإيجابية لما تنتجه المؤسسات يعتبر امرا حتميا ومن هنا جاء دور

الشراكات الاستراتيجية كعملية نظامية في المؤسسات العاملة في الدولة القطرية. وقد اتفقت نتيجة الدراسة والدراسة التي توصلت اليها دراسة الكواز(2012).

التوصيات:

تبعاً للنتائج إلى تم التوصل اليها فإن الباحثين يوصي أصحاب القرار للأخذ بها لتعزيز النتائج المرجوة من تطبيق أبعاد القيادة الابداعية استراتيجيات إدارة الازمات من خلال الذكاء الاستراتيجي في المؤسسات العامة القطرية على النحو التالي:

1. **تعزيز اهتمام المؤسسات العامة القطرية بإيجاد علاقات شراكة استراتيجية قوية ووطيدة مع الشركاء الاستراتيجيين في بيئة دولة قطرية الداخلية وكذلك البيئة الخارجية على مستوى الدول والمؤسسات الإقليمية والعالمية.**
2. **العمل على تنمية قدرات قيادات المؤسسات العامة القطرية من خلال التدريب على مهارات وأساليب حل المشكلات بطرق علمية من خلال تفكير علمي والتركيز على التنبؤ بالمشكلات قبل حدوثها والعمل على تلافي مسبباتها**
3. **ضرورة اهتمام المؤسسات العامة القطرية بمؤشرات النمو والريادة من التدريب على جلسات العصف الذهني وطـرق وأساليب العمل الجديدة وتوليد الأفكار الإبداعية وتعزيز المعرفة الابتكارية.**
4. **ضرورة تعزيز الممارسات المتعلقة بنشاط احتواء الازمات من خلال قيام المؤسسات العامة القطرية لما لها من اثر في استعادة الحياة للمؤسسات واستمرارية عجلة الإنتاج.**
5. **ضرورة استعادة النشاط كاستراتيجية للازمات بجهود واعية ومخططة سلفاً ورسمية، وذلك حتى يكون الأمر تحت السيطرة، ولتحقيق آمال إعادة البناء ووضع خطط استعادة النشاط.**
6. **ضرورة اهتمام المؤسسات العامة القطرية بالتعليم والنمو كاستراتيجية للازمات والخروج منها بجهود واعية ومخططة.**

المراجع والمصادر

ابن منظور، جمال الدين. (1996). لسان العرب "تحقيق عامر أحمد حيدر". بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادي، فيصل. (2014). دور القىادة في إدارة الأزمات في المؤسسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، المؤسسات العامة في المسيلة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلىة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

جثير، سعدون حمود. العبادي، هشام فوزي. القيسي، بلال جاسم. (2013). صياغة استراتيجيات إدارة علاقات الزبون عبر تحقيق العلاقة بين الذكاء الاستراتيجي والذكاء التنظيمي، مجلة المؤسسات العامة في الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5(10).

الحلالمة، محمد؛ المدادحة، أحمد. (2010). المفاهيم الحديثة في علم الإدارة. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

حمدي، خالد وليد. (2018). أثر القيادة الابداعية في ادارة الأزمات: دراسة ميدانية على قطاع الاتصالات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، المؤسسات العامة في ال البيت، الأردن.

الدكان، عبد الله. (2010). القيادة الإبداعية http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=2794

الزبيدي، لمياء سلمان عبد علي والعموري، كوكب عزيز حمودي. (2015). أثر التركيز على محركات الابداع في معالجة الأزمات، ورقة بحثية منشورة، مجلة الإدارة والاقتصاد، 38(103).

الزهراني، مريم بنت أحمد. (2013). القيادة الإبداعية للمديرات وعلاقتها بالالتزام التنظيمي للمعلمات في دور رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرات والمعلمات، رسالة دكتوراه غير مشورة، كلية التربية، المؤسسات العامة في أم القرى، السعودية.

السلطاني، سعدية، علوان، بشرى، على، نغم.(2017). تشخبص العلاقة بين القيادة الإدارية واستراتيجيات مواجهة الازمات: دراسة استطلاعية لآراء عينة من

العاملين في مديرية توزيع كهرباء بابل. مجبة جانعة كربلاء العلمية العدد الرابع، 45-67.

السلمي، فهد. (2012). القيادة الإبداعية وعلاقتها بالمناخ التنظيمي في المدارس الحكومية الوسطة بمدينة جده. رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة: المؤسسات العامة في أم القرى.

الشهراني، حنان سفر.(2018). تطوير الابداع الاداري لدى قيادات المدارس الثانوية بمحافظة خميس مشيط في ضوء القيادة الابداعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 2(15)، غزة، فلسطين.

الصغير، غـــريبي، حمزة محمـد.(2017). القيادة الإبداعية ودورها في تطوير المؤسسات الأمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة ،المؤسسات العامة في الخرطوم.

الطويرقي، نوال سعد. (2013). نماذج من القيادة الإبداعية في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وتطبيقاتها في الإدارة التربوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، مكة المكرمة: المؤسسات العامة في أم القرى.

العبدلي سمير ، محمد سعيد عبد العال والطيب، عبد العزيز (2012) دور تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في تعزيز الذكاء الإستراتيجي، دراسة استطلاعية لعينة من مدراء الاقسام والوحدات الادارية في مستشفى السلام بمدينة الموصل، المؤتمر العملي السنوي الحادي عشر، في ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، المؤسسات العامة في الزيتونة.

عمران، نضال. (2015). أثر الذكاء الاستراتيجي على الابداع التنظيمي دراسة تطبيقية في شركة اسياسيل للاتصالات. مجلة جامعة بلبل، العلوم الصرفة والتطبيقية، 3(23)، 1280-1310.

غباري، ثائر أحمد. أبو شعيرة، خالد محمد. (2010)، القدرات العقلية بين الذكاء والإبداع، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

قاســم، ســعاد حــرب .(2014) اثــر الــذكاء الاســتراتيجي علــى عمليــة اتخــاذ القــرارات: دراســة تطبيقيــة علــى المــدراء فــي مكتــب غــزة الاقليمــي التــابع للأونــروا . رســالة ماجســتير، المؤسسات العامة في الاسلامية غزة.

قنديل، علاء محمد سيد. (2010). القيادة الإدارية وإدارة الابداع، ط1، عمان، الأردن، دار الفكر.

الكعبي، حميد سالم، (2014)، دور القيادات الادارية الناجحة في ادارة الازمة، دراسة تحليلية لعينه من الشركات في وزارة النقل والموصلات كلية الرافدين المؤسسات العامة في، قسم ادارة الاعمال، العراق.

كعكي، سهام بنت محمد صالح. (2018). الارتقاء بفاعلية أداء القيادة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ـ المؤسسات العامة في الأميرة نورة بنت عبد الرحمن نموذجا، مجلة كلية التربية بالزقازيق، دراسات نفسية وتربوية، مصر، 99،ابريل: ص 331-377.

الكواز سعد، محمود.(2012)، اساسيات المعرفة الإستراتيجية في تعزيز الذكاء الإستراتيجي، دراسة حالة في شركة آسيا في العراق، المؤتمر العملي السنوي الحادي عشر، المؤتمر العملي السنوي الحادي عشر، في ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، المؤسسات العامة في الزيتونة.

لعلايمية ، محمد علي. (2015)، اهمية الذكاء الاستراتيجي في عملية اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية لمؤسسة فرتيال. رسالة ماجستير غير منشورة، المؤسسات العامة في محمد خيضر ، الجزائر.

محمد، علي (2017) . دور التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات، رسالة ماجستير غير منشورة، المؤسسات العامة في القادسية ، الجزائر

مسلم، تامر حمدان عبد القادر، (2015)، أثر الذكاء الاستراتيجي على القيادة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لغرض الحصول على الدرجة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤسسات العامة في الزهر، غزة.

نجم، عبود نجم. (2012). القىادة الإبداعية، ادارة الابداع، المؤسسات العامة في الزىتونة – عمان، ط1، دار الصفا للنشر والتوزىع.

النشار، احمد عيسى. (2018). دور القيادة الإبداعية في تعزيز الصحة التنظيمية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في المحافظات الجنوبية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، المؤسسات العامة في الأقصى.

الويشي، السيد فتحي. (2013). الأساليب القيادية للموارد البشرية، الأخلاق الإدارية، استراتيجية التغير، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

المراجع الأجنبية

Abd Khalidiya, Sami Ahmed Abbas, Araden Hatim Khudair. (2019). Impact of Strategic management practices on Organizational Entrepreneurship：Mediating Effect of Strategic Intelligence, Academy of Strategic Management Journal, 18(4), 25-38.

Ahmadi, M., Baei, F., Hosseini-Amiri, S. M., Moarefi, A., Suifan, T. S., & Sweis, R. (2020). Proposing a model of manager's strategic intelligence, organization development, and entrepreneurial behavior in organizations. Journal of Management Development.

Ansoff, H.I., Kipley, D., Lewis, A.O., Helm-Stevens, R., and Ansoff, R. (2019). Implanting strategic management. Springer

Bilton, D. (2010) Manageable creativity, International Journal of Cultural Policy,16(3),255-69

Bobyleva, A and Sidorova, A. (2015), Crisis management in higher education in Russia. Internationalization in Higher Education. Management of Higher Education and Research. 3 (1), pp. 23-35.

Bridge, S., and O'Neill, K. (2012). Understanding enterprise: Entrepreneurship and small business. Macmillan International Higher Education

Bundy, Jonathan; Pfarrer, Michael D.; Short, Cole E.; Coombs, W. Timothy (2017). "Crises and Crisis Management: Integration, Interpretation, and Research Development". Journal of Management. 43 (6): 1661–1692. doi:10.1177/0149206316680030. S2CID 152223772.

Dogan, M. (2019). Creative marginality: Innovation at the intersections of social sciences. Routledge.

Ghosh, K. (2016). Creative leadership for workplace innovation: An applied SAP-LAP framework. Development and Learning in Organizations: An International Journal.

Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., Anderson, R.E., and Tatham,

R.L. (2010), Multivariate Data Analysis. 7th ed. New York: Pearson.

Hair, J.F.Jr., Hult, G.T.M., Ringle, C., and Sarstedt, M. (2016), A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modelling (PLS-SEM). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Kapucu, N., and Ustun, Y. (2018). Collaborative crisis management and leadership in the public sector. International Journal of Public Administration, 41(7), 548-561.

Kruger, J. P. (2010). A study of strategic intelligence as a strategic management tool in the long-term insurance industry in South Africa, Doctoral dissertation, University of South Africa).

Mahmood, S. (2019). Impact of Strategic Intelligence In Crises Management, International Journal of Research in Social Sciences and Humanities, 12(8), 12-32.

McKie, D., and Heath, R.L. (2016). Public relations as a strategic intelligence for the 21st century: Contexts ،controversies, and challenges. Public Relations Review, 42(2), 298-305.

Metayer, E. (2016). "Competitive Intelligence : Turning Intelligence into actions to succeed globally, what it means for SMEs ", Competia Inc, 2002, www.Saktrad.SK.ca.

Seitovirta, L. C. (2011). The role of strategic intelligence services in corporate decision making. Unpublished thesis, Aalto University

Sekaran, U., and Bougie, R. (2016), Research Methods for Business: A Skill Building Approach. 5th ed. United Kingdom: John Wiley and Sons Ltd. p1-387.

Svejenova, S., & Christiansen, L. H. (2018). Creative Leadership for Social Impact. Frontiers of Creative Industries: Exploring Structural and Categorical Dynamics. Research in the Sociology of Organizations, 55, 47-72.

متابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي

Follow-up and Evaluation of the Strategic Plan of Higher Education Institutions

الدكتور

وليد بن راشد الشهري

الخلاصة

التخطيط الإستراتيجي ضرورة ملحة وأداة فعالة للقيام بالأعمال وإنجازها وضمان بلوغها إلى أهدافها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. تسعى هذه الدراسة الى التعريف بأهمية التخطيط الإستراتيجي في العملية التعليمية من خلال واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية وتحديد أسباب فشل واقتراح الحلول الممكنة لمعوقات الخطة الاستراتيجية، بالإضافة إلى عرض البرامج والمبادرات الواردة في الخطة الإستراتيجية ثم التطرق إلى إدارة المخاطر، وقد عرضت هذه الدراسة أهمية المتابعة والتقويم و وتحديد وسائلها و خطواتها. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب. وفي نهاية البحث تم عرض ملخص للدراسة وتوضيح العديد من النتائج والتوصيات.

الكلمات الرئيسية: التخطيط الإستراتيجي – المتابعة والتقويم – المؤسسات التعليمية – السعودية

Abstract

Strategic planning is an urgent necessity and an effective tool for doing business, achieving it, and ensuring that it reaches its goals in the highest possible degree of efficiency and effectiveness. This study seeks to introduce the importance of strategic planning in the educational process through the reality of strategic planning in educational institutions, identifying the causes of failure and proposing possible solutions to the obstacles to the strategic plan, in addition to presenting the programs and initiatives contained in the strategic plan and then addressing risk management. This study has presented the importance of Follow-up, evaluation, and identification of its means and steps. This study relied on the appropriate descriptive analytical approach. At the end of the research, a summary of the study was presented and many findings and recommendations were clarified.

Key words: strategic planning - follow-up and evaluation - educational institutions - Saudi Arabia

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأبعادها

المقدمة

يعد التخطيط الإستراتيجي ضرورة ملحة وأداة فعالة للقيام بالأعمال وإنجازها وضمان بلوغها إلى أهدافها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وبدون التخطيط الإستراتيجي تصبح جميع الأعمال والنشاطات غير هادفة ولا تحقق الفائدة المرجوة منها، وذلك لأن التخطيط الإستراتيجي يساعد في تحديد الأهداف، وتحديد الإمكان ات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف، والتنسيق بين جميع الأعمال على أسس من التعاون والانسجام، وتحقيق الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد المادية والبشرية مما يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والتكاليف، كما يساعد في تنمية مهارات وقدرات القادة والمديرين.

كما يُعد التخطيط الاستراتيجي أحد الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تمارسها القيادات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي والكليات العسكرية بشكل رسمي معتمد وموثق، حيث يتم من خلاله تحديد ما الذي سوف يتم عمله، ومتى سيتم عمله، والكيفية التي سيتم عمله بها.

التخطيط هو التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له انطلاقاً من تحليل الحاضر والتوقعات باتجاهات المستقبل لتحديد الأهداف المرغوب تحقيقها، وتحديد الأساليب والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفاعلية وفقاً لأولويات وجدول زمني محدد وتحديد دقيق لمسؤوليات كل إدارة من الإدارات.

والمؤسسة التعليمية التي تعمل بدون تخطيط رسمي بحجة عدم وجود الوقت الكافي للقيام بذلك، أو بحجة التغير المستمر في البيئة المحيطة تُعد مؤسسة فاشلة لأنها تفضل الإدارة العشوائية بدلاً من الإدارة المعتمدة على التخطيط، وتميل إلى الإدارة بالأزمات بدلاً عن التنبؤ والاستعداد للأزمات.

مشكلة الدراسة

تشارك معظم مؤسسات التعليم العالي العسكرية منها والأكاديمية بصفة دورية في التخطيط الإستراتيجي، وهذا التخطيط جزء من نسيج وثقافة المؤسسة، ولكن

العديد من الجامعات والكليات العسكرية تقوم بعملية التخطيط نزولاً عند طلب وكالات الاعتماد الأكاديمي كمطلب تفرضه أنظمة الدولة، أو قد تقوم به بعد أزمة تتعرض لها تلك المؤسسة التعليمية.

وبغض النظر عن عامل التحفيز، فإن التحديات المرتبطة بعملية التخطيط الإستراتيجي تؤدي إلى فشل الكثير من مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التخطيط الرئيسة، والتي قد تكون استثمرت فيها قدراً كبيراً من الوقت والجهد.

لقد تزايد الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية بسبب المشاكل والتحديات غير المسبوقة التي تواجهها هذه المؤسسات في كافة المجالات. فأغلبية المؤسسات التعليمية الكبيرة تعتمد على التخطيط الاستراتيجي لأداء رسالتها بإتقان لمدة طويلة، إذ يساعد التخطيط الإستراتيجي المؤسسة على تحديد كيفية وصولها إلى ما تسعى إليه من خلال تحليل بيئتها الداخلية، وتفهما لمتغيرات محيطها الخارجي، وبذلك تتمكن من بناء استراتيجيات فعالة تمكنها من تحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات محيطها.

وعليه فإن قدرة المؤسسات التعليمية على الإيفاء برسالتها يتوقف على تفاعلاتها المدروسة مع محيطها الخارجي من جهة وإمكانياتها على معرفة نقاط الضعف والقوة في محيطها الداخلي من جهة أخرى. فمن المعروف أن المحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية غير مستقر في الغالب الأعم بسبب تعقد مشاكل التعليم وتجدد متطلباته، وتسارع التطور التقني إضافة إلى المشاكل الاجتماعية، والسياسية والثقافية، كما تعاني هذه المؤسسات في محيطها الداخلي من نقص الموارد المادية، وفي أحيان أخرى ضعف إمكانيات الموارد البشرية، وضعف الهياكل الإدارية والتنظيمية.

ونتيجة لظهور العديد من التغيرات والتطورات في ساحة التعليم العالي: الجامعي والعسكري، أصبح على المؤسسات التعليمية التفكير في التخطيط الاستراتيجي وإعطائه أولوية قصوى للقرارات المتخذة داخل هذه المؤسسات.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقييم خطة إستراتيجية وتقويمها لتفادي نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة في الخطة السابقة. ومن خلال الإجابة عن مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيس الآتي: ما الخطوات العملية لمتابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية لرفع الأداء التعليمي؟

أسئلة الدراسة

1- **ما التخطيط الإستراتيجي وأهميته في العملية التعليمية؟**

2- **ما واقع الخطة الإستراتيجي للمؤسسة التعليمية؟**

3- **ما المعضلات التي تواجه الخطة الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية؟**

4- **ما الحلول الممكنة لمعوقات الخطة الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية؟**

5- **ما مستقبل التخطيط الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي؟**

أهداف الدراسة

1- **التعرف على التخطيط الإستراتيجي وأهميته في العملية التعليمية.**

2- **التعرف على واقع الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا.**

3- **التعرف على المعضلات التي تواجه الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا.**

4- **التعرف على الحلول الممكنة لمعوقات الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا**

5- **التعرف على مستقبل التخطيط الإستراتيجي لمؤسسة تعليمية عليا.**

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية

تتلخص أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي، وبخاصة المؤسسات التعليمية العسكرية، وذلك من خلال مساعدة هذه المؤسسات لمعرفة البيئة الخارجية المحيطة بها، وذلك بمعرفة المؤسسات المماثلة التي تشكل منافسة شريفة وقوية لها، ويتوقع الباحث أن يقدم المساعدة لمؤسسات التعليم العالي وبخاصة العسكرية في تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في نشاطها، وكذلك مساعدتها في معرفة نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف لديها في البيئة الداخلية.

الأهمية العملية

يتوقع الباحث أن تسهم هذه الدراسة في إيجاد آلية لمتابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا، ومن ثم اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطوير الخطة الحالية للإسهام في تطوير العملية التعليمية برمتها في المؤسسة التعليمية.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية

انحصرت هذه الدراسة في حدودها الموضوعية على إيجاد بعض الحلول الممكنة لتطبيقها للتخلص من المعوقات التي قد اعترضت الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا.

الحدود المكانية

اهتمت الدراسة بمعرفة واقع الخطة الاستراتيجية في مؤسسة تعليمية عليا.

الحدود الزمانية.

العام الدراسي 1441هـ/ 1442هـ

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الدارسات بجمع المعلومات من مصادر البحث المختارة.

المفاهيم والمصطلحات

التخطيط

التخطيط مأخوذ من الجذر اللغوي (خ ط ط)، (علم يحدد للبلد برامجه الاقتصادية ومراميها ومراحلها وطرق تمويلها وما إلى ذلك؛ وزارة التخطيط. (مسعود، 1986م، 375-376).

(الخط الطريقة المستطيلة في الشيء، يقال خط الخطة، أي خطها واختطها، خططاً، أي أقدم على الأمور وسار نحو تحقيقها). (الفيروز آبادي، 1424هـ، ص 612).

التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning): "تخطيط طويل الأجل تضعه الإدارة العليا لتحقيق الأهداف التنظيمية في المتقبل وفق تنبؤ يعتمد على خبراتهم وقدراتهم على استشراف المستقبل". (الوليد، 2010م، ص67).

ولغرض هذه الدراسة يعرف الباحث التخطيط الإستراتيجي بأنه هو خطة عمل متوسطة وطويلة المدى تتضمن تصورات حالية ومستقبلية تراعي التغير في البيئتين

الداخلية والخارجية والإمكانات اللازمة لتطوير التعليم والتدريب في المؤسسة التعليمية.

والمفهوم القديم للتخطيط لا يخرج عن إطار التدبير ويتم عادة بجهد فردي، أي أن الإنسان بحكم ظروفه وأوضاعه يرى لزاماً عليه أن يوازن بين إنتاجه ومتطلباته كي يتمكن من تجنب فترات العسر أو التعرض للفاقة.

أما المفهوم الحديث للتخطيط فإنه يجمع بين التدبير والتوقع، ويخرج عن الجهد الفردي إلى المجال الاجتماعي، ويكون عادة جزءاً من مسؤولية الدولة، وتختص به جهة أو هيئة معينة" (الكلوفلن، 2010م، ص 16).

الخطة الإستراتيجية

عملية التخطيط هي عملية بنائية متتابعة تشكل فيها مخرجات ونتائج خطوة سابقة القاعدة الأساس للعمل التخطيطي في خطوة لاحقة، ولا يمكن النظر إلى هذه العملية كجوانب وخطوات منفصلة ومنعزلة عن بعضها البعض لا رابط بينها، ثم إن مبادئ التخطيط العلمي السليم كالواقعية والعقلانية والشمولية والتوافق والتكامل والموازنة والاستمرارية والمرونة، وأبعاد التخطيط المكانية والزمانية والبشرية تفرض النظرة الشاملة المتكاملة لهذه العملية ككل موحد" (الكلوفلن، 2010م، 131-132).

التقويم والمتابعة

التقويم

التقويم هو "إحدى الخطوات الرئيسة لعملية التخطيط، وتستهدف التعرف على إنجازات الخطة ومدى ما حققته من أهداف ومعدل تحقيق كل هدف ورأي المستفيدين من البرامج والمشروعات والاستفادة من هذه البيانات والمعلومات في خطط العمل المستقبلية" (الكلوفلن، 2010م، ص 131).

المتابعة

المتابعة مأخوذة من الجذر اللغوي: (ت ب ع) "تبع يتبع متابعة، وتباعاً وتباعة وتبوعاً، تبع الشيء سار خلفه، أو سار في أثره، وتبعه اقتدى به أي فعل مثل ما فعل، وتتبعه به: اتبعه به، ألحقه، وتابع يتابع متابعة وتباعاً، مراقبة ومتابعة، مراقبة بعد الحدث للائتمان، للتأكد من مراعاة اللوائح المصرفية، وإدارة المتابعة هي الجهة التي تتلقى البلاغات عن المخالفات الإدارية" (مسعود، 1986م، ج1، ص 375).

تعد متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية وتقويمها من المهمات الاعتيادية لأجهزة التخطيط، إلى جانب كونها من مهمات الأجهزة التنفيذية أيضاً، والمتابعة من شأنها أن تقود إلى تحرك في جو العمل وتجدده وتحفيز الجهود بقصد الإبقاء على التوقيتات الخاصة بتنفيذ الخطة ومشروعاتها، وضمان التنظيم والتنسيق بين الأجهزة التنفيذية مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين أجهزة التخطيط من ناحية ثانية.

إن متابعة عمل ما تعني مواصلته والاستمرار فيه بالخطوط المرسومة له حتى الانتهاء منه وتحقيق أهدافه، ويشير هذا المفهوم ضمنياً إلى دقة العمل واتقانه بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى أفضل النتائج.

وعليه فإن المتابعة تعني "مجموعة الفعاليات والأنشطة والضوابط والإجراءات المتخذة لضمان التنفيذ السليم لبرامج الخطة ومشروعاتها وتقويم نتائجها. وهي جهود مشتركة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ تقوم بها بصفة مستمرة أو دورية لتعرف واقع تنفيذ الخطة وتحديد معوقاته ومشكلاته، وكشف الأخطاء أو الانحراف في مساراته، ودراسة أسبابه فيما إذا كانت تتعلق بجوانب إدارية أو فنية أو مالية، أو نتيجة خطأ في تقديرات الخطة من ذلك مثلاً المبالغة في تقييم الامكانيات المادية والبشرية واقتراح وسائل وإجراءات مناسبة لتجاوز تلك المعوقات ومعالجة المشكلات في وقت مبكر، وتصحيح مسارات التنفيذ ضماناً لتحقيق الأهداف الموضوعة" (الكلوفلن، 2010م، ص 129-130).

وتقوم المتابعة بشكل أساس على عمليات التقويم التي تعد الأداة الرئيسة لهذه العملية، فبدون التقويم لا يمكن أن تكون هناك متابعة بالمفهوم المتعارف عليه، وتتحول هذه العملية إلى مجرد عملية تجميع بيانات وملاحظات قد تكون عابرة لا جدوى منها، وقد تقود إلى عرقلة التنفيذ حين يقوم بها أناس ليسوا من ذوي الاختصاص والخبرة، وتصبح عبئاً ليس فقط على أجهزة التنفيذ إنما على أجهزة التخطيط نفسها" (الكلوفلن، 2010م، ص 131).

واستناداً إلى ما أوردناه أعلاه، فإن المتابعة والتقويم عبارة عن عمليتان تستهدفان تحقيق الفهم المشترك والتنظيم والتنسيق بين إدارات التخطيط وإدارات التنفيذ، فهي حلقة الربط الذي لابد أن يتم بين إعداد الخطة وتنفيذها، وأي إهمال لهذا الترابط بين الإعداد والتنفيذ يؤثر سلباً على نتائج الخطة الإستراتيجية ويحول دون تحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

الخلفية النظرية للدراسة

الإطار النظري

تم عرض التعريف اللغوي للاستراتيجية في الفصل الأول، إضافة إلى ذكر تعريف اصطلاحي واحد، وهنا عرض لمجموعة من التعريفات الاصطلاحية الأخرى التي أسهمت بمجموعها في تكوين التعريف الإجرائي للاستراتيجية.

مفهوم الإستراتيجية

"ترجع جذور كلمة الإستراتيجية إلى الكلمة اليونانية "أستراتيجيون" والتي تعني فنون الحرب وإدارة المعارك، حيث ينظر إلى الإستراتيجية على أنها تخطيط وتوجيه العمليات العسكرية، ولذا عرفها قاموس أوكسفورد على أنها الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية بما يمكنها من السيطرة على الموقف والعدو بصفة كاملة" (رشدي، 2005م، ص 12). وقد انتقل استعمال كلمة الإستراتيجية من المجال العسكري إلى ميادين أخرى عديدة.

من الصعب تحديد تعريف لمفهوم الاستراتيجية نظراً لاختلاف المدارس الفكرية المنتهجة لها من جهة، وتطور استعمالها من جهة أخرى، غير أنه يمكننا تقديم التعاريف الخاصة بها حسب وجهة نظر بعض المفكرين في المجال الإداري والعسكري.

يرى الفريد تشاندلر أن الإستراتيجية هي: "هي تحديد للأهداف والأغراض الرئيسة وطويلة الأجل للمنشأة، وإعداد عدد من بدائل التصرف وتخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ تلك الأهداف" (مرسي، 2003م، ص 50).

ماهية التخطيط الإستراتيجي

"يعد التخطيط الإستراتيجي مرحلة متقدمة من مراحل تطور وتغير نظام التخطيط بشكل عام والذي هو أيضاً يمثل الجوهر في تطور نظام الإدارة. لقد بدأ نظام التخطيط بالتركيز أولاً على التخطيط المالي ووضع الموازنات، والتخطيط قصير الأمد ثم عزز لاحقاً ومع تطور الظروف البيئية بعمليات التخطيط متوسط وبعيد المدى" (بني حمدان، وإدريس، 2009م، ص6-7).

وبنظرة لتطور عملية التخطيط نجد أن "العملية التخطيطية تعقدت في المنظمات الكبيرة والمتكونة من عدة وحدات أعمال إستراتيجية لتظهر عمليات التخطيط في المنظمات الكبيرة المتكونة من عدة وحدات، ومع زيادة هذا التعقيد وضياع العمليات التخطيطية بتفاصيل كثيرة جاء التخطيط الإستراتيجي ليمثل نقلة نوعية بالتركيز على القضايا الحرجة والمهمة في حياة المنظمات، وبذلك فإن التخطيط الإستراتيجي يتعامل مع المشاكل والإشكالات التي تخص النظام بصورته الشمولية" (بني حمدان، وإدريس، 2009م، ص 7).

أهمية التخطيط الإستراتيجي

يتميز التخطيط بأهمية قصوى تصب في صالح المؤسسة التعليمية التي تمارس هذا النوع من النشاط، ومن أبرز أهمية التخطيط الإستراتيجي التالي:

1- يوفر التخطيط الإستراتيجي أسباب وجود المؤسسة التعليمية كما يشاركها الرؤية، حيث أن التخطيط الإستراتيجي يتطلب قيام المؤسسة التعليمية بوضع رؤية لما تحب أن ترى عليه نفسها في المستقبل بعيد المدى، ويتم ذلك من خلال وضع خطة إستراتيجية يتم تنفيذها على مراحل.
2- يقدم التخطيط الإستراتيجي الدعم لإدارة المؤسسة التعليمية وبشكل عام.
3- يعمل على زيادة الاهتمام بالالتزام تجاه المشاركة في المؤسسة التعليمية.
4- يسعى إلى تحديد الأولويات للمؤسسة التعليمية.
5- إدارة الأزمات والكوارث التي قد تتعرض لها المؤسسة التعليمية بشكل عام.

أسباب فشل الخطة الإستراتيجية

تتعرض الخطة الإستراتيجية للفشل إذا لم يراعي واضعوها أسباب نجاحها، ومن أبرز العوامل التي تؤدي إلى فشل الخطة الإستراتيجية التالي:

1- الافتراضات الخاطئة.
2- التوقعات البعيدة والغير متصلة بالواقع.
3- عدم تحليل المخاطر التي تحدق بالخطة بشكل سليم.

مؤسسات التعليم العالي

ولكي تحقق المؤسسة التعليمية مهامها، لابد من إعداد مناهجها الأكاديمية والثقافية بحيث تشتمل على كل ما يتعلق بعملية إعداد الطالب الخريج وتأهيله، ويتولى

التعليم والتدريب في المؤسسة التعليمية العليا إدارة الشؤون التعليمية، أما مهمة متابعة الطالب فأسندت إلى الجهات المعنية في المؤسسة التعليمية التي تعرف بعمادة الطلاب أو الشؤون التعليمية في بعضها الآخر.

وفي محاولة للبحث عن الأسباب التي قد تؤدي إلى نجاح التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات التعليمية، هناك بعض النقاط من الأفضل أن يراعيها واضعو الخطة الإستراتيجية ويضعونها نصب أعينهم، من أهمها التالي. (الحايك، مدونة نسيج، 2019م):

- وضوح دور الإدارات العليا والتزامها، حيث يتوجب أن يكون لرئيس الجامعة صورة واضحة في عملية التخطيط بغرض دعم عملية التخطيط وليس بهدف السيطرة عليها وحسب.
- الانخراط الحقيقي والمشاركة الأصلية لأعضاء هيئة التدريس في عملية التخطيط الإستراتيجي، لأنه لا معنى لأي خطط لم يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس، ولأن بعدم مشاركتهم ستكون الخطة صورية فقط.
- وجود دور متوازن لمجلس الأمناء في عملية التخطيط الإستراتيجي لأنهم يعتقدون أنهم من يحددون مسار والأولويات الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية.
- تجنب الاستماع إلى النفس فقط أكثر من اللازم، ووجوب الانتباه إلى البيئة الخارجية لأنها من الأمور الضرورية لتنفيذ خطة واقعية.
- بذل جهود استثنائية للتواصل مع أصحاب المصلحة في جميع مراحل عملية التخطيط، حيث أن الخطة تحتاج إلى تكون جزءاً من نسيج المجتمع.
- الثقة في عملية التخطيط الإستراتيجي، حيث تعد الثقة أكثر العناصر ديمومة في الحياة المؤسسية، والأكثر هشاشة في الوقت نفسه.
- التخطيط ليس عملية خطية. أي أن فكرة العملية المثالية عبارة عن أسطورة كبيرة تعشعش في الكثير من مؤسسات التعليم العالي، والدافع وراء هذه الأسورة هو الاعتقاد السائد أن الحقائق والبيانات والمعلومات الكمية هي كل ما تحتاجه لإنشاء الخطة الإستراتيجية، وبالرغم من أن المعلومات الجيدة والتفكير الواضح أمور ضرورية للتخطيط الفعال، إلا أن الآمال والتطلعات

تكون معقودة على الاستعانة بمعلومات مثالية تساهم في صياغة خطة واضحة يمكن الارتكان عليها.

الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية في التعليم العالي

أصدرت إحدى المؤسسات التعليمية في التعليم العالي خطة إستراتيجية للفترة (1438هـ/ 1442هـ) تهدف من خلالها لتنظيم العمل في جميع إداراتها وأجنحتها وشعبها لتكون سنداً لها في مواكبة مستجدات العصر وتعمل وفق خطة مرسومة.

وتنطلق الخطة الإستراتيجية لتلك المؤسسة من التاريخ العريق للمؤسسة ليضعها على مسار تنموي طويل الأجل كماً ونوعاً، وقد بدأت الخطة بتحليل الوضع الراهن (البيئة الداخلية والخارجية) للوصول إلى نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة التعليمية، وكذلك الفرص المتوفرة والمخاطر المحيطة، لتحديد القضايا الحرجة وصياغة الرسالة والرؤية والقيم التي تقود وتوجه منسوبي المؤسسة في نشاطاتهم وأعمالهم. وتتضمن الخطة أربعة أهداف إستراتيجية منبثقة من أربع قضايا رئيسية. إن هدف هذه الخطة هو صناعة خارطة طريق لمستقبل المؤسسة التعليمية، مع توفر المرونة فيها للاستفادة من الفرص المواتية مستقبلاً، والمنسجمة مع رسالة مؤسسات التعليم العالي ورؤيتها.

1. مرحلة تحليل الوضع الراهن (البيئة الداخلية والخارجية) (SWOT):

يعمل عمل فريق التخطيط والتطوير الذي تشكله المؤسسة التعليمية لمهمة صياغة الخطة الإستراتيجية بالاعتماد على تحليل الوضع الراهن في المؤسسة التعليمية من خلال المصادر التالية: المدراء وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والمتعاقدين، والطلاب. ويعد هدف مرحلة تحليل الوضع الراهن الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر من خلال تحليل البيئية الداخلية والخارجية ليتم بعد ذلك تحديد القضايا الأساسية التي ينبغي التركيز عليها عند بناء الخطة.

يسهم تحليل البيئة الداخلية لمؤسسة التعليم العالي في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، كما أن تحليل البيئة الخارجية – التي تتفاعل المؤسسة التعليمية معها أو ينبغي أن تتفاعل معها– يساعد على تحديد الفرص التي يمكن للمؤسسة التعليمية استثمارها، وكذلك المخاطر التي ينبغي للمؤسسة التعليمية أن تعمل على تلافيها أو التقليل من آثارها.

أ. نقاط القوة:

- توفر كفاءات وخبرات أكاديمية وإدارية بالمؤسسة التعليمية.
- توفر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، أغلبهم يحملون الدرجات العلمية العليا (دكتوراه، ماجستير).
- ابتعاث المؤسسة التعليمية لأعضاء هيئة التدريس لمواصلة دراساتهم العليا خارج المملكة أو داخلها.
- معايير جيدة في اختيار أعضاء هيئة التدريس للعمل في المؤسسة التعليمية.
- استقلالية طلاب المستويات في أماكن السكن، أي عدم دمج طلاب المستويات في أماكن سكن مشتركة، كما هو ملاحظ في بعض المؤسسات التعليمية المحلية.
- بدء ممارسة الطلاب للقيادة وتوليهم للمهام الإدارية من المستوى الأول (السنة الأولى).
- السمعة المرتفعة للمؤسسة التعليمية بين المؤسسات الأكاديمية في المملكة.
- التوجه الحالي نحو تحديث الخطط والمناهج الدراسية.
- ثقافة تنظيمية ترتكز على الاحترام وتشجيع المبادرة وتحفيز المنافسات الإيجابية.
- مشاركة المؤسسة التعليمية بتطوير مهارات خريجي المؤسسة التعليمية في الحاسب الآلي وتطبيقاته عن طريق عقد دورات متعددة كل عام دراسي.

ب. نقاط الضعف:

- ضعف تأهيل معظم أعضاء هيئة التدريس، حيث يقل عدد حملة الدراسات العليا بينهم.
- ضعف مستوى الطلاب في مهارات اللغة الإنجليزية.
- ضعف استثمار الطلاب ومنسوبي المؤسسة التعليمية لخدمات المكتبة.
- تقادم محتويات المكتبة، وضعف التوجه نحو إثراءها بالمؤلفات الحديثة الملائمة.
- ضعف التواصل مع خريجي المؤسسة التعليمية، وتفعيل العلاقة معهم بما يخدم تطوير أنشطة وعمليات المؤسسة التعليمية والتدريبية، وكذلك بما يخدم الخريجين في تعزيز مهاراتهم ومعارفهم العلمية.

- ضعف التواصل مع الجامعات السعودية والاستفادة منها في اكتساب أفضل الممارسات الأكاديمية والبحثية.
- تدني مستويات الصيانة لمرافق المؤسسة التعليمية، واعتمادها غالباً على الحلول المؤقتة.
- عدم وجود وصف وظيفي للوظائف في المؤسسة التعليمية، بما تتضمنه من تحديد للسلطات والصلاحيات والمسئوليات.
- الازدواجية والتداخل بين بعض إدارات وأقسام المؤسسة التعليمية في أداءها لمهامها وواجباتها.
- ضعف علاقة المؤسسة التعليمية بمؤسسات المجتمع.
- عدم تفعيل إجراء البحوث والدراسات العلمية في المجالات التي تحتاجها المؤسسة التعليمية والمجتمع من حولها.
- عدم توفر الوقت الكافي للطلاب لدراسة ومراجعة المواد المقررة عليهم داخل المؤسسة التعليمية، نظراً لقضاء معظم أوقاتهم في أنشطة وبرامج مجدولة.
- تقادم آليات المؤسسة التعليمية وضعف مستوى الصيانة لها.

ج. الفرص:

- تأسيس شراكات إستراتيجية مع الجامعات السعودية المرموقة أكاديمياً وبحثياً، للاستفادة منها لتطبيق أفضل الممارسات الأكاديمية والبحثية.
- تأسيس شراكات إستراتيجية مع المؤسسات التعليمية المتميزة إقليمياً وعالمياً.
- إقامة علاقات مع مؤسسات القطاع الخاص التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى مهارات وقدرات الطلاب ومنسوبي المؤسسة التعليمية في المجالات الإدارية والتعليمية.
- السعي والتوجه نحو اعتماد الدرجة العلمية التي تمنحها المؤسسة التعليمية كدرجة علمية تؤهل حاملها لمواصلة دراسته العليا في الجامعات السعودية وغيرها. ويمكن أن يحدث ذلك بتوحيد الجهود مع المؤسسات التعليمية الأخرى بالمملكة في اتصالها وتفاعلها مع وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية.
- إنشاء كراسي للبحث العلمي ذات العلاقة بطبيعة التعليم بالمؤسسة التعليمية، والسعي نحو توظيفها والاستفادة منها في خدمة وتنمية المجتمع.

- الاستفادة من أوقات المحاضرات العامة المفتوحة باستقطاب نخبة من المحاضرين المتميزين في الموضوعات المناسبة لطبيعة التعليم والتدريب بالمؤسسة التعليمية.
- توظيف التقنية في تعليم وتدريب الطلاب في بعض الموضوعات العلمية، مثل أنظمة المحاكاة.
- تحديد طاقات منسوبي المؤسسة التعليمية واستثمارها بأفضل صورة ممكنة.
- استقطاب خريجي المؤسسة التعليمية في جهات علمية وبحثية أخرى.

د. المخاطر:

- نقص الدوافع الشخصية لدى أعضاء هيئة التدريس للانخراط في إجراء البحوث والدراسات أو البحوث والدراسات ذات العلاقة بالمهنة.
- صعوبة تحقيق المعايير المطلوبة بالتصنيف والاعتماد الأكاديمي للمؤسسات الأكاديمية.
- حسم موضوع تعاون وزارة التعليم والجامعات السعودية بمعادلة الدرجة العلمية لخريجي المؤسسة التعليمية كدرجة علمية معتمدة.

2. مرحلة تحديد القضايا الأساسية:

بعد قيام فريق التخطيط والتطوير بتحليل الوضع الراهن (البيئة الداخلية والخارجية) والذي نتج عنه العديد من نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، يقوم فريق التخطيط والتطوير بتحديد القضايا الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في بناء الخطة والتي تُعد قضايا ذات أولوية في الخطة الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية:

(1) قصور مستوى جودة مخرجات المؤسسة التعليمية: يتم بناء برنامج لتأهيل الطلبة في المؤسسة التعليمية، وقد تدرجت جودة مخرجات المؤسسة التعليمية نزولاً مقارنة بالطموحات العالية، مما استدعى تدخل إدارة المؤسسة التعليمية عبر مراحل التحديث التي مر بها برنامج تأهيل الطلبة بشكل متعاقب، وقد حدث هذا التطوير في مفاصل محددة حيث كان في استحداث مواد جديدة وتطوير بيئة التعليم، ولكنها لم تحظى بمراجعة شاملة.

(2) قصور نسبي في أداء وإنتاج بعض العاملين بالمؤسسة التعليمية: إن تدني مستوى مخرجات المؤسسة التعليمية يضعنا أمام تساؤل كبير عن سبب هذا التدني؟ ولعل

الإجابة عن ضعف أداء وانتاج العاملين في المؤسسة التعليمية بمختلف مستوياتهم يكمن في الأسباب التالية:

أ. غياب إدارة الجودة من خريطة المؤسسة التعليمية التنظيمية المعنية بجودة الأداء.

ب. عدم وضوح الهدف والمهام التفصيلية لكل جزء من أجزاء التنظيم، وقياس الأداء

ج. الازدواجية في بعض مهام الإدارات والأقسام.

د. الارتباط غير الصحيح لبعض الأقسام والإدارات في الخريطة التنظيمية.

(3) تدني جودة بيئة العمل في المؤسسة التعليمية: تعتبر بيئة العمل من أهم دوافع الإبداع وأداء العمل في أفضل مستويات الجودة المطلوبة، ولعل ما دفعنا إلى عدم إدراج (تدني جودة بيئة العمل) ضمن الأسباب المؤدية إلى ضعف أداء وإنتاج العاملين في المؤسسة التعليمية هو تعدد محتويات بيئة العمل؛ لهذا أفردنا بيئة العمل كإحدى القضايا الهامة في الخطة الإستراتيجية. وتحتوي جودة العمل على الأنظمة والقوانين التشغيلية، المباني، البنية التحتية، وسائل التكييف والتهوية، البنية التقنية، والخدمات المساندة.

(4) قصور مستوى التواصل والشراكة مع البيئة الخارجية: يعمل فريق التخطيط والتطوير دراسة البيئة الداخلية وكذلك البيئة الخارجية بوصفها مؤثرة في تجويد الأداء المنعكس على تأدية المؤسسة التعليمية لمهامها التنظيمية، وتحتوي البيئة الخارجية على الوحدات التنظيمية المستفيدة من مخرجات المؤسسة التعليمية، مراكز الدراسات والبحوث المتقدمة (الجامعات)، ومراكز التدريب المتخصصة. وإن مما لاحظه فريق التخطيط والتطوير ضعف التغذية الراجعة من الجهات المستفيدة من مخرجات المؤسسة التعليمية، وهذا أحد المؤشرات الرئيسة التي تجعل المؤسسة التعليمية لا تلحظ التغيرات على مخرجاتها، كما لاحظ فريق التخطيط والتطوير قصور التعاون بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

3. مرحلة تحديد الأهداف الإستراتيجية للخطة.

تأتي هذه المرحلة تكميلية لمرحلة تحديد القضايا الأساسية، حيث يتم فيها تحديد الأهداف الإستراتيجية للخطة. وإذا كانت مرحلة تحليل الوضع الراهن هي صورة المؤسسة التعليمية اليوم، فإن مرحلة تحديد الأهداف الإستراتيجية هي الصورة المستقبلية التي سوف نرى المؤسسة التعليمية عليها بعد نهاية المدة الزمنية للخطة. وقد تم تحديد الأهداف الإستراتيجية في هذه الخطة بأربعة أهداف تعالج أربع قضايا وهي على النحو التالي:

(1) الهدف الأول: إعادة هيكلة العملية التعليمية وتحسين بيئتها. باتت الضرورة داعية وملحة إلى إعادة الهيكلة التعليمية بشكل شامل في ظل تقادم برنامج التأهيل الحالي وتجدد المتغيرات في بيئات التعليم والتدريب. إضافة إلى أن التطوير والتحديث في أجزاء محددة لم يعد يحقق النتائج الطموحة في ظل هذه المتغيرات.

لذا فقد خصص فريق التخطيط والتطوير الهدف الأول لإعادة هيكلة العملية التعليمية من خلال تنفيذ برنامج يحتوي على أربع مبادرات رئيسة قابلة لانضواء مبادرات أخرى تحت مظلتها مما يحقق المرونة المطلوبة في تنفيذ الخطة بشكل كلي.

(2) الهدف الثاني: تطوير أداء العاملين في المؤسسة التعليمية. إيماناً بأهمية العنصر البشري وتأثيره على كفاءة أي مؤسسة تعليمية، فقد خصص فريق التخطيط والتطوير برنامج يعمل على رفع مستوى أداء العاملين بالمؤسسة التعليمية. ويحتوي هذا البرنامج على ثلاث مبادرات قابلة لانضواء مبادرات أخرى تحت مظلتها مما يحقق المرونة المطلوبة في تنفيذ الخطة بشكل كلي. ويتناول هذا البرنامج أداء وكفاءة العاملين فيه بجميع فئاتهم (أعضاء هيئة تدريس، وموظفين مدنيين، ومتعاقدين، من خلال التركيز على امتلاكهم القدرات والمهارات اللازمة لرفع معدلات الأداء والإنتاجية، والتعامل مع المتغيرات الخارجية وقبول التغيير والتطوير.

(3) الهدف الثالث: تحسين جودة بيئة العمل في المؤسسة التعليمية. بات تحسين بيئة العمل أحد متطلبات العملية الإدارية الناجحة من أجل الوصول إلى

أفضل مستويات الأداء، وأعلى معدلات الإنتاجية. فعندما يجد العاملون بيئة عمل جيدة فإنه يشعرهم بالانتماء وزيادة الولاء، مما يجعلهم يقدمون أفضل ما لديهم من طاقات، ويخصص فريق التخطيط والتطوير برنامجاً تنفيذياً لتحسين بيئة العمل من خلال تبني أربع مبادرات قابلة لانضواء مبادرات أخرى تحت مظلتها مما يحقق المرونة المطلوبة في تنفيذ الخطة بشكل كلي. ونتطلع إلى انعكاس هذا البرنامج على تطور ومكانة المؤسسة التعليمية وتميزها. لذا فإنه سيتم العمل على النهوض بالبنية التحتية للمؤسسة التعليمية في كافة المستويات الإدارية والتشريعية والمادية والتقنية والتشغيلية.

(4) الهدف الرابع: تفعيل التواصل والشراكة مع البيئة الخارجية. يتطلع فريق التخطيط والتطوير إلى تواصل المؤسسة التعليمية مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بطبيعة رسالتها، سواءً كانت تلك الأطراف منظمات أم أفراد. وهذا التواصل سيسهم في بناء سمعة مرموقة للمؤسسة التعليمية في أوساط المجتمعين الداخلي والخارجي، كما سينعكس على رفع مستوى برامجها الأكاديمية وأنشطتها البحثية من خلال التغذية العكسية، وأيضاً من خلال الدعم والتعاون من تلك الأطراف، مثل: التعاون مع المؤسسات التعليمية المماثلة، والجهات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص. ويخصص فريق التخطيط والتطوير لهذا الهدف برنامجاً تنفيذياً يتضمن أربع مبادرات قابلة لانضواء مبادرات أخرى تحت مظلتها مما يحقق المرونة المطلوبة في تنفيذ الخطة بشكل كلي.

صياغة الخطة الإستراتيجية

يشتمل هذا الجزء على رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية العليا والأهداف الإستراتيجية لهذه الخطة وأهدافها الفرعية والمنبثقة من أهداف المؤسسة التعليمية الرئيسة التي تسعى لتحقيقها. كما يتضمن هذا الجزء الكيفية التي سوف يتم بها تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لهذه الخطة من خلال برامج ومبادرات تعنى بتحقيق الأهداف الفرعية المشتقة من الأهداف الإستراتيجية لهذه الخطة.

الرؤية

التميز في التعليم العالي.

الرسالة

إعداد وبناء الطالب فكرياً وبدنياً ليصبح مؤهلاً للعمل من خلال امتلاكه المهارات والقدرات القيادية.

القيم

1. **الولاء.**
2. **الشرف.**
3. **الصدق.**
4. **الاحترام.**
5. **التضحية.**

الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية:

1. **إعداد طالب يمتلك مهارات قيادية وإدارية.**
2. **تنمية قدرات ومهارات منسوبي المؤسسة التعليمية العليا.**
3. **الارتقاء بمستوى الأداء المهني بالمؤسسة التعليمية.**
4. **تشجيع البحث العلمي في المجالات العسكرية.**
5. **المساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع.**

البرامج والمبادرات الواردة في الخطة

يحتوي كل هدف من الأهداف الإستراتيجية للخطة على عدد من الأهداف الفرعية، والتي تعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي خلال المدة الزمنية المحددة، ولكل هدف مبادرة إستراتيجية.

1. **إعادة هيكلة العملية التعليمية وتحسين بيئتها. وتتم إعادة الهيكلة التعليمية وتحسين بيئتها من خلال الأهداف الفرعية التالية:**
   - (1-1) **تطوير برنامج العمل اليومي.**
   - (1-2) **تطوير وتحديث المقررات الدراسية.**
   - (1-3) **تحسين البيئة التعليمية.**
   - (1-4) **تحسين القدرات اللياقية للطلاب.**

2. تطوير أداء العاملين في المؤسسة التعليمية. ويتم تطوير أداء العاملين من خلال الأهداف الفرعية التالية:

(2-1) تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.

(2-1) تحسين أداء العاملين.

(2-3) تحسن أداء العاملين المدنيين والمتعاقدين.

3. تحسين جودة بيئة العمل بالمؤسسة التعليمية. يتم تحسين جودة بيئة العمل من خلال الأهداف الفرعية التالية:

(3-1) تحسين مرافق المؤسسة التعليمية المادية والخدمية.

(3-2) تحسين تشغيل وإدارة مرافق المؤسسة التعليمية.

(3-3) تطوير أنظمة العمل بما يحقق جودة الأداء والحاجات الإنسانية للعاملين.

(3-4) تطوير واستحداث موجودات بيئة تقنية المعلومات.

4. تفعيل التواصل والشراكة مع البيئة الخارجية. يتم تفعيل التواصل والشراكة مع البيئة الخارجية عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

(4-1) تأسيس وتفعيل التواصل مع المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية الأخرى.

(4-2) تفعيل التواصل مع الجهات المستفيدة من مخرجات المؤسسات التعليمية.

(4-3) تفعيل التواصل في مجال التدريب وتنمية المهارات.

(4-4) تفعيل التواصل مع مراكز خدمة المجتمع.

إدارة المخاطر.

تتعامل هذه الخطة مع المخاطر التي قد تعترض مرحلة تنفيذ المبادرات من خلال إدارة المخاطر. وينحصر دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالمخاطر وتصنيفها ووصفها وبيان احتمالات وقوعها ودرجات أهميتها وتحديد أساليب التعامل معها، وكذلك تحديد الإدارة أو القسم المسؤول عن مواجهة تلك المخاطر.

وفي هذه الخطة، يتم تحديد أربع مخاطر يحتمل أن تؤثر سلباً على تنفيذ المبادرات التي تتضمنها هذه الخطة. والجداول التالية، تحدد تلك المخاطر، بالإضافة إلى مصدر المخاطرة ووصفها واحتمال حدوثها والأهمية أو الأثر الذي يمكن حدوثه في

حال حدثت المخاطرة، وكذلك الأساليب الملائمة للتعامل مع تلك المخاطر، مع بيان الإدارة التي ينبغي أن تتولى مواجهتها.

المخاطر	التغيير في الإدارات
مصدر المخاطر المتوقع	داخلي وخارجي
وصف المخاطر المحتملة	تدوير أو خروج إدارات من المؤسسة التعليمية
درجة احتمال حدوث المخاطر	متوسطة
أهمية المخاطر	متوسطة
أساليب التعامل مع المخاطر	• التوعية بأهمية الاستمرارية في تنفيذ الخطة • عقد لقاءات للمدير العام مع المدراء الجدد لكسب التزامهم بالتنفيذ • عقد ورش عمل تسبق تنقلات الإدارات خارج المؤسسة التعليمية أو تدويرهم داخلها لتسهيل تنفيذ المبادرات بإدارة المدراء الجدد • التنسيق مع إدارة الموارد البشرية حول ضرورة الإحاطة بتنقلات أي مدير من المؤسسة التعليمية لخارجها بما لا يقل عن 3 أشهر • توسيع نطاق المشاركة في تنفيذ المبادرات
الإدارة المسئولة	إدارة المؤسسة التعليمية

المخاطر	عدم التقيد بالزمن المحدد
مصدر المخاطر المتوقع	داخلي وخارجي
وصف المخاطر المحتملة	التأخر في إنجاز المبادرة في الوقت المحدد لها
درجة احتمال حدوث المخاطر	عالية
أهمية المخاطر	متوسطة
أساليب التعامل مع المخاطر	• إقامة مراجعات لتنفيذ الخطة بشكل ربع سنوي لمتابعة التقدم في تنفيذ المبادرات. • إطلاق حملة تعريفية بالخطة وآثارها الإيجابية المستقبلية. • تشجيع مادي ومعنوي للمسؤولين عن تنفيذ المبادرات التي تتم وفق الجدول الزمني. • نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وبيان فوائده.
الإدارة المسئولة	المؤسسة التعليمية

المخاطر	مقاومة التغيير
مصدر المخاطر المتوقع	داخلي
وصف المخاطر المحتملة	اصطدام المبادرات بتذمر وتكاسل المعنيين
درجة احتمال حدوث المخاطر	عالية
أهمية المخاطر	عالية
أساليب التعامل مع المخاطر	• إقامة ورش عمل تسبق التنفيذ لتبديد أية تصورات سلبية حول المبادرات. • نشر ثقافة العمل كفريق واحد. • تشجيع أسلوب الإدارة والقيادة بالقدوة في تنفيذ المبادرات.
الإدارة المسئولة	إدارة المؤسسة التعليمية/ الإدارات المعنية

المخاطر	قصور التمويل لبعض المبادرات
مصدر المخاطر المتوقع	داخلي
وصف المخاطر المحتملة	عدم وصول الاعتمادات في وقتها المحدد
درجة احتمال حدوث المخاطر	متوسطة
أهمية المخاطر	عالية
أساليب التعامل مع المخاطر	• الحصول على الاعتمادات المالية مبكراً. • التنبؤ بأية تأخر في تحصيل التمويل وإشعار مسؤولي المبادرات مبكراً ليعيدوا ترتيب الأولويات.
الإدارة المسئولة	إدارة المؤسسة التعليمية/ إدارة الشؤون المالية

إدارة الخطة الإستراتيجية

إن تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية بصورة فعالة ووفقاً لجدولها الزمني يحتاج إلى أن يشرف مكتب المشاريع عليها، وهذا المكتب سيأخذ على عاتقة إكمال ما قام به فريق التخطيط والتطوير خلال مرحلة إعداد وصياغة الخطة الاستراتيجية. ويكمن ايجاز مهام المكتب لإدارة الخطة الاستراتيجية في النقاط التالية:

1. **التنسيق مع الاقسام والإدارات المعنية بالمبادرات لاختيار مدير لكل مبادرة من القسم أو الإدارة المعنية والتأكد من الكفاءة الإدارية لمدير المبادرة.**
2. **متابعة استلام الموارد المالية لمسؤول المبادرة، والعمل على حل إشكالات التعثر المالي إن وجد.**

3. تقديم التقارير الشهرية عن سير مبادرات الخطة الاستراتيجية وتقديم التوصيات لمعالجة انحراف التنفيذ.
4. متابعة تنفيذ المبادرات وفق تسلسلها الزمني المرسوم في وثيقة الخطة.
5. إقامة ورش عمل لتوضيح مدى التقدم في تنفيذ المبادرات، وتحفيز العاملين على التفاعل بصورة إيجابية مع الخطة الاستراتيجية.
6. تعديل المبادرات بناء على المعطيات الجديدة أو الفرص الجديدة التي قد تطرأ وذلك لتحقيق عنصر المرونة في تنفيذ الخطة.
7. التأكد من صحة المعلومات وسرعة تدفقها بين إدارات وأقسام المؤسسة التعليمية فيما يتعلق بتنفيذ المبادرات والحرص على أن تكون في التوقيتات المناسبة.
8. تشجيع الاستفادة من خبرة ومعلومات المكتب من ناحية الاستشارات حول التخطيط الاستراتيجي وتحديات التنفيذ.

المتابعة والتقويم

انطلاقا من قوله تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (التوبة، 105)، وتماشياً مع الأهداف التي تم إقرارها للمؤسسة التعليمية، والمهام الموكلة إليها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال التأكد من التزام جميع إدارات المؤسسة التعليمية بالأنظمة واللوائح الرسمية المعمول بها كما جاءت في الخطة الإستراتيجية، وكشف مكامن الخلل والقصور في إدارات المؤسسة التعليمية، ومتابعة وتصحيح أوجه ذلك القصور، واستقبال جميع الملاحظات والمقترحات التي من شأنها تصحيح وتطوير بعض الجوانب التي تصب في مصلحة المؤسسة التعليمية، وتنفيذ خطة المؤسسة التعليمية الإستراتيجية.

يتم في خطوة المتابعة والتقويم متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتأكد من أن التنفيذ يتم وفقاً لما خطط له. وهذه الخطوة من الأهمية بمكان؛ لأنها تحرص على التعرف على مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لتصحيحها ومجابهة الطوارئ والمتغيرات. ولابد من التمييز بين مفهوم المتابعة ومفهوم الرقابة التقليدية على العمل، فالمتابعة هي ملاحظة التنفيذ وتحديد درجة النجاح أو الفشل فيه خطوة بخطوة والتنبؤ باحتمالات الخروج عن الخطة المحددة بما يضرها ومن ثم العمل على تلافيها قبل حدوثها. بينما الرقابة تهتم بتحليل النتائج النهائية دونما معالجة.

وقد أشار العتيبي (2009م) إلى أنه يجدر بنا لمتابعة الخطة إتباع الوسائل التالية:

1-مراجعة الخطة نفسها. قد تكون الخطة نفسها مبالغ فيها أو تتجاهل الكثير من الأمور أو قد تكون قد بنيت على تقديرات وتنبؤات خاطئة.

2-مراجعة التنفيذ. متابعة خطوات التنفيذ ومدى التقيد بها، والطارئ عليها وكيفية معالجته وتفادي المشاكل التي قد تمر بها.

3-ملاحظة الظروف الخارجية. التنبه للعوامل الخارجية التي قد تؤثر في الخطة ومدى انسجام الخطة في التعاطي معها، وإيجاد بدائل للمؤثرات التي ينبغي اتخاذ إجراء حيالها لشدة تأثيرها على الخطة.

وأشار حسين (1996م، ص 119) إلى أن عملية المتابعة والتقويم تتكون من عدد من الخطوات أهمها الخطوات التالية:

1-تحديد ما المطلوب قياسه.

2-وضع معايير للأداء لكل ما هو مطلوب قياسه.

3-قياس الأداء الفعلي.

4-مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة.

5-اتخاذ الإجراءات المناسبة.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى

دراسة "بوزيان" يعنوان "واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة ورود (WOUROUD) لصناعة العطور-الوادي" دراسة ماجستير غير منشورة، والتي جاءت نتيجة بحثها بان الإيمان بأهمية العمل الاستراتيجي في الواقع المدروس مازال بعيداً عن المستوى المطلوب أمام الفرص المتاحة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وهذا يعود بالدرجة الأولى لغياب التجارب الناجحة على المستوى المحلي ونقص الثقافة الإستراتيجية لدى المسيرين.

الدراسة الثانية

دراسة الشهراني (1434هـ/ 2013م)، بعنوان: "دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني في كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني في كلية التدريب الأمني بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية من خلال التعرف على الوضع القائم لبرامج التدريب الأمني بالكلية، والتعرف على الطرق المتبعة في تطوير برامج التدريب في كلية التدريب بالجامعة، ومساهمة التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة والمقابلة واستقراء الوثائق كأدوات لجمع البيانات. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن الطرق المتبعة في تطوير برامج التدريب بكلية التدريب بجامعة نايف العربية في الوقت الراهن هي تحديد الاحتياجات التدريبية لبرنامج العمل للكلية وفق ما يقرره مجلس وزراء الداخلية العرب بالدرجة الأولى، ثم توصيات هيئات الجامعة العربية ثم ما ترى الجامعة حاجة لها، وأن مساهمة التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني بالكلية هي صياغة واضحة لرسالة التدريب الأمني، ولرؤية التدريب الأمني المستقبلية، وللأهداف المستقبلية لبرامج التدريب الأمني، وأن المعوقات الهامة التي تحد من دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني بكلية التدريب هي ضعف في تدريب الكوادر البشرية للموظفين القائمين بالعمل الإداري، ونقص في مساعدات التدريب الحديثة، وتتمثل الحلول في إلحاق العاملين في العمل الإداري بالكلية ببرامج ترفع من قدراتهم ومهاراتهم المناسبة لتخصصاتهم الوظيفية.

الدراسة الثالثة:

دراسة بن طالب (1433هـ/ 2012م)، بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنية، ويتحقق ذلك بالتعرف على مدى إلمام القيادات في الأجهزة الأمنية بمفهوم وأهداف التخطيط الاستراتيجي، والتعرف على مدى توفر مقومات التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية، وعلى مدى إسهام برامج التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنية، وعلى المعوقات التي تحد من دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق مدخل الدراسات الوثائقية، ومدخل المسح الاجتماعي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وتمثلت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في إلمام القيادات الأمنية بمفهوم وأهداف التخطيط الاستراتيجي وأهميته لتطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنية بدرجة كبيرة، وأن ضعف الإمكانات المالية المتاحة يشكل أهم العوائق لتنفيذ الخطط الاستراتيجية في الأجهزة الأمنية، وأن برامج التخطيط الاستراتيجي تسهم بدرجة كبيرة في تطوير أداء العاملين في الأجهزة الأمنيّة.

الدراسة الرابعة

دراسة الغنام (1434هـ/ 2013م)، بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن في المملكة العربية السعودية... دراسة مسحية على ضباط الشرطة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة إلى جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض.

وقد هدفت الدراسة بصفة عامة إلى تحديد دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن الدوافع الهامة جداً لتفعيل التخطيط الاستراتيجي الهادف لتعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن في المملكة العربية السعودية هي: كفاءة التخطيط الاستراتيجي في توفير سبل الوقاية من الانحراف الفكري في المجابهة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفاعلية التخطيط الاستراتيجي في منح ميزة السبق والمبادرة في محاصرة مخاطر الانحراف الفكري، وأن المعوقات الهامة

التي تحد من دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن في المملكة العربية السعودية هي: حسن اختيار وتوظيف الموارد البشرية في تنفيذ آليات تعزيز الأمن الفكري، ووضع استراتيجيات مرحلية لتجفيف منابع الفكر المنحرف، وتهيئة البيئة المناسبة لتحصين رجال الأمن فكرياً.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق هذ الدراسة مع الدراسة السابقة (بوزيان)، في تناولهما للتخطيط الإستراتيجي من ناحية عامة.

في حين تختلف الدراستان عن بعضهما البعض في أن الدراسة الأولى تتناول التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات الربحية الصغيرة والمتوسطة، وتتناول دراستنا الحالية إجراء دراسة لمتابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا.

وتفيد الدراسة الثانية (الشهراني، 2012م)، في أنها تعرفنا على دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمني بكلية التدريب الأمني بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في أنها طبقت في كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كما تسعى الدراسة الحالية إلى متابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا.

وأوجه الاتفاق مع الدراسة الثالثة (بن طالب، 2012م)، في أنها تحدثت عن دور التخطيط الاستراتيجي لدى العاملين في الأجهزة الأمنية، حيث تزودنا بالمعلومات الناتجة عن دور التخطيط الاستراتيجي، ولكنها تركز على العاملين في مختلف الأجهزة الأمنية. وتركز دراستنا الحالية على متابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية.

ومن أهم أوجه الاتفاق مع الدراسة الرابعة (الغنام، 2013م)، التعرف على مفهوم دور التخطيط الاستراتيجي، وكيفية تطبيقه في مجال تعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن، وتتفق الدراستان الحالية والسابقة في أنهما يتناولان التخطيط الإستراتيجي من حيث ضرورته للمؤسسات التعليمية.

وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية تقوم بمتابعة وتقويم الخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تتناول الإجراءات عرض الطرائق المنهجية المستخدمة في الدراسة، ثم عرض أدوات الدراسة التي استخدمت في جمع المعلومات اللازمة للدراسة، ثم مجتمع الدراسة، وأسباب اختيارها، ثم عرضها عرضاً ووصفاً تحليلياً لمجتمع الدراسة في ضوء المتغيرات الديموغرافية لأفرادها.

منهج الدراسة

المقصود بالمنهج أنه هو: "إتباع خطوات منطقية معينة في تناول المشكلة أو الظاهرة، أو في معالجة القضايا العلمية، ويمكن القول إن منهج البحث هو أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وعرضها وتحليلها للوصول للنتائج المرجوة وتحقيق أهداف البحث. وهناك العديد من المداخل لتناول مشكلات البحث تتفق في أهدافها المنطقية، ولكنها تختلف في الطريقة" (إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي، 1435هـ/ 2014م، ص 18).

الطرائق المنهجية للدراسة

يقصد بالطريقة المنهجية الكيفية التي يعرض بها الباحث مشكلة الدراسة بما يحقق أهداف الدراسة، وقام الباحث في هذه الدراسة باستخدام الطريقة التاريخية، والطريقة الوصفية التحليلية.

الطريقة التاريخية

"يمثل المنهج التاريخي أهمية كبرى للتعرف على التاريخ القريب والبعيد؛ لأن التاريخ هو مجموعة من الظواهر والأنشطة البشرية والإنسانية، حيث أن لكل موضوع ومجال في العلوم البشرية خلفياته وأصوله ومسبباته التاريخية" (قنديلجي، 2007م، ص 107).

وعليه سوف يستخدم الباحث المسيرة التاريخية للخطط الإستراتيجية في التعليم العالي، وذلك من خلال الإطار النظري المتضمن نبذة عن مؤسسات التعليم العالي، وتاريخ نشأة التخطيط الإستراتيجي في التعليم العالي. وتوضيح أهمية التعليم العالي في

إعداد رجالات وقادة الغد، الأمر الذي يمكن الباحث من تحليل تطور التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي تحليلاً موضوعياً، ومتابعة تطوراته.

الطريقة الوصفية

المنهج الوصفي يتم "بدراسة الظاهرة مع وصفها وصفاً دقيقاً من حيث الكيف، حيث أن الوصف الكمي يعطينا وصفاً للظاهرة موضحاً خصائصها، والكم مبيناً مقدار هذه الظاهرة أو حجمها وأبعادها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ولا يتوقف هذا المنهج عند وصف الظاهرة فقط، بل يتعدى ذلك إلى التعرض إلى العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بحدوثها ونتائجها" (إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي، 1435هـ/ 2014م، ص 21).

الطريقة المسحية (التحليلية)

الطريقة الوصفية المسحية هي "التي تعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، حيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، بينما يعطي التعبير الكمي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى" (عبيدات، 2006م، ص 307).

لا يتوقف هذا المنهج "عند جمع المعلومات الخاصة بالظاهرة لاستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يمتد ليشمل التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح" (العساف، 2000م، ص 186).

الطريقة الاستنباطية.

سيستخدم الباحث أيضاً هذه الطريقة لاستنباط دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير التدريب والتعليم في مؤسسات التعليم العالي، من خلال سعي إحدى هذه المؤسسات لامتلاك القدرات التقنية المتقدمة والآثار التي يمكن أن تحدثها في التدريب والتعليم، حيث تقوم الطريقة الاستنباطية على التأمل في أمور جزئية ثابتة لاستنتاج أحكام عامة منها.

تم الاستعانة بالمنهج الذي يعتمد على دراسة الخطة الإستراتيجية كما توجد فعلاً بالواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كيفياً وكمياً، وقد استطاع الباحث من

خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة، حيث تم الاطلاع والمراجعة لأدبيات التخطيط الإستراتيجي بوجه عام والخطة الإستراتيجية لمؤسسة تعليمية عليا مختارة بوجه عام، إضافة ما يمتلكه الباحث من معرفة وخبرة جاءت نتيجة ممارسة العمل في حقل التدريب والتدريس لما يزيد عن عشرين عاماً، إضافة إلى مساهمته العلمية في متابعة وتقويم البرامج التعليمية لأكثر من عام، كما تمت الاستعانة بآراء الخبراء وأهل الاختصاص بهذا المجال، وبعد ذلك تمت مراجعة وتقييم كل ما تم جمعه.

الفصل الرابع

ملخص الدراسة والنتائج والتوصيات

ملخص الدراسة

تم التوصل في هذه الدراسة إلى الأمور التالية:

1- أن التخطيط الإستراتيجي يرسم الطريق الذي يمكن بموجبه التنبؤ بالمشاكل والفرص المستقبلية التي قد تتاح للمؤسسة التعليمية.

2- صياغة رسالة المؤسسة التعليمية ورؤيتها لتطوير برامجها وأنشطتها التدريبية والتعليمية.

3- توفير معلومات كافية عن البيئة الداخلية للمؤسسة التعليمية وما فيها من جوانب القوة والضعف للاستفادة منها في تطوير التدريب والتعليم.

4- تحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية بحيث تنسجم مع رسالة المؤسسة ورؤيتها.

5- يسهم التخطيط الاستراتيجي في توفير معلومات كافية عن البيئة الخارجية للمؤسسة التعليمية بما فيها من الفرص والتحديات للاستفادة منها في تطوير التدريب والتعليم.

6- إن متابعة الخطة الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية وتقويمها يسهم في تنفيذ الخطة بصورة سليمة.

نتائج الدراسة

يشمل التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي عدداً من النقاط والموجهات التي يجب مراعاتها، ومن أبرز الموجهات ما يلي:

1- **الهيكل التعليمي، ويعني ضرورة الالتفات إلى النظام الكامل الذي يكون مسؤولاً عن العملية التعليمية في المؤسسة التعليمية ابتداء من وزارة التعليم العالي وصولاً إلى المؤسسة التعليمية.**

2- **الهيكلة الإدارية لنظام التعليم العالي، ويشمل هذا الهيكل الإداري جميع الإدارات من رأس هرم الإدارة العليا المتمثلة في رئيس أو مدير المؤسسة التعليمية مروراً بالهيكل الإداري الوسيط تحقيقاً للعمليات الإدارية المتنوعة.**

3- **التجهيزات، وتخطط هذه التجهيزات على أساس منسوبي المؤسسة والاحتياجات والمتطلبات مع الأخذ في الاعتبار جميع التغيرات المحتملة، وتتنوع هذه التجهيزات بناء على مدى الخطة الإستراتيجية سواء كانت قصيرة المدى أو أخرى طويلة المدى بناء على متطلبات التعليم.**

4- **المناهج، لا يوجد شك في أن المناهج في برامج التعليم العالي تحتمها طبيعة الاحتياجات وتنوعها والأهداف والغايات، حيث من المؤمل أن تتميز المناهج بمرونتها ومشاركة المستهدفين في بنائها، لذا كلما راعت الخطة الإستراتيجية هذه الجوانب كلما كانت ذات فائدة عظيمة.**

5- **الكتاب التعليمي، وبالطبع فإن أهمية مراعاة إعداد الكتاب التعليمي يرجع إلى طبيعة الدارسين وخصائصهم من مختلف زواياها ومتطلبات المجتمع، فلكل فئة خصائصها التي يتوجب البناء عليها، وصياغة الكتاب التعليمي وطريقة إعداده وإخراجه بطريقة تتناسب ومتطلبات المرحلة.**

6- **إعداد المعلم المؤهل، وهذا يتضمن التخطيط لإعداد المعلم وتدريبه التدريب الجيد الذي يعده للقيام بالمهمة الموكلة إليه.**

التوصيات

في ضوء الإطار النظري للدراسة، والنتائج التي أسفت عنها يتقدم الباحث بالتوصيات والمقترحات التالية:

1- إعداد خطة إستراتيجية لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بحيث تهدف هذه الخطة إلى صناعة خارطة طريق لمستقبل المؤسسة التعليمية، مع توفر المرونة فيها للاستفادة من الفرص المواتية مستقبلاً والمنسجمة مع رسالة المؤسسة التعليمية ورؤيتها.

2- إنشاء فريق يعمل على إعداد الخطة اعتماداً على تحليل الوضع الراهن في المؤسسة التعليمية من خلال التعاون مع أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة والموظفين والطلاب، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر من خلال البيئة الداخلية والخارجية.

3- تحديد الأهداف الإستراتيجية للخطة الإستراتيجية من خلال إعادة هيكلة العملية التعليمية للمؤسسة وتحسين بيئتها، وتطوير أداء العاملين بالمؤسسة، وتحسين جودة بيئة العمل في المؤسسة، وتفعيل التواصل والشراكة مع البيئة الخارجية.

4- صياغة وثيقة الخطة الإستراتيجية التي تشتمل على الرؤية، والرسالة، والقيم، والأهداف.

المراجع

- إدارة الجودة والاعتماد الأكاديـــمي (1435هـ/ 2014م). المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- بن طالب، محمـد فهد (1433هـ/ 2012م)، دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء العامـلين في الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية، رسـالة ماجستير غيـر منشورة مقدمة إلى جـــامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنية، الرياض.
- حمدان، خـالد بن محمـد، وإدريس، وائل محمد (2009م). الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي: منهج معاصـر، الطبعة الأولى، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- رشدي، سلطاني محمد (02006/2005م)، التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة المسيلة.
- الشهراني، فهد بن عبد الله (1434هـ/ 2013م)، بعنـــوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير برامج التدريب الأمـني في كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، الرياض.
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب (2009م). التخطيط الاستراتيجي وأهميته في الإدارة التعليمية. الحوار المتمدن، العدد (2859) دخول الموقع (2015/02/25م). www.ahewar.org
- الغنام، محمد بن عبد الله بن زيد (1434هـ/ 2013م). دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الأمن الفكري لدى رجال الأمن في المملكة العربية السعودية (دراسة مسحية على ضباط الشرطـــة بمدينة الرياض). رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة نايف العـــربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- قنديلجي، عامر (2007م). البحث العلمـــي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإليكترونية، (الطبعة الأصلية). الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الكلوفلن، مارتن، (2010م)، التخطيط الإستراتيجي للجامعات والتعليم العالي، ترجمة محمود، أشرف، عمان– الأردن: دار زهران للنشر.
- مرسي، نبيل محمد (2003م)، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

مواقع على شبكة الإنترنت:

- الحايك، هيام، www.blog.naseej.com

علاقة حل المشكلات بالوظائف التنفيذية لدى الطلبة الملتحقين بغرف المصادر في الأردن

د. إسلام راضي ذبيان
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

هَدَفَتْ هَذِه الدِرَاسة إِلَى مَعْرِفَةِ عِلاقةُ حل المشكلات بِالوَظَائِفِ التَّنْفِيذيَّةِ لَدى الطَّلَبةِ المُلتَحقينَ بغُرَفِ المَصادِرِ في الأردنِّ.وقَد اشْتَمَلت العَينة عَلَى (200) طَالبًا مِن الطَّلَبة ذَوي صُعوباتِ التعَلُم، تَرَاوَحَت أَعْمَارهُم بَيْنَ 7-10 سنوات، تَمَّ اِخْتِيَارُهم بِالطَرِيقَةِ القَصدِيَّةِ. ولتَحْقِيقِ هَدَفِ الدِرَاسَةِ تَمَّ بِنَاءُ مِقْيَاسَين الأَوَّل حل المشكلات والثَّاني الوَظَائِف التَّنْفِيذيَّةِ للطَّلَبةِ المُلتَحقينَ بغُرَفِ المَصادِرِ، وتَمَّ التَحَقق مِن دَلَالاتِ صِدْقِهِمَا وثَبَاتِهِمَا، وللإِجَابَةِ عَن أَسْئِلةِ الدِرَاسَةِ اسْتَخْدَمت المُتَوسَّطَاتُ الحِسَّابِيَّةِ والإِنْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيَّةِ، ومُعَامِل اِرْتِبَاطِ بِيرسون كرونباخ ألفا. وأشَارَت النَّتَائج إِلى وُجود عَلاقة اِرْتِبَاطِيَّة طردية قوية بَيْنَ مُتَغَيري حل المشكلات والوَظَائفِ التَّنْفِيذِيِّة لَدى الطَّلَبةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُم، وفِي ضُوءِ مَا تَوصَلت إليه الدِرَاسَة مِن نَتَائج خَرجَت بِعدةِ تَوصِياتٍ أَهَمها وَضْعُ بَرامِج عِلاجيةٍ لتَنْمِيةِ استرايجيات حل المشكلات والوَظَائفَ التَّنْفِيذيِّةِ للطَّلَبةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلم.

الكَلِماتُ المِفْتَاحِيَّةُ: حل المشكلات، الوَظَائِف التَّنْفِيذيَّة، صُعُوباتُ التَّعلمِ، غُرفةُ المَصَادِرِ.

The Relationship Of Problem Solving To Executive Funcations Of Students Enrolled In Resource Rooms In Jordan

Dr. Eslam Radi Thebean

Abstract:

This study aimed to know the relationship of problem solving to the executive Funcations of students enrolled in resource rooms in Jordan. The sample included(200) students with learning difficulties, ages ranged between 7-10 years, were chosen intentionally.To achieve the goal of the study, two were applied (measure of problem solving, and executive functions for students enrolled in resource rooms,the indications of their sincerity and consistency were verified. To answer the study questions, means, standard deviations, and the Pearson Cronbach alpha correlation coefficient were used. The results of the study indicated a statistically significance relationship between the variables of life skills and executive functions of Students with learning difficulties, and in light of the results, the study, came out with several recommendations, the most important of which is the development of treatment programs to develop problem solving and executive functions for students with learning difficulties.

Key Words: Problem Solving, Executive Functions, Learning Difficulties, Resource Room.

المُقدِّمَةُ:

تَهدِفُ عمليّة التّعلُّم إلى إتقان مَهارَةِ التَّفكيرِ النَّقديّ لَدى الطَّلَبَةِ وهِيَ قادِرَةٌ على حَلِّ المُشْكِلاتِ، والإبداعِ. وكذلك القدرَةُ على التَّواصُلِ والتَّعاوُن وبِحاجَةٍ ليتمَ إتقانُها مِن قِبَلِ الطَّلَبَةِ. كما تُشيرُ هذه القُدراتُ إلى قُدرَةِ الطَّلَبَةِ على حَلِّ المُشْكِلاتِ المُعقّدَةِ القائِمَةِ على واقِعِ الحَياةِ الَّتِي تَتَطلَّبُ التَّفاعُلَ مع البيئَةِ المَجهولَةِ. لذلك تُعتَبَرُ القُدرَةُ على حَلِّ المُشْكِلاتِ مُهمَةٌ للغايَةِ للطَّلَبَةِ. فيُعتَبَرُ حَلُّ المُشْكِلاتِ هو مُحاوَلَةٌ لإيجادِ الحُلولِ وتَحقيقِ هَدَفٍ لَمْ يَتحقَّقْ مُباشَرَةً. كما يُعتَبَرُ المُستَوى الأكثَرَ تَعقيدًا للأنْشِطَةِ المَعرفيَّةِ العامِلَةِ. وهُوَ ما يُسَمى بجَميعَ الأجزاءِ الفِكريَّةِ الفَرديَّة بما في ذلِكَ الذَّاكِرَةَ والإدْراكَ والمَنطِقِ والتَّصوُرَ واللُّغَةَ والعاطِفَةَ والدّافعِيَّةَ والثِّقَةَ بالنَّفسِ والقُدرَةَ للسَّيطَرَةِ على المَوقِفِ. بناءً على هذا يُمكِنُ أنْ يَكونَ حَلُّ المُشْكِلاتِ هُوَ المُستَوى الأكثَرِ تَعقيدًا في الإدْراكِ الفَرديّ للأنشِطَةِ الَّتي تَتطلَّبُ جُهدًا لِحَلِّ المَشاكِلِ (Hobri, Ummah , Yuliati, Hobri and Dafik,2020).

ويُعرّفُ حَلُّ المُشْكِلاتِ بأنَّه مُعالَجَةٌ مَعرفيَّةٌ مُوَجَهَةٌ نَحوَ تَحقيقِ هَدَفٍ عِندما لا يَكون هُناكَ طَريقَةُ حَلٍّ واضِحَةٍ لِحَلِّ المُشْكِلَةِ وتَحديدِها. وهُناكَ أربَعُ خَصائِصَ رَئيسَة لِحَلِّ المُشْكِلاتِ. أولاً: إنَّ عَمَلَ حَلِّ المُشْكِلاتِ مَعرِفيٌّ – إدركِيّ ويُستَنتَجُ بِشَكلٍ غَير مُباشِر مِنْ سُلوكِ الشَّخصِ الَّذي يَعمَلُ على حَلِّ المُشْكِلاتِ، ثانيًا: المُشْكِلَةُ وهِيَ عَمَليَّةٌ تَنطَوي على تَمثيلِ ومُعالَجَةِ المَعرِفَةِ في النِّظامِ المَعرِفيِّ لِحَلِّ المُشْكِلاتِ، ثالثًا: حَلُّ المُشْكِلاتِ هُوَ هَدفٌ مُوجَهٌ لأنَّ حَلَّ المُشْكِلَةِ يَهدِفُ إلى تَحقيقِ الهَدف وحَلِّ المُشكِلَةِ، رابعًا: حَلُّ المُشكِلَةِ هُوَ أمرٌ شخصيّ لأنَّ الخِبراتِ والمَهاراتِ الفَرديَّةِ لِحَلِّ المُشْكِلَةِ هي الَّتي تُحدِّدُ تَصوراتٍ لِصُعوبَة أو تَعقيد المُشكِلَةِ. (Hwang, Riccomini and Morano,2019).

ويُعَدُّ حَلُّ المُشْكِلاتِ عَمليَّةُ لإيجادِ حُلولٍ لِمَشاكِلَ مُعيَّنَةٍ. وإيجادِ طُرُقٍ جَديدَةٍ لِحَلِّ مُشكِلَةٍ مِنْ خِلالِ تَطبيقٍ بَسيطٍ للإستراتيجيّاتِ المُكتَسَبَةِ مِنْ خِلالِ التَّجارُبِ السَّابِقَةِ. وحلُّ المُشْكِلاتِ وَاحدٌ من أكثَرِ الأساليبِ المُستَخدَمَةِ على نِطاقٍ واسِعٍ للصُّعوباتِ، نَتيجَةَ الصَّدمَةِ والتَّجارُبِ وأحداثِ الحَياةِ المُجهَدَةِ والتَّكيُّفِ النَّفسيّ العام الّتي تَحتاجُ إلى التَّعامُلِ مَعها. وهُناكَ عِلاقَةٌ كَبيرَةٌ بَينَ أساليبِ حَلِّ المُشْكِلاتِ وعِلْمِ النَّفسِ. من ناحِيَةٍ أُخرى الأفرادُ الّذينَ لَديهم مَهاراتٌ لِحَلِّ المُشكِلاتِ الفَعّالَةِ تَزيدُ من رَفاهِهم مِنْ خِلالِ تَمكينِهم من التَّأقلُمِ مَع المَشاكِلِ المُحتَمَلَةِ بِسهولَةٍ أكبرَ، ولكنْ مِنْ ناحيَةٍ أُخرى فإنَّ الَّذي

يَزيدُ مِنْ قوتِهم لَيسَ فَقط مُعتَقداتهم والتَّوقُعات حَولَ التَّعامُلِ بفعاليّةٍ مَع المُشكِلاتِ الَتي يُواجِهونَها ولكنْ أيضًا كفاءتهم الذاتيّة. وهذا يُمكّن الأفرادَ بِشَكلٍ غير مُباشِرٍ مِنَ الحُصولِ على أهدافٍ ذات مَغزىً لتَخطيطِ طُرُقٍ لتَحقيقِ الأهدافِ وتَحفيزهم. وبالتّالي يُعتَقَدُ أنَّ الكفاءَةَ الذاتيَّةَ لها تأثيرٌ غير مُباشِرعلى حَلِّ المُشْكِلاتِ (Cam, Eskisu, Kardas, Saatciogiu and Gelibolu,2020).

تُعتَبرُ الوَظائِفُ التَّنفيذيّةُ (Executive Functions) من الوَظائِفِ المَعرفيَّةِ الأساسيَّةِ الّتي تَحظى بالإهتمامِ نظرًا لِعلاقَتِها القَويَّةِ بالضَّبطِ الذاتيّ. ويُعتَبَرُ الضَّبطُ الذاتيّ مُهمًا للعَديدِ مِنَ النتائِجِ ذاتِ الصِلَةِ بالحَياةِ اليوميّة، بما في ذلك التّعلُّم. كما ركّزت الأدبيّاتُ المُتعلِّقَةُ بالوَظائِفِ التَّنفيذيّة على الذاكِرَةِ العامِلَةِ. والتَحوُّلِ والكَبْح كَوظائِفَ تَنْفيذيّة أساسيّة (Schwaighofer, Buhner and Fischer,2017).

وتَشمَلُ الوظائِفُ التَّنفيذيّةُ مَناطِقَ الدِّماغِ المُرتَبِطَةِ بمُعالَجَةِ المَعلوماتِ، بما في ذلك وظائِف مثل الانتباهِ والذّاكِرَةِ العامِلَةِ،وتَنظيم العَواطِفِ والسُّلوكِ والتَّحكُمِ في الاندفاعِية وضَبطِ الاستجاباتِ غير المُناسِبَةِ، وبَعض جوانِبِ الشَّخصيّةِ. وقَدْ يُواجِهُ الأفرادُ الّذينَ يُعانونَ من مَشاكِلَ في الوَظائِفِ التَّنفيذيّةِ في مَرحَلَةِ الطُّفولَةِ أو مَرحَلَةِ البُلوغِ صُعوبَةً في المُلاءَمَةِ الاجتماعيَّة أو تَخطيطِ المَشاريعِ أو العَمَلِ بِشَكلٍ مُستقل أو تَذَّكر التَّفاصيلِ أو الانتباهِ أو بَدءِ المَهامِ وإكمالِها (Zelazo, Blair and Willoughby,2016).

وفي دراسة (cote,2009) التي أشارت إلى أنَّ تَعليمَ حَلِّ المُشْكِلاتِ للطَّلَبَةِ ذَوي الإعاقة تُسَهِّلُ مِن تَطويرِ مَهارَةِ تَقريرِ المَصيرِ لَدى الطُّلابِ. كما يُساعِدُهم في مُواجَهَةِ تَحديّاتِ الحَياةِ والمَشاكِلِ اليَوميَّةِ الّتي يُواجِهونَها وذلك مِن خِلالِ الإنْدِماج في السُّلوكيّاتِ الّتي تَشمَلُ على تَحديدِ المَشاكِلِ والحُلولِ المُمكِنَةِ وذلك مِن خِلالِ مَهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ الّتي تَحتاجُ إلى تَطويرٍ في سِنٍّ مُبَكِّرَةٍ ليتَمَّ إعدادُ هؤلاءِ الطَّلَبَةِ للتَّعامُلِ مَع تَحديّاتِ الحَياةِ اليَوميَّةِ وحَتّى يَتمكنوا مِن تَحديدِ مَشاكِلِهم والحُلولِ المُمكِنَةِ وتَعميم هذهِ الحُلول والمُحافَظَةُ عَليها. وفي دِراسَةُ ميلتزر وسولومون وفنتون وليفين (Meltzer, Solomon, Fenton and Levine,1998) التي أشارت إلى أنّ الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوبات في التَّعلُّم يُواجِهونَ مَشَاكِل فِي حَلِّ المُشكِلاتِ ومِنْ أبرَز المَشَاكِل الَّتِي تُواجِههُم الاِنْتِقالُ بِمُرونَةٍ بَينَ البَدائِلِ وإلى التَّفاصيلِ المُهِمَةِ، وتَقديمِ التَّفسيراتِ المُناسِبَةِ لنَهجِ حَلِّ المُشكِلاتِ الخاصَّةِ

بهم، كَما أَشَارت كُل مِنْ دِرَاسة (Alevriadou and Giaouri,2015; Rosen, Boyle, Cariss and Forchelli,2014) عَلى أنَّ ضَعفَ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَدى الطَّلَبَةِ ذوي صُعوباتِ التَّعلُّم يُؤدي إلى مَشاكِلَ لَدَيهم فِي مَهاراتِ الحَياة وحل المُشكِلات. ومِنْ هُنا جَاءت هَذهِ الدِّراسَةُ للتَّعَرُّفِ إلى علاقة مَهاراتِ الحَياةِ وحَلِّ المُشْكِلاتِ بالوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بغُرفَ مَصادِرِ التَّعلُّم، وذلك مِنْ خِلالِ الإجابَةِ عَن أسئِلَةِ الدِّراسَةِ الأتية:

1- ما مُستَوى حَلِّ المُشْكِلاتِ لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بغُرفَةِ مَصادِرِ التَّعلُّم؟
2- ما مُستَوى الوَظائِف التَّنفيذيّة للطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بغُرفَةِ مَصادِرِ التَّعلُّم؟
3- هَلْ تُوجَدُ عَلاقَةٌ ارْتِبَاطِيَّةٌ ذَاتْ دَلالَة إحصَائِيَّة عِنْدَ مُستَوَى الدَّلالة (α=0.05) بَيْنَ مُستَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ ومُستَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ للطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَّعَلّم؟

أهدافُ الدِّراسَةِ:

هَدَفت الدِّراسَةُ الحَاليَّةُ إلى تَحقيقِ ما يَلي:

1- تَحْلِيل مُستَوى حَلِّ المُشْكِلاتِ لَدى الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم.
2- وَصْف مُستَوى الوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَدى الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم.
3- مَعرِفَةُ العِلاقَةِ بَينَ حَلِّ المُشْكِلاتِ والوَظائفِ التَّنفيذيّة لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بِغُرَفِ مَصادِرِ التَّعلُّم.
4- تَوفِير أدَوات لِقياس حَلِّ المُشْكِلاتِ والوَظائِفِ التَّنفيذيّة للطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم.

أهميَّةُ الدِّراسَةِ

تَمثَّلت أهميَّةُ الدِّراسَةِ في أنَّها سَعَت لتَحقيقِ الجَوانِبِ النَّظريّة والتَّطبيقيّة الآتِية:

أولاً: الأهميَّةُ النَظَريَّةُ:

تَنْبُع أهَمْيَّة الدِّرَاسة مِنْ وَاقِع الطَّلبةِ ذَوي صُعوبات التَّعلُّم حَيْثُ يُواجهون ضَعف في الوظَائِف التَّنْفيذيَّةِ والَّذي يَنعكسُ بِعَدمِ القُدرة على حَلِّ المُشكلات وبالتالي ضَعف في مُستوى مَهارات الحياة. لِذا مِنْ المُمكنِ أَنْ تَكونَ هَذِهِ الدِّراسة مَرْجِعًا للدِراساتِ اللاحقةِ فِي هَذا المَجالِ لندرةِ وُجودِ دِراساتٍ بَحثت فِي عَلاقة حلِّ المُشكلات بالوظائِف التَّنْفيذيَّةِ

لدى الطَّلبةِ المُلتحقينَ بِغرفِ مَصادر التَّعلُّمِ، حَسب عِلم الباحثة، إضافةً إلى إسْهامِ هَذهِ الدِّراسةِ في إثراء المَكْتبةِ العَربيةِ بِنَتائجَ وتوصيات تَزيد مِنْ التَركيزِ عَلى اسْتراتيجياتِ حَلِّ المُشكلاتِ والتَدريبِ عَلى الوظائفِ التَّنفيذيَّةِ للطلبة ذَوي صُعوبات التَّعلمِ.

ثانياً: الأهميَّةُ التَطبيقيَّةُ:

1- تَوفيرُ أدواتٍ لِقياسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ والوَظائِفِ التَّنفيذيّة لدى الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ تَتمتَعُ بدِلالاتِ صِدقٍ وثَباتٍ.

2- تَوصلت هذهِ الدِّراسَةُ لنَتائجَ يُمكِنُ الإستفادَةُ مِنها في تَحسينِ مَهاراتِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة وحَلِّ المُشْكِلاتِ للطَّلَبَةِ ذَوي صُعوبات التَّعلُّمِ.

مُصْطَلحاتُ الدِّراسَةِ والتَّعريفاتُ الإجرائيّة:

حَلُّ المُشْكِلاتِ Problem Solving:

طريقةٌ منهجيّةٌ أو عمليّةٌ عقليّةٌ يَستَخدِمُ فيها الفَردُ تَفكيرَهُ مَع ما يَتوفّرُ لَديهِ مِن خِبراتٍ ومَهاراتٍ ومَعارفَ مُكتَسَبَةٍ وتَجارُب سابِقَة من أجلِ مُواجَهَةِ الحالاتِ أو الصُّعوباتِ أو المَواقِفِ المُكوِّنَةِ للمُشْكِلَةِ، وتتكوَّنُ مِن ثَلاثَةِ أبعادٍ هيَ: تَحديدُ المُشْكِلَةِ وتَحليلُ المُشْكِلَةِ وحَلُّ المُشْكِلَةِ ويَنطَوي حَلُّ المُشْكِلاتِ على إيجادِ الحُلولِ المُمكِنَةِ وتَطبيقُها لِحَلِّ المُشْكِلَةِ (Cote,2009).

ويُعرّفُ حَلُّ المُشْكِلاتُ إجرائيًا بالدَّرَجَةِ الَّتِي يَحصل عليها الطالب عَلى مِقياسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ الّذي اعَدَّتهُ الباحِثَةُ.

الوظائِفُ التَّنفيذيَّةُ Executive Functions:

العَمليّاتُ المَعرفِيَّةُ التَّنظيميَّةُ الّتي تَدعَمُ الأفكارَ والسُّلوكيّات المُوجَهَةِ نَحوَ الأهدافِ والّتي تَنطَوي علي شَبَكتينِ رَئيسيَّتين مِنَ النَّشاطِ الوَظيفيّ في الدِّماغِ في مَرحَلَةِ البُلوغِ وهيَ: الشَّبكاتُ الاماميَّةُ الجِداريَّةُ والقَولبيَّةُ، والّتي تَشمَلُ على التَّحكُّم والضَبطِ للعَمليّاتِ المَعرفيّة بما في الذّاكِرَةِ العامِلَةِ، ومَهاراتِ التَّنظيمِ والتَّخطيطِ، إدارَةِ الوَقتِ، التَّنظيم الذّاتيّ ،وكذلك التَّحكُّمُ والتَّنظيمُ الإنفعاليَّ (Engelhardt,et al .,2019).

وتُعرّفُ الوَظائِفُ التَّنفيذيّة إجرائيًا بالدَّرَجَةِ الَّتِي يَحصل عليها الطالب عَلى مَقياسِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة الّذي اعدَّتهُ الباحِثَةُ.

صُعوباتُ التَّعلُّمِ Learning Disabilities:

اضْطِرابٌ في واحدٍ أو أكثَرَ مِنْ العَملياتِ النَّفسيّة الأساسيّة الّتي يَنطَوي عَليها الفَهم أو في اسْتِخدامِ اللُّغَةِ المَنطوقَةِ أو المَكتوبَةِ، والّتي قَدْ تُظهِر الاضْطراب في القُدرَةِ غير الكامِلة على الاسْتِماعِ والتَّفكيرِ والتَّحدثِ والقِراءَة والكِتابَةِ أو التَّهجئَةِ أو القِيامِ بحِساباتٍ رياضيّة، ويَتَضمَنُ هذا المُصطَلَحُ حالاتٍ مِثلَ الإعاقاتِ الإدراكيّة، وإصاباتِ الدِّماغِ، وخَلَلٍ وظيفي دماغي، وعُسرِ القِراءَةِ، والحَبسَةِ النَمائيّة، ولا يَشمَلُ هذا المُصطَلَحُ على مُشكِلَةِ التَّعلُّم النّاتِجة بِشَكلٍ أساسيّ عن إعاقاتٍ بَصريّة أو سَمعيّة أو حَركيّة أو تَخلُّفٍ عَقليّ أو اضْطِرابٍ عاطِفيّ أو العَوامِل البيئيّة أو الثَقافيّة أو الإقتصاديّة (Krishnarathi,2016).

وتُعرَّفُ صُعوباتُ التَّعلُّمِ إجرائيًا بالطَّلَبَةِ الّذينَ تَمَّ تَشْخِيصُهم وفقًا لمعايير وزارة التربية والتعليم وتمَّ تَحويلُهم إلى غُرَفِ المَصادِرِ ويَتلقونَ تَعليمًا خاصًا لعَدَمِ قُدرَتِهم على التَّعلُّمِ داخِلَ الغُرفَةِ الصَّفيّةِ في الفَصلِ الدِّراسيّ الثّاني مِن عامِ 2019-2020.

غُرفَة المَصادِرResource Rooms:

تُعرَّفُ غُرفَةُ المَصادِرِ بِغُرفَةِ خَدماتٍ خاصة في المَدرَسَةِ مُتخصِّصَةٍ في تَقديمِ الخَدماتِ التَّعليميّةِ لذَوي الإعاقةِ ويَتَلقى الطَّلَبَةُ مِنْ ذَوي الإعاقَةِ المُسجّلينَ في غُرفَةِ المَصادِرِ تدريسًا في الجَوانِبِ الّتي يُظهِرونَ فيها مَشاكِلَ وفقًا لجَدولٍ زَمنيّ مُحدد، ويَتلّقونَ تَدريسًا أخر في الفَصلِ الدِّراسيّ العادي(Abahusain,2016).

حُدودُ الدِّراسَةِ:

تَتَحَدد الدِّراسَةُ بالحُدودِ الآتيّة:

1- **حُدودٌ مَكانيَّةٌ: تَطبيقُ الدِّراسَةِ على الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بغُرفَةِ المَصادِرِ في المَدارِسِ الحُكوميَّة والخَاصَّة في عمَّانَ الثَّابِعِينَ لِلواءِ قَصَبَةِ عَمَّان ولِواءِ مَاركَا ولِواءِ الجُبيهة.**

2- **حُدودٌ زمانيَّةٌ: الفَتْرة الَّتِي تَمَّ فِيها تَطبيقُ هذهِ الدِّراسَةُ في الفَصلِ الدِّراسيّ الثّاني للعامِ الدِّراسيّ 2020/2019 .**

مُحَددات الدراسة:

نَتائِج الدِّراسَةِ الحَاليَّة تَتحدد بِمَدى الدِّقَةِ والمَوضُوعِية لِاسْتِجابات المُعَلِمين بِتَطْبِيقِ المَقَاييس عَلى أَفْرادِ الدِّراسَةِ. إِذْ أَنَّ البَيَاناتِ الَّتِي تَمَّ جَمْعُهَا قَد اعْتَمَدَت عَلى التَقرير الذَّاتِي لَهُم.

الإطارُ النَظريّ:

حَلِّ المُشكِلاتِ عَمليَّة إدراكيّة سُلوكيّة يَقومُ بِها الفَردُ مِنْ أجلِ إيجادِ حَلٍّ فَعّالٍ للمَشكِلاتِ الّتي يُواجِهُها في الحَياةِ اليَوميَّةِ. وتَنطَوي على مَناهِجَ باستِخدامِ العَمليّاتِ المَعرفيَّةِ-العاطفيَّةِ، حيثُ يَتَعلَّم الأفرادُ من خِلالِ التَّجارُبِ مِنْ أجلِ حَلِّ المُشْكِلاتِ الّتي تَمت مُواجَهَتُها خِلالَ عِلاقاتِهم مَع الأفرادِ الآخرين. بالإضافَةِ إلى ذلك هُناكِ نَظرياتٌ أو نَماذِجَ تُدرِّس تَأثيرَالعَوامِلِ التَّعليميَّةِ والعائليَّةِ الّتي تُمثل مَهاراتِ حَلّ المُشْكِلاتِ على سَبيلِ المِثالِ: أشارَ بَانْدورا في نَظريَّةِ التّعلُّم الاجتماعيّ أنَّ الأشخاصَ لا يَحتاجونَ إلى تَعلُّم كُلِّ شَيءٍ مُباشَرَةً، ويُمكِنُهم أيضًا التَّعلُّمَ مِنْ خِلالِ مُراقَبَةِ تَجارُبِ الآخرينَ وفقًا لذلك يُمكن للأفرادِ اكتِسابُ مَهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ مِنْ خِلالِ مُراقَبَةِ وتَقليدِ الآخرين. ووفقًا لنَظرية ديوي كُل من الأفرادِ والمُجتَمَعِ مُهمٌ مِن حَيث مَهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ. ووفقًا لهذهِ النَّظريّات فإنَّ الاستراتيجيّات الّتي يتّبِعُها الأشْخاصُ لِحلِّها والّتي تُشكل المَشاكِل نَتيجَةَ تَفاعُلِ العَوامِلِ الشَّخصيَّةِ والبيئيَّةِ (Saltalı, Arslan and Arslan,2018).

ويَسعى الأشْخاصُ في الحَياةِ لِحلِّ المَشكِلاتِ الّتي تُواجِهُم. وأثناءَ مُحاوَلَةِ حَلِّ المُشْكِلاتِ. إما أنْ يُطبّقوا الاسْتراتيجيّاتِ الّتي اعتادوا على حَلِّها في مَشاكِلَ مُماثِلة مِن قبل أواستخدامِ أساليب مُختَلِفَة فالمُشكِلة حالة يُواجِهُها الأشخاصِ فجأةً ولا يَعرفوا كيفية التَّصَرف فِي وَقتِها. وأيُّ شَيءٍ يُمكنُ أنْ يَجعَلَ مُعتَقداتِ الأشخاصِ وآرائِهم غَيرَ واضِحَةٍ. وهي الوَضعُ الّذي يَخلِقُ الغُموضَ والفُضولَ والشَّكَ والحالاتِ الّتي تَخْلِقُ الرَّغبَةَ في الحَلِّ لَدى الأشخاصِ والّتي ليسوا على استعدادٍ لِحلِّها ولكِنْ يُمكِنُهم حلها باستخدامِ ما لَديهم مِن الخِبرَةِ أو المَعرِفَةِ عندما يُواجِهونَ مُشكِلَةً. ويُمكِنُ القَولُ أنَّ المُشكِلةَ هي صُعوبَةٌ يَحتاجُ الأفرادُ إلى إزالَتِها ولكن لَيسَ لَديهم التَّحضيرَ الكافي بخصوصِ الحَلِّ ولذلك، فإنَّ المُشكِلَةَ هي الوَضعُ الَّذي يَتطلّبُ الجُهدَ واستخدامِ المَعرِفَةِ والخِبرَةِ المُتاحَةِ. ومِنَ المُمكِنِ تَصنيفُ المشاكِلِ وفقًا لمَعاييرَ مُختَلِفَةٍ. كما تَتضمنُ الخُطوات الأساسيّة لمَراحِلِ حلِّ

المُشْكِلاتِ العَديدَ من عمليّاتِ التَّفكيرِ الأساسيّة مثل أنْ يَكونَ للفَردِ إدراكًا وفهم للمُشكِلَةِ المَعروفَةِ أو المُحدَّدةِ، وجَمع المَعلوماتِ اللاَّزمَةِ للتَّغلُّبِ على هذه المُشكِلَةِ، والبحثِ عن حُلولٍ واختِبارِ مَدى مُلاءَمَةِ هذه الحُلولِ، واختيارِ الحَلِّ الأنسَبِ وتَقييمِ حَلِّ المُشكِلَةِ (Ince,2018).

إنَّ نَجاحَ الطّالِبِ في حَلِّ المُشْكِلاتِ يَعتَمِدُ على تَحسُّنه في المَهاراتِ المُتعلِّقَةِ بِعَمليَّةِ حَلِّ المُشْكِلاتِ. وفي بَرامجِ التّدريسِ تَكمُنُ أهميّة تَربيَةِ وتعليم الطّلبةِ القادرينَ على رَبطِ الحَياةِ اليَوميّةِ بالمُشكِلَةِ، وحلّ المُشكِلَةِ خُطوَةٍ بِخطوَة، ومُناقَشَةِ الأسبابِ الكامِنَةِ وَراءَ الحُلولِ، والعَملِ في مَجموعاتٍ، ولديهم مواقف إيجابيّة تِجاهَ المُشْكِلَةِ. بالإضافَةِ إلى ذلك، الأسبابُ الرَّئيسَةُ وراءَ المَواقِفِ السَّلبيَّة تِجاه المُشكِلَةِ مِنَ المُمكِنِ أنْ يؤدي إلى عَدمِ ثِقَةِ الطّلَبَةِ بمهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ، ويَجبُ التَّذكرأنَّ فهمَ المُشْكِلَةِ وتَخطيطُ الحلِّ وتَنفيذُ الخُطةِ، والتَّحقُّقُ مِنْ صِحةِ وصَلاحيّة الحَلّ، وتَعميمِ الحَلّ، وخَلق مَشاكِل مماثِلَة والّتي هي مَراحِلٌ لحلِّ المُشْكِلاتِ، يَجبُ مُراعاتُها في الجُهودِ المَبذولَةِ لتَحسينِ مَهاراتِ الطَّلَبَةِ في حلّ المُشْكِلاتِ. ويَعتَقِدُ المُعلّمونَ أنَّ مَسؤولياتِهم في تَحسينِ مَهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ تتضمنُ في الغالِبِ تَوجيهَ الطَّلَبَةِ، وتَدريس إستراتيجيّات حَلِّ المُشْكِلاتِ، ويَتِمُّ إخبار المُعلمينَ بمسؤولياتِهم في تَحسينِ مَهاراتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ، على الرَّغمِ مِنْ أنَّ المُعلّمينَ يَتحملّونَ مثل هذه المَسؤوليات. لأنَّ تَحسينَ مَهاراتِ حلِّ المُشْكِلاتِ لَدى الطُّلابِ يُمْكِنُ فقط باستخدامِ طُرُقِ واستراتيجيّاتِ التّدريسِ المُناسِبَةِ والّتي تتوافَقُ مع هذه الأدوار أيضًا مع المُعلِّم كدليل لِحَلِها، ولأنَّ المُعلّمينَ هُم الّذين يَفهمونَ أنَّ كلَّ طَالبٍ يُمكِنُهُ التَّعلُّم. ويُمكِنُ لِكُلِّ طَالبٍ تبنّي نهجٍ يخصُّه (Yildiz,2016).

وهُناكَ عِدَّةُ طُرُقٍ لِحلِّ المُشْكِلاتِ مِنها:

أولاً: بيئاتُ التَّعلُّمِ الّتي تَستَنِدُ إلّى الواقعيَّةِ في حَلِّ المَشاكِلِ وأنشِطَةِ النّمذَجَةِ. وكذلك المُشارَكاتِ النَشِطَةِ للطُّلابِ أنفُسِهم مَع المَعرفَةِ المُناسِبَةِ والفائِدَةِ.

ثانيًا: البيئاتُ المُريحَةُ حَيثُ الطّلابُ يُمكِنُ أنْ يُعبروا بِحريَّةٍ عن الافْتِراضاتِ والتَّعميماتِ مِنْ أجلِ التَّفكيرِ عَنْ طَريقِ المُناقَشَةِ بَينَ أنفُسِهم .

ثالثًا: عُمقُ المَوضوعاتِ المُرادُ مُناقَشَتُها ويَجبُ تَنظيمُ عَمليّاتِ التّعليمِ والتّعلُّم مِن خِلالِ الإدراكِ والدافعيَّةِ والفُروقِ الفَرديَّةِ بَينَ الطُّلابِ أنفُسِهم.

رابعًا: أثناءَ التّجريدِ والتّعميمِ والنّمذَجَةِ وأنْشِطَةِ حَلِّ المُشْكِلاتِ (وخاصةً التّواصُلُ داخِلَ الفَصلِ) والدّعمُ المَطلوبُ تَقديمُهُ للطُّلابِ لنْ يكونَ فهم وتَقديم المَعرِفَةِ مُباشرة فإما مَواقف صَحيحة أو خاطِئة. ولكنْ مُساعَدَتهم كوَسيلة لإعطاءِ تَلميحاتٍ لَهم يَتِمُّ تَوجيهُها مَع أنشِطَةِ التّفكيرِ(Arikan,2016).

تُعتَبرُ الوَظائِفُ التّنفيذيّةُ (EF) من الوَظائِفِ المَعرفيَّةِ الأساسيَّةِ الّتي تَحظى بالإهتمامِ نظرًا لِعلاقَتِها القَويَّةِ بالضَّبطِ الذاتيّ. ويُعتَبَرُ الضَّبطُ الذاتيّ مُهمًا للعَديدِ مِنَ النتائجِ ذاتِ الصِلَةِ بالحَياةِ اليوميّة، بما في ذلك التّعلُّم. كما ركّزت الأدبيّاتُ المُتعلّقَةُ بالوَظائِفِ التّنفيذيّة على الذاكِرَةِ العامِلَةِ. والتّحوُّلِ والكَبْح كَوظائِفَ تَنْفيذيّة أساسيّة (Schwaighofer, Buhner and Fischer,2017).

وتُعَدُّ الوَظائِفُ التّنفيذيّةُ مَجموعَةٌ مُتنوعَةٌ مِنَ المَهاراتِ اللاّزِمَةِ للتّغلُّبِ على الصُّعوباتِ واتّخاذِ خَياراتٍ جَيّدةٍ، وتَشمَلُ القُدرَة على تَركيزِ الانتباهِ عِندَ الحاجَةِ، والتّعلُّمُ مِنَ الأخطاءِ وتَنظيمِ الأنشِطَةِ والتّخطيطِ للمُستَقبَلِ، وتَشمَلُ إدارَةُ العَواطِفِ والسُّلوكِ. حَيثُ يَحتاجُ الأطفالُ إلى الوَقتِ لِمَعرِفَةِ التّفاصيلِ الدّقيقَةِ أثناءَ الخَوضِ في جَميعِ المَواقِفِ المُتَزايِدَةِ التّعقيدِ الّتي يُواجِهونَها؛ لهذا السَّبَبِ يَحتاجُ الأطفالُ إلى الآباءِ والمُعلّمينَ والمُوجِهينَ الّذين يَعملَونَ كَمُوجِهينَ لَهُم، حتّى يَتمكنوا مِنْ الإستمرارِ في النُّمو (Zelazo, et al.,2016).

وبشكلٍ خاص في أبحاثِ الطُّفولَةِ المُبكّرَةِ، يَتمُّ استخدامُ مُصطَلَحِ الوَظائِفِ التّنفيذيّة بِشَكلٍ مُترادِف مَع المُصطَلحاتِ الأخرى، بما في ذلك على سَبيلِ المِثالِ الضبط المَعرفيّ، تَنظيمُ العاطِفَةِ والسُّلوكِ، وضَبطُ النَّفسِ باستخدامِ هَذهِ المُصطَلحاتِ بالتّبادُلِ قَدْ يَحجِبُ الباحِثونَ وغيرهم مِن أصحابِ العِلاقَةِ عَنْ غَيرِ قَصدٍ للاختلافاتِ المَوجودَةِ في البَحثِ حَولِ كلِّ مَهارةٍ.(Jones ,Bailey, Barnes, Partee,2016)

كما تُعتَبَرُ مَهاراتُ الوَظائِفُ التّنفيذيّةُ(المُرونَة المَعرفيَّة، والذّاكِرَةُ العامِلَة، والتّحكُّمُ المُثبط) ضَروريّةٌ لحَلِّ المُشْكِلاتِ المُوجهَةِ نَحوَ الهَدَفِ والتّعلُّم في الصفوفِ الدِّراسيَّةِ، فَهِيَ مُهِمَةٌ للاستعدادِ لرياضِ الأطفالِ. فهُناكَ عِلاقَةٌ قويّةٌ بَينَ الوَظائِفِ التّنفيذيَّةِ والتّحصيلِ الأكاديميّ في مَرحَلَةِ الطُّفولَةِ المبُكّرَةِ. وقَدْ يَجِدُ الأطفالُ الّذينَ يَصِلونَ إلى المَدرَسَةِ بمهاراتِ الوَظائِفِ التّنفيذيَّةِ الجَيّدَةِ مِثل: التّدريبَ على الجُلوسِ بسهولَةٍ، والانتباه، والتّذكُّر واتّباعِ القَواعِدَ، والتّحكُّم بِدوافِعِهم، وانتظارِ دَورِهم، والتّفكيرُ بمُرونَةٍ

في الأفكارِ الجَديدَةِ. هذا قد يُؤدي بِدَورِهِ إلى سِلسلَةٍ من النَّتائجِ المُفيدَةِ. فَقدْ يَتعلّم الأطفالُ بسُهولَةٍ أكبرَ ويَكسَبونَ الثِّقَةَ والاستِمتاعَ بالذّهابِ إلى المَدرَسَةِ، والتَّوافُقِ بِشَكلٍ أفضَلَ مع المُعلّمينَ والأصدقاءَ (Zelazo, Forston, Masten and Carlson,2018).

العِلاقَةُ بينَ الوَظائِفِ التّنفيذيّة وحلِّ المُشْكِلات

هناكَ عِلاقَةٌ ثنائيّةُ الاتِجاهِ بَينَ الوَظائِف التَّنفيذيّة للأداءِ الوَظيفيّ ومَهاراتُ حلِّ المُشكِلات حَيثُ يَعتَمِدُ كِلاهُما على التَّحكُّم والضّبط الذاتي، فَهِيَ مَسؤولَةٌ عَن التَّحكُّمِ المَعرفيِّ للأفَرادِ والتَّنظيمِ العاطفيّ، بالإضافَةِ إلى ذلك يَرتَبِطُ حَلُّ المُشْكِلاتِ بعمليّاتِ الوَعي وراءَ المَعرفي، وهُوَ ضروريّ لتَطبيقِ مَهاراتِ الوَظيفَةِ التّنفيذيّة في تَحديدِ الأهدافِ ومَواقِف صُنعِ القَرارِ، لذلك يُمكِنُ للمُرونَةِ المَعرفيّة الشّامِلة للأفراد والتَّنظيمِ العاطِفي أنْ تُعزِّزَ جَودَةَ وكَميَّةَ وسُرعَةَ عَمليّاتِ اتخاذِ القَرارِ، مِثلَ مُعالَجَةِ المَعلوماتِ القابِلَةِ للتَّكيُّف والإبداع بالإضافَةِ إلى الكفاءَةِ في تَحديدِ الأهدافِ وتَحديدِ أولوياتِها. علاوةً على ذلك يُمكِنُ للأفرادِ المُصابينَ باضطرابِ فَرطِ الحَرَكَةِ ونَقصِ الانتباهِ واضطِرابِ طَيفِ التَّوحُدِ والأفرادِ الّذين يُعانون مِن حالاتٍ مَرضيَّةٍ مُصاحِبَةٍ أُخرى، مِثلَ كِبارِ السنِّ والأفرادِ الّذينَ يُعانونَ من إصاباتِ الدِّماغِ موازَنَةَ عَجزِ التَّحكُّم الإدراكي مِن خِلالِ تَعزيزِ مَهاراتِهم في حلِّ المُشْكِلاتِ(Drigas and Karyotaki,2019).

غُرفَةُ المَصادِر (Resource Room)

يتضمنُ التَّعليمُ الخاصُ مَجموعَةً مِنَ البدائِلِ التَّعليميّةِ للطَّلَبَةِ ذَوي الإعاقَةِ. وغُرفَةُ المَصادِرِ هي واحدةٌ من هَذهِ البَدائِلِ الّتي تَستَخدِمُ للطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم. وهو فَصلٌ دِراسيّ مُلحَقٌ بالمَدرَسَةِ العاديّة يَحتَوي على بَرنامجٍ تَعليميّ فَردي (Individual educational program) للطّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم والّذينَ يواجِهونَ مَشاكِلَ في المَهاراتِ الأكاديميَة. ويَتِمُّ إبرازُ دَورِ غُرفَةِ المَصادِرِ عِندما يَكونُ المَنهَجُ العادي والمُعلّمينَ العاديين غَيرَ قادرينَ على حَلِّ المشّكِلاتِ الأكاديميّة. وبالتّالي يلتَحِقُ الطَّلبة ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم في غُرفَةِ المَصادِرِ وفقًا لجَدولٍ خاص ويقضون مِنْ20–60 ٪ مِنْ يَومِهم الدِّراسيّ في غُرفَةِ المَصادِر(Al-Zoubi and Abdel Rahman,2016).

ثَانيًا: الدِّراساتُ السّابِقَة:

يَتِمُ عَرضُ فيما يَلي الدِّراساتُ السّابِقَةُ ذاتُ العِلاقَةِ بِمُتغيراتِ الدِّراسَةِ, وذلك بَعْدِ اطلاعِ الباحِثَةِ على العَديدِ مِنَ الدِّراساتِ الّتي تَناوَلت حَلِّ المُشكِلاتِ والوَظائِفِ التَّنفيذيَّة.

وأشارَتْ بينا وفلافيا ولورا ولوانا(Pina, Flavia, Laura & Luana,2013) في دِراسَة بعُنوان: صُعوباتُ التَّعلُّمِ ومَهاراتُ حَلِّ المُشكِلاتِ الاجتماعيّةِ, تَمَّ إجْراء الدِّراسة فِي ايطاليا, حَيثُ أظهَرتْ الدِّراساتُ الحَديثَةُ أنَّ الأطفالَ الّذينَ يُعانونَ مِنْ صُعوباتٍ في التَّعلُّمِ يُمثلونَ صُعوباتٍ كَبيرَةٍ في التَّعلُّمِ وكذلك في المَهاراتِ الاجتماعيّة لذلك، لوحِظَ كَيفَ أنَّهُ مِنَ الصَّعبِ على هؤلاءِ الأطفالِ إقامَةُ عِلاقاتٍ كافِيَةٍ، وخاصةً لتَقديمِ المَشورَةِ واستراتيجيّاتِ التَّكيُفِ لمُواجَهَةِ الصِّراعاتِ بَينَ الأشخاصِ، بَحَثتْ هذهِ الدِّراسَةُ في أولويَّةِ الاستراتيجيّاتِ لِحَلِّ المُشكلات على عَيِّنَةٍ مِنَ الأطفالِ ذوي صُعوبَات التَّعلُّمِ بالمُقارَنَةِ مع أقرانهم، واستخدَموا طَريقَةَ القِصَّةِ الاجتماعيَّةِ لإجراءِ هذا البَحثِ وسألَ الباحِثونَ الأطفالَ بعدَ أنْ استَمعوا إلى قِصَّةٍ قَصيرَةٍ تَصِفُ تَفاعُلَ الصِّراعِ بَينَ الأشخاصِ بَينَ الكِبارِ والأقران وما هِيَ الاستراتيجيّاتُ التي كانوا سيَختارونَها إذا كانوا في نَفسِ الوَضعِ والاستراتيجيّات الأكثر ملاءَمَةً لِحَلِّ المُشْكِلات. وأظهَرت النَتائِجُ الّتي تَمَّ الحُصولُ عَليها مِنَ التَّجرُبَةِ والتي أكدَّتْ أنَّ الأطفالَ ذوي صُعوبَات التَّعلُّمِ بالمُقارَنَةِ مَعْ أقرانِهم يَستَخدِمونَ ويُفضِّلونَ استراتيجيّاتِ التَّأقلُمِ غَيْرَ السَّويَةِ العُدوانيّة أو السَّلبيّةِ.

وفي دِراسَةِ عيسى ومصطفى (Eissa & Mostafa,2013) بعنوان: دَمجِ أنماطِ الذَّكاءِ فِي التَّعلُّمِ لِحَلِّ المُشكِلاتِ والتَحصيلِ والإتجاهاتِ نَحوَ الرِّياضيَّاتِ لَدى سِتَةِ طَلَبَةٍ مِن ذوي صُعوبات التَّعلُّمِ في المَجموعاتِ التَّعاونيَّةِ, هَدَفت هذه الدِّراسَةُ البَحثَ في تَأثيرِ استخدامِ التَّعلُّمِ المُتمايز مِنْ خِلالِ دَمجِ الذكاءاتِ وأنماطِ التَّعلُّمِ المُتعدِّدَةِ في حَلِّ المُشكِلاتِ والإنجازِ والإتجاهاتِ نَحوَ الرِّياضيَّاتِ في سِتَّةِ طَلَبَةٍ ي مِنْ ذوي صُعوبات التَّعلُّمِ في مَجموعاتٍ تَعاونيّةٍ. تَكونَت العَينَةُ من 60 طالبًا من ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ. وتَمَّ تَقسيمُ العَينَةِ بِشَكلٍ عَشوائيّ إلى مَجموعَتين تَجريبية تَكونَت من 30 طالبًا وطالبةً. واستخدامُ التَّحليلِ الإحصائيّ ANCOVA وt. test لتَحليلِ البَياناتِ كما أشارَت نَتائِجُ الدِّراسَةِ إلى فَعاليَّةِ التَّعليمِ المُتمايز مِنْ خِلالِ دَمجِ الذَّكاءاتِ وأنماطِ التَّعلُّمِ المُتعدِّدة في حَلِّ المُشكِلاتِ والإنجازِ والاتجاهاتِ نَحوَ الرِّياضيَّاتِ لدى الطَّلَبَةِ المُستَهدفين، واستنادًا إلى النَّتائِجِ دَعَتْ

الدِّراسَةُ إلى فَعاليَّةِ استخدامِ التَّدريسِ المُتمايز مِنْ خِلالِ دَمجِ الذّكاءاتِ وأنماطِ التَّعلُّمِ المُتعدِّدَةِ في حَلِّ المُشكِلاتِ والإنجازِ والإتجاهاتِ نَحوَ الرِّياضيَّاتِ لَدى الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ.

وفي دِراسَةِ كراويك وهوانغ (Krawec & Huang,2016) بعُنوان: تَعديلُ التَّدخُلِ لحَلُّ المُشكِلاتِ القائِم على البَحثِ لتَحسينِ أداءِ حَلِّ المُشكِلاتِ للصَّفينِ الخامسِ والسّادسِ مَع أو بِدون صُعوباتِ التَّعلُّمِ في الولايات المتحدة الأمريكية. كانَ الهَدَف من هذهِ الدِّراسَةِ هو اختبارُ فعاليَّةِ التَّدخُلاتِ المَعرفيّة والاستراتيجيّة المَعرفيّة المُعدَّلَةِ الّتي تَمَّ تَطويرُها في الأصْلِ لتَحسينِ حَلِّ المُشكِلاتِ الرِّياضيَّةِ لطُلابِ المَدارسِ الإعداديّة والثانويّة من ذوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ، وشارَكَ مُعلمو الرِّياضيَّاتِ في الصَّفِ الخامِسِ والسّادِسِ في التَّعليمِ العام وطلابهم ذوي القُدراتِ المُتفاوِتَةِ (أي مُتوَسِطُ التَّحصيلُ للطَّلَبَةِ، والطَّلَبَة ذوي التَّحصيلِ المُنخفض، والطَّلَبَة ذوي صُعوبَةِ التَّعلُّم) وفي الدِّراسَةِ البَحثيَّةِ، تَمَّ تَعديلُ العَديدِ مِنْ سِماتِ التَّدخُلِ بما في ذلك (أ) شَرحُ التَّعليماتِ، (ب) التَّركيزُ على ما وراءَ المَعرِفَةِ، (ج) التَّركيزُ على المُتَطلباتِ المسبَقَةِ لحَلِّ المُشكِلاتِ، (د) تَمديدُ مُدَّةِ التَّدخل الأوليِّ، و(هـ) إضافَةُ دَعاماتٍ بَصريّةٍ. وقامَ مُدرسو الرِّياضيَّاتِ في التَّعليمِ العامِ بتَدريسِ جَميعِ الجلساتِ التَّعليميّة في الفُصولِ الدِّراسيَّة الشامِلَةِ، وقَدْ تَمَّ تَطبيقُ المَقاييسِ القائِمَةِ على المَناهِجِ لِحَلِّ مُشكِلاتِ الرِّياضيَّاتِ خَمسَ مَراتٍ على مَدارِ العام، وتَمَّ استخدامُ نَموذَجٍ مُتعدِّد المُستوياتِ لتَحليلِ تَقدُّمِ الطَّلَبَةِ في تَدابيرِ بِناءِ الثِّقَةِ، وعلى الرَّغمِ مِنْ أنَّ الدَرجاتِ في مَجموعَةِ التَّدَخُلِ كانت في البِدايَةِ أقلَّ مِنْ تلكَ المَوجودَةِ في مَجموعَةِ المُقارَنَةِ، لَكِن تَحسُّنُ طُلابِ التَّدخُلِ بِشَكلٍ مَلحوظٍ في المَرحَلَةِ الأولى، ومَع عَدَمِ وُجودِ فُروقٍ في المَرحَلَةِ الثّانيَةِ، وتُناقِشُ الآثارَ المُترتبَةَ على التَّدريسِ، فَضلاً عن اتجاهاتِ البُحوثِ المُستقبليَّةِ.

وفي دِراسَةِ فدائي وتافاكولي وتهماسيبي وناريماني وشيري (Fadaei, Tavakoli, Tahmasebi, Narimani and Shiri,2017) بعُنوان: العِلاقَةُ بَينَ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة وصُعوباتُ القِراءَةِ لَدى الأطفالِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّم. تَمَّ إجراء هذه الدراسة في إيران؛ حَيثُ هَدَفَتْ هذه الدِّراسَةُ إلى دِراسَةِ العِلاقَةِ بَينَ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة وصُعوباتُ القِراءَةِ لَدى الأطفالِ الّذينَ يُعانونَ مِن صُعوباتِ التَّعلُّمِ. تَمَّ اختيارُ 29 طفلاً يُعانونَ مِنْ صُعوباتِ التَّعلُّمِ باسْتِخدام اختبارِ NAMA للقِراءَةِ وعُسرِ القِراءَةِ واستخدامُ اختِبارِ بُرجِ لندن، واختِبارِ Stroop Color and Word، واختِبارِ بِطاقَةِ فَرزِ ويسكونسن لاختِبارِ المَوضوعاتِ

و لِتَحليلِ البَياناتِ، وتَمَّ استخدامُ طَريقَةِ المُربَعاتِ الصُّغرى الجُزئيَّةِ. وأظهَرتْ النَّتائِجُ أنَّ هُناكَ علاقَةٌ كَبيرَةٌ بَينَ الانتباهِ الانتقائيّ ومَشاكِلِ القِراءَةِ للأطفالَ ذوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ. وكذلكَ بَينَ التَّخطيطِ ومَشاكِلِ القِراءَةِ، ومع ذلك لَمْ تَكن هُناكَ عِلاقَة ذات دلالَةٍ إحصائيَّةٍ بَينَ المُرونَةِ المَعرفيَّةِ ومَشاكِلِ القِراءَةِ لَدى الأطفالِ ذوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ. وأشارَت نَتائِجُ هذهِ الدِّراسَة إلى أنَّ الوَظائِفَ التَّنفيذيّة تَلعَبُ دَورًا مُهمًا في القِراءَةِ ومَشاكِلِ الأطفالِ ذوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ وفي عِلاجِ هؤلاءِ الأطفالِ يَنبَغي إيلاءُ اهتمامٍ كَبيرٍ لتَحسينِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَديهم.

وفي دِراسَةِ جريف وبهرمان وكولو (Gref, Behrmann and kulu,2014) بعُنوان: تَقييمِ التَّقريرِ الذاتيّ للوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَدى طُلابِ الجامعاتِ مِن ذَوي الإعاقَةِ. الَّتي أُجريت في فلوريدا. هَدَفتْ هذهِ الدِّراسَةُ إلى تَقييمِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة لَدى الطَّلَبَةِ ذَوي الإعاقَةِ بَعدَ الثّانويّ، وذلكَ بِهَدَفِ فهم مَدى تَقييمِ الطَّلَبَةِ ذوي الإعاقاتِ المُختَلِفَةِ وفي مُختَلَفِ الفِئاتِ العُمريَّةِ للصُّعوباتِ الخاصةِ بِهم فيما يَتعلَّقُ بالمَهاراتِ ذاتِ الصلَةِ والتَّكيُّفِ التَّعليميّ مثل التَّخطيطِ، وإدارَةِ الوَقتِ والبَقاءِ في المُهمَةِ والسَّيطَرَةِ على العَواطِفِ. وتَكَّونَتْ العَيِّنَةُ من 50 طالبًا وتَمَّ تَطبيقُ قائِمَةِ تَقييمِ السُّلوكِ للوَظيفَةِ التَّنفيذيّة – إصدارَ الكِبار (BRIEFA) واستبيانًا ديموغرافيًا. وتَمَّ تَكوينُ مَجموعاتِ الدِّراسَةِ وفقًا للإعاقَةِ أو الطَّلَبَةِ ذوي اضطرابِ نَقصِ الانتباهِ وفَرطِ النَّشاط (ADHD)،والإعاقاتِ النَّفسيّة، صُعوباتُ التَّعلُّم، وإصاباتُ الدِّماغِ، واضطرابِ طَيفِ التَّوحُدِ، والصُمُّ وضِعافُ السَّمعِ، والإعاقَةُ البَصريَّةُ. وأيضًا ذوي الإعاقاتِ المُتعدِّدَةِ كما أظهَرتْ النَّتائِجُ عَنْ ارتفاعِ مُعدَّلاتِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة مِن قِبَلِ الطَّلَبَةِ في ADHD والمَجموعاتِ النَّفسيَّة، ولا سيما فيما يَتعلَّقُ بالمَهاراتِ وراءَ المَعرفيَّةِ. حَيثُ بَيَّنَ الطُّلابُ المُبتدئينَ عَنْ تحدياتٍ في الوَظائِفِ التَّنفيذيّةِ الأقلِّ تِكرارًا مِنَ الطُّلابِ الأكبَرِ سناً، ولَمْ يَكنْ التَّعرُفُ على أكثَر مِنْ مَجموعَةِ إعاقَةِ أحَدَ عَواملِ الخَطَرِ لارتفاعِ دَرجاتِ الوَظائِفِ التَّنفيذيّة.

في دِراسَةِ روزين وبويل وكاريس وفورشيلي (Rosen, Boyle, Cariss and Forchelli,2014) بعُنوان: تَغييرُ طَريقَةِ تَفكيرنا، وتَغييرُ طَريقَةِ تَعلُّمِنا دَعمُ عَمليّاتِ الوَظيفَةِ التَّنفيذيّة للطَّلَبَةِ ذَوي صُعوباتِ التَّعلُّمِ. الَّتي أجْريت فِي الولايات المتحدة. وأشارَت إلى الطَّلَبَةِ الّذينَ يُعانونَ مِن صُعوباتٍ في التَّعلُّمِ في عَدَدٍ من عَمليّاتِ الوَظائِفِ

التَّنفيذيّة المُختَلِفَةِ الّتي تُؤثِرُ على أدائهم الأكاديميّ، وَقَدْ تَمَّ اعْتِمَاد صُعوباتُ الوَظائف التَّنفيذيّة للطَّلَبَةِ ذوي صُعوبات التَّعلُّم كَسَبَبٍ وراءَ صُعوبَةِ هؤلاءِ الطَّلَبَةِ في المَهام الأكاديميّة المُعقّدَةِ مِثل القِراءَةِ، والكِتابَةِ وتَدوين المُلاحظاتِ، وبَيَّنَتْ هذهِ الدِّراسَةُ الأساليبَ المُختَلَطَةَ إلى أيِّ مَدى شَجَّعَ تَدخُلُ تَدوينُ المُلاحظاتِ الاستراتيجيَة على تَوظيفِ أكثَرِ كفاءةً للوَظائف التَّنفيذيّة لدى طَلَبَةِ المَدارسِ المُتوسِطَةِ مِن ذوي صُعوباتِ التَّعلُّم، وأعتَمَدَت هذه الدِّراسة على المُقابَلاتِ ومُلاحظاتِ الطَّلَبَةِ وتَقييماتِ ما قَبلَ وبَعدَ التَّدخُلِ لتَقديمِ دِراسات حالَةٍ لثَلاثَةِ طُلابٍ مُشاركينَ، وأشارَتْ النَتائِجُ إلى أنَّ التَّدخُلَ في تَدوينِ المُلاحظاتِ الاستراتيجيّة كانَ بِمَثابَةِ دَعمٍ، وفَتَحَ مَساراتٍ جَديدَةٍ للطَّلَبَةِ الّذينَ يُحاولونَ الوصولَ إلى الوَظائِفِ التَّنفيذيَّةِ الجَيّدة. ونَشرِ الاستراتيجيَاتِ المَعرفيّةِ بمُرونَةٍ. والأهمُ مِنْ ذلكَ كَيفَ أنَّ كُلَّ طالِبٍ فَعَلَ ذلك وما تَعلَّمَهُ كُلُّ طالِبٍ عَنْ نَفسهِ كمُتَعلِّمٍ في العَمليَّةِ كانَ يَعتَمِدُ على التَّحدياتِ المُحدَّدَةِ الّتي تُمثِلُها صُعوبَته فِي التَّعلُّم، وأَلقت هذه الحالاتُ الضوءَ على إمكانيَّةِ الدَّعمِ المَعرِفيِّ لمُساعَدَةِ الطَّلَبَةِ لتَحسينِ وَظائِفهم التَّنفيذيّة بِنَشاطٍ في المَهامِ المُعقَّدَةِ مِثل تَدوين المُلاحظاتِ.

الطَّرِيقَةُ والإِجْرَاءَاتُ

يَتَضَمَنُ هَذَا الفَصْلُ وَصْفًا لِمَنْهَجِيَّةِ الدِّرَاسَةِ، وأَفْرَادِهَا، وأَدَوَاتِهَا، مِنْ حَيْثِ طَرِيقَةِ بِنَائِهَا واسْتِخْرَاجِ خَصَائِصِهَا السَّيْكُومِتْرِيَّة وطَرِيقَةِ تَصْحِيحِهَا، وإِجْرَاءَاتِ تَنْفِيذِهَا، وكَذَلِك الطُّرُقِ الإِحْصَائِيَةِ الَّتِي اُسْتُخْدِمَتْ فِي تَحْلِيلِ البَيَانَاتِ.

مَنْهَجِيَّةُ الدِّرَاسَةِ:

اِسْتَخْدَمَتْ الدِّرَاسَةُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ الإِرْتِبَاطِيَّ (The Descriptive Associative Curriculum)؛ لِوَصْفِ الظَّوَاهِرِ أَو المُشْكَلاتِ العِلْمِيَّةِ وخَصَائِصِهَا بِطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ، للوُصُول إِلَى تَفْسِيرَاتٍ مَنْطِقِيَّةٍ ذَات دَلاَئِلٌ وَبَرَاهِينٌ بِاسْتِخْدَام نِسَبٍ مِئَوِيَّةٍ أو مُتَوَسِّطَاتٍ حِسَابِيَّةٍ وغَيرِهَا مِنْ الأَسَالِيبِ الإِحْصَائِيَّةِ(Nassaji,2015). وتَمَّ اسْتِخْدَامُ هَذَا المَنْهَجُ لِمُلاَئَمَتِهِ لأَغْرَاضِ الدِّرَاسَةِ، وجَاءَتْ الدِّرَاسَةُ لِتَبْحَثَ فِي مُستوى حَلِّ المُشْكَلاتِ والوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ لَدَى عَيِّنَةٍ مِن الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِيْنَ بِغُرَفِ المَصَادِرِ والطَّلبة العَادِيين فِي الأُرْدُنّ، إِذْ تَمَّ تَطْبِيقُ المَقَايِيسِ عَلَى جَمِيعِ أَفْرادِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ لِمَعْرِفَةِ العِلاقَةِ بَيْنَ مَهَارَاتِ الحَيَاةِ وحَلِّ المُشْكَلاَتِ والوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ.

أَفْرَادُ الدِّرَاسَةُ:

تَمَّ اِخْتِيَارُ أَفْرَادُ الدِّرَاسَةِ بِالطَرِيقَةِ القَصْدِيِّةِ بِنَاءً عَلَى اِلْتِحَاقِ الطَّلَبَةِ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَّعَلُّمِ فِي المَدَارِسِ الحُكُومِيَّةِ والخَاصَّةِ والمُلْتَحِقِيْنَ فِي المَدَارِسِ الحُكُومِيَّةِ والخَاصَّةِ لِمُحَافَظَةِ العَاصِمَةِ عَمَّانَ والمُوَزَّعِينَ حَسَبَ الأَلْوِيَةِ الآتِيَةِ (لِوَاءُ الجَامِعَةِ، لِوَاءُ قَصَبَةِ عَمَّان، لِوَاءُ مَارْكَا)، وقَدْ تَكَوَّنَتْ عَيِّنَةُ الطَّلَبَةِ ذَوِي صُعُوبَاتِ التَّعَلُّمِ مِنْ (100) طالبٍ وطَالِبَةٍ مِمِنْ تَرَاوَحَت أَعمَارُهُم (7–10) سَنَواتٍ والمُشَخَّصِينَ بِشَكْلٍ رَسْمِيّ بِصُعُوبَاتِ التَّعَلُّمِ مِنْ كُلية الأميرة ثروت والجَدْوَلُ (1) يُبَيْن تَوزِيعَ أَفْرَادِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ.

جَدْوَلُ1: تَوزِيعُ أَفْرَادُ عَيِّنَةُ الدِرَاسَةِ

الطَّلَبَةُ ذَوِي صُعُوبَاتِ التَعَلُّمِ	العَدَد
لِوَاءُ قَصَبَةِ عَمَّانْ	50
لِوَاءُ الجَامِعَةِ	30
لِوَاءُ مَارْكَا	20
المَجْمُوع الكُلِّيُّ	100

أَدَواتُ الدِّرَاسَةِ :

لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ تَمَّ بِنَاءُ أَداتين وهِنَّ: مِقْيَاسُ حَلِّ المُشْكِلَاتِ، ومِقْيَاسُ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات:

أولاً: مِقْياسُ حَلِّ المُشْكِلاتِ

وَصْفُ المِقْيَاس

تَمَّ بِنَاءُ مِقْيَاسٍ لِقِيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ لَدَى الطَّلَبَةِ ذَوِي صُعُوبَاتِ التَّعَلُّمِ، وذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى الأَدَبِ ذو الصِّلَةِ بحَلِّ المُشْكِلَاتِ، والإطِلاع عَلَى مَقَاييس وأَدَوات حَول حَلِّ المُشْكِلَاتِ. كَمَرَاجِعِ كُلٌّ مِنْ أكَادِيميَّةِ عِلمِ النَّفْسِ، و(coot,2009)، كَمَا هُوَ مُبَين فِي المُلْحَقِ (3) المِقْيَاسُ بِصُورَتِهِ النِّهَائِيَّةِ والتَوصل إلى الأبْعَاد الَّتِي تَتكَون مِنْها حَلِّ المُشْكِلَاتِ. فَقَدْ اِشْتَمَلَ المِقْيَاسُ عَلَى (40) فِقرَةٍ مُوَزَعَةٍ عَلَى خَمْسَةِ أَبْعَادٍ يَقِيسُ كُلٌّ مِنْها خُطُوَاتِ حَلِّ المُشْكِلَةِ.

أَبْعَادُ المِقْياس:

يَشْتَمِلُ المِقْيَاسُ عَلَى الأَبْعَادِ التَّالِيَةِ:

- **البُعْدُ الأَوَّلُ (التَّوَجُهُ العَامُ للمُشْكِلَةِ)؛ حَيْثُ يَتَكَوَّنُ البَعْدُ مِنْ (8) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ المُشْكِلاتِ فِي حَيَاةِ الطَّالِبِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى التَّعامُلِ مَعْ مشَاكِلِ الحَيَاةِ اليَومِيَّةِ وصُعُوبَةِ تَنْظِيمِ الأَفْكَارِ لِحَلِّ المُشْكِلَةِ والْيَأس عِنْدَ مُوَاجَهَتِهِ لِمُشْكِلَةٍ.**
- **البُعْدُ الثَّانِي (تَحْدِيدُ المُشْكِلَةِ)؛ حَيْثُ يَتَكَوَّنُ البُعْدُ مِنْ (8) فَقْرَاتٍ تَقِيسُ القَدْرَةَ عَلَى جَمْعِ مَعْلومَاتٍ حَوْلَ المُشْكِلَةِ, والقُدْرَةِ عَلَى تَحْدِيدِ المُشْكِلَةِ بِوضُوحٍ, ووَصْفِ المُشْكِلَةِ وكَيْفِيَّةِ مُوَاجَهَتِها للبِدْءِ بحلِّهَا.**
- **البُعْدُ الثَّالِثُ (وَضْعُ البَدَائِلِ)؛ حَيْثُ يَتَكَوَّنُ البُعْدُ مِنْ (8) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ التَّفْكِيرَ بالبَدَائِلِ للمُشْكِلَةِ والجَوَانِبَ الإِيْجَابِيَّةَ والسَلبِيَّةَ, ومَعْرِفَةُ الإِحْتِمَالاتِ المُخْتَلِفَةِ لِحَلِّ المُشْكِلَةِ.**
- **البُعْدُ الرَّابِعُ (اِتِّخَاذُ القَرَارِ)؛ حيْثُ يَتَكَوَّنُ البُعْدُ مِنْ (8) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ القُدْرَةَ عَلَى اتِّخَاذِ القَرَارِ, واِخْتِيَار الحُلولِ المُنَاسِبَةِ, والتَّنَبُؤ بِمَا سَتَكُونُ عَلَيْهِ النَّتَائِجُ ,والتَّفْكِيرُ بِمَا سَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الحَلّ واِخْتِيَارُ الحَلِّ الأَكْثَرِ نَجَاحًا.**
- **البُعْدُ الخَامِسُ (تَقْيِيمُ المُشْكِلةِ)؛ حَيْثُ يَتَكَوَّنُ البُعْدُ مِنْ (8) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ القُدْرَةَ عَلَى اِخْتِيَارِ الحُلولِ وتَقْيِيمِ الحُلولِ بَعْدَ تَجْرِيبِهَا, وإِعَادَةِ النَّظَرِ فِي الحُلولِ وبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ الحلُّ غَيْرَ نَاجِحٍ.**

صِدْقُ مِقْيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ فِي الدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ

تَمَّ التَّحقُقُ مِنْ دِلالاتِ الصِّدْقِ للمِقْياسِ بالطُّرُقِ التَّالِيَةِ :

- **صِدْقُ المُحْتَوى:**

تَمَّ عَرْضُ المِقْياسُ بِصُورَتِهِ الأَوليَّةِ عَلَى (10) مُحَكِمِينَ مُتْخَصَّصِينَ فِي الجَامِعَاتِ الأُرْدُنِيَّةِ (الْجَامِعَة الأرْدُنِيَّةُ, جَامِعَة عَمَّان الْعَرَبِيَّةِ, جَامِعَة آلِ الْبَيْتِ) مِنْ أَجْلِ الحُصُولِ عَلَى آرَائِهِم ومُلاَحَظَاتِهِم حَولَ مَدَى مُلاَءمَةِ الفِقْرَاتِ وإِرْتِبَاطِهَا بالمَجَالاتِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَيْهَا, ومَدَى وُضُوحِ الفِقْرَاتِ وإِرْتِبَاطِهَا بحلِّ المُشْكِلاتِ, وكَذَلِكَ كِفَايَةُ عَدَدِ الفِقْرَاتِ للمَجَالِ. حَيْثُ تَمَحوَرَتْ التَّعْدِيْلاتُ حَوْلَ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ عَدَدٍ مِنْ الفِقْراتِ, وقَدْ تَمَّ اِعتِمادُ الفِقْرَاتِ الَّتِي تَمَّ الإِتِفَاقُ بَيْنَ المُحَكِّمِينَ عَلَيْهَا بِنِسبَةِ 80 %.

- **الصِدْقُ بِدَلاَلَة ارتْبَاطِ الفَقَرَةِ مَعَ البُعْد والدَرَجَةِ الكُلِّيَّةِ:**

طَبقَتْ الدِّرَاسَةُ مِقْيَاسُ حَلِّ المُشْكِلاتِ الَّذِي تَمَّ بِنَاءُه عَلَى عَيِّنَةٍ ضِمْنَ مُجتَمَعِ الدِّرَاسَةِ, وتَكَوَّنَتِ العَيِّنَةُ مِنْ (100) طَالِبٍ وطَالِبَةٍ مِنْ ذَوِي صُعُوبَاتِ التَّعَلُّمِ, وتَمَّ إِيجادُ

صِدْقِ البِنَاءِ للمِقْيَاسِ، حَيْثُ تَمَّ تحلِيلُ فِقْرَاتِ المِقْيَاسِ وحِسَابُ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطِ كُلِّ فِقرَةٍ مِنْ الفِقْرَاتِ، إِذْ إِنَّ مُعَامِلَ الاِرْتِبَاطِ هُنَا يُمَثِّلُ دِلالَةَ للصِّدْقِ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ بَعْدٍ فِي صُورَةِ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطٍ بَيْنَ الفِقْرَاتِ مَعْ المَجَالِ المُنْتَمي لَهُ ومَعْ الدَّرَجَةِ الكُلِّيَّةِ للمِقْيَاسِ، والجَدْوَلُ (2) يُبَيْن وذَلِكَ.

الجَدْوَلُ 2: مُعَامِلاتُ الاِرْتِبَاطِ للفِقْرَاتِ مَعْ المَجالِ المُنْتَمي لَهُ ومَع الدَّرَجَةُ الكُلِّيّةِ للمِقْيَاسِ لَدَى أفْرادِ العَينة عَلى مقْيَاس حَلِّ المُشْكلاتِ

الفِقْرَةُ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ ككُلٍّ	الفِقْرَةُ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ ككُلٍّ
1	.666**	.599**	21	.797**	.768**
2	.800**	.740**	22	.830**	.806**
3	.748**	.742**	23	.845**	.830**
4	.830**	.749**	24	.841**	.802**
5	.853**	.762**	25	.771**	.770**
6	.821**	.718**	26	.885**	.845**
7	.803**	.739**	27	.851**	.810**
8	.796**	.766**	28	.836**	.764**
9	.833**	.804**	29	.801**	.804**
10	.850**	.803**	30	.857**	.800**
11	.800**	.748**	31	.873**	.823**
12	.845**	.805**	32	.848**	.823**
13	.865**	.825**	33	.615**	.719**
14	.846**	.822**	34	.699**	.777**
15	.871**	.820**	35	.819**	.822**
16	.776**	.765**	36	.810**	.792**
17	.809**	.770**	37	.813**	.828**
18	.799**	.784**	38	.820**	.841**
19	.784**	.761**	39	.653**	.740**
20	.777**	.748**	40	.651**	.752**

يتّضحُ مِنْ الجَدْوَلِ (2) أَنَّ جَمِيعَ مُعَامِلاتِ ارْتِبَاطِ فِقْرَاتِ مِقْيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلتَحِقِينَ بِغُرَفِ مَصَادِرِ التَّعْلُّمِ ومَعْ المِقياسِ كَكُلّ دَالة اِحْصَائيًّا عِنْدَ مُسْتَوَى (0.05)، وهَذْا يَدُلُّ عَلَى اِتِسَاقِ البِنَاءِ الدّاخِلِيَّ للمِقْيَاس.

ثَبَاتُ مِقْيَاسُ حَلِّ المُشْكِلاتِ فِي الدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ

تَمَّ التَّحَقُقُ مِنْ دِلالاتِ صِدْقِ المِقْيَاسِ بالطَرِيقَةِ الآتِيَةِ :

- الاِتِسَاقِ الدَاخِلِيَّ (كرونباخ ألفا) :

تَمَّ حِسَابُ مُعَامِلُ الثَّبَاتِ بِطَرِيقَةِ الاِتِسَاقِ الدّاخِلِيَّ حَسبَ مُعْادَلَةِ كرونباخ ألفا عَلَى العَيِّنَةِ, وتَمَّ التَحَقق مِنْ ثَبَات مِقَياس حَلِّ المُشكلات عَلى عَينة مِن (20) طَالبٍ مِن خَارج العيِّنةِ والجَدْوَلُ (3) يُبَينُ مُعَامِلَ الاِتِسَاقِ الدّاخِلِيَّ وِفْقَ مُعْادَلَةِ كرونباخ ألفا وأُعتُبِرَت هَذهِ الْقِيَمُ مُلاَئمَةً لِغَايَاتِ هَذهِ الدِّرَاسَة.

الجَدْوَلُ 3: مُعَامِلاتُ الثَّبَاتِ لِمِقْيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاتِ، والثَّبَاتُ الكُلِّيّ

المَجَال	مُعَامِلُ الثَّبَات
التَّوَجُهُ العَامُ للمُشْكِلَةِ	0.92
تَحْدِيدُ المُشْكِلَةِ	0.96
وَضْعُ البَدَائِلِ	0.97
اتخاذُ القرارِ	0.96
تقييمُ المُشْكِلَةِ	0.96
الدَرَجَةُ الكُلِّيّةُ للمِقْيَاسِ	**0.98**

يُبَينُ الجَدْوَلُ (3) أَنَّ مُعَامِلاتِ الاِتِسَاقِ الدّاخِلِيَّ كرونباخ ألفا للدَّرَجَةِ الكُلِّيَّةِ للمِقْيَاسِ بَلَغَ (0.98)، وكانت مُعَامِلاتُ الاِتِسَاقُ الدّاخِلِيَّ كرونباخ ألفا للمَجَالاَت تَرَاوَحْت بَيْنَ (0.92 – 0.97) وهِيَّ مُعَامِلاتُ اِرْتِبَاطٍ مَقْبُولَةٍ لأغْرَاضِ الدِّرَاسَةِ.

تَصْحِيحُ المِقْياس:

يَلِي كُلُّ فِقْرَةٍ مِنْ فِقْرَاتِ المِقْيَاسِ تَدْرِيجٌ رُبَاعِيٌّ وِفْقَ طَرِيقَةِ لِيكَرت عَلَى النَّحوِ الأَتِي:

تَنْطَبِقُ بِدَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ	تَنْطَبِقُ بِدَرَجَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ	تَنْطَبِقُ بِدَرَجَةٍ بَسِيطَةٍ	لا تَنْطَبِقُ أَبَدًا
4	3	2	1

واعتِمَّادًا عَلَى مَا تَقَدَّم فَإِنَّ قِيَمَ المُتَوَسِّطَاتِ الحِسَابِيَّةِ الَّتِي تَوصَّلتْ إليها الدِّرَاسَةُ تَمَّ التَّعامُلُ مَعْهَا عَلَى النَّحْوِ الآَتِي وِفْقًا للمُعَادَلَة التَّالِيَةِ:

الْقِيَمُةُ العُلْيَا – الْقِيَمُةُ الدُنْيَا لِبَدَائِلِ الإِجَابَةِ مَقْسُومَةً عَلَى عَدَدِ المُسْتَوَيَاتِ، أَيْ: (4-1)/3= 3/3= 1.00 وهَذه الْقِيمَةُ تُسَاوِي طُولَ الفِئَةِ, وبِذَلك تَكونُ الدَّرَجَات كالآتي:

الدَّرَجَةُ المُنْخَفِضَةُ	الدَّرَجَةُ المُتَوَسِطَةُ	الدَّرَجَةُ المُرْتَفِعَةُ
2.00_ 1.00	3.00_2.01	4.00 _3.01

ثَانيًا: مِقْيَاسُ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ:

تَمَّ بِنَاءُ أَدَاةٍ لِقِيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ بَعْدَ الإِطْلَاعِ عَلَى الأَدَبِ التَّرْبَوِيِّ المُتَعَلّق بمَهَارَاتِ الحَيَاةِ,مثل(BRIEF 2,2015) للوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ, وقَدْ اِشْتَمَلَ المِقْيَاسُ عَلَى (58) فِقْرَةٍ مُوزَعَةً عَلَى تِسْعَة أَبْعَادٍ يَقِيْسُ كُلٌ مِنْها الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ.

أَبْعَادُ المِقْيَاسِ:

اِشْتَمَلَ المِقْيَاسُ عَلَى الأَبْعَادِ التَّالِيَةِ:

- **البُعْدُ الأَوَّلُ (تَثْبِيطُ/ كَبْحُ السُّلوكِ): حَيْثُ يَتَكَوّن هَذْا البُعْدُ مِن (7) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ سُلوكِيّاتُ الطَّالِبِ مِثْلَ شُعُورِهِ بالمَلَلِ, والاِنْدِفَاعِيَّةِ والتَّفْكِيرِ قَبْلَ التَّصَرُفِ ومَشَاكِلَ فِي ضَبْطِ وإِدَارَةِ وإِيْقَافِ السُّلوكِ.**
- **البُعْدُ الثَّانِي (المُرَاقَبَةُ الذَاتِيَّةُ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذا البُعْدُ مِن (6) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ سُلوكِيّاتُ الطَّالِبِ مِثْل :عَدَمِ المُبَالاةِ والتَّصرُّفِ بِسَذَاجَةٍ وضَعْفِ الإِدْرَاكِ الّذِي يُؤَثِّرُ عَلَى الآخَرِينَ ويُزْعِجُهُم بِتَصَرُفَاتِه, وَقِلَّةِ الإِنْتِبَاهِ لِرَدّةِ فِعْلِهِ السَّلبِيَّةِ تِجَاهَ المَوَاقِفِ.**
- **البُعْدُ الثَّالِثُ (المُرُونَةُ/ التَحَوُّل): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذَا البُعْدُ مِن (7) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ قُدْرَةِ الطَّلَبَةِ عَلَى حَلِّ المُشْكِلاتِ, والتأقلم مَعْ المَوَاقِفِ الجَدِيدَةِ, ومُقَاوَمَةِ التَّغيِّيرِ, وصُعُوبَةِ الإِنْتِقَالِ مِنْ نَشَاطٍ إِلَى آخر والتَفْكِيرِ فِي نَفْسِ المَوضُوعِ كَثِيرًا.**
- **البُعْدُ الرَّابِعُ (التَّحَكُمُ الاِنْفِعَالِيّ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذا البُعْدُ مِن (7) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ نَوبَاتِ الغَضَبِ السَّرِيعَةِ والمُفَاجِأةِ أو إِذا كَانَت لأَسْبَابٍ صَغِيرَةٍ, ورُدودِ الفِعْلِ تِجَاهَ المَوَاقِفِ, ويَتَغَيَّرُ مِزاجُهُ بِشْكلٍ مُسْتَمرٍ ولَدَيهِ نَوبَاتٌ مِنْ البُكَاءِ يَصْعُبُ ضَبْطُها ومَعْرِفَةُ أَسْبَابِهَا, وأَنْزِعَاجِه بِسهُوَلةٍ.**

- **البُعْدُ الخَامسُ (المُبادَرَةُ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذا البُعْدُ مِن (5) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ مَدَى القُدْرَةِ عَلَى مُبَادَرَةِ الطَّلَبَةِ بالسُّلوكِ أو المَهمَّةِ لِوحْدِهم بِدُون تَنْبِيه, ومُواجَهَةُ الصُّعُوبَاتِ فِي البِدْءِ بالوَاجِبَاتِ أو المَهَمَّاتِ الإجتِمَاعيَّة, ومَدَى التَّعَاوُن فِي المُهمَاتِ الجَمَاعيِّةِ, وتَنْظِيمِ النَّشَاطَاتِ مَعْ الاَصْدِقَاءِ.**
- **البُعْدُ السَّادِسُ (الذَّاكِرةُ العَامِلَةُ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذَا البُعْدُ مِن (5) فِقْرَاتٍ تَقِيسُ المُهماتِ الَّتِي تُعْطَى للطَّالِبِ ومَدَى القُدْرَةِ عَلَى تَنْفِيذِهَا وإذَا كان يُواجِهُ صُعُوبَةٍ فِي تَنْفِيذِهَا أو يَنْسَى المُهمَّاتِ بِسُرعَةٍ ,ويُواجِهُ صُعُوبَةً فِي التَّركِيزِ عَلَى المُهمَّاتِ ,ويَنْسى مَا كَانَ يَقُومُ به.**
- **البُعْدُ السَّابِعُ (التَّخْطِيطُ / التَّنْظِيمُ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذَا البُعْدُ مِنْ (13) فِقرَةٍ تَقِيسُ حاجَةِ الطَّلَبَةِ للمُسَاعَدَةِ لإنْهَاءِ المُهمَّةِ والشُعورِ بِصُعُوبَةٍ للتَّخْطِيطِ للمَهَامِ وإنْجَازِ الوَاجِبَاتِ الْمَدْرَسِيَّةِ, ويَهْتَمُّ بالتَّفَاصِيلِ ويَنْسَى المُهمَّةَ الرَّئِيسَةَ,ولَدَيْهِ أَفْكَارًا جَديدةً لَكِنْ لا يَقُومُ بإنْجازِها أو طَرحِها,ويَشْعُرُ بالضَغْطِ عِنْدَ تَأدِيَتِهِ مَهمَّاتٍ كَبِيرةٍ, وضَعْفٍ فِي إدَارَةِ الوَقتِ, والبدءِ بالمُهمَّاتِ فِي اللَّحْظَةِ الأَخِيرَةِ ,وضَعْفٍ فِي النَّظَافَةِ والتَّرتِيب,وكِتَابَاتِه تتَمَّيزُ بَعْدَمِ الوُضُوحِ والتَّرتِيب.**
- **البُعْدُ الثَّامِنُ (انْجَازُ المَهامِ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذَا البُعْدُ مِن (3) فِقرَاتٍ تَقِيسُ اهْمَالَ الطَّالِبِ للأَخْطَاءِ, وضُعْفٍ فِي الأعمَالِ الكِتَابِيَّةِ, وعَدَمِ مُرَاجَعَةِ العَمَلِ بَعْدَ انْتِهائِه والتَّأكُّد مِنْ خُلوهِ مِنَ الأَخْطَاءِ.**
- **البُعْدُ التَّاسِعُ (تَنْظِيمُ المَوَادِ): حَيْثُ يَتَكَوَّنُ هَذَا البُعْدُ مِن (5) فِقراتٍ تَقِيسُ فُقْدانَ الطَّالِبِ أَشْيَاءهُ سَواءَ فِي البَيْتِ أَو الْمَدْرَسَةِ, وتَركُ مَكانِهِ بِدُون تَنْظِيفٍ, و يَنْسَى حَلَّ وَاجِبَاتِهِ ولا يُكْمِلُهَا, ولايُحَضِّرُ وَاجِبَاتِهِ المَدْرَسيَّةِ, وأَدَواتِهِ المَدْرَسيَّةِ, ويُحْدِثُ الفَوضَى فِي المَكان الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ.**

صِدْقُ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ:

تَمَّ التَّحَقُّقُ مِنْ دِلالاتِ الصِّدْقِ للمِقْيَاسِ بِالطَرِيقةِ الآتِية:

- **صِدْقُ المُحْتَوى:**

تَمَّ عَرْضُ المِقْيَاسِ بِصُورَتِهِ الأَوْلِيَّةِ عَلَى (10) مُحَكِّمِينَ مُتَخَصِّصِينَ فِي الجَامِعَاتِ الأُرْدُنِيِّةِ (الْجَامِعَة الأُرْدُنِيَّةُ, جَامِعَة عَمَّان الْعَرَبِيَّةِ, جَامِعَة آلِ الْبَيْتِ) مِنْ أَجْلِ الحُصُولِ

عَلَى آرَائِهِم ومُلاَحَظَاتِهِم حَولَ مَدَى مُلاَءمَةِ الفِقْرَاتِ وارْتِبَاطِهَا بالمَجَالاتِ الَّتِي تَنْتَمِّي إِلَيْهَا, ومَدَى وُضُوحِ الفِقْرَاتِ وارْتِبَاطِهَا بمَهَارَاتِ الحَيَاةِ, وكَذَلِكَ كِفَايَةُ عَدَدِ الفِقْرَاتِ للمَجَالِ. حَيْثُ تَمحوَرَتْ التَّعْدِيْلاَتُ حَوْلَ إِعَادَةِ صِيَاغَةِ عَدَدٍ مِنْ الفِقْرَاتِ, وقَدْ تَمَّ اِعتِمادُ الفِقْرَاتِ الَّتِي تَمَّ الإِتِفَاقُ بَيْنَ المُحكّمِينَ عَلَيْهَا بِنِسبَةِ 80 %.

- الصِدْقُ بِدَلاَلَة ارتْبَاطِ الفَقَرَةِ معَ البُعْد والدَرَجَةِ الكُلِّيَّةِ:

طَبقَت الدِّرَاسَةُ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ الَّذِي تَمَّ بِنَاءُه عَلَى عَيَّنَةٍ ضِمنَ مُجْتَمعِ الدِّرَاسَةِ, وتَكَوَّنَتِ العَيَّنَةُ مِنْ (100) طَالِبٍ وطَالِبَةٍ مِن ذَوِي صُعُوبَاتِ التَّعَلُّم, وتَمَّ إِيجَادُ صِدْقِ البِنَاءِ للمِقْيَاس, حَيْثُ تَمَّ تحلِيلُ فِقْرَاتِ المِقْيَاسِ وحِسَابُ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطِ كُلِّ فِقرَةٍ مِنَ الفِقْراتِ, إِذْ إِنَّ مُعَامِلَ الاِرْتِبَاطِ هُنَا يُمَثِّلُ دِلالَةً للصِّدْقِ بِالنِسْبَةِ لِكُلِّ بُعْدٍ فِي صُورَةِ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطٍ بَيْنَ الفِقْرَاتِ مَعْ المَجَالِ المِنْتَمي لَهُ ومَعْ الدِّرَجَةِ الكُلِّيَّةِ للمِقْيَاس, والجَدْوَلُ (4) يُبَيْن وذَلِكَ.

الجَدْوَلُ 4: مُعَامِلاَتُ الإِرْتِبَاط للفِقْرَاتِ مَعْ المَجالِ المِنْتَمي لَهُ ومَع الدِّرَجَةُ الكُلِّيّةِ عَلى مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ

الفِقْرَة	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ كَكُلّ	الفِقْرَةُ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الاِرْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ كَكُلّ
1	.666**	.599**	30	.797**	.768**
2	.800**	.740**	31	.830**	.806**
3	.775**	.742**	32	.847**	.786**
4	.714**	.758**	33	.830**	.781**
5	.821**	.786**	34	.632**	.679**
6	.899**	.781**	35	.580**	.689**
7	.899**	.781**	36	.772**	.708**
8	.816**	.701**	37	.776**	.679**
9	.804**	.714**	38	-.392-**	.603**
10	.795**	.742**	39	-.343-**	.551**
11	.799**	.758**	40	-.406-**	.548**
12	.840**	.786**	41	.599**	.689**
13	.823**	.781**	42	.765**	.742**
14	.840**	.776**	43	.739**	.758**
15	.810**	.743**	44	.803**	.786**

الفِقْرَة	مُعَامِلُ الارْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الارْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ ككُلٍّ	الفِقْرَةُ	مُعَامِلُ الارْتِبَاطِ مَعْ المجالِ	مُعَامِلُ الارْتِبَاطِ مَعْ المِقْيَاسِ ككُلٍّ
16	.746**	.736**	45	.790**	.781**
17	.669**	.744**	46	.800**	.733**
18	.698**	.739**	47	.820**	.778**
19	.758**	.689**	48	.781**	.745**
20	.802**	.708**	49	.813**	.773**
21	.802**	.679**	50	.834**	.793**
22	.307**	.517**	51	.775**	.692**
23	.779**	.744**	52	.793**	.690**
24	.887**	.776**	53	.599**	.689**
25	.849**	.764**	54	.906**	.708**
26	.839**	.710**	55	.898**	.679**
27	.815**	.760**	56	.825**	.689**
28	.858**	.734**	57	.685**	.708**
29	.870**	.784**	58	.684**	.679**

يَتَّضِحُ مِنَ الجَدْوَلِ (4) أَنَّ جَمِيعَ مُعَامِلاتِ اِرْتِبَاطِ فِقْرَاتِ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرَفِ مَصَادِرِ التَّعْلُمِ ومَعْ المِقْيَاسِ ككُلٍّ دَالّة اِحْصَائِيًا عِنْدَ مُسْتَوَى (0.05)، وهَذْا يَدُلُّ عَلَى اِتِسَاقِ البِنَاءِ الدَّاخِلِيِّ للمِقْيَاسِ.

ثَبَاتُ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ فِي الدِّرَاسَةِ الحَالِيَّةِ

تَمَّ التَّحقُقُ مِنْ دِلالاتِ صِدْقِ المِقْيَاسِ بالطُّرُقِ الآَتِيَةِ:

- ثَبَاتُ الاِتِسَاقِ الدَاخِلِيِّ (كرونباخ ألفا):

تَمَّ حِسَابُ مُعَامِلُ الثَّبَاتِ بِطَرِيقَةِ الاِتِّسَاقِ الدَّاخِلِيِّ حَسبَ مُعَادَلَةِ كرونباخ ألفا عَلَى العَيِّنَةِ, وتَمَّ التَحَقق مِنْ ثَبَات مِقَياس مَهَارات الحَياة عَلى عَينة مِن (20) طَالبٍ مِن خَارِج العيِّنةِ والجَدْوَلُ (5) يُبَيّنُ مُعَامِلَ الاِتِسَاقِ الدَّاخِلِيِّ وِفْقَ مُعَادَلَةِ كرونباخ ألفا واعْتُبِرَت هَذه الْقِيَمُ مُلاَئِمَةً لِغَايَاتِ هَذِه الدِّرَاسَةِ.

الجَدْوَلُ 5: مُعَامِلَاتُ الثَّبَاتُ لِمَقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ، والثَّبَاتُ الكُلِّيّ

المَجَالُ	مُعَامِلُ الثَّبَات
تَثْبِيطُ/ كَبْحُ السُّلوكِ	0.91
المُرَاقَبَةُ الذَاتِيَّةُ	0.94
المُرُونَةُ/ التَحَوُّلُ	0.90
التَّحَكُمُ الإنْفِعَاليّ	0.89
المُبَادَرَةُ	0.96
الذَّاكِرةُ العَامِلةُ	0.93
التَّخْطِيطُ / التَّنْظِيمُ	0.96
انْجازُ المَهامِ	0.79
تَنْظِيمُ المَوَادِ	0.64
الدَرَجَةُ الكُلِّيَةُ للمِقْيَاس	0.96

يُبَيِّن الجَدْوَلُ (5) أَنَّ مُعَامِلاتِ الاتِسَاقِ الدَّاخِلِيَّ كرونباخ ألفا للدَّرَجَةِ الكُلِّيَّةِ للمِقْيَاس بَلَغَ (0.96)، وكَانَت مُعَامِلاتُ الاتِسَاقِ الدَّاخِلِيَّ كرونباخ ألفا للمَجَالاتِ تَرَاوَحَتْ بَيْنَ (0.64 – 0.96) وهِيَ مُعَاملاتُ اِرْتِبَاطٍ مَقْبُولَةٍ لأَغْرَاضِ الدِّرَاسَةِ.

تَصْحِيحُ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ

يلي كُلُّ فِقرَةٍ مِنْ فِقْراتِ المِقْيَاسِ تَدْرِيجٌ رُبَاعيّ وِفْقَ طَرِيقَةِ لِيكرت عَلَى النَّحْوِ الآَتِي:

غالبًا	أَحْيَانًا	نَادِرًا	أبدًا
4	3	2	1

واعْتِماداً عَلَى مَا تقدَّمَ فإنَّ قِيَمَ المُتَوسِّطَاتِ الحِسَابِيَّة الَّتِي تَوَصَّلَت إِلَيْهَا الدِّرَاسَةُ تَمَّ التَّعَامُل مَعَهَا عَلَى النَّحْوِ الآتِي وِفْقًا للمُعَادَلَة التَّالِيَة:

الْقِيَمُةُ العُلْيَا – الْقِيَمُةُ الدُّنْيَا لِبَدَائِلِ الإِجَابَةِ مَقْسُومةً عَلَى عَدَدِ المُسْتَوياتِ، أَيّ:

(4-1)/3 = 3/3 = 1.00 وهَذهِ الْقِيَمَةُ تُساوِي طُولَ الفِئَةِ، وبِذَلكَ تَكُون الدَّرَجَاتُ كالآتي:

الدَّرَجَةُ المُنْخَفِضَةُ	الدَّرَجَةُ المُتَوسِطَةُ	الدَّرَجَةُ المُرْتَفِعَةُ
2.00_ 1.00	**3.00_2.01**	**4.00 _3.01**

المُعَالَجَةُ الإِحْصَائِيَّةُ:

لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ، والإِجابَةِ عَنْ أَسْئِلَتِهَا تَمَّ اِسْتِخْدَامُ التَّحلِيلاتُ الإِحصائِيَّةُ التَّالِيَةِ، وذَلِكَ بِإِسْتِخْدَامِ البَرْنَامِجِ الإِحْصَائِيِّ (SPSS):

- **للإِجَابَةِ عَنْ السُّؤَالِ الأول ما مُسْتَوَى حَلُّ المُشْكِلاَتِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَّعَلُّم؟**

تَمَّ اِسْتِخْرَاجُ المُتَوسِّطَاتِ الحِسَابِيَّةِ والانْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيَّةِ.

- **للإِجَابَةِ عَنْ السُّؤَالِ الثَّاني ما مُسْتَوَى الوَظَائِفُ التَّنْفِيذِيَّةُ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرَ التَّعَلُّم؟**

تَمَّ اِسْتِخْرَاجُ المُتَوسِّطَاتِ الحِسَابِيَّةِ والانْحِرَافَات المِعْيَارِيَّةِ.

للإِجَابَةِ عَنْ السُّؤَالِ الثَّالث هَلْ يُوجَدُ اِرْتِبَاطٌ ذُو دِلالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ عِنْدَ مُسْتَوَى الدِلاَلَةِ (α=0.05) بَيْنَ مُسْتَوَى مَهَارَاتِ الحَيَاةِ وحَلِّ المُشْكِلاتِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بغرفِ مَصَادِرَ التَعَلُّم؟

لدِرَاسَةِ العَلاَقَةِ بَيْنَ مُتَغَيِّرِ مَهَارَاتِ الحَيَاةِ وحَلِّ المُشْكِلاتِ ومُتَغَيِّرِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيَّةِ ،تَمَّ اِسْتِخْدَامُ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطِ بيرسون (Correlation Pearson Coefficient).

نَتَائِجُ الدِّرَاسَةِ

1. **ما مُستَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم ؟**
2. **ما مُستَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم ؟**
3. **هَلْ تُوجَدُ عَلاَقَةٌ ارْتِبَاطِيَّةٌ ذَاتْ دَلاَلَة إِحصَائِيَّة عِنْدَ مُستَوَى الدَّلالة** (α=0.05) **بَيْنَ مُستَوَى مَهَارَاتِ الحَيَاةِ ومُستَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ ومُستَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ لِلطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم ؟**

أولاً: النَّتَائج المُتَعَلّقَةُ بالإجَابَةِ عَنْ السُّؤَال الثَّاني وهُوَ:

ما مُستَوَى حَلّ المُشْكِلاَتِ لَدَى الطَّلْبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِفُرُوْعِ مَصَادِرِ التَّعَلّم ؟

للإجَابَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فَقَدْ تَمَّ حِسَابُ المُتَوسَّطَات الحِسَّابِيّةِ والانْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيّةِ لِدَرَجَاتِ الطَّلْبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِفُرُوْعِ مَصَادِرِ التَعَلّم عَلَى مِقْيَاسِ حَلّ المُشْكِلاَتِ، وفِيْمَا يَلِي النَّتَائج الَّتِي تَمَّ التَوَصُّلُ إِلَيْهَا.

جَدْوَل 6: المُتَوسَّطَات الحِسَّابِيّةِ والانْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيّةِ لِدَرَجَاتِ الطَّلْبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِفُرُوْعِ مَصَادِرِ التَعَلّم عَلَى أبعاد مِقْيَاسِ حَلّ المُشْكِلاَتِ ككل مُرْتَبَةً تَنَازُلِيًا حَسَبَ المُتَوسَّطْ الحِسَابِيِّ.

الرُّتْبَةُ	البُعْد	المُتَوسَّط الحِسَّابِيّ	الانْحِرَاف المِعْيَارِيّ	الدَّرَجَة
1	وضع البدائل	1.68	0.36	منخفضة
2	تحديد المشكلة	1.68	0.42	منخفضة
3	التوجه العام للمشكلة	1.68	0.37	منخفضة
4	اتخاذ القرار	1.66	0.39	منخفضة
5	تقييم المشكلة	1.66	0.37	منخفضة
حل المشكلات ككل		1.68	0.34	منخفضة

- **الدَّرَجَةُ العُظْمَى مِنْ 4**

يَتَّضِحْ مِنْ جَدْوَل (6) أنَّ المُتَوسَّطْ العَامّ لِمِقْيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاَتِ كَانَ مُنْخَفِضًا وبِمُتَوَسّط حِسَّابِي بَلَغَ (1.68) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ(34.)، فِي حِيْنَ تَرَاوَحَتْ المُتَوسّطَات الحِسَّابِيَّة للأَبْعَادِ بَينَ (1.66 و1.68)، حَيْثُ جَاءَ بَعْدَ تَحْدِيدِ المُشْكِلَةِ بالرُّتْبَةِ الأُولَى بِمُتَوَسّطَ حِسّابِيّ (1.68) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ (0.42) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وَجَاءَ بَعْدَ وَضْعِ البَدَائِلِ بالرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ بِمُتَوَسّطٍ حِسَّابِيّ (1.68) وانْحِرَافٍ مِعْيَارِيٍّ بَلَغَ (0.36) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وَجَاء بَعْدَ التَّوَجُّهِ العَامّ للمُشْكِلَةِ بالرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ بِمُتَوَسّط حِسَّابِيّ (1.68) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ (0.37) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بَعْدَ اتِّخَاذِ القَرَارِ بالرُّتْبَةِ الرَّابِعَةِ بِمُتَوَسّط حِسَّابِيّ (1.66) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ (0.39) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بَعْدَ تَقْيِيم المُشْكِلَةِ بالرُّتْبَةِ الخَامِسَةِ والأَخِيرَةِ بِمُتَوَسّط حِسّابِيّ (1.66) وانْحِرافٍ مِعْيَارِيّ بَلَغَ (0.37) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وفِيمَا يَلِي تَفْصِيلٌ لِدَرَجَاتِ الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِفُرُوْعِ مَصَادِرِ التَّعَلّم عَلَى فَقَرَاتِ مِقْيَاسِ حَلِّ المُشْكِلاَتِ.

ثَانيًا: النَّتَائِجُ المُتَعَلّقَةُ بالإِجَابَةِ عَنْ السُّؤَالِ الثَّالِثِ وهو:

ما مُستَوَى الوَظَائِفِ التّنْفِيذيّةِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم ؟

للإِجَابَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فَقَدْ تَمَّ حِسَابُ المُتَوسَّطَات الحِسَّابِيّةِ والانْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيّةِ لِدَرَجَاتِ الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم عَلَى مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التّنْفِيذيّةِ، وفِيْمَا يَلِي النَّتَائِج الَّتِي تَمَّ التَوَصُّلُ إِلَيْهَا.

جَدْوَل 7 : المُتَوسَّطَات الحِسَّابِيّةِ والانْحِرَافَاتِ المِعْيَارِيّةِ لِدَرَجَاتِ الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَعَلّم عَلَى أبعاد مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التّنْفِيذيّةِ ككل مُرْتَبَةً تَنَازُلِيًا حَسَبَ المُتَوسَّطْ الحِسَابِيِّ.

الرُّتْبَةُ	البُعْد	المُتَوسَّط الحِسَّابِيّ	الانْحِرَاف المِعْيَارِيّ	الدَّرَجَة
1	تنظيم المواد " المهام "	2.20	0.41	متوسطة
2	الذاكرة العاملة	2.12	0.32	متوسطة
3	تثبيط / كبح السلوك	2.09	0.43	متوسطة
4	المرونة " التحول "	1.86	0.33	منخفضة
5	التخطيط/التنظيم	1.75	0.33	منخفضة
6	المبادرة	1.68	0.36	منخفضة
7	التحكم الإنفعالي	1.67	0.40	منخفضة
8	المراقبة الذاتية	1.67	0.42	منخفضة
9	إنجاز المهام	1.66	0.46	منخفضة
	الوظائف التنفيذية ككل	1.81	0.28	منخفضة

- **الدَّرَجَةُ العُظْمَى مِنْ 4**

يُظْهِرُ جَدْوَلُ (7) أَنَّ المُتَوسّطَ العَامَّ لِمَقْيَاسِ الوَظَائِفِ التّنْفِيذيّةِ كَانَ مُنْخَفِضًا وبِمُتَوسّط حِسَابِيّ بَلَغَ (1.81) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ(0.28)، فِي حِيْن تَرَاوَحَتْ المُتَوسّطَات الحِسَّابِيَّة للأَبْعَادِ بَيْنَ (1.66 و2.20)، حَيْثُ جَاء بَعْد تَنْظِيم المَوَادِ "المَهَام" بالرُّتْبَةِ الأُولَى بِمُتَوسّط حِسَّابِيّ (2.20) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ (.41) وبِدَرَجَةٍ مُتَوَسِطَةٍ، وجَاء بُعْدُ الذَّاكِرةِ الْعَامِلَةِ بالرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ بِمُتَوَسّطَ حِسَّابِيّ (2.12) وانْحِرَاف مِعْيَارِيٍّ بَلَغَ (0.32) وبِدَرَجَةٍ مُتَوَسَّطَةٍ، وجَاء بُعْدُ تَثْبِيط / كَبْحِ السُّلوكِ بالرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ بِمُتَوسِّط حِسَّابِيّ (2.09) وانْحِرَاف مِعْيَارِيّ بَلَغَ (0.43) وبِدَرَجَةٍ مُتَوَسّطَةٍ، وجَاء بُعْدُ المُرُونَةِ "التَّحَوِلِ" بالرُّتْبَةِ الرَّابِعَةِ بِمُتَوَسِّط حِسَّابِيٍّ (1.86) وانْحِرَاف مِعْيَارِيٍّ بَلَغَ (0.33)

وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بُعْدُ التَّخْطِيط/التَّنْظِيم بالرُّتْبَةِ الخَامِسَةِ بِمُتَوسِّط حِسَّابِيٍّ (1.75) وانْحِرَاف مِعْيَاريّ بَلَغَ (.33) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بُعْدُ المُبَادَرَةِ بالرُّتْبَةِ السَّادِسَةِ بِمُتَوسِّط حِسَابِيّ (1.68) وانْحِرافٍ مِعْيَارِي بَلَغَ (0.36) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بُعْدُ التَّحَكُم الإنْفِعَاليّ بالرُّتْبَةِ السَّابِعَةِ بِمُتَوسِّط حِسَابِيٍّ (1.67) وانْحِرَاف مِعْيَاريّ بَلَغَ (0.40) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بُعْدُ المُرَاقَبَةِ الذَّاتِيَّةِ بالرُّتْبَةِ الثَّامِنَةِ بِمُتَوسَّط حِسَّابِيّ (1.67) وانْحِرَافٍ مِعْيَارِيٍّ بَلَغَ (0.42) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وجَاء بُعْدُ إنْجَازِ المَهَامِ بالرُّتْبَةِ التَّاسِعَةِ والأَخيرةِ بِمُتَوَسّط حِسَّابِيّ (1.66) وانْحِرَافٍ مِعْيَارِيٍّ بَلَغَ (0.46) وبِدَرَجَةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وفِيمَا يَلِي تَفْصِيلٌ لِدَرَجَاتِ الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفَةِ مَصَادِرِ التَّعَلّمِ عَلَى فَقَرَاتِ مِقْيَاسِ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ.

ثالثًا: النَّتَائِج المُتَعَلِقَةِ بالإجَابَةِ عَنْ السُّؤَالِ الرَّابِعِ وهو:

هَلْ تُوجَدُ عَلاَقَةٌ ارْتِبَاطِيَّةٌ ذَاتْ دَلاَلَة إحصَائِيَّة عِنْدَ مُستَوَى الدَّلالة (α=0.05) بَيْنَ مُستَوَى مَهَارَاتِ الحَيَاةِ ومُستَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ ومُستَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ للطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَّعَلّم ؟

للإجَابَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ تَمَّ إيْجَاد مُعَامِلَ اِرْتِبَاط بيْرسُون بَيْنَ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ وكُلّ مِنْ مُسْتَوَى مَهَارَاتِ الحَيَاةِ وحَلِّ المُشْكِلاَتِ لَدَى الطَّلَبَةِ المُلْتَحِقِينَ بِغُرْفِ مَصَادِرِ التَّعَلّمِ، كَمَا يُشِيرُ الجَدْولُ (8).

جَدْولُ 8: مُعَامِلُ اِرْتِبَاطِ بيرسون بَيْنَ الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ وحَلِّ المُشْكِلاَتِ

المقْيَاس	مُسْتَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ
مُسْتَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ	0.78**

❖ دَلاَلَة إحْصَائِيّة عِنْدَ مُسْتَوَى (α = 0.05) ❖❖ دَلاَلَة إحْصَائِيّة عِنْدَ مُسْتَوَى (α = 0.01)

يَتَّضِحُ مِنْ الجَدْول (8) مَا يَلِي:

وُجُود عَلاقَة اِيْجَابِيَّة دَالَة إحْصَائِيَّة بَيْنَ مُسْتَوَى حَلِّ المُشْكِلاَتِ ومُسْتَوَى الوَظَائِفِ التَّنْفِيذِيّةِ، حَيْثُ بَلَغَتْ قِيْمَةُ مُعَامِلِ اِرْتِبَاطِ بيرسون(0.78).

التَّوصياتُ

بِناءً على النَّتائِجِ الّتي حَقَقَتْهَا الدِّراسَةُ في البَحثِ حَولَ عِلاقَةِ مَهاراتِ الحَياةِ وحَلِّ المُشْكِلاتِ بالوَظائِفِ التَّنفيذيَّةِ لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بِغُرَفِ المَصادِرِ في الأُردنِّ. ولما أثبَتَتهُ من وُجودِ عِلاقَةٍ بَينَ مَهاراتِ الحَياةِ وحَلِّ المُشْكِلاتِ والوَظائِفِ التَّنفيذيَّةِ لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بِغُرَفِ المَصادِرِ ثُوصي الباحِثَةُ بما يلي:

1- تَدريبُ المُعلّمينَ في المَدارِسِ على كَيفيَّةِ تَوظيفِ استراتيجيّاتِ حَلِّ المُشْكِلاتِ وتَنمِيَةِ مَهاراتِ الوَظائِفِ التَّنفيذيَّةِ لَدى الطَّلَبَةِ المُلتَحقينَ بغُرَفِ المَصادِرِ.

2- اجراءُ دَوراتٍ إرشاديَّةٍ قائِمَة على التَدريبِ على حَلّ المُشْكِلاتِ والوَظائِفِ التَّنفيذيّة لأُسَرِ الطَّلَبَةِ المُلتَحِقينَ بغُرَفِ المَصادِرِ لتَدريبِهم على كَيفيَّةِ مُواجَهَةِ المَشاكِلِ والمُساعَدَةِ في تَنمِيَةِ هذهِ المَهارات لَدى أبناءِهم.

3- اِجْرَاء بَحْث لِبَرنَامج قَائم عَلَى تَوْظِيف اِسْتراتيجيات حَلِّ المُشْكِلات وتَنْمِية مَهَاراتِ الوَظائف التَّنفيذية للطلبة ذوي صُعوبات التَّعلُّم.

4- تَفعيلُ دَورُ الباحثينَ بِإجْراءِ دِراساتٍ مُشابِهَةٍ لهذهِ الدِّراسَةِ تَتناوَلُ مُتغيّراتٍ مُختَلِفَةٍ مَع الطَّلَبَةِ ذَوي صُعوبات التَّعلُّمِ.

References

Abahusain, W.(2016). The Level of Satisfaction of Female Learning Disabilities' Parents with Their Kids' Integration in Regular Schools in Riyadh, Saudi Arabia**. International Education Studies**. 9(6). 196-222.

Alevriadou, A., & Giaouri, S. (2016). A Comparative Analysis of Cognitive and Psychosocial Functioning in Children with Writing Disabilities. **Article in Psychology**. (7). 154-165.

Al-Zoubi, S., & Abdel Rahman, M. (2016). Mainstreaming in Kingdom of Saudi Arabia: Obstacles Facing Learning Disabilities Resource Room. **Journal of Studies in Education**. 6 (1).

Arikan, E. (2016). Prospective Teachers' Beliefs about Problem Solving in Multiple Ways. **Universal Journal of Educational Research**. 4(7), 1727-1732.

Cam, Z., Eşkisu, M., Kardaş, F., Saatçioğlu, Ö., Gelibolu, S.(2020). The Mediating Role of Self-Efficacy in the Relationship between Problem Solving and Hope**. Participatory Educational Research (PER).** 7(1), 47-58.

Cote, Debra(2009). Increasing skill performances of problem-solving in students with intellectual disabilities . **University of Nevada Las Vegas** . 48106-1346.

Drigas, A. (2019). Executive Functioning and Problem Solving: A Bidirectional Relation. **Paper-Executive Functioning and Problem Solving: A Bidirectional Relation**. 9 (3).76- 98.

Eissa, M., & Mostafa, A.(2013). Integrating multiple intelligences and learning styles on solving problems, achievement in, and attitudes towards math in six graders with learning disabilities in cooperative groups. **International Journal of Psycho-Educational Sciences,** 2 (2), 32- 45.

Engelhardt, L., Harden, K., Drob, E., & Church, J. (2019).The neural architecture of executive functions is established by middle

childhood.journalhomepage:**www.elsevier.com/locate/neuroimage**. (185), 479-489.

Fadaei, E., Tavakoli, M., Tahmasebe, A., Narimani, M., Shiri, V., & Shiri, E.(2017). **The Relationship Between Executive Functions with Reading Difficulties in Children with Specific Learning Disorder. Archives of Neuroscience**. doi: 10.5812/archneurosci.13989..8–1

Grieve, A., Webne- Behrman, L., Couillou, R., & Schneider, J. (2014). Self-Report Assessment of Executive Functioning in College Students with Disabilities.

Hobri, H., Ummah, I., Yuliati, N., & Dafik, D.(2020). The Effect of Jumping Task Based on Creative Problem Solving on Students' Problem Solving Ability. **International Journal of Instruction** . 13(1), 387-406.

Hwang, J., Riccomini, P., & Morano, S. (2019). Examination of Cognitive Processes in Effective Algebra Problem-Solving Interventions for Secondary Students with Learning Disabilities**. Learning Disabilities: A Contemporary Journal.** 17(2), 205-220.

Ince, E. (2018). An Overview of Problem Solving Studies in Physics Education. **Journal of Education and Learning**. 7 (4). 191- 200.

Jones, S. M., Bailey, R., Barnes, S. P., & Partee, A., (2016). Executive Function Mapping Project Executive Summary: Untangling the Terms and Skills Related to Executive Function and Self-Regulation in Early Childhood. OPRE Report 2016-88, Washington, **DC: Office of Planning, Research and Evaluation, Administration for Children and Families**, U.S. Department of Health and Human Services.

Meltzer, L. J., Solomon, B., Fenton, R., & Levine, M.D . (1989). Adevlopment Study of Problem Solving Strategies in With and With Out Learning With and Without Learning difficulties. **Journal of Applied Development Psychology**, 10,171-193.

Nassaji, H.(2015). Qualitative and descriptive research: Data type versus data analysis. **Language Teaching Research**. 19 (2). 129-132.

Pina, F., Flavia, M., Laura, S., & Luana, S., (2013). Learning disabilities and social problem solving skills. **Mediterranean Journal of Clinical Psychology MJCP**. 2282-1619

Rosen, S., Boyle, J., Cariss, K., & Forchelli, G. (2014). Changing How We Think, Changing How We Learn: Scaffolding Executive Function Processes for Students With Learning Disabilities. **Journal Learning Disabilities**. 20(4). 165-176.

Saltalı, N., Arslan, E., & Arslan, C. (2018). Socio-Emotional Adaptation And Relational Problem Solving In Pre-Schoolers. An Investigation Of Self-Esteem. **European Journal of Education Studies**. 5(3). 1-18.

Schwaighofer, M., Bühner, M., & Fischer, F. (2017).Executive functions in the context of complex learning: Malleable moderators?. **Frontline Learning Research.** 5(1), 58-75.

Yildiz, C. (2016). Investigation of Mathematics Teachers' Views About Improving Problem Solving Skills. **The Eurasia Proceedings of Educational & Social Sciences (EPESS)**. (4). 471- 481.

Zelazo, P., & Blair, C., & Willoughby, M.(2017). **Executive Function: Implications for Education.** Institute Education sciences.

Zelazo, Ph., Forston, J., Masten, A., & Carlson, S. (2018).Mindfulness Plus Reflection Training:Effects on Executive Function in Early Childhood **.Original Research**.(9). 1-12.

دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية
دراسة حالة صادر الذهب خلال الفترة 2010 - 2015

د. فوزية ساتي محمد الامين
انتصار تاج السر احمد الضو
عبد العزيز حسين متعب المزيد

الملخص بالعربية:

تناولت هذه الدراسة دور سياسات الصادرات في تنمية قطاع الصادرات السودانية (دراسة حالة صادر الذهب خلال الفترة 2010 – 2015)

تكمن اهمية الدراسة من اهمية الدور الذي تلعبه سياسة الصادرات في تنمية قطاع الصادرات. ذلك ان سياسات الصادر يمكن ان تساهم بصورة فعالة في تنمية قطاع الصادر من خلال وضعها لعدد من الضوابط التي يجب اتباعها حتي يتحقق الهدف المنشود.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدي تاثير سياسات الصادر الحالية علي اداء الصادرات السودانية وما السياسات المقترحة لترقية حصائل الصادرات التي يناط بها زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف.

تهدف الدراسة الي دراسة دور السياسات الاقتصادية الخاصة بتنمية الصادرات في تنمية الصادرات المعدنية (الذهب) والى دراسة المشاكل التي تواجه قطاع التعدين في السودان حتي يحتل مركزا مرموقا في قائمة الصادرات وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد السوداني.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية كالمراجع والدراسات والاحصاءات والتقارير من بنك السودان المركزي وزارة المعادن.

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة تتمثل في الآتي:

1. قطاع التعدين التقليدي ساهم في تحسين ميزان المدفوعات، كما وفر فرص للعمالة السودانية وانه ساهم كثيرا في تنمية المناطق التي ينتمي اليها.
2. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه وبالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2010-2015).

3. يتمتع السودان بموارد معدنية ومائية بشرية ضخمة يعتبر معدن الذهب من اهمها حيث يتوفر بكميات كبيرة في مناطق مختلفة لكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان.
4. تصدير الخامات في صورتها الطبيعية اهدارا للثروة المعدنية حيث ان تصنيعها يزيد من القيمة الاضافية مما ينعكس ايجابيا علي الاقتصاد القومي ويقتضي ذلك بالضرورة مكافحة تهريب الذهب الي الخارج.

بناء علي النتائج اعلاه خرجت الدراسة بتوصيات من اهمها:

1. تشجيع والزام بنوك الاستثمار لتقديم التمويل اللازم والضروري للمعدنين افرادا وشركات.
2. تنمية قطاع التعدين بوضع خطة قومية شاملة للاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية وتنويع الصادرات والتدريب والتأهيل لأجل توسيع قاعدة الدخل القومي مع استصحاب التجارب السابقة وتجارب دول العالم الشبيه

الكلمات المفتاحية: الصادرات :

الصادرات هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها الي الاسواق الدولية الخارجية وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الانتاج.

The Role of the Export policies in the Developing of the Sector of Sudanese Exports, a case Study of Gold exports During the period 2010-2015.

Fawzia Satti Mohammedelamin

Alzaim Alazhari University

Abstract:

This research studied the role of the export policies in the developing of the sector of Sudanese exports, a case study of gold exports during the period 2010-2015.

The importance of the study lies in the important role played by the export development policy in the performance of exports, that the export policies can contribute effectively to the development of the export sector through the development of a number of regulation that must be followed to achieve the desired goal.

The problem of the study was the impact of the current export policies on the performance of Sudanese exports and the proposed policies to promote the export earnings, which lead to increasing the state's resources of foreign exchange and the stability of the exchange rate. What is the regulatory and supervisory role of the Sudan Central Bank on gold exports?

The research aims to study the role of economic policies for export development and find the appropriate ones for their development especially the mineral exports (Gold) and find solutions to the problems facing the mining sector in Sudan to occupy a prominent position in the list of exports and contribute to improving the balance of payments and supporting the Sudanese economy.

This study necessitated the following descriptive analytical approach in presenting and analyzing information obtained from secondary sources, namely the references, studies, statistics and reports from the Central Bank of Sudan and the Ministry of Minerals.

The main findings of this study are the following:

1. Traditional mining provided opportunities for Sudanese labor and contributed greatly to the development of the mining areas, in addition to its role in improving the balance of payments after the exodus of oil from the south. Despite the pros however, it has many drawbacks.
2. There is an increase in the mining activity of Gold to increase its production rates, subsequently increasing the contribution of Gold exports to the total exports, the gross domestic product in Sudan during the period (2010-2015).
3. Sudan has huge mineral and water resources, and Gold is considered to be the most important one. They are available in large quantities in different regions but have not been exploited so far.
4. The export of raw materials in its natural form is a waste of mineral wealth, as its manufacture increases the added value, which is reflected positively on the national economy and this necessarily requires combating the smuggling of Gold abroad.

Based on the results above, the study came out with the following recommendations:

Encourage and oblige investment banks to provide the necessary funding for both individuals and companies.

1. Addressing the problems and negative effects of civil and modern mining on the environment and citizens by providing the state with awareness, health and security services for workers in the field of mining.
2. Development of the mining sector by developing a comprehensive national plan for the economic exploitation of mineral resources, diversification of exports, training and rehabilitation in order to expand the national income base while drawing on previous experiences and experiences of similar countries in the world.

Keywords: Export-policiy

يعتبر قطاع الصادر من القطاعات الاقتصادية المهمة ذات الأولوية في الدول النامية, ويمثل قاعدة بناء احتياطيات النقد الاجنبي للدول حيث يقوم بتوفير موارد النقد الاجنبي مما يحقق التوازن والاستقرار في سوق النقد الاجنبي . كما يعتبر المصدر الاساسي لتمويل خطط التنمية القومية. وتكمن أهمية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في تخفيف العجز في الميزان التجاري, وزيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة, استقرار سعر الصرف, المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

كانت الصادرات السودانية تعتمد اعتمادا كبيرا علي الإنتاج النفطي قبل تداعيات انفصال الجنوب. ويسعي السودان الي تعويض هذا المصدر الهام لخزانة الدولة بتكثيف الاستكشافات عن الذهب والتحدي الاكبر هو ادخاله في دورة الاقتصاد الكلي وتوفير التمويل وتنظيم وتقنين نشاط التعدين والاستغلال الامثل الذي يراعي الجوانب البيئة والاجتماعية لتقديم الاساس الصحيح للتخطيط الاقتصادي والبيئي بعيد المدي. كما ان تنمية الصادرات تستلزم في المقام الاول معالجة عدم الاستغلال الكامل للطاقة التصديرية الحالية الي جانب العمل علي زيادة وتنويع الصادرات بوضع مجموعة من المقترحات في مجال سياسات الصادر والتي يؤمل ان تكون استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات في البلاد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدي تاثير سياسات الصادر الحالية علي اداء الصادرات السودانية, (وخصوصا صادرات الذهب) والسياسات المقترحة لترقية حصائل الصادرات التي تؤدي الي زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي واستقرار سعر الصرف.

فرضيات الدراسة:

1. ان هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب في السودان ادي الي زيادة قيمة صادرات الذهب كنسبة من اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2010-2015
2. العائد من حصائل صادر الذهب يعمل علي تحسين ميزان المدفوعات.

3. لم يصل النشاط التعديني والتنقيب عن المعادن الي الصورة التي ترفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي بما يوازي حجم الثروات المعدنية المتوفرة بالبلاد.
4. الكميات المنتجة من الذهب لاتتوافق مع حجم الصادر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه سياسة تنمية الصادر في أداء الصادرات المعدنية ذلك أن سياسات الصادر يمكن ان تساهم بصورة فعالة في تنمية قطاع الصادر من خلال وضعها لعدد من الضوابط والشروط التي يجب اتباعها حتي يتحقق الهدف المنشود وما يتبع ذلك بالضرورة من تطوير لعمل مجموعات الاعمال المتعاملة في أسواق الصادرات المعدنية بصورة عامة وصادر الذهب بصورة خاصة.

أهداف الدراسة:

- دراسة دور السياسات الاقتصادية الخاصة بتنمية الصادرات وايجاد المناسب منها لتنميتها خاصة الصادرات المعدنية
- التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع التعدين وايجاد الحلول لها حتي تحتل مركزا مرموقا في قائمة الصادرات وذلك لتساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد السوداني.
- تقييم اثر سياسات الصادر في تنمية اداء صادر الذهب خلال الفترة من 2010 الي 2015.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

مصادر جمع المعلومات : تم جمع المعلومات من المصادر ثانوية, المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير والشبكة العنكبوتية.

حدود الدراسة:

يتناول هذا البحث الصادرات المعدنية (الذهب) خلال الفترة من 2010-2015 حيث تمثل تلك الفترة حقبة ما بعد تداعيات انفصال الجنوب وخروج البترول من قائمة الصادرات .

الدراسات السابقة :

1. **تناولت الدراسة الصادرات غير البترولية واثرها علي ميزان المدفوعات في السودان 2007-2011** [1]

- **هدفت الدراسة الي ابراز الدور الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم الاقتصاد الوطني كما يهدف الي توضيح السياسات المتبعة في قطاع الصادر والمشاكل والمعوقات التي تواجهه كما يهدف لمعرفة اثر عائد الصادرات غير البترولية علي ميزان المدفوعات.**
- **اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي والتاريخي.**
- **اهم النتائج: عائد الصادرات البترولية هي المؤثر الرئيس في الفائض في الميزان التجاري، عائد الصادرات غير البترولية ضئيل جدا بالنسبة لاجمالي عائدات الصادرات، صادر الذهب هو المؤثر الرئيس في ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية.**

2. **ورقة بحثية تناولت اثر النشاط التعديني للذهب في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2004-2011.** [2]

- **نبعت اهمية الورقة من اهمية النشاط التعديني للذهب بعد تاثر الاقتصاد السوداني بتداعيات انفصال الجنوب والفاقد الايرادي لبتروله في الموازنة العامة بالبلاد واختلال توازن الاقتصاد الكلي.**
- **تفترض الدراسة ان هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة قيمة صادرات الذهب كنسبة من اجمالي الصادرات لاجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 2004 الي 2011 بالاضافة الي خلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر بالمناطق المجاورة لمواقع التعدين.**
- **اهم النتائج تمثلت في الآتي:**

---

[1] **مكي الطاهر مكي، ، الصادرات غير البترولية واثرها علي ميزان المدفوعات في السودان 2004-2011، ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.**

[2] **سعد عبدالله سيد احمد، اثر النشاط التعديني للذهب في الاقتصاد السوداني، -قسم الاقتصاد-كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية-جامعة النيلين، 2012.**

يتوفر الذهب بكميات كبيرة في مناطق مختلفة ولكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان. عدم وجود خطة عمل استراتيجية واضحة المعالم في مجال التعدين بصورة عامة وفي مجال الذهب بصورة خاصة. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه وبالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات،والى زيادة اجمالي الايرادات العامة والناتج المحلي في السودان خلال الفترة 2004-2011.

3. **تناولت الدراسة اثر السياسات الاستثمارية علي صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة 1992-2002** [1]

- **تهدف الدراسة الي إلقاء الضوء علي قطاع صادرات الماشية واللحوم والسياسات التي تم تنفيذها من قبل الدولة لتنشيط هذا القطاع ومعرفة المشاكل والعقبات التي يواجهها هذا القطاع.**
- **اقتضت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها.**
- **تتمثل اهم النتائج في الآتي:**
- **ان تدخل الحكومة المباشر لتنشيط عمليات الصادر قد خلق بعض الصعوبات لمصدري الماشية واللحوم كذلك اسهم ضعف حجم التمويل الموجه لقطاع الثروة الحيوانية في بعض المشاكل لهذا القطاع، ثم ان تنفيذ معظم المشروعات الاستثمارية في ولاية الخرطوم وليس في مناطق الانتاج، كذلك اثر الانفلات الامني وعدم الاستقرار السياسي في مناطق الانتاج في عامل العرض وموسميته وهذه هي اهم المشاكل التي تواجه المستثمرين**

4. **تناولت الدراسة اثر انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري علي قطاع الصادر للفترة من 1998- 2003**[2]

---

[1] **صبر داؤد احمد اشراف ، اثر السياسات الاستثمارية علي صادرات الماشية واللحوم في السودان خلال الفترة 1992-2002،جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الانمائية،مايو 2004.**

[2] **منال صديق عبدالوهاب، اثر انضمام السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري علي قطاع الصادر للفترة من 1998-2003 ، جامعة الخرطوم معهد الدراسات والبحوث الانمائية، اغسطس 2004.**

- تهدف الدراسة للتعريف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري وبرنامجها التنفيذي توضح كيفية استفادة قطاع الصادر السوداني من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري خصوصا وان السودان يعتبر حلقة وصل بين الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبري. كما تهدف الي ابراز اهم المشاكل والمعوقات التي تقف امام حركة انسياب الصادرات السودانية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبري.
- يعتمد هذا البحث علي المنهج الوصفي التقييمي بناءا علي بيانات ثانوية من المصادر الوثائقية واوراق العمل والمؤتمرات والسمنارات والتقارير في الجهات ذات الصلة بموضوع البحث.
- اهم النتائج:
- عدم استفادة قطاع الصادر السوداني من التسهيلات والامتيازات التي منحها البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري للسودان باعتباره من الدول العربية الاقل نموا كما ان سلع الصادر السوداني في طبيعتها مازالت حتي الان في معظمها عبارة عن سلع اولية الامر الذي جعلها غير قادرة علي المنافسة في السوق العربية.

5. د. مصطفي بابكر تناولت الدراسة مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في السودان[1]

- يهدف البحث الي التعرف علي مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في ظل المتغيرات الدولية ومن ثم التعرف علي اهم تلك المعوقات واستعراض الحلول الممكنة وذلك لمجابهة التحديات التي تواجه القطاع البستاني في السودان.
- اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المصادر الاولية والثانوية.
- توصلت الدراسة الي عدد من النتائج من اهمها:
- عدم الاهتمام بقطاع الصادرات البستانية من قبل الدولة وقلة الاستثمار الموجه لهذا القطاع.

[1] د. مصطفي بابكر ،مشاكل ومعوقات الصادرات البستانية في السودان، علوية عطا ابشر، جامعة الخرطوم معهد الدراسات الانمائية اكتوبر 2004.

- ارتفاع تكلفة الانتاج وتكاليف ما بعد الحصاد وتدني خدمات ومعاملات ما بعد الحصاد.

عدم مطابقة المحاصيل البستانية السودانية للمواصفات الدولية.

مفهوم الصادر :

الصادرات هي جميع السلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجهها الي الاسواق الدولية الخارجية وذلك بعد أن تتأكد الدول من بلوغها حالة الفائض من الانتاج.

وتقوم الدولة بتصدير بضائعها وسلعها تحت مجموعة من الشروط ومنها ان تقوم الدولة بإنتاج السلع بتكلفة أقل من الدول الاخري.

والتصدير ذو دور هام في الدخل القومي لأي بلد ويعمل علي فتح ابواب الاسواق امام الترويج للمنتجات وبيعها ويدل علي مدي الجودة التي يتمتع بها كل من قطاعي الصناعة والزراعة والقطاع الخدمي في الدول المصدرة ويخضع التصدير للمعايير الدولية التي تضعها معايير الجودة والشحن من اساسيات عملية التصدير.

تمثل الصادرات والواردات المحاور الاساسية للميزان التجاري لكل الدول. وأي دولة تسعي الي تعظيم الصادارت وتخفيض الواردات كهدف اقتصادي رئيسي يتحقق من خلاله عدد من المنافع الاقتصادية.

1.2 الأهمية الاقتصادية للصادرات

- زيادة موارد الدولة من النقد الاجنبي.
- تخفيف العجز في الميزان التجاري.
- زيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة.
- استقرار سعر الصرف.
- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الحصول علي المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.

وفي الفترة الاخيرة وبعد سيادة التجارة العالمية الحرة وقوانين المنافسة ازدادت أهمية الصادرات والواردات فكل دولة تحاول ان تجد لها حصة سوقية كبيرة في التجارة العالمية وفي سبيل ذلك تسخر امكانياتها المادية والتكنولوجية.

الصادرات والتجارة الخارجية في السودان

السودان قطر غني بموارده الطبيعية والبشرية وهو احد الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير علي المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وامام تقلبات الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية وتأثر صادر الثروة الحيوانية لتكلفة الترحيل من مناطق الانتاج الي الميناء والامراض التي تتعرض لها الحيوانات بالإضافة الي الرسوم المفروضة علي اجراءات ما قبل الشحن كل تلك الامور جعلت ميزان المدفوعات يميل لغير صالح السودان كما هو الحال في ميزانه التجاري. مما دعي السودان الي الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وكان لخططها وبرامجها الاثر الواضح في تخفيض العملة الوطنية بصورة مستمرة وعدم استقرار سعر الصرف.

عرف السودان التجارة الخارجية منذ القدم وكان للسودان علاقات تجارية دولية من قبل الاستقلال حيث كانت مزارع القطن بمشروع الجزيرة تغذي مصانع لاكنشير في بريطانيا العظمي وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السوق العالمية. وخلال الفترة 1960-1972 كانت معظم صادرات السودان من المواد الاولية أو المنتجات الزراعية وكان هيكل الصادرات السودانية في هذه الفترة يتكون من القطن بذرة القطن الصمغ العربي السمسم الفول السوداني الامباز الذرة الماشية والجلود . وكان القطن يمثل اكبر نسبة من قيمة اجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة 1969- 1972 وساهم في قيمة الصادرات في هذه الفترة بنسب تراوحت بين 64% و 45% وكانت معظم الصادرات الاخري تساهم بنسب ضعيفة جداً من قيمة الصادرات في نفس الفترة.[1]

في الفترة 1975-1987 تراوحت قيمة الصادرات السودانية بين 400 مليون دولار الي 600 مليون دولار وفي هذه الفترة تميزت الصادرات السودانية باعتمادها علي المحاصيل الزراعية بصفة أساسية.

في اوئل التسعينات من القرن الماضي استمرت الصادرات السلعية في هيكلها بنمط مشابه لهيكل الصادرات للفترات التي سبقت هذه الفترة. وكانت القيمة النسبية لصادرات القطن تمثل 51% من القيمة الكلية للصادرات يليه الصمغ العربي بنسبة 14% ثم الحبوب الزيتية بنسبة 11.4%. قد ساهمت سلع الصادر الاخري بنسب مساهمة

(1) د.مهدي عثمان الركابي, رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية, المصرفي, يونيو 2016.

تقل عن 10%. وفي النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي دخل السودان مرحلة الانتاج التجاري والتصدير للنفط.

وخلال الفترة 2001-2010 يلاحظ وجود تغير في هيكل الصادرات السودانية حيث دخلت الصادرات البترولية في الهيكل العام للصادرات ووصلت نسبة مساهمتها الي 82% في القيمة الكلية للصادرات السلعية ف عام 2010 وكذلك تلاحظ دخول المواد المصنعة بنسب ضعيفة في الصادرات كما لوحظ وجود تغير في نسب مساهمات السلع الزراعية في اجمالي قيمة الصادرات وذلك بتراجع مساهمة القطن وتزايد مساهمة القطن وتزايد مساهمة السمسم ويظهر ذلك بوضوح في عام 2010.

كما شهدت الفترة 2011-2014 انفصال الجنوب وذهاب معظم عائدات البترول الي دولة جنوب السودان.

اهم التحولات التي حدثت للصادرات السلعية خلال الفترة 2011-2014 تمثلت في الآتي:

- تراجع صادرات البترول.
- دخول الذهب في الصادرات السودانية وبنسبة مساهمة وصلت الي 49.8% من قيمة الصادرات البترولية والمعدنية في عام 2014.
- تزايد صادرات الثروة الحيوانية.

تزايد صادرات سلعة السمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادر

دور سياسات الصادر في تنمية وتطوير الصادرات السودانية

السودان قطر غني بموارده الطبيعية والبشرية وهو احد الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير علي المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية وامام تقلبات الاسعار العالمية للمنتجات الزراعية وتأثر صادر الثروة الحيوانية لتكلفة الترحيل من مناطق الانتاج الي الميناء والامراض التي تتعرض لها الحيوانات بالإضافة الي الرسوم المفروضة علي اجراءات ما قبل الشحن كل تلك الامور جعلت ميزان المدفوعات يميل لغير صالح السودان كما هو الحال في ميزانه التجاري. مما دعي السودان الي الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وكان لخططها وبرامجها الاثر الواضح في تخفيض العملة الوطنية بصورة مستمرة وعدم استقرار سعر

الصرف.وقد اتبع السودان العديد من الاستراتجيات لتنمية وتطويؤ الصادرات نتناولها فيما يلي :

1- سياسات تشجيع الصادرات السودانية

أن سياسات تشجيع الصادرات السودانية قد تراوحت بين التركيز علي دور القطاع العام والخاص وذلك في اطار السياسات الاقتصادية الكلية للدولة والتي من أهم أهدافها تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ علي معدل التضخم في مستويات منخفضة بجانب المحافظة علي استقرار سعر الصرف.

السياسات المتبعة لتنمية الصادر:

تهدف السياسات الاقتصادية بصورة عامة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل علي تحقيق استقرار لإداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل(معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، البطالة، الصادرات والواردات، حجم الودائع المصرفية، عرض النقود، مؤشرات السلامة المالية للمصارف، الشمول المالي وغيرها). الا أن الإداء الفعلي لعدد من هذه المؤشرات غير مواتي ويتطلب ذلك تبني السياسات والإجراءات التي يمكن ان تعالج هذه الاختلالات.

في السودان بعد انفصال جنوب السودان وما ترتب علي ذلك من تغيرات اقتصادية هيكلية نتيجة لفقدان جزء كبير من موارد النفط الذي كان يشكل أهم موارد الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الاخيرة 2005-2011 فأن الأمر استدعي ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة بما يتلاءم مع خصوصية ومتطلبات المرحلة الجديدة التي تتطلب العمل علي معالجة الآثار السالبة علي معدلات نمو الاقتصاد والاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والآثار السالبة علي المالية العامة، ولذلك الغرض وُضع البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي 2012-2014؛

والذي هدف الي تبني استراتيجية إحلال الواردات لتشجيع وإنشاء صناعات محلية تنتج سلعاً لتعويض أو لتقليل الاعتماد علي السلع المستوردة (استراتيجية إحلال الواردات).[1]

(1) عيسي احمد ترايو ، استراتيجية ترقية الصادرات واحلال الواردات بالاشارة الي تجربة السودان،المصرفي،العدد73،سبتمبر 2014

2- استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في السودان

استهدفت استراتيجية إحلال الواردات توجيه القدر الاكبر من الموارد المالية المتوفرة للمصارف، وتلك التي تستقطب من المصارف الاجنبية المراسلة لصالح تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع سلع احلال الواردات الاربعة (القمح، السكر، الحبوب الزيتية والأدوية) كمرحلة أولية لإشباع الطلب المحلي بالإضافة إلي سياسة التصنيع الموجه الي الإنتاج من أجل الصادر في السلع الاربعة الواردة في البرنامج الثلاثي (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن). (1)

3- استراتيجية تعزيز الصادرات:

بجانب سياسة إحلال الواردات، شجع استراتيجية تعزيز الصادرات سياسة الإنتاج بغرض الصادر بالتركيز علي سلع (القطن، الصمغ العربي، منتجات الثروة الحيوانية، الذهب والمعادن) عن طريق انشاء محافظ تمويلية للإنتاج مع تصنيع وتصدير السلع مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في المحافظ المذكورة عن طريق حفظ ودائع طرف المصارف المشاركة، وتخصيص نسبة 5% من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الاجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة المحافظ المذكورة عن طريق حفظ ودائع طرف المصارف المشاركة، وتخصيص نسبة 5% من جملة مساهمات كل مصرف في المحافظ المختلفة من موارد بنك السودان المركزي من النقد الاجنبي لصالح المصرف المساهم بالإضافة الي التخصيصات العادية، بالإضافة الي منح ميزات إضافية في مجال الحد الاقصي المسموح به لاستثمارات المصارف في الأوراق المالية، وتشجيع المصارف علي إنشاء صناديق استثمارية قصيرة ومتوسطة الاجل لتمويل سلع البرنامج، وتقديم الدعم لبعض البنوك المتخصصة لزيادة الانتاج في المدي المتوسط.

4- الضوابط الخاصة بشراء وتصدير الذهب في السودان:

يقتصر شراء الذهب غير المشغول داخل السودان علي بنك السودان المركزي او من يفوضه.

(1) المجلة سابق ذكرها

- **يحظر تصدير الذهب الخام.**
- **يقتصر تصدير الذهب علي بنك السودان المركزي فقط ويحظر تصديره بواسطة أي شخص طبيعي ام معنوي.**

يستثني من البند اعلاه الآتي:

1. **شركات الامتياز (يسمح للشركات التي لديها امتياز في مجال التعدين الذهب بتصدير نسبة 70% والاحتفاظ بالحصيلة في حسابات خاصة بها داخل او خارج السودان لاستخدامها لاغراضها المختلفة. بالنسبة 30% يتم بيعها لبنك السودان المركزي او من يفوضه.**
2. **الشركات العاملة في مجال مخلفات التعدين وشركات التعدين الصغير يسمح لها بتصدير نسبة 15% وبالنسبة 85% يتم بيعها لبنك السودان المركزي او من يفوضه.**
3. **صادر الذهب بغرض التصنيع والاعادة يتم ايداع ضمان في شكل ذهب مصفي عيار 999،9 بكمية مساوية للكمية المراد تصديرها قبل اصدار استمارة الصادر وفي حالة فشل العميل في ارجاع الذهب المصدر بغرض التصنيع والاعادة خلال فترة شهر علي المصرف تسليم الضمان للبنك المركزي.[1]**

اتجاهات الصادرات السودانية للدول الخارجية

- **اتجهت نسبة 55% من الصادرات السودانية نحو الدول الاسيوية تليها الدول العربية بنسبة 22.8% ثم الدول الاوربية بنسبة 19.8% واخيرا الدول الاخري بنسبة 2.12%.**
- **أن ما يقارب 80% من الصادرات السودانية خلال العام 2014 إتجهت لأربع دول فقط هي الصين الإمارات والسعودية ومصر بل وان حوالي 60% من الصادرات إنحسر في دولتين فقط هما الامارات والصين.**
- **وعموما يمكن القول بأن التركيز علي دول محددة ومناطق محددة لتصدير السلع يكون محفوف بمخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية واهم المخاطر الاقتصادية هي الارتباط الاقتصادي بالدول المستوردة وبالتالي التأثر بحالات**

---

[1] ضوابط وتوجيهات النقد الاجنبي للعام 2014.ضوابط شراء وتصدير الذهب منشور رقم 2017/16

الانكماش والركود التي تحدث في الدول المستوردة. ويلاحظ ان اتجاهات الصادرات السودانية في الفترة الاخيرة تركزت في الامارات والصين فالبورصة المالية في الامارات تعتبر من اكبر البورصات العالمية وكذلك الصين تجاور اكبر بورصة مالية عالمية وهي بورصة طوكيو وبالتالي فأن الصادرات السودانية تكون أكثر مرونة وحساسية لأي تغيرات تحدث في هذه البورصات.

الاهمية الاقتصادية للصادرات السودانية (الذهب)

لقد ظلت مشاركة قطاع الثروة المعدنية والتعدين في الصادرات السودانية وفي الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي لاكثر من نصف قرن بعد استقلال البلاد عام 1956 في حدود اقل من 1% ولكنه شهد زيادة خلال السنوات الاخيرة بسبب زيادة انتاج الذهب وارتفاع عائداته بعد زيادة النشاط التعديني الاهلي للذهب.ويتجه السودان لان يصبح اكبر دولة منتجة للذهب والمعادن في القارة الافريقية والجدول التالي يوضح انتاج العالمي من الذهب وموقف الانتاج بالسودان قياسا على الانتاج العالمي .

جدول رقم (1) انتاج السودان من الذهب مقارنة بانتاج العالم2009-203

الكميات بالطن

اعلى الدول انتاجا	2009	2010	2011	2012	2013
الانتاج العالمي	2500	2620	2630	2630	2790
الصين	313.9	340.8	360,9	403	428
السودان	14,9	34	38	40	70
النسبة	0.60	1.30	1.44	1.52	2.51

المصدر :جمهورية السودان، وزارة المعادن

يلاحظ من الجدول اعلاه تزايد نسبة انتاجية السودان من الذهب الى الانتاج العالمي .

جدول رقم (2) الشركات المنتجة للذهب في السودان الكميات بالطن 2015

البيان	المخطط	الفعلي	النسبة
شركات الامتياز	5.8	4.88	85
شركات مخلفات التعدين	8.4	6	72
التعدين التقليدي	60.8	13.3	22
الجملة	75	24.2	32

المصدر :جمهورية السودان، وزارة المعادن

يلاحظ ان انتاج التعدين التقليدي يمثل اكبر انتاج على الرغم من انخفاض نسبة الانتاج المخطط للانتاج الفعلي .

الكميات المنتجة والمصدرة من الذهب لا تتوافق مع حجم الصادر

الانتاج الفعلي للذهب يبلغ حوالي200 مليون طن سنويا الا ان المصدر منه فيبلغ حوالي 82 طن . وقد يكون الفرق يحتفظ به بنك السودانكجزء من مكونات احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ، وربما يرجع الفرق بين المنتج والمصدر الى عدم قدرة بنك السودان على شراء كل الكميات المنتجة ، وكذلك قد يرجع الفرق الى التهريب وهو اكثر الاحتمالات صدقا. والجدول التالي يوضح حجم المنتج الى الصدر

جدول رقم (2) الكميات المنتجة والمصدرة من الذهب (2010-2015)

البيان	الكمية المنتجة بالطن	الكمية المصدرة بالطن	نسبة الصادرات للكميات المنتجة
2010	34	2,45	%7,2
2011	38	29,62	%78
2012	40	40,31	%100
2013	70	95,23	%34
2014	73,4	30,45	%41,5
2015	82	19,38	%23,6

جمهورية السودان ، وزارة المعادن

مساهمة قطاع التعدين الي الناتج المحلي الاجمالي :

قطاع التعدين يشكل الركيزة الاساسية للاقتصاد من خلال حصيلة صادراته ومساهمته المقدرة في الايرادات العامة للدولة واسهامه في الاحتفاظ بنسبة من الذهب ضمن مكونات احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ويؤدي قطاع التعدين دورا متعاظما بتمكين القطاعات المختلفة من الاسهام في عمليات الانتاج والتصدير وبالتالي تحقيق الاهداف الانمائيةوتخفيض معدل الفقر وتقليل نسبة البطالة ورفع مستوى المعيشة وبالتالي تحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصادي . والجدول التالي يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي .

والجدول (3) يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي

العام	الناتج المحلي لقطاع التعدين	نسبة المساهمة في الناتج الاجمالي	معدل نمو قطاع التعدين
2010	28670	0.18	95.41
2011	303459	0.17	11.74
2012	3283978	1.51	6.94
2013	8004500	2.33	67.68
2014	11722900	2.46	2.33
2015	19480628	3.04	10.32

جمهورية السودان ، الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول ان مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي متزايدة عام تلو الاخر حيث تدرجت نسبته في الناتج القومي الاجمالي من 0.18 % **الى** 3.04%

مساهمة قطاع التعدين الي اجمالي الصادرات:

حققت ايرادات حصيلة صادرات التعدين 2.57 **مليار دولار عام**2014 **تمثل** 83%**من الصادرات غير البترولية البالغة** 3.1 **مليار دولار بنسبة** 59.1% **من اجمالي الصادراتالبترولية وغير البترولية البالغة** 4.35 **مليار دولاروالجدول التالي يوضح ذلك**

جدول رقم (4) مساهمة قطاع التعدين الي اجمالي الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة 2010-2015

العام	انتاج الذهب بالكيلو جرام	قيمة الذهب مليون دولار	اجمالي الصادرات مليون دولار	نسبة عائدات الذهب من اجمالي الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مليون جنيه	مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي
2010	26316.7	1018	11404.3	9%	162,203.9	0.2%
2011	23739	1441.7	9598.6	15%	186,556.3	0.3%
2012	60	2142.3	3367.7	64%	243,412.8	0.4%
2013	24813	1048.4	4789.7	22%	342,803.3	2.3%
2014	30445	1271.3	4350.2	29%	475,827.7	2.5%
2015	19389	726	3169	23%	582,936.71	2.1%

جمهورية السودان, التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

تلاحظ من الجدول رقم (1) اعلاه الاتي:

1. **قفزت عائدات السودان من الذهب 1 مليار دولار بالعام 2010 الي 2 مليار دولار بالعام 2014 وذلك بسبب نمو صادرات البلاد من الذهب وارتفاع اسعاره بمعدلات عالية.**
2. **اما من حيث مدي مساهمة عائدات الذهب في الصادرات السودانية فقد بلغت مساهمتها نحو 9% من اجمالي حجم الصادرات السودانية خلال الفترة 2010 و64% من اجمالي حجم الصادرات السودانية في عام 2012 الي ان وصلت نحو 23% بالعام 2015 .**
3. **قفزت مساهمة قطاع التعدين والمحاجر نحو 2.3% من الناتج المحلي الاجمالي بالعام 2013 من 0.4% بالعام 2012 .وواصلت الارتفاع نحو 2.5% بالعام 2014 من الناتج المحلي الاجمالي قبل ان تنخفض انخفاضا طفيفا لتصل 2.1% بالعام 2015 من الناتج المحلي الاجمالي.**

عائدات صادرات الذهب من العملة الحرة:

تساهم صادرات الذهب في زيادة حصيلة البلاد من العملات الاجنبية مما يساهم في توفير مستلزمات التنمية والجدول التالي يوضح العائد من صادر الذهب خلال الفترة من 2010 -2015

جدول رقم (5) عائدات صادرات الذهب 02010-2015)

السنة	الكمية بالكيلوجرام	القيمة بالاف الدولارات
2015	19,389	725,697
2016	26,973	1,043,838
2017	37,517	1,558,529
2018	20,176	832,230
2019	21,756	989,051
2020	5,780	294,035

جمهورية السودان : الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول ان العام 2017 حقق اعلى ايراد من حصيلة صادرات الذهب تحليل صادرات الذهب الى اجمالي الصادرات اظهر ان صادرات الذهب تقع في المرتبة الرابعة بعد الصادرات غير البترولية والثروة الحيوانية والسلع الزراعية والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (6) الصادرات السلعية للاعوام 2010-2015 بملايين الدولارات

	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة
السلع الصادرات البترولية	9695	85.0	7286	75.9	256.6	7.6	1716.6	35.8	1,254	28.8	627	19.8
الصادرات غير البترولية تتضمن:	1,709	15.0	2,312	24.1	3,110	92.4	3,073	64.2	3,096.1	71.2	2,542	80.2
الذهب	1018	8.9	1441.7	15.0	2157.5	64.1	1048.4	21.9	1,271	29.2	726	22.9
معادن اخري	16.3	0.1	14.2	0.1	28.42	0.8	18.9	0.4	17	0.4	27	0.9
الثروة الحيوانية	193	1.7	335	3.5	446.6	13.3	682.1	14.2	856	19.7	910	28.7
السلع الزراعية	247.6	2.2	388.6	4.0	352	10.5	862.8	18.0	664	15.3	834	26.3
مواد مصنعة	0.0		0.0			0.0	154.7	3.2	57	1.3	22	0.7
اخري	233.7	2.0	132.07	1.4	125.4	3.7	306.2	6.4	230	5.3	23	0.7
اجمالي الصادرات	11,404	100.0	9,598	100.0	3,367	100.0	4,790	100.0	4,350.2	100.0	3,169	100.0
مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات غير البترولية		%59		%62		%69		%34		%41		%28
مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات		9%		15%		64%		22%		29%		23%

جمهورية السودان, تقارير بنك السودان المركزي للاعوام 2010,2011,2012,2013,2014,2015

- **بلغ اجمالي قيمة الصادرات للاعوام** 2010,2011,2012,2013,2014,2015 **11 مليار دولار,9.5 مليار دولار,3.4 مليار دولار,4.7 مليار دولار,4.3 مليار دولار , 3 مليار دولار علي التوالي.**
- **شكلت الصادرات البترولية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت** 85%,75.9%,7.6%, 35.8%, 28.8%, 19.8% **للاعوام** 2010,2011,2012,2013,2014,2015 **علي التوالي. بينما شكلت الصادرات غير البترولية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت** 15%, 24.1%, 92.4%, 64.2%,71,2% , 80.2%.
- **تضمنت الصادرات غير البترولية علي الثروة الحيوانية, السلع المعدنية, السلع الزراعية ومواد مصنعة اخري.**

- شكل صادر الذهب الي اجمالي الصادرات غير البترولية نسبة مساهمة بلغت 59% , 62% , 69% , 34% , 41% , 28% للاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي.
- شكلت صادر الثروة الحيوانية الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت 1.7% , 3.5% , 13.3% , 14.2% ,19.7% ,28.7% للاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي. بينما شكلت السلع الزراعية نسبة مساهمة الي اجمالي الصادرات بلغت 4% , 10.5% , 18% , 15.3% , 26.3% لنفس الاعوام.
- شكل صادر الذهب نسبة مساهمة الي اجمالي الصادرات نسبة مساهمة بلغت 9% , 15% , 64% , 22% , 29% , 23% خلال الاعوام 2015,2014,2013,2012,2011,2010 علي التوالي.
- شهدت الفترة 2012-2015 ارتفاعا ملحوظا في نسبة مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات بلغت 64% , 22% , 29% , 23%.

دور قطاع التعدين في التنمية الاقتصادية:

1. توفير فرص عمل لاعداد كبيرة من الشباب واستيعابهم في هذا القطاع العريض مما اسهم في تقليل نسبة البطالة حيث تقدر العمالة في هذا القطاع بحوالي مليون فرد وبمتوسط 5 افراد في كل اسرة نجد ان 5 مليون فرد من سكان السودان يرتبط معاشهم بهذا القطاع .
2. تحريك النشاط التجاري و الاقتصادي بمناطق التعدين من خلال ظهور العديد من المهن الاخرى المصاحبة لنشاط التعدين التقليدي وبالتالي قداسهم القطاع في تنشيط العمل بالقطاعات الاخرى ذات صلة بقطاع التعدين .
3. تاثر المجتمعات المحلية ايجابا بالدخول الجديدة من عائدات الذهب و ظهر ذلك جليا في المباني و النهضة العمرانية التي تميزت بها مناطق التعدين التقليدي .
4. شركات التعدين العاملة اسهمت في استيعاب عدد مقدر من العمالة المحلية بمواقع الانتاج .

5. زيادة ايرادات الولايات والمحليات مما اسهم في توفير الموارد اللازمة لتمكينهم من تفيذ المشروعات التنموية التي تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى الخدمات للمواطنين بالمحليات.
6. ساهمت شركات التعدين بانواعها المختلفة (تعدين كبير – تعدين صغير- مخلفات- تعدين تقليدي) في تنمية المجتمعات المحلية وقد حرصت وزارة المعادن على تضمين نص بعقودات التعدين الموقعة مع الشركات فيما يتعلق بتخصيص نسبة من ارباح هذه الشركات لتنمية المجتمعات المحلية، وفي هذا الاطار تم رصد عدد من المؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها في كل ولايات السودان التي بها نشاط تعديني ،وعلى سبيل المثال لا الحصر تم في العام 2015 تنفيذ عدد 37 مؤسسة تعليمية و42 مؤسسة صحية 248مصادر للمياه و 671كلم طرق معبدة و 8 مشاريع كهرباء و30 مسجد وخلوة قران (المصدر الشركة السودانية للموارد المعدنية) .
7. ايضا لقطاع التعدين دور رئيس في دعم الصناعة بالبلاد حيث نجد ان المعادن الصناعية رفدت الطاقة الانتاجية المحلية بكميات مقدرة من الخام عبر المحاجر المختلفة في ولايات السودان .

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج نوردها فيما يلي:

1. التعدين التقليدي وفر فرص للعمالة السودانية وانه ساهم كثيرا في تنمية المناطق التي ينتمي اليها التعدين بالإضافة الي دوره علي تحسين ميزان المدفوعات بعد خروج بترول الجنوب.
2. عدم الاستغلال الامثل للموارد المتعددة والمتنوعة بجانب تصدير السلع في شكلها الخام يفقد الدولة ميزتها النسبية في انتاج بعض السلع مستقبلا.
3. يتمتع السودان بموارد معدنية ومائية بشرية ضخمة يعتبر معدن الذهب من اهمها حيث يتوفر بكميات كبيرة في مناطق مختلفة لكنه لم يستغل بصورة مثلي حتي الان.

4. هنالك تزايدا في النشاط التعديني للذهب ادي الي زيادة معدلات انتاجه بالتالي زيادة نسبة مساهمة صادرات الذهب من اجمالي الصادرات، الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2010-2015).
5. تصدير الخامات في صورتها الطبيعية اهدارا للثروة المعدنية حيث ان تصنيعها يزيد من القيمة الاضافية مما ينعكس ايجابيا علي الاقتصاد القومي ويقتضي ذلك بالضرورة مكافحة تهريب الذهب الي الخارج.
6. يذخر السودان بإمكانيات وفرص في الزراعة والمعادن والصناعة والنفط يمكن ان تساهم في تعظيم كمية الصادرات.
7. قيمة وكمية الصادرات السلعية غير البترولية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية المتوفرة والمتاحة في السودان.
8. من خلال التطور التاريخي للصادرات في السودان اتضح ان الصادرات السلعية تتركز في سلع محدودة مما يزيد من حساسية الصادرات للتقلبات العالمية.
9. لم تحدث زيادة كبيرة في قيمة الصادرات غير النفطية خلال الحقبة النفطية.
10. معظم الصادرات السلعية كانت في شكل مواد اولية او مواد ذات اضافة حقيقية مما يقلل العائد المادي منها.
11. تلاحظ في الفترة الاخيرة تزايد صادرات الثروة الحيوانية ودخول الذهب بنسبة كبيرة في هيكل الصادرات.
12. هنالك ضعف في هيكل الصادرات الصناعية من القيمة الاجمالية للصادرات السلعية مع وجود فرص لزيادتها.
13. الصادرات السلعية في اغلب الاحوال تتجه نحو دول محددة ومناطق محددة مما يزيد من مخاطرها في التجارة الدولية.
14. شهدت الفترة (2011-2015) تدهور كبيرا في الميزان التجاري وذلك بعد انفصال جنوب السودان وخروج النفط من هيكل الصادرات السودانية حيث انخفضت الصادرات من 9 مليار بالعام 2011 دولار لتصل الي 3 مليار دولار بالعام 2012. وزاد عجز الميزان التجاري حتي بلغ 6 مليار دولار في العام 2015.
15. شهدت الفترة 2012-2015 ارتفاعا ملحوظا في نسبة مساهمة صادر الذهب الي اجمالي الصادرات بلغت 64% , 22% , 29% , 23%.

التوصيات:

1. **تشجيع والزام بنوك الاستثمار لتقديم التمويل اللازم والضروري للمعدنين افرادا وشركات.**
2. **تنمية قطاع التعدين بوضع خطة قومية شاملة للاستغلال الاقتصادي للموارد المعدنية وتنويع الصادرات والتدريب والتأهيل لأجل توسيع قاعدة الدخل القومي مع استصحاب التجارب السابقة وتجارب دول العالم الشبيه.**
3. **انشاء وحدات صناعية لرفع جودة خامات سلع التصدير.**
4. **انشاء بورصة الذهب والمعادن لتعظيم مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد من خلال اظهار حجم الانتاج الفعلي للذهب والحد من ظاهرة التهريب**
5. **لا بد للسودان من ان يعمل علي تنويع صادراته فتنويع الصادرات هو المفتاح للتغلب علي سيطرة السوق العالمية في اسعار المنتجات الزراعية والبترول, لن يحدث أي تقدم او تنمية في السودان اذا كان الاعتماد دائما علي الصادرات الناضبة كما هو الحال بعد اكتشاف البترول وبعد خروج بترول الجنوب اذا لا بد من تنويع الصادرات خلال تجميع وتوجيه كل قدرات الاقتصاد الداخلي والعمل علي تحفيزها لتعمل بأقصى طاقاتها وباعلي كفاءة واقل تكلفة وحتي يتسنى للسودان ايجاد موطئ قدم له في السوق الاقتصادية الدولية فانه لا بد من تهتم بمستوي جودة الانتاج والتعبئة الجيدة للسلع والاهتمام بالمعايير الدولية لقياس الجودة حيث لا تقبل هذه السوق الا السلع ذات القدرة التنافسية العالية.**
6. **زيادة تنافسية صادرات الذهب في الاسواق الخارجية من خلال توفير التمويل المطلوب وفي الوقت المحدد, توفير وسائل النقل البري وتنشيط دور السكك حديد مع توفير بواخر للنقل البحري واعادة النظر في الغاء كافة الرسوم غير الضرورية.**
7. **الاستغلال الامثل للموقع الجغرافي المتميز للسودان من خلال تنشيط التبادل التجاري (تجارة العبور+ تجارة الحدود) وخاصة مع بعض الدول التي ليست لديها موانئ علي البحر الاحمر مثل اثيوبيا, تشاد, جنوب السودان. مع ضرورة انشاء كيان اقتصادي يجمع السودان مع هذه الدول والدخول في شراكات واتفاقيات ثنائية من شأنها ان تحفز وتشجع التبادل التجاري مع هذه الدول واستصحاب التجارب السابقة وتفادئ الاخطاء منها والتركيز علي مصلحة السودان في المقام الاول.**

قائمة المراجع والمصادر

اولاً الكتب:

1. سيف الدين حسن صالح، ، الذهب في السودان ، 2016.
2. د/ أحمد عبدالله ابراهيم أحمد ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، تمويل التجارة الخارجية ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2010.
3. د/ قسوم خيري بلال ، ، إشكاليات الإقتصاد والتنمية في السودان، 2012 شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
4. د/ محمود عبد الرزاق ، ، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) ، الدار الجامعية الاسكندرية 2011.
5. د/ خالد محمد السواعي ، ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها ،عالم الكتب الحديث ، 2009 .
6. د/ طارق جمعة سيف ، ، تأمينات التجارة الخارجية ، دار الفكر الجامعي 2008.

ثانيا: البحوث:

1. دراسة ماجستير, محمد الشيخ خضر الخليفة, الاثار الاقتصادية لتعدين الذهب في السودان 2015. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثالثا: الاوراق العلمية:

1-سعد عبدالله سيد احمد الكرم, النشاط التعديني للذهب ودوره في الاقتصاد السوداني, قسم الاقتصاد, كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية, جامعة النيلين, 2012.

2-سعيد احمد سليمان محمد, تقييم اثر سياسات الصادر في ترقية اداء الصادرات السودانية للفترة 2007-2014 , جامعة النيلين,2016

رابعاً : المجلات

1. مجلة المصرفي, العدد 63 , مارس 2012.
2. مجلة المصرفي, العدد 83 , مارس 2017.
3. مجلة المصرفي, العدد 72 , يونيو 2014.

خامساً: التقارير الرسمية

1. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الخمسون** 2010.
2. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الحادي والخمسون** 2011.
3. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الثاني والخمسون** 2012.
4. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الثالث والخمسون** 2013.
5. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الرابع والخمسون** 2014.
6. **جمهورية السودان, بنك السودان المركزي, التقرير السنوي الخامس والخمسون** 2015.
7. **جمهورية السودان, الجهاز المركزي للاحصاء,**
8. **جمهورية السودان, وزارة المعادن .**
9. **جمهورية السودان, الشركة السودانية للموارد المعدنية**

الجزيرة الحرارية بالدمام : تحليل الأسباب والآثار وآليات العلاج

Thermal Island in Dammam: An analysis of the causes, effects and treatment mechanisms.

مشاعل حباب شباب العصيمي

إيمان مشبب عوضه الاحمري

المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة:

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أسباب التلوث البيئي وارتفاع درجة الحرارة وبروز الجزر الحرارية في مدينة الدمام, وتناولت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي, والذي يعتمد على تحليل الظاهرة ووصفها ووضع الحلول لها, إضافة لاستخدام المنهج القياسي عبر بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والمتمثل بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث توصلت الباحثة إلى وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وارتفاع نسب التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، وأوصت الدراسة متخذي القرار إلى ضرورة إنشاء مراكز طبية متطورة في مدينة الدمام لإجراء فحوصات طبية بشكل دائم للسكان للتنبؤ بالأمراض مسبقاً , خصوصاً تلك الأمراض المتعلقة بتغير درجات الحرارة وتلوث الهواء, كما أوصت بإنشاء معهد علمي للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , مهمته إعداد الدراسات ذات الصلة بالبيئة ووضع المقترحات اللازمة للتخفيف من تداعيات الأزمة البيئية في المملكة العربية السعودية.

Abstract

The study aimed to identify the causes of environmental pollution, high temperature and the emergence of thermal islands in Dammam.

The researcher also addressed the analytical descriptive approach, which is based on analysis of the phenomenon, its description and development of solutions, in addition to the use of the standard approach by constructing the multi-linear regression model to measure the effect of independent variables on the dependent variable, which is the emission of carbon dioxide.

The researcher concluded that there is a strong relationship between economic growth and high environmental pollution in Saudi Arabia.

The study recommended that decision-makers should establish advanced medical centers in Dammam to conduct permanent medical examinations for the population to predict diseases in advance, especially those related to temperature change and air pollution, It also recommended the establishment of a scientific institute for economic, social and environmental research, which will prepare studies related to the environment and develop proposals to mitigate the consequences of the environmental crisis in Saudi Arabia.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1-1: المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من التحولات والتغيرات والتي قد غيرت معالم الحياة, ورافقها ظهور الأزمات البيئية والمناخية, وأهمها ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة الحرارة والتي تعتبر أحدى التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي, إذ تتسبب تلك المشكلة في الإضرار بالاقتصاد العالمي وفي حال تفاقمها ستؤدي إلى تدمير البيئة ككل, ومن أبرز مخاطرها : "فقدان الكثير من المحاصيل الزراعية , توسع ظاهرة التصحر, انقراض الكثير من الحيوانات والكائنات الحية, انتشار العديد من الأمراض الخطيرة, تلوث الهواء , تزايد أعداد المصابون بمرض الربو ومشاكل الرئة" (عبد القادر, 2017,ص:2).

ونظراً للتطور في الأنشطة الاقتصادية ونمو القطاع الصناعي والاستخراجي والتعديني والذي رافقه ازدياد الاستهلاك العالمي للوقود كنتيجة مباشرة لزيادة حجم الطلب على السلع والخدمات المرتبطة بالثورة الصناعية والتكنولوجية , حيث رافق تلك التطورات حدوث انعكاسات سلبية على البيئة وعلى الاقتصاديات العالمية ككل, ومن تلك الانعكاسات ارتفاع درجات الحرارة والتسبب بالتصحر والمشكلات البيئية وأهمها تلوث الهواء بزيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, وتعتبر تلك المشكلات من احدى التحديات الرئيسية التي تواجه العالم وتهدد الحياة البشرية ما لم يتم وضع الحلول المناسبة للخروج من الأزمة .

تُعتبر المملكة العربية السعودية من أكثر بلدان العالم استهلاكاً للوقود, وذلك بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات النمو وتحقيقها لمعدلات نمو عالية قياساً بمتوسط المعدل السنوي العالمي, كما أن اعتماد المملكة على استخراج النفط والتعدين والصناعات المرافقة لتلك الأنشطة قد تسبب في اندلاع العديد من المشكلات البيئية كارتفاع درجة الحرارة في بعض المناطق خصوصاً الشرقية كونها تتوطن بها المصانع, إضافة إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتسببها بتلوث الهواء, حيث تعاني المنطقة

الشرقية بالمملكة وتحديداً الدمام من ارتفاع في درجة الحرارة وتلوث الهواء ولذلك تأثيرات سلبية على الاقتصاد والوضع الصحي في المملكة العربية السعودية .

إن توطن الصناعات في مدينة الدمام قد أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي وارتفاع درجة الانبعاثات الحرارية , حيث تعاني الدمام من مشكلة حضرية تتمثل في ارتفاع درجة الحرارة وظهور الجزيرة الحرارية , تحاول الباحثة التطرق إلى تلك المشكلة وتحديد أسبابها ونتائجها وسبل علاجها في ظل الإمكانيات المتاحة, حيث لا يمكن عزل تلك المشكلة عن درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تشهدها مناطق المملكة.

2-1: مشكلة الدراسة

للانبعاثات الحرارية تأثيرات غير إيجابية على الاقتصاديات المختلفة نظراً لدورها في اعاقة التنمية وهدر الموارد والتأثير على البيئة ومكوناتها المختلفة, ولأجل ذلك تسعى الباحثة التطرق لإشكالية الدراسة والتي تتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أسباب وتأثيرات الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام وأليات العلاج؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي, العديد من التساؤلات الثانوية التالية:

1- ما هي العوامل المؤثرة في ارتفاع درجة الحرارة في المملكة العربية السعودية؟

2- ما هي أبرز مصادر النمو في المملكة وعلاقتها بوجود الجزيرة الحرارية في الدمام؟

3- هل يوجد علاقة لزيادة الإنتاج الصناعي والاستخراجي والتعدين ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام؟

4- ما هي أبرز تأثيرات الجزيرة الحرارية على الاقتصاد والمجتمع السعوديين؟

5- ما هي أبرز التحديات التي تواجه المملكة في التخفيف من المشكلات البيئية المتفاقمة ؟

6- ما هي أبزر الأليات والتدابير المتبعة في المملكة للتقليل من تداعيات الجزيرة الحرارية في الدمام؟

7- هل يوجد علاقة بين ازدياد استهلاك الوقود وبين ارتفاع درجة الحرارة وتلوث الهواء في مدينة الدمام؟

1-3: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من راهنيتها والحاجة إليها خصوصاً في ظل استمرار ارتفاع درجة الحرارة الناجمة عن عدة عوامل منها: النمو في القطاع الصناعي واستخراج الوقود والأنشطة التعدينية إضافة لزيادة استهلاك الوقود, كما أن للدراسة أهمية كونها تناقش وتحلل أسباب مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام, وتداعياتها وسبل التقليل منها, إضافة إلى وضع رؤية وتصور للتقليل من تداعيات تلك المشكلة الحضرية, حيث تكتسب تلك الدراسات أهمية متزايدة لندرة الدراسات المتخصصة المتصلة بها ولأهميتها في الفترة الراهنة, كما للدراسة أهمية اقليمية ودولية نظراً لاعتبار مشكلة ارتفاع درجة الحرارة أو ما يُعرف بالاحتباس الحراري التحدي الأبرز للعالم والمشكلة البيئية الأكثر خطراً على استمرارية الحياة البشرية وبقاء البيئة في تلبية احتياجات بني البشر.

1-4: أهداف الدراسة

تهدف الباحثة من إجراءها لتلك الدراسة , إلى تحقيق العديد من الأهداف المرجوة ويمكن إبراز بعض تلك الأهداف على النحو التالي :

1- التعرف على الجزيرة الحرارية كأهم المشكلات الحضرية في مدينة الدمام.
2- تبيان العوامل المؤثرة في وجود الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.
3- إظهار طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.
4- إبراز العلاقة بين عدد السكان والتلوث البيئي وارتفاع درجات الحرارة في مدينة الدمام.
5- التعرف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ارتفاع المشكلة البيئية في مدينة الدمام.
6- إبراز أهم التحديات البيئية والحضرية التي تواجه مدينة الدمام.
7- التعرف على أهم التدابير المتبعة للتقليل من مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

1-5 : فرضيات الدراسة

بناءً على تساؤلات الدراسة ومضامين البحث , يمكن صياغة الفرضيات من قبل الباحثة على النحو التالي :

1- يوجد علاقة بين زيادة النمو الاقتصادي في المملكة ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

2- هناك علاقة بين تزايد اعتماد المملكة على استخراج النفط وبين وجود مشكلات بيئية ومنها الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

3- هناك علاقة بين عدد السكان وارتفاع درجة الحرارة ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

4- هناك علاقة بين استهلاك الوقود وارتفاع درجة الحرارة ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

5- هناك علاقة بين نمو قطاع الاستخراج والتعدين وزيادة الانبعاثات الحرارية ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

6- هناك علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتلوث البيئي وتحديداً زيادة الانبعاثات وتلوث الهواء ووجود مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام.

1-6 : المنهج البحثي المتبع

استندت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي كونه من أكثر المناهج أهمية كونه يسلط الضوء على الظاهرة المبحوثة ويحدد أسبابها وتداعياتها وسبل علاجها , حيث يغوص في الظاهرة بشكل عميق, كما أن الباحثة قد استعانت بعدد من الدراسات والأدبيات لتحقيق أهدافها الرئيسية, كما تم تعزيز الدراسة بالجداول والرسوم البيانية لأهم المتغيرات والمؤشرات ذات الصلة بالموضوع .

كما تم استخدام المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد , ويمكن إبرازه على النحو التالي:

1-7 متغيرات الدراسة :

يمكن إبراز أهم متغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- المتغير التابع:

غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2, وهو مؤشر رئيسي لانبعاثات الغازات ولتلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة ونشوء الجزر الحرارية.

2- المتغيرات المستقلة :

ويمكن تبيان تلك المتغيرات كالتالي:

1- **إجمالي القيمة المضافة لقطاع التعدين بالمليار دولار.**
2- **استهلاك الوقود بالمليون طن.**
3- **إجمالي الصادرات بالمليار دولار.**
4- **إجمالي الواردات بالمليار دولار.**
5- **إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار.**
6- **إجمالي الاحتياطي من النفط الخام بالمليار برميل.**
7- **إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار.**
8- **عدد السكان بالألف.**

1-8: حدود الدراسة

يمكن إبراز حدود الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية : مدينة الدمام- المحافظة الشرقية – المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية : حاولت الباحثة استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية في المملكة, وتحديد أهم محددات التلوث البيئي وعلاقته بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون co2, ومسببات الجزيرة الحرارية خلال الفترة 1970-2015.

الحدود الموضوعية : الجزيرة الحرارية بالدمام : تحليل الأسباب والأثار وأليات العلاج.

1-9: مصطلحات الدراسة

الاحتباس الحراري:

يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري global warming بأنه عبارة عن حدوث ارتفاع في معدل درجات حرارة الطبقة السفلية القريبة من سطح الأرض والقريبة من الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض، والسبب وراء هذا الارتفاع هو حدوث زيادة انبعاث غازات الصوبة الخضراء أو ما يُعرف بالغازات الدفيئة، و أبرز هذه الغازات

الميثان الذي يتشكل بشكل أساسي من التفاعلات الميكروبية التي تحدث من تربية الحيوانات المجترة و حقول الأرز(عبد القادر, 2017,ص:1).

الجزيرة الحرارية :

تُعرف الجزيرة الحرارية بأنها نطاق ترتفع فيه درجة الحرارة بشكل مُخالف لما حوله من توزيع في درجة الحرارة, ويمثل هذا النطاق قمة حرارية تنخفض درجة الحرارة بالبعد عنه في جميع الاتجاهات, وتتشكل الجزر الحرارية فوق نطاقات تتجمع فيها عوامل جغرافية جوية وأرضية وبشرية.

الفصل الثاني

الدراسات والأدبيات السابقة

2-1: المقدمة

تتعدد النظريات والأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوعات التلوث بشكل عام, ومن ضمنها النظريات التي تناقش أسباب تلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة وتكون الجزر الحرارية, مما لا شك فيه أن تطور الأنشطة الاقتصادية وسلوك الإنسان ضد الطبيعة قد أدى إلى وجود العديد من المشكلات البيئية والحضرية والتي أثرت سلباً على مناحي الحياة وأضرت بشكل أساسي في استمرارية البيئة وبقائها .

إن ارتفاع درجات الحرارة يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتنذر بتغير في المناخ والاضرار بالتنوع البيئي, ولهذا تداعيات خطيرة على صعيد الاقتصاديات والمجتمعات ككل.

2-2: نظريات التلوث البيئي

لا تختلف النظريات المفسرة للتلوث البيئي على وجود مبدأ رئيسي مفاده أن للإنسان دور مباشر في إحداث التلوث مع وجود عوامل غير بشرية تتمثل في العوامل الطبيعية, حيث يمكن إبراز أهم مصادر التلوث البيئي وخصوصاً تلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة على النحو التالي:

1- المصادر الطبيعية : وهي المصادر التي يتدخل فيها الإنسان, وهي كالتالي (أبو مفرح, 2017):

الغبار والأتربة:

تعتبر الغبار والأتربة من أكثر الملوثات شيوعاً، وهي المسؤولة الأولى عن وجود جسيمات في الهواء، علماً أن مصدر هذا الغبار يكون من البناء، ومن قيادة السيارات على الطرق غير المعبدة أو المعبدة، أو بسبب تساقط الأتربة عن النيازك والشهب نحو طبقات الجو السطحية.

الحرائق:

تعتبر الحرائق مصدراً رئيسياً لمعظم الملوثات، سواء أكانت هذه الحرائق طبيعية نتيجة الارتفاع الشديد في درجة الحرارة، أم بسبب الممارسات الخاطئة في الزراعة، الأمر الذي يؤثر على توازن النظام البيئي، إذ تساهم هذه الحرائق في تدمير الحياة البرية، كما تزيد من حدوث تلوث في الهواء.

الزراعة:

تؤدي الزراعة إلى دخول مركبات عضوية متطايرة في الغلاف الجوي، ومن هذه المركبات الغبار الناتج عن المخلفات الحيوانية، وعن استعمال الأسمدة، والمبيدات الحشرية الضارة، إضافةً إلى حبوب اللقاح المسؤولة عن تكاثر النبات، الأمر الذي يؤدي إلى تلوث الهواء، والتأثير على تركيبته الطبيعية.

البراكين:

ويكون ذلك بتصاعد العديد من الغازات من البراكين المضطربة، مثل: غازات ثاني أكسيد الكبريت، وكلوريد الهيدروجين، وفلوريد الهيدروجين.

السحب الرعدية:

وذلك بسبب التفريغ الكهربي لهذه السحب، إذ ينتج عنه تصاعد لأكاسيد النيتروجين في الهواء.

الغاز الطبيعي:

يؤدي انتزاع الغاز الطبيعي من باطن الأرض إلى تصاعد كبريتيد الهيدروجين في الهواء، وبالتالي تلوثه.

الرياح والعواصف:

تؤدي العواصف، والرياح، والمنخفضات الجوية إلى انتشار الأملاح في الهواء وبالتالي تلوثه. غاز الأوزون: ويعتبر هذا الغاز طبيعياً، ويتخلق في الهواء الجوي بشكلٍ ضوئي، ويسبب تلوثاً في الهواء.

البكتيريا والفطريات والميكروبات:

وتنتشر هذه الكائنات في الهواء، مهما اختلف مصدر تواجدها، سواء أكانت من التربة، أم من الفضلات الآدمية، أم من تعفن الطيور والحيوانات الميتة.

المواد ذات النشاط الإشعاعي:

وهي المواد الموجودة في صخور القشرة الأرضية، أو الناتجة من تأين بعض الغازات نتيجة الأشعة الكونية.

مصادر غير طبيعية (بواسطة الإنسان):

وهي الأنشطة التي يتدخل الإنسان بها ومن خلاله يتم التسبب بالتلوث، ومن تلك المصادر التالي (أبو مفرح، 2017):

انبعاثات السيارات:

تؤدي السيارات إلى انبعاث المركبات العضوية، والرصاص، وأول أكسيد الكربون، وأكاسيد النيتروجين في الهواء، الأمر الذي يضر بالبيئة نتيجة تلوث الهواء فيها.

احتراق الوقود الأحفوري:

يؤدي احتراق الوقود إلى بعث عنصر ثاني أكسيد الكبريت في الهواء، مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة الأمطار الحمضية، والضباب الدخاني، وانبعاث غازات الاحتباس الحراري.

الصناعة:

تؤدي الصناعات إلى انبعاث الرصاص، والمركبات العضوية، وأكاسيد النيتروجين في الهواء، حيث تنتج هذه الانبعاثات من العمليات الصناعية، مثل: إنتاج الغاز والنفط، والتعدين، وصناعة الإسمنت، والصناعات الكيميائية، ومصافي النفط.

استخدام المذيبات:

يؤدي استخدام المذيبات من أجل عمليات إزالة الشحوم، والتنظيف الجاف، وطلاء الأسطح إلى بعض مركبات عضوية في الهواء، الأمر الذي يؤدي إلى تلوثه.

محطات البنزين وغاز الطهي في المنازل:

يؤدي استعمال البنزين إلى بعث جسيمات ومركبات عضوية في الهواء؛ فيؤثر على جودته ويؤدي إلى تلوثه.

النشاط الإشعاعي: حصول نشاط إشعاعي واحد كفيل بتلويث الهواء، وإحداث كوارث صحية.

ويمكن تلخيص أهم نظريات وأدبيات التلوث في النقاط التالية:

1- نظرية التجارة الخارجية وعلاقتها بالتلوث :

حيث تشير تلك النظرية إلى وجود ارتباط وثيق بين النشاط التجاري والبيئة, حيث تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة, إذ تعتبر البيئة المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج, وبالتالي كل ما ينجم من نفايات بسبب العملية الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على البيئة, كما تبين النظرية أنه كلما تم استنزاف الموارد البيئية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية فإن أعباء ونتائج ذلك ستكون سلبية على البيئة والاقتصاد, ومنها الاستنزاف غير المتجدد للموارد الطبيعية وتلوث البيئة وانخفاض القدرة الإنتاجية وغيرها من العناصر البيئية (الإمارة, 2010).

2- يشير البعض إلى أن الإنسان يعتدي على البيئة منذ أجيال, وتاريخياً حدث التعدي الرئيسي حيث انتقل الإنسان إلى العيش في مستوطنات, وحول الغابات إلى مزارع, وبدأ في تربية النباتات والحيوانات المنزلية, لكن ذلك التحول الكمي أدى إلى اختلال التوازن البيئي وأضر بشكل كبير التنوع البيئي وسبب التصحر وارتفاع نسب التلوث (ساموبلسون ونوردهاوس, 2006).

3- التصور الديموغرافي للتحضر:

يستند هذا التصور على العامل الديموغرافي كأهم مقياس لعملية التحضر والنمو الحضري, حيث يشير مصطلح التحضر إلى وجود تجمعات سكانية من حجم معين, أو نسبة هؤلاء إلى أجمالي عدد السكان, إذ ساهمت الزيادة السكنية إلى تركزها في المدن مما أدى إلى زيادة التحضر وتطور المدن كنتيجة مباشرة للتطور الديموغرافي وبسبب ذلك يحدث الاكتظاظ السكاني ويشتد الطلب على المنتجات والسلع ومنها الوقود ,

مما يساعد ذلك على حدوث تلوث الهواء وتراكم الفضلات سيرافقه كذلك ارتفاع نسب التلوث بسبب تطور المدن وزيادة عدد سكانها ونمو الأنشطة الاقتصادية[1].

3-2: الدراسات السابقة

تكتسب الموضوعات التي تتناول المشكلات البيئية والحضرية اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين والكتاب لما لها من أهمية في التعرف على التحديات التي تواجه عملية التنمية والنمو الحضري للمدن والمناطق المختلفة, لذلك فلقد استعانت الباحثة بعدد من الدراسات السابقة للاستفادة منها وتثمير بعض نتائجها بما يخدم الدراسة الحالية , ويمكن إبراز أهم الدراسات السابقة التي لجأت إليها الباحثة على النحو التالي :

هدفت دراسة تيوكو (2016) إلى التعرف على أسباب ارتفاع درجات الحرارة في العالم خلال العقود الأخيرة , وخلصت الدراسة إلى احتواء الجو على 380 جزءا بالمليون من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر الغاز الأساسي المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري مقارنة بنسبة ال 275 جزءً بالمليون التي كانت موجودة في الجو قبل الثورة الصناعية, كما بينت الدراسة أن حرق الوقود الحفري سيزيد من كميات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف وارتفاع درجة الحرارة, وأن زيادة تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي سيؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 4-5 درجة سلسيوس.

هدفت دراسة مراد (2015) إلى التعرف على أسباب ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية في العالم عام 2015, وحاولت إبراز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع درجات الحرارة وتسببها في تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري .

خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع درجات الحرارة في العام 2015 هي الأعلى منذ العام 1880م, كما بينت الدراسة أن أسباب ارتفاع درجات الحرارة عالمياً يعود إلى نمو الاستهلاك العالمي للوقود وخصوصاً الوقود الأحفوري, وعدم وجود آلية سليمة للتحكم في العوادم والغازات الناتجة عن حرق البترول, وان أبرز تداعيات الاحتباس الحراري يكمن في التأثير على المحاصيل الزراعية وارتفاع منسوب المحيطات وظهور الفيضانات وذوبان الجليد, إضافة لمشكلة التصحر.

[1] https://ar.scribd.com/doc/75394431 النشاط الاقتصادي والنمو الحضري, الرابط الالكتروني :

هدفت دراسة فريدة (2012) إلى التعرف على أثر التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي على التنمية المستدامة في الدول العربية , وحاولت الدراسة تبيان وإبراز المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتفاقم المخلفات والنفايات بكافة أنواعها وكيفية التعامل مع الصناعات القائمة لكي تصبح صديقة للبيئة في العالم العربي.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم محددات التلوث البيئي في العالم العربي تكمن في متوسط دخل الفرد المرتبط بالتكنولوجيا, وعدد السكان, وأن الاثار الاقتصادية الناجمة عن تراكم النفايات يكمن في ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية , وأن تكاليف مكافحة التلوث تحتاج لميزانيات ضخمة تفوق ميزانية العديد من الدول, وتوصلت الدراسة أن ارتفاع عدد السكان وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يضغط على الموارد الاقتصادية ومن ثم التسبب في التلوث.

تناولت دراسة معهد الأمارات التعليمي (2011) مشكلة الاحتباس الحراري في العالم, وهدفت إلى التعرف على مفهوم ظاهرة الاحتباس الحراري ودورها في التأثير على البيئة, كما حاولت إبراز التطور التاريخي لظاهرة الاحتباس الحراري عالمياً, ودور الغازات الدفينة في الإسراع بتفاقم المشكلة واعتبارها مشكلة عالمية .

خلصت الدراسة إلى احتواء الجو على 380 جزءاً بالمليون من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يعتبر الغاز الأساسي المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري مقارنة بنحو 275 جزء من المليون كانت موجودة في الجو قبيل الثورة الصناعية, كما بينت الدراسة أن مقدار تركيز غاز co2 في الجو أصبح أعلى بنسبة 30% عن مقدار تركيزه قبيل الثورة الصناعية, وأن مقدار تركيز الميثان قد ازداد إلى الضعف والكلوروفلوركاربون قد ارتفع بنسبة 4% سنوياً, كما توصلت الدراسة إلى أن تزايد النشاط الصناعي والاقتصادي وزيادة أعداد السكان بنحو 6 أضعاف خلال 200 سنة يشكلون العوامل الأكثر أهمية في تفاقم الاحتباس الحراري, كما بينت الدراسة أن كل ارتفاع في درجة الحرارة بنسبة درجة واحدة سيلسيوس يزيد الخطر بنسبة كبيرة تؤثر وبشكل سريع على الأنظمة البيئية الضعيفة , كما ان ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجتين سيلسيوس يرافقها انتشار المجاعات ونقص المياه .

هدفت دراسة جعفري (2010) إلى التعرف على مفهوم وأنماط الجزيرة الحرارية , وتبيان الأسباب التي أدت إلى ارتفاع درجة الحرارة بالجزيرة الحرارية,

والتعرف على أثر الجزيرة الحرارية على سلوك طلبات جامعة جازان السعودية ودرجة تحصيلهم العلمي, إضافة للتطرق إلى معالجة الأثار السلبية الناتجة عن الجزيرة الحرارية

خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين ارتفاع درجة الحرارة والسلوك السيئ للطالبات وقلة تحصيلهن العلمي.

هدفت دراسة الناصر(2009) إلى التعرف على اضطراب المناخ في المملكة نتيجة الاحتباس الحراري والتغيرات الطبيعية التي تشهدها المملكة, كما حاولت الدراسة تبيان طبيعة العلاقة بين الإنسان والمناخ, وكيف يؤثر سلوك وأنماط استهلاك الإنسان في المناخ .

خلصت الدراسة إلى أن المناخ يتغير ويتمثل التغير في ارتفاع درجة الحرارة الناجمة عن زيادة الغازات في الغلاف الجوي خاصة ثاني أكسيد الكربون co2, كما ان النمو العالمي في استهلاك الطاقة قد أدى إلى زيادة انبعاثات الغازات والتسبب في تلوث الهواء .

هدفت دراسة البدري وآخرون (2007) إلى التعرف على ظاهرة الاحتباس الحراري و مخاطرة على الكرة الأرضية, وأسبابها وسبل التخفيف من حدتها.

وخلصت الدراسة إلى حرق غاز ثاني أكسيد الكربون هو السبب الرئيسي لمشكلة الاحتباس الحراري , وأن الوسائل الواجب اتخاذها للتقليل من حدة الاحتباس الحراري يكمن في خفض الاعتماد على مصادر الطاقة العضوية كالفحم والنفط والغاز لأنها تنتج ثاني أكسيد الكربون, كما أن خفض نسبة الانبعاثات الغازية لن يؤدي إلى إنهاء المشكلة بل سيؤخر من حدوثها ويقلل من أثارها فقط.

تناولت دراسة المسيب (2005) أساليب الحماية من تسربات النفط في المنشآت النفطية للحد من التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية, وهدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر تسريب النفط في المنشآت النفطية وعلاقته بالتلوث البيئي في المملكة العربية السعودية, كما حاولت تبيان المعوقات التي تحد من فعالية وسائل تحقيق الأمن البيئي من مخاطر التلوث البيئي.

وخلصت الدراسة إلى وجود أثار سلبية للتسريبات النفطية على تلوث الهواء في المملكة العربية السعودية, إضافة لوجود تأثيرات لتسرب النفط على التربة والماء.

هدفت دراسة Albert(2016) إلى التعرف على أسباب الأزمة البيئية في الصين, وحاولت الدراسة تبيان أهم المعوقات التي تواجه الصين في التخفيف من تداعيات التلوث البيئي والذي ينجم عن النمو السريع للاقتصاد الصيني والذي يعتبر أعلى معدل نمو في العالم ويقترب من 10% سنوياً .

خلصت الدراسة إلى أن الصين أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية في العالم, وأن هناك تأثير سلبي لتلوث المياه تمثل في تدهور الأراضي وخصوبتها, كما أن التدابير الحكومية المتبعة للحد ارتفاع نسب التلوث تعتمد على تقليص معدلات النمو الاقتصادي, وإعطاء أولوية للبعد البيئي والصحي كأبعاد إنسانية مهمة لاستمرارية الجنس البشري على حساب البعد الاقتصادي.

هدفت دراسة League of Arab States (2015) إلى التعرف على قضية جودة الهواء والتلوث الجوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، كما حاولت التطرق إلى أسباب تلوث الهواء في البلدان العربية، وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها استهلاك الوقود ودوره في زيادة انبعاث الأكاسيد الملوثة للنظام البيئي.

وخلصت الدراسة إلى أن تلوث الهواء أحد المصادر الرئيسية لخسارة الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، وأن نمو الصناعة واستخدام مصادر الطاقة المختلفة قد أدى إلى انخفاض جودة الهواء وتزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والإضرار بالاقتصاد البيئي .

هدفت دراسة Refindadi Abdulkadir and others (2014) إلى التعرف على العلاقة بين تلوث الهواء واستخدام الطاقة، واستهلاك الوقود والموارد البيئية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وحاولت الدراسة إبراز طبيعة العلاقة بين استهلاك الوقود وتلوث الهواء.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين استهلاك الوقود ودخل الفرد وبين تلوث المياه والهواء في آسيا والمحيط الهادئ، وأن أبرز تحديات التنمية الاقتصادية في تلك المنطقة هي نمو السكان، والتلوث البيئي، واضمحلال التنوع البيئي، وزيادة انبعاث غاز co2، وإمكانية زيادة المعدلات بمعدل الثلث خلال العام 2030, وهذا يعني ان هناك إمكانية لتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري .

2-2: التعليق على الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت مشكلة ارتفاع درجة الحرارة وبروز الاحتباس الحراري لظاهرة عالمية وكأبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي لما لها من تأثيرات على البيئة والإنسان والموارد الاقتصادية المتنوعة, حاولت الباحثة التعرف على عدداً من الدراسات السابقة والتي بحثت في أسباب التلوث البيئي ومن ضمنه تلوث الهواء الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة والذي أضحى من أكثر المتغيرات تأثيراً على المجتمعات الإنسانية, تتفق الباحثة مع العديد من الدراسات السابقة في أن زيادة استهلاك الوقود واستمرار التنقيب عن النفط واستخراجه أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الانبعاثات الحرارية وارتفاع درجة الحرارة وأن الحلول لا زال باتخاذ خطوات حازمة لتقويض النمو في التلوث البيئي وأن تسير عملية النمو الاقتصادي بشكل لا يتعرض والبعد البيئي وحماية الموارد الطبيعية والارتقاء بالمستوي الصحي للإنسان.

ما يُميز تلك الدراسة هو بحثها بعمق لأسباب التلوث في المملكة العربية السعودية , وأسباب وجود مشكلة حضرية في مدينة الدمام تتمثل في الجزيرة الحرارية, إضافة لتحديد أهم العوامل المؤثرة في ارتفاع درجة الحرارة في مدينة الدمام, كما سيتم استخدام سلسلة زمنية طويلة تمتد خلال الفترة 1970 ولغاية 2015, مع وضع رؤية وتصور للخروج من المشكلة والتقليل من حدتها في مدينة الدمام .

كما تُعتبر الدراسة من الدراسات النادرة والقليلة على حد علم الباحثة في تطرقها لتلك المشكلة التي لم يتم بحثها بشكل عميق كدراسة علمية .

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في ارتفاع درجة الحرارة في المملكة العربية السعودية

3-1: المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية نمواً ملموساً في العقود الأربع الأخيرة, حيث حققت قفزة قياسية في مؤشرات النمو الاقتصادي والتي انعكست بشكل مباشر في نمو الناتج وارتفاع متوسط دخل الفرد, إضافة إلى التطور المذهل في القطاع التعليمي والصحي, حيث يُعتبر التحول الاقتصادي والاجتماعي في المملكة خلال العقود الأخيرة

بأنه أشبه بالمعجزة الاقتصادية, فمن اقتصاد قائم على الزراعة والرعي والحج إلى اقتصاد متقدم ويعتمد على المعرفة واستخدام المعارف الحديثة, لقد ساهم اكتشاف النفط في نمو الاقتصاد السعودي بمعدلات عالية جداً قياساً بالمعدل السنوي للنمو العالمي.

كما ترافق مع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بروز العديد من المشكلات البيئية واهمها تلوث الهواء وارتفاع درجة الحرارة في بعض المناطق والتي تتوطن بها الصناعات والأنشطة التعدينية كالدمام .

حيث تشير منظمة الصحة العالمية أن المملكة العربية السعودية خامس دول العالم تلوثاً في الهواء, كما تعتبر المنطقة الشرقية بالمملكة الأعلى تلوثاً, بسبب الانبعاثات الغازية الناجمة عن المصانع والمعامل, وتشير الأبحاث العلمية أن نسبة ما يستنشقه الإنسان من الهواء الملوث يصل إلى 15 كيلو جرام (تقرير قناة أم بي سي, 2013, ص:1).

وتعتبر الدمام من المدن الثلاث الكبرى في معدل النفايات الصلبة, حيث يبلغ معدل النفايات الصلبة في الرياض وجدة والدمام 6 مليون طن سنوياً مما يستدعي ذلك بضرورة اعادة تدوير النفايات والتعامل معها بوسائل صديقة للبيئة لمنع تلوث الهواء (زافار, 2017, ص:1).

إضافة لمشكلة تلوث الهواء الناجمة عن الانبعاثات الغازية الصادرة عن المصانع والمعامل, فإن هناك سبب أخر للأزمة البيئية يتمثل في نمو استهلاك الوقود وحرقه, حيث تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى في الشرق الأوسط في عدد السيارات والتي ينجم عنها انبعاثات تهدد البيئة بسبب حرق الوقود, حيث يُعتبر عدد السيارات بالسعودية الأكبر بالشرق الأوسط، و تنمو السيارات بمعدل يفوق نمو السكان, فمثلاً ينمو السكان بمعدل 2.5% سنوياً مقابل 5.4% نمواً في أعداد السيارات, وهذا يتضح مع زيادة عدد السيارات للأفراد, ففي عقد الثمانينات كانت تتوزع سيارة لكل 4 أفراد وفي الوقت الراهن سيارة واحدة لكل فردين, وتشير التقديرات أنه بحلول العام 2035 من المتوقع أن تتساوى أعداد السيارات مع عدد السكان, أي سيارة مقابل كل فرد, وهذا يعني أن هناك زيادة في حجم الطلب على استهلاك الوقود وبالتالي ارتفاع نسب تلوث الهواء (تقرير قناة العربية, 2012, ص:1).

2-3: محددات التلوث في المملكة العربية السعودية

مما لا شك فيه أن هناك علاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المملكة العربية السعودية منذ سبعينات القرن العشرين وبين ارتفاع نسب التلوث البيئي, وتحديداً تلوث الهواء وارتفاع درجة الحرارة وحدوث الجزر الحرارية في بعض المناطق وأهمها مدينة الدمام والتي تتسم بزيادة في الإنتاج الصناعي والتعديني قياساً بمناطق أخرى في المملكة العربية السعودية .

يمكن إبراز أهم العوامل المؤثرة في التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

1- استهلاك الوقود:

يُعتبر استهلاك الوقود أحد الأسباب الرئيسية في إحداث التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية وذلك لأنها يؤدي إلى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتركزها في الجو, ويساهم ذلك في ارتفاع درجة الحرارة وظهور الجزر الحرارية خصوصاً في المناطق التي تتزايد فيها الانبعاثات سواء بسبب إنتاج المصانع أو الاستخدام الكبير للمواطنين السعوديين للمركبات التي تعمل على حرق الوقود غير النظيف , حيث تعتبر المملكة من أعلى المتوسطات العالمية في نمو استهلاك الوقود .

وفقاً للبيانات المنشورة في البنك الدولي, فلقد بلغ استهلاك المملكة من الوقود 27,236 مليون طن عام 1970 وارتفع إلى 1,586,498 مليون طن عام 2015, وفي الفترة 1970-2015 فقد ارتفع استهلاك الوقود في المملكة العربية السعودية بنحو 4.51 مرة, بينما بلغ متوسط النمو السنوي لاستهلاك الوقود في تلك الفترة 9.8% وهي من أعلى النسب العالمية, ورافق ذلك ارتفاع التلوث البيئي وخصوصاً تلوث الهواء, والذي يُقاس بانبعاث غاز co2 حيث يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي للفرد السعودي من انبعاث co2 أضعاف متوسط الاستهلاك العالمي (قاعدة بيانات البنك الدولي, 2016).

الشكل (1-3)

استهلاك الوقود في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015

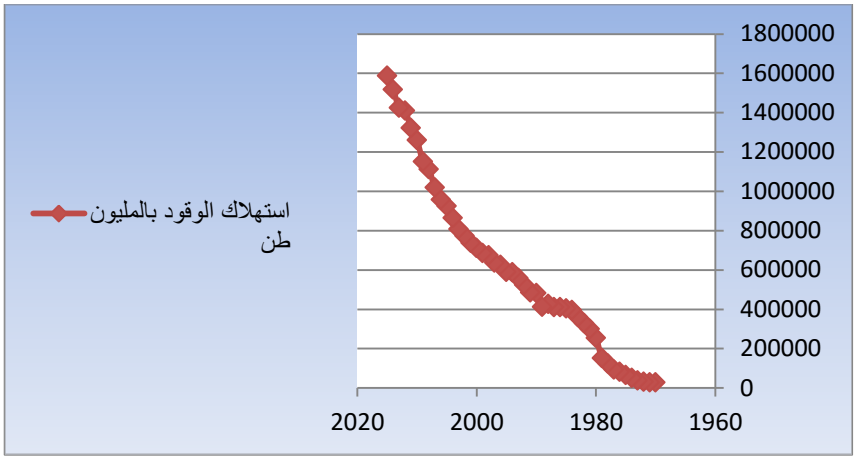

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل (1-3) نمو استهلاك المملكة من الوقود، حيث شهدت الفترة 2015-1970 **نمو إيجابي وبشكل مطرد، ويعود ذلك لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي المذهل في المملكة في العقود الأربع الأخيرة والذي يُمكن اعتباره بالمعجزة الاقتصادية.**

الشكل (2-3)

معدل النمو السنوي لاستهلاك الوقود في المملكة خلال الفترة 1970-2015

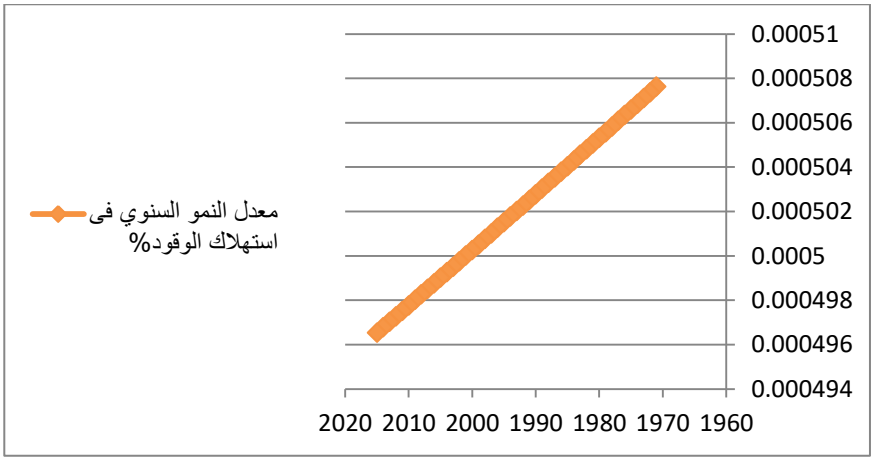

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل (2-3) النمو المطرد في استهلاك الوقود في المملكة العربية السعودية, حيث يبلغ المتوسط السنوي لاستهلاك الوقود نحو 9.8% وهي من أعلى المعدلات العالمية.

ومن أسباب زيادة الطلب المحلي على استهلاك الوقود هو انخفاض ثمنه في المملكة قياساً بالأسعار في الدول العربية والدولية, حيث تمتلك المملكة أكبر احتياطي مؤكد من النفط يساوي ربع الاحتياطي العالمي, وتحتل المرتبة الخامسة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي(جريدة اليوم السعودي, 2014, ص:6).

لقد ارتفع الطلب المحلي على الطاقة الى مستويات غير مسبوقة لتصبح المملكة في المرتبة السادسة لأكبر مستهلكي النفط في العالم, وقد تخطى معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة في المملكة 5 %، بينما معدل النمو الاقتصادي 4 %، ويبلغ اجمالي استهلاك إجمالي الطاقة (منتجات مكررة وزيت خام وغاز طبيعي) حوالي 3.8 مليون برميل نفط مكافئ يومياً مع التباين الواضح في معدلات الاستهلاك خلال فصول السنة. وتشير التقارير الرسمية إلى توقعات بأن يرتفع حجم الاستهلاك ليصل الى 8.4 مليون برميل يومياً, ويعد هذا النمو في استهلاك الطاقة الأعلى في العالم، حيث يصل اجمالي استهلاك الفرد للطاقة الى أكثر من 40 برميل نفط مكافئ سنوياً(جريدة اليوم السعودي, 2014, ص:6).

ويتركز استهلاك الطاقة في قطاع الكهرباء والتحلية 52 % وقطاع النقل 21% والقطاع الصناعي 15 %, ولقد رافق الاستهلاك المحلي الكبير للبترول الخام ومشتقاته الى التقليل من كمية البترول المتاحة للتصدير من جهة وإلى ارتفاع نسب تلوث الهواء (جريدة اليوم السعودي, 2014, ص:6).

2-عمليات التعدين واستخراج المعادن والتحجير:

شهدت المملكة العربية السعودية في العقود الأربع الأخيرة ازدياد عمليات التنقيب عن النفط, حيث أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات في المشاريع الضخمة والتي تمثلت بعمليات التعدين واستخراج المعادن, ومن المتعارف عليه إن تلك المشاريع تساهم بشكل أساسي في الإسراع في عملية التلوث البيئي.

تُعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي تولي اهتماماً لعملية التنقيب عن المعادن واستخراجها, حيث يعود تاريخ التعدين والتنقيب عن المعادن في شبه

الجزيرة العربية إلى أكثر من 900 عام قبل الميلاد، وذلك من خلال وجود مناجم الذهب التي تم استغلالها، كما أن النشاط النجمي استمر خلال فترة القرنين الثامن والتاسع الميلاديين في عهد الخلافتين الأموية والعباسية لاستغلال مناجم الذهب والفضة. وبدأت أعمال التعدين والمناجم في عهد الملك عبدالعزيز , حيث تم استغلال منجمي مهد الذهب وظلم خلال الفترة 1939- 1954 والفترة 1952- 1954م على التوالي. وبدأ نشاط التعدين في الستينيات الميلادية من القرن الماضي بغرض تنويع اقتصاد المملكة، كما قامت المملكة بإصدار نظام سعودي خاص بالتعدين، وأنفقت حوالي 8.8 مليار ريال سعودي حتى عام 2002م على عمليات المسح والتنقيب والذي شمل رسم الخرائط الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية والتنقيب عن المعادن، وأعمال الحفر في كافة مناطق المملكة. حيث رافق تلك الاستثمارات نمو الاقتصاد السعودي وفي المقابل رافقها ارتفاع نسب التلوث حيث تُعتبر تلك المعادن من مصادر النفايات الخطرة (المهندس, 2015).

الشكل (3-3)

القيمة المضافة لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015.

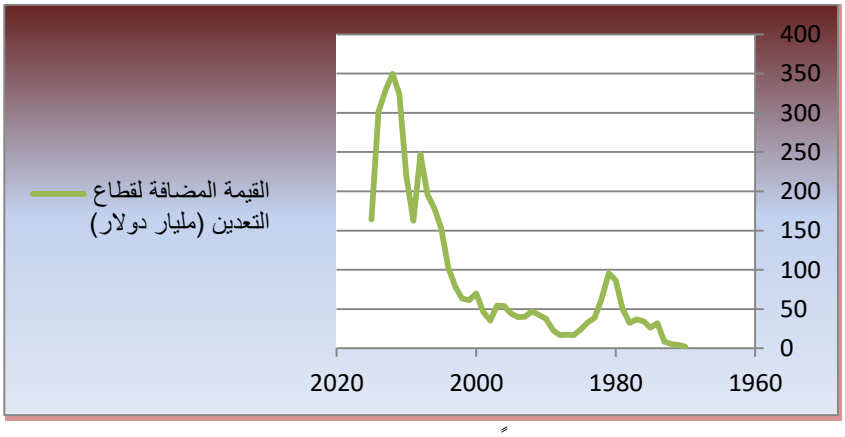

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل (3-3) حدوث تذبذبات في القيمة المضافة لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية ويعود ذلك للصعوبات والتعقيدات في عملية التنقيب. لكن الاتجاه العام يسير نحو الصعود. ويعود ذلك للاستثمار الكثيف في قطاع التعدين الحيوي والمهم في نمو الاقتصاد السعودي.

بلغت القيمة المضافة لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية 2.33 مليار دولار عام 1970 وارتفعت إلى 301.347 مليار دولار عام 2014 ثم تراجعت إلى 164.238 مليار دولار عام 2015 بسبب الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط في أكتوبر 2014 (قاعدة بيانات البنك الدولي, 2016), إذ تراجعت أسعار النفط في السوق الدولي بحوالي 48% , وبسببها تكبدت دول الخليج خسارة بنحو 215 مليار دولار , أي ما شكل 14% من إجمالي ناتجها المحلي, وانعكست تلك الخسارة في تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض في حجم النفقات الحكومية (صحيفة السفير الاقتصادية, 2015).

بلغت القيمة المضافة لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية 2.33 مليار دولار عام 1970 وارتفعت إلى 301.347 مليار دولار عام 2014, وخلال الفترة 1970-2015 ارتفعت القيمة المضافة لقطاع التعدين بنحو 129 مرة , وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 281 % , ويدلل ذلك على أهمية التعدين في اقتصاد المملكة حيث يُعتبر من القطاعات الرائدة والمحفزة للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودي (البنك الدولي, 2016) .

يوضح الشكل رقم (4-3)النمو السنوي لقطاع التعدين في المملكة ويتضح وجود اتجاه صعودي للقيمة المضافة لقطاع التعدين, مع وجود تذبذبات وتراجعات لبعض السنوات وأهمها العام 2015, حيث تراجعت بنسبة 45.8% وذلك بسبب الأزمة النفطية التي شهدته المملكة, حيث انخفضت الأسعار مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة للقطاع التعديني من 301.347 مليار دولار عام 2014 إلى 164.238 مليار دولار عام 2015.

الشكل (4-3)

معدل النمو السنوي لقطاع التعدين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015

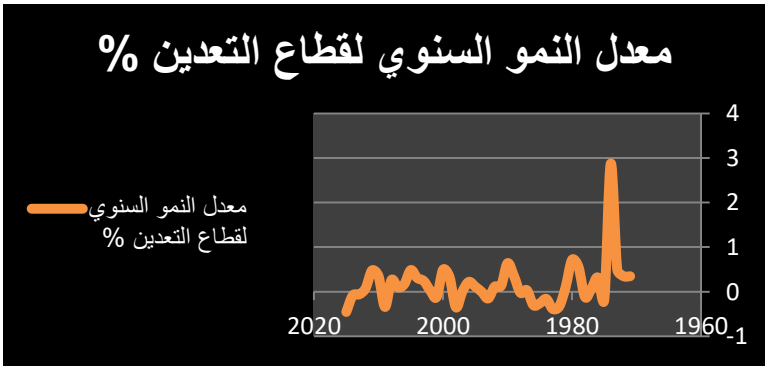

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

3-عدد السكان.

يُعتبر معدل النمو السكاني في المملكة العربية السعودية من المعدلات المرتفعة, ويعود ذلك لارتفاع درجة الرفاه وزيادة عدد الوافدين للمملكة خلال السنوات السابقة, إضافة للتطور المذهل في المستويات الصحية , حيث ترافق مع الزيادة المطردة للسكان ازدياد الطلب على السلع والخدمات وأهمها الوقود والذي أدى إلى زيادة الانبعاثات الغازية والتسبب في ارتفاع نسبة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية.

شهدت الفترة 1970-2015 تغيرات كبيرة في المملكة على الصعيد الاقتصادي والمتغيرات الديموغرافية, حيث ارتفع عدد السكان من 5.6 مليون نسمة عام 1970 إلى 31.54 مليون نسمة عام 2015, أ ي تضاعف عدد السكان في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015 بنحو 5.6 مرة, وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 4 % وهي من أعلى المعدلات العالمية .

ويوضح الشكلين (3-5) و (5-6)التطور التاريخي لعدد السكان في المملكة , إضافة لمعدلات النمو السنوية .

الشكل (3-5)

تطور عدد السكان في المملكة خلال الفترة 1970-2015

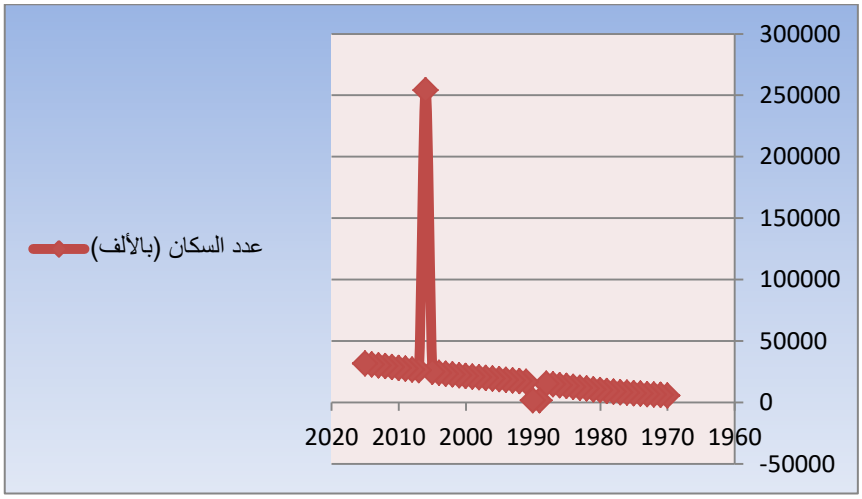

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

الشكل (6-3)

معدل النمو السنوي لأعداد السكان في المملكة خلال الفترة 1970-2015

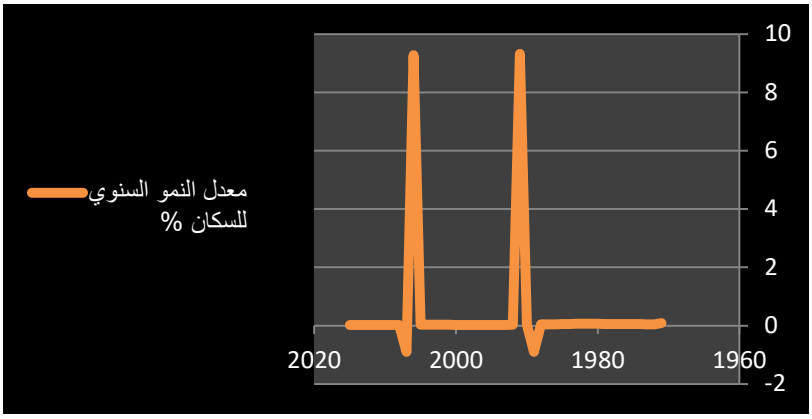

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

4-إجمالي الصادرات والواردات :

تعتمد المملكة العربية السعودية في نموها على مصادر متعددة أهمها التجارة الخارجية, حيث تعتبر محرك رئيسي للنمو, خصوصاً صادراتها النفطية والتي تُشكل النسبة الأكبر من مصادر النمو الاقتصادي وتمويل الموازنة العامة, ويرافق الزيادة في حجم صادرات المملكة من النفط تأثيرات سلبية على الصعيد البيئي وتحديداً تلوث الهواء الناجم عن الانبعاثات التي ترافق استخراج واستهلاك النفط بأنواعه المختلفة.

ارتفعت الصادرات السلعية للمملكة من 2.37 مليار دولار عام 1970 إلى 342.43 مليار دولار عام 2014, ثم تراجعت إجمالي الصادرات إلى 203.55 مليار دولار عام 2015 وذلك كأثر مباشر للأزمة النفطية, بينما ارتفعت الواردات في المملكة من 0.692 مليار دولار عام 1970 إلى 174.67 مليار دولار عام 2015, ومن أسباب نمو الواردات في المملكة هي الزيادة في الناتج وارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع الدخل الفردي والذي انعكس بزيادة الطلب والإنفاق.

خلال الفترة 1970-2015 تضاعفت الصادرات بنحو 144.48 مرة, بينما تضاعف الواردات لنفس الفترة بنحو 252 مرة (قاعدة بيانات البنك الدولي, 2016).

يتضح من الشكل (3-7) ارتفاع إجمالي الصادرات عن الواردات مما يعكس متانة الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية, لكن من المآخذ على ذلك هو هيمنة الصادرات

النفطية على مجمل صادرات المملكة, مما يستدعي ذلك بضرورة تنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاعات والأنشطة غير النفطية كونها الملاذ الآمن للمملكة في حال تراجع أسعار النفط.

الشكل (7-3)

إجمالي الصادرات والواردات في المملكة للفترة 1970-2015

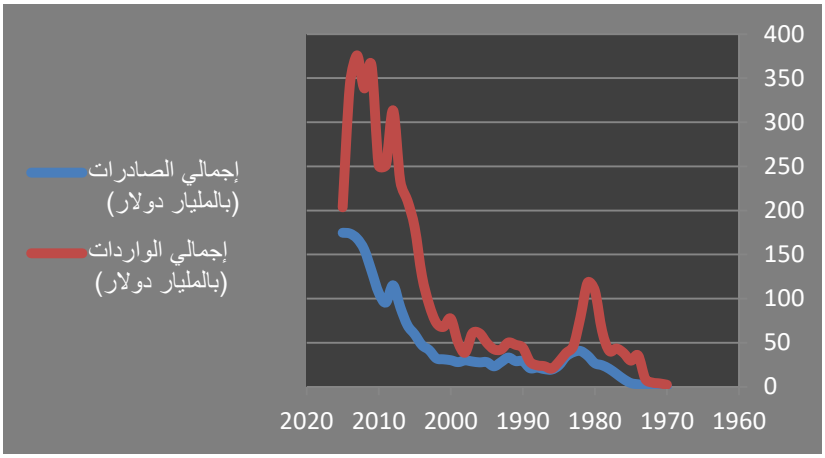

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل (8-3) ارتفاع مساهمة الناتج النفطي إلى إجمالي الناتج في المملكة العربيةالسعودية, حيث يبلغ متوسط مساهمة الناتج النفطي إلى الناتج الإجمالي خلال الفترة 1980-2015 نحو 56.03 % , وهذا يعني أن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساسي على النفط مما يجعلها عرضة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

الشكل (8-3)

مؤشر التركز (الناتج النفطي / الناتج الإجمالي) للمملكة خلال الفترة 1980-2015.

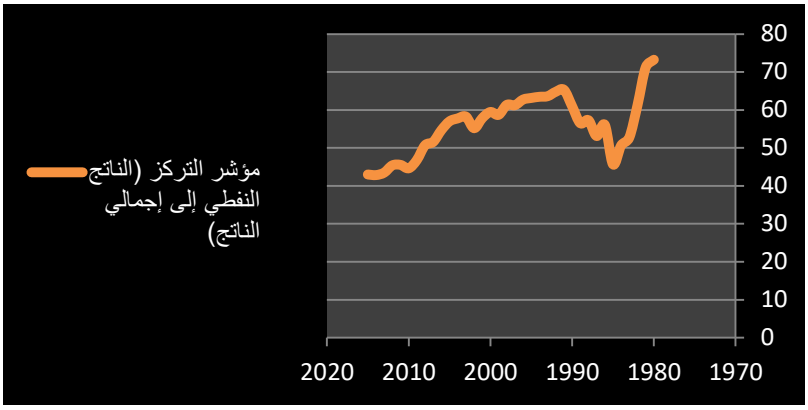

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي

5-الاحتياطي الضخم من النفط الخام:

يساهم احتياطي المملكة الضخم من النفط الخام إلى زيادة التنقيب والاستخراج, وما يرافقه من اشتداد الطلب المحلي على المنتجات النفطية, ونظراً لزيادة الاعتماد على النفط في الاقتصاد السعودي, فإن ذلك أدى إلى ازدياد نسب التلوث البيئي, حيث يعتبر النفط المصدر الأهم في تلوث الهواء .

يتضح من الشكل (9-3) ارتفاع الاحتياطي من النفط الخام في المملكة خلال الفترة 1970-2015 وذلك كنتيجة لزيادة التنقيب واكتشاف النفط, حيث بلغ احتياطي المملكة من النفط الخام 138.26 مليار برميل عام 1970 ارتفع إلى 266.64 مليار برميل عام 2015, أي أن الاحتياطي قد ارتفع في الفترة 1970-2015 بنحو 1.92 مرة (قاعدة بيانات البنك الدولي, 2016).

الشكل (3-9)

الاحتياطي من النفط الخام في المملكة خلال الفترة 1970-2015

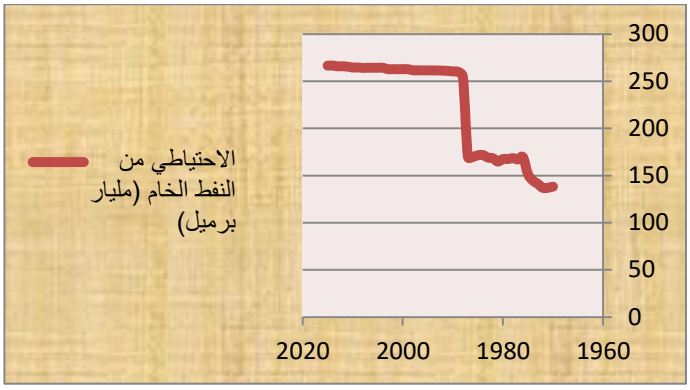

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي

6-الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً في التسبب بالتلوث البيئي, ويعود ذلك لطبيعة الأنشطة التي يمارسها المستثمر الأجنبي ونسبة كبيرة منها في الإنتاج الصناعي والاستخراجي والتي يرافق زيادة الانبعاثات الحرارية وتلوث الهواء .

حيث يوضح الشكل (3-10) التطور التاريخي لصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة خلال العقود الأربع الأخيرة, ويتبين من الجدول وجود تذبذبات في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل (3-10)

صافي تدفقات الاستثمار المباشر في المملكة خلال الفترة 1970-2015

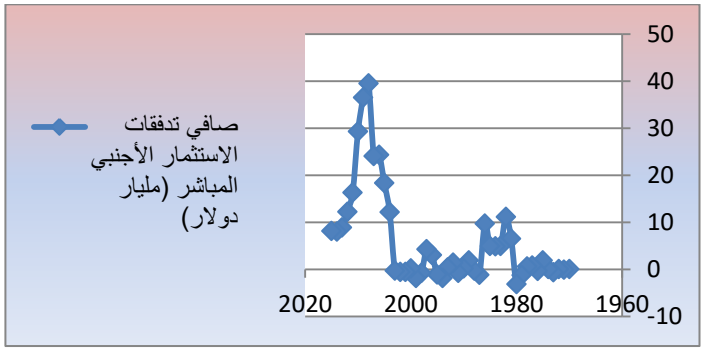

المصدر: إعداد الباحثة استناداً لبيانات البنك الدولي.

7-النمو الاقتصادي :

تكتسب الدراسات الاقتصادية التي تتناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي أهمية كبيرة, حيث تشير الأدبيات الاقتصادية أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يرافقها زيادة مطردة في التلوث البيئي, حيث يعتبر التلوث البيئي التحدي الأبرز للاقتصاد العالمي, خصوصاً أزمة ارتفاع درجات الحرارة والتي تهدد الحياة البشرية وتنذر بكوارث على البيئة واستمرارية التنوع البيئي.

حققت المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015 تطورات كبيرة على الصعيد الاقتصادي, حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً, ففي العام 1970 بلغ إجمالي ناتج المملكة 5.38 مليار دولار, ارتفع إلى 753.83 مليار دولار عام 2014 ثم تراجع إلى 646 مليار دولار عام 2015, وخلال الفترة 1970-2015 تضاعف الناتج الإجمالي للمملكة بحدود 140 مرة.

يوضح الجدول (1-3) أبرز المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015.

السنة	إجمالي الناتج المحلي (مليار دولار).	إجمالي القيمة المضافة لقطاع التعدين والتحجير (مليار دولار).	مساهمة قطاع التعدين في إجمالي الناتج المحلي %	إجمالي الاحتياطي من النقد والذهب (مليار دولار).	إجمالي احتياطي المملكة من النفط الخام (مليار برميل).	عدد السكان (بالألف)	إجمالي الواردات (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	إجمالي Fdi(مليار دولار)	القيمة المضافة لقطاع التعدين (مليار دولار)	سعر الصرف (ريال لكل دولار).	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار).
1970	5.38	2.33	43.30	0.669	138.26	5601.6	0.692	2.37	0.07	2.33	4.50	0.007
1971	7.18	4.062	56.57	1.46	137.07	6096.1	0.8	3.85	0.111	4.062	4.49	0.111-
1972	9.66	5.472	56.64	2.58	136.83	6382.1	1.14	4.77	-0.337	5.472	4.14	0.033
1973	14.95	8.214	54.94	4.09	141.04	6697.4	1.97	8.99	-0.625	8.214	3.71	0.625-
1974	45.41	31.832	70.09	14.73	144.58	7045.4	2.86	35.55	-3.73	31.832	3.55	-
1975	46.77	26.126	55.86	23.63	151.41	7428.7	4.21	29.67	1.86	26.126	3.52	1.86
1976	64.01	34.448	53.81	27.32	169.48	7845.3	8.7	38.29	-0.396	34.448	3.53	0.396-
1977	74.19	36.754	49.54	30.41	167.06	8295.3	14.66	43.47	0.782	36.754	3.53	0.782
1978	80.27	32.394	40.35	20.23	168.39	8785.3	20.42	40.73	0.555	32.394	3.40	0.555
1979	111.86	50.412	45.06	21.61	167.46	9323.2	24.46	63.43	-1.27	50.412	3.36	1.27-
1980	164.54	86.578	52.61	26.13	167.46	9912.9	26.76	108.97	-3.19	86.578	3.33	3.19-
1981	184.29	95.378	51.75	34.05	164.82	10556	35.29	118.21	6.5	95.378	3.38	6.5
1982	153.24	63.432	41.39	31.65	168.32	11247	40.62	79.03	11.13	63.432	3.43	11.13
1983	129.17	38.857	30.08	29.04	169.02	11962	39.26	45.92	4.94	38.857	3.45	4.94

4.85	3.45	32.578	4.85	38.32	34.41	12674	171.71	26.16	27.23	32.578	119.63	1984
4.92	3.52	24.026	4.92	28.27	24.30	13361	171.49	26.51	23.12	24.026	103.90	1985
9.65	3.62	16.805	9.65	20.6	19.55	14016	169.75	20.12	19.32	16.805	86.96	1986
-1.17	3.71	17.363	-1.17	23.41	20.08	14642	169.59	24.91	20.26	17.363	85.70	1987
-0.328	3.75	16.925	-0.328	24.34	21.76	15239	254.94	22.49	19.17	16.925	88.26	1988
1.86	3.75	22.842	1.86	28.34	21.14	1581	260.05	18.59	23.95	22.842	95.34	1989
0.160	3.75	37.456	0.160	44.35	29.16	1636.1	260.34	13.44	32.07	37.456	116.78	1990
-0.789	3.75	42.354	-0.789	47.63	29.16	16890	260.93	13.30	32.24	42.354	131.34	1991
1.37	3.75	47.167	1.37	50.22	33.22	17398	261.20	7.47	34.60	47.167	136.30	1992
0.349	3.75	39.924	0.349	42.33	28.16	17890	261.38	9.22	30.21	39.924	132.15	1993
-1.88	3.75	39.756	-1.88	42.55	23.25	18373	261.45	9.14	29.59	39.756	134.33	1994
-1.13	3.75	44.237	-1.13	49.97	28.04	18853	261.45	10.40	31.05	44.237	142.46	1995
3.04	3.75	53.998	3.04	60.64	27.72	19331.3	261.44	16.02	31.05	53.998	157.74	1996
4.24	3.75	54.201	4.24	60.65	28.70	19809.3	261.54	16.21	34.29	54.201	164.99	1997
-0.778	3.75	35.164	-0.778	38.77	29.97	20302.1	261.54	15.54	24.12	35.164	145.77	1998
-1.88	3.75	46.817	-1.88	50.68	27.99	20825.9	262.79	18.33	29.08	46.817	160.96	1999
0.196	3.75	69.973	0.196	77.35	30.19	21392.2	262.76	20.85	37.13	69.973	188.44	2000
-0.614	3.75	61.4	-0.614	67.97	31.18	22007.9	262.70	18.87	33.55	61.4	183.01	2001
-0.586	3.75	63.180	-0.586	72.46	32.29	22668.1	262.79	22.19	33.50	63.180	188.55	2002
-0.334	3.75	78.429	-0.334	93.24	41.70	23357.8	262.73	24.54	36.52	78.429	214.57	2003
12.11	3.75	102.645	12.11	125.99	47.37	24055.5	264.31	29.30	39.67	102.645	258.74	2004
18.32	3.75	152.504	18.32	180.57	59.46	24745.2	264.21	157.39	46.43	152.504	328.46	2005
24.33	3.75	178.620	24.33	211.02	69.70	254199	264.25	228.96	47.39	178.620	376.90	2006
24	3.75	195.934	24	233.17	90.15	26083.5	264.27	309.29	47.10	195.934	415.96	2007
39.46	3.75	247.147	39.46	313.46	115.13	26742.8	264.06	451.28	47.54	247.147	519.80	2008
36.46	3.75	162.342	36.46	251.14	95.54	27409.4	264.59	420.98	37.83	162.342	429.10	2009
29.23	3.75	218.994	29.23	251	106.78	28090.6	264.52	459.31	41.56	218.994	526.81	2010
16.31	3.75	324.138	16.31	364.69	131.58	28788.4	265.41	556.57	48.41	324.138	669.51	2011
12.18	3.75	349.719	12.18	338.4	155.59	29496	265.85	673.74	47.64	349.719	733.96	2012
8.87	3.75	328.752	8.87	375.87	168.15	30201	265.79	737.80	44.16	328.752	744.34	2013
8.01	3.75	301.347	8.01	342.43	173.83	30886.5	266.58	744.44	39.97	301.347	753.83	2014
8.14	3.75	164.238	8.14	203.55	174.67	31540.3	266.46	626.94	25.42	164.238	646	2015

المصادر:

مؤسسة النقد العربي السعودي, احصاءات العام 2016, الموقع الالكتروني: www.sama.gov.sa

قاعدة بيانات البنك الدولي, الموقع الالكتروني : http://data.albankaldawli.org/country

3-3 : انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المملكة خلال الفترة 1970-2015

مع التطور في الحياة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تزايدت الانبعاثات مما تسببت في ارتفاع نسب التلوث بأضعاف المتوسط العالمي, ففي خلال الفترة 1970-2015 بلغ متوسط نصيب الفرد في المملكة العربية السعودية من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون co2 حوالي 13.94 طن متري بينما بلغ المتوسط نصيب الفرد عالمياً خلال نفس الفترة 4.19 طن متري, ويعكس ذلك ارتفاع معدل التلوث في المملكة , حيث يتزايد معدلات انبعاث غاز co2 بكميات كبيرة قياساً بالمنطقة العربية والإقليمية والدولية, فحجم ما يتم انبعاثه في المملكة يشكل نحو 3.32 ضعف المتوسط العالمي.

وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في المملكة خلال الفترة 1970-2015 فقد بلغت 2.6% , بينما بلغ النمو في المتوسط العالمي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 بحوالي 0.005% , في المملكة ينمو التلوث البيئي سنوياً بنحو 5.2 ضعف النمو في المعدلات السنوية لانبعاث غاز CO2 (البنك الدولي, 2016)

الجدول (2-3): انبعاثات غاز CO2 في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2013

السنة	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري). للمملكة العربية السعودية.	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري). "متوسط عالمي"	انبعاثات غاز الميثان (كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون).
1970	7.76	4.01	31739.8
1971	9.81	4.08	37646.6
1972	11.02	4.16	48956.9
1973	14.2	4.30	65443.6
1974	14.02	4.25	69149.4
1975	11.22	4.14	54767.1
1976	12.94	4.31	68335.2
1977	14.25	4.37	70060.5
1978	13.11	4.34	63278.6
1979	14.82	4.50	68065.9
1980	17.09	4.38	76074.1
1981	16.62	4.17	62792.3
1982	14.06	4.06	50732.1
1983	13.46	3.98	41601.2
1984	12.29	4.05	27459.4
1985	12.92	4.10	23471
1986	14.62	4.15	28316.5
1987	13.02	4.19	26625.3
1988	13.29	4.26	31150.1
1989	12.89	4.28	32461.3

30762.7	4.23	13.32	1990
35754.1	4.21	15.85	1991
37189.8	4.11	16.41	1992
37642.9	4.04	17.54	1993
39424.1	4.05	16.82	1994
39412.3	3.99	12.53	1995
40566.2	4.03	13.39	1996
41396.9	4.08	10.92	1997
42166.6	4.11	10.23	1998
40104.8	4.11	10.87	1999
43294	4.05	13.88	2000
43061.3	4.08	13.50	2001
44919.7	4.06	14.40	2002
48996.9	4.25	14.01	2003
50607.5	4.41	16.45	2004
53574.1	4.52	16.07	2005
54734.3	4.62	17.02	2006
54662	4.66	14.87	2007
57885.5	4.74	16.09	2008
57214.9	4.63	17.10	2009
60310.1	4.84	18.53	2010
61606.7	4.98	17.39	2011
62903.4	5	19.19	2012
62503	5	17.93	2013

المصدر: موقع البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/

الشكل (3-11)

انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المملكة ومقارنتها مع المتوسط العالمي للفترة 1970-2013

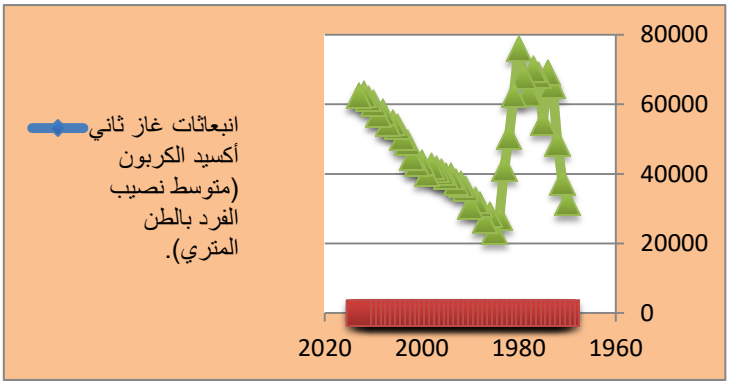

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على بيانات البنك الدولي.

4-3: الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام: الأسباب وسبل العلاج

تُعتبر مدينة الدمام العاصمة الاقتصادية والإدارية للمنطقة الشرقية (المنطقة الأغنى بالنفط عالمياً)، في المملكة العربية السعودية، وهي عبارة عن مدينة سعودية تقع على ساحل الخليج العربي، وتتمتع الدمام بالكثير من المقومات الاقتصادية منها وجود الميناء الرئيسي في المنطقة الشرقية بالدمام، نظراً لأهمية موقعها على ثلاث جهات من الخليج العربي من الشمال والشرق والجنوب، وتعتبر مركزاً سكنياً وتجارياً وتضم الهيئات الإدارية للمنطقة والدوائر الحكومية، وتُسمى الدمام بملكة المدن، ويوجد بها أكبر واجهة بحرية وهي أكبر من واجهة الخبر والجبيل وجدة، إضافة لكبر مساحتها وامتلاكها لأكبر جزيرة في المملكة العربية السعودية (موقع عقار، 2007).

تتميز مدينة الدمام بتوطن الصناعات النفطية، حيث تُعتبر من أوائل المدن السعودية في إنشاء المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء المدينة الصناعية في الدمام عام 1930، حيث تتركز الصناعات بكثافة في الدمام، إذ يبلغ عدد المصانع المنتجة في المدينة الصناعية بالدمام أكثر من 130 مصنعاً، ويشتمل إنتاجها على صناعة المواد الغذائية والأثاث والورق والطباعة وصناعة المواد الكيماوية ومنتجات البلاستيك والإسمنت والرخام والألمونيوم والمعادن والأجهزة الكهربائية والمواد العازلة وقطع غيار السيارات، وتبلغ مساحتها مليونين وسبعمائة وأربعة آلاف متر مربع، كما تبلغ مساحة المنطقة الصناعية الثانية بالدمام نحو أربع وعشرين مليون متر مربع وهي موزعة على مرحلتين، ويبلغ عدد مصانعها نحو 130 مصنعاً (موقع عقار، 2007).

تُعتبر مدينة الدمام من المُدن الصحراوية، وتصل مساحتها إلى ما يُقارب 800كم^2، وتحتوي المدينة على تضاريسٍ جغرافية مُختلطة بين السهولِ، والهضاب الرملية، ولكنها تتميّز أيضاً بسهولها الساحلية والتي تؤثر على طبيعة مناخها، والحالة الطبيعية السائدة فيها، كما أن لغلافها الجوي تأثيرٌ مهمٌ على حالة الطقس فيها، والتي تختلف عن باقي المُدن السعودية، فتتميزُ بشتائها الدافئ في فصل الشتاء، والذي تصلُ فيه درجات الحرارة إلى ما يقارب 22 درجة مئوية، وتنخفض إلى ما يقارب 10 درجات، ولكن ترتفعُ درجة الحرارة في فصل الصيف لتتجاوز 40 درجة مئوية مما يؤدي إلى حدوثِ العديد من العواصف، والأعاصير الرملية المصحوبة غالباً بنسبةٍ كبيرةٍ من الغُبار (خضر، 2016)..

يبلغ عدد سكان مدينة الدمام إلى أكثر من 950 ألف نسمة، وتُعتبر الدمام من المدن التي تشهدُ ارتفاعاً مستمراً في عدد السكان، والذين يعملون في المهن الصناعية، والإنتاجية، والبحرية؛ وتعتبر مدينة الدمام من المدن المُصدّرة للنفط بكافة مشتقاتهِ، كما أنها تحتوي على مجموعةٍ من المصانع التي تعملُ في مختلفِ المجالات الإنتاجية؛ كإنتاج الأسمدة، والمعادن كالألمنيوم، والحديد، وبعض أنواع الأجهزة الإلكترونية كأجهزةِ تكييف الهواء (خضر، 2016).

ويمكن إبراز العوامل المؤثرة في مشكلة الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام على النحو التالي:

1- الإنتاج الصناعي : وتركز الصناعات في مدينة الدمام , والذي يصدر عنها انبعاثات تُسبب تلوث الهواء , ومن ثم ارتفاع درجات الحرارة , ونشوء الجزر الحرارية .
2- ازدياد عدد السكان: والذي يرافقه ازدياد الطلب على استخدام الوقود وحرقه بشكل غير صحي .
3- انتشار الفضلات الصناعية: وتراكمها دون إيجاد طرق للتخلص منها بأساليب صديقة للبيئة.
4- تراكم النفايات الصلبة: والتي ساهمت في انبعاث الروائح والغازات السامة إلى الغلاف الجوي.
5- ازدياد استهلاك الوقود: سواء للقطاع العائلي أم للقطاع الإنتاجي.
6- انتشار المصانع : حيث يرافق مصانع الإسمنت والصناعات الكيماوية والألمونيوم واستخراج المعادن وغيرها ارتفاع نسب التلوث الهوائي, والتأثير على درجات الحرارة.

الشكل (12-3)

خريطة توضيحية لمدينة الدمام السعودية.

3-5: رؤية للحد من تفاقم مشكلة الجزر الحرارية في مدينة الدمام

تكتسب الدراسات الاقتصادية التي تتناول المشكلات البيئية والحضرية أهمية متزايدة نظراً لعدم إمكانية عزل المشكلة الاقتصادية عن المشكلة البيئية والحضرية, حيث تعتبر الأزمة البيئية احدى أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المملكة العربية السعودية, ونظراً لمخاطر وتأثيرات التلوث على المملكة, فقد اهتمت في الآونة الأخيرة بالحد من المشكلات البيئية المتنوعة.

وفي مدينة الدمام والتي تتسم بوجود المناطق الصناعية والتوطن الصناعي لعدد من الصناعات وأهمها الاسمنت والمواد الكيمياوية والالمونيوم والمواد الغذائية والمعدنية وغيرها, فإن ذلك النمو الإيجابي في الإنتاج الصناعي قد رافقه عدداً من التحديات تتمثل أهمها في تغير درجات الحرارة وتكون الجزر الحرارية , وعليه فإن اتباع سياسات واستراتيجيات للتخفيف من الأزمة يعتبر ضرورة وطنية, حيث إن تخفيف حدة

الأزمة في مدينة الدمام لا بد وأن يكون هدفاً رئيسياً لمتخذي وصانعي القرار في المملكة , للحفاظ على مستويات الصحة العامة, وسلامة المواطن السعودي.

ولأهمية هذا الموضوع, لجأت الباحثة للبحث في أسباب وجود مشكلة حضرية في مدينة الدمام, وتحديد العوامل المؤثرة في تلك المشكلة, ووضع الحلول المناسبة , ويمكن إبراز تلك الحلول والمقترحات على النحو التالي:

1- إعطاء اهتمام متزايد للبعد البيئي على حساب البعد الاقتصادي , حيث لا يمكن الاستمرار في تحقيق معدلات نمو متزايدة , وفي المقابل ترتفع معدلات ونسب التلوث.
2- إنشاء مركزاً للدراسات والأبحاث البيئية مهمته تكمن في تحديد مسببات التلوث ووضع الحلول المناسبة لها .
3- زيادة الإنفاق الحكومي على برامج حماية البيئة .
4- إجراء مسح شامل لمدينة الدمام وتحديد العوامل المُسببة للجزر الحرارية.
5- فرض سياسات ضريبية صارمة لكل مستثمر يمارس نشاطاً اقتصادياً ضار بالبيئة وبالصحة العامة.
6- إنشاء دائرة حكومية متخصصة بدراسة البعد البيئي لكل نشاط اقتصادي والاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والاجتماع والبيئة وذوي الصلة بالموضوع.

الفصل الرابع

التحليل القياسي للبيانات

4-1: المقدمة

يهتم المجتمع الدولي بظاهرة التلوث كونها من أبرز التحديات المطروحة على الصعيد العالمي, ونظراً للتطور السريع في الاقتصاديات والذي يمكن ملاحظته من خلال تطور الإنتاج واستخدام الوقود وازدياد الصناعات والتي تتسبب بالتلوث البيئي.

ولأهمية المناهج القياسية في الوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة, استخدمت الباحثة المنهج القياسي وتم الاعتماد على برنامج الأفيوز كونه الأنسب في تحليل نماذج الانحدار الخطي المتعدد.

حيث هدفت الباحثة إلى تفسير العوامل المؤثرة في ازدياد انبعاث غاز co2 كونه المؤشر الأكثر تفسيراً لتلوث الهواء وتغير درجات الحرارة .

وباعتبار المملكة العربية السعودية من البلدان الأعلى في حصة الفرد في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون co2 قياساً بالمتوسط العالمي , تحاول الباحثة التطرق إلى أساليب القياس الاقتصادي من خلال استخدام برنامج الأفيوز 8, لتقدير أهم المحددات التي تؤثر في التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية.

وتم الحصو ل على البيانات من مصادرها الرسمية كتقارير البنك الدولي, ومؤسسة النقد العربي السعودي, وتم الاعتماد على مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون co2 كمؤشر رئيسي لقياس حجم التلوث البيئي , وهو عبارة عن المتغير التابع المُعتمد في تلك الدراسة .

4-2: مصادر بيانات متغيرات الدراسة

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات على المصادر الرسمية المتمثلة في قاعدة بيانات البنك الدولي, إضافة للبيانات المنشورة في الهيئة العامة للإحصاء ومؤسسة النقد العربي السعودي.

وذلك للفترة 1970-2015, و تم استخدام بيانات سلاسل زمنية لكافة المتغيرات خلال فترة الدراسة، وبذلك يتوفر للدراسة (46) مشاهدة لكل متغير من المتغيرات.

4-3: متغيرات الدراسة

يمكن إبراز أهم متغيرات الدراسة على النحو التالي:

3- المتغير التابع:

غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2, وهو مؤشر رئيسي لانبعاثات الغازات ولتلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة ونشوء الجزر الحرارية.

4- المتغيرات المستقلة :

ويمكن تبيان تلك المتغيرات كالتالي:

1-إجمالي القيمة المضافة لقطاع التعدين بالمليار دولار.

2-استهلاك الوقود بالمليون طن.

3-إجمالي الصادرات بالمليار دولار.

4-إجمالي الواردات بالمليار دولار.

5-إجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار.

6-إجمالي الاحتياطي من النفط الخام بالمليار برميل.

7-إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار.

8-عدد السكان بالألف.

4-4: البناء الرياضي للنموذج القياسي

يهدف نموذج الدراسة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في: (إجمالي القيمة المضافة لقطاع التعدين, استهلاك الوقود, إجمالي الصادرات , إجمالي الواردات, إجمالي الناتج المحلي, إجمالي الاحتياطي من النفط الخام بالمليار برميل, إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر, عدد السكان)على المتغير التابع المتمثل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2), وعليه يمكن صياغة النموذج على النحو التالي:

$$CO2 = \beta_0 + \beta_1 CONSUMPTION + \beta_2 EXPORT + \beta_3 GDP + \beta_4 IHTIAT + \beta_5 IMPORT - \beta_6 FDI - \beta_7 PEOPEL + \beta_8 TOTAL_VAIUO.$$

بحيث:

CO2: انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

CONSUMPTION : استهلاك الوقود.

EXPORT: إجمالي الصادرات.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

IHTIAT: إجمالي الاحتياطي من النفط الخام.

IMPORT: إجمالي الواردات.

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

PEOPEL: عدد السكان.

TOTAL_VAIUO: إجمالي القيمة المضافة لقطاع التعدين.

4-5: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

استخدمت الباحثة مجموعة من المعايير الإحصائية لوصف متغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير، وتتلخص في الجدول التالي:

الجدول(4-1): بعض المعايير الاحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
CO2	14.49522	2.686265	7.760000	19.53000
CONSUMPTION	604312.6	439650.8	26599.00	1586498
EXPORT	103.8398	107.7198	2.370000	375.8700
IMPORT	5.977522	10.30389	-3.730000	39.46000
GDP	223.2937	210.8804	5.380000	753.8300
IHTIAT	222.4798	51.64923	136.8300	266.5800
FDI	47.21222	47.92868	0.692000	174.6700
PEOPLE	88.85357	94.43288	2.330000	349.7190
TOTAL_VAIUO	21992.70	35990.41	1581.000	254199.0

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن أقل قيمة للمتغير التابع CO2 قد بلغت 7.76 طن متري بينما بلغت أكبر قيمة 19.53 مليون طن, وبلغ الوسط الحسابي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1970-2015 نحو 14.49 طن متري للفرد الواحد, وهي من النسب العالية على مستوى العالم .

بينما بلغ متوسط استهلاك الوقود في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2015 نحو 604312.6 مليون طن, بينما بلغت أقل قيمة 26599 مليون طن, وأكبر قيمة كانت 1586498 مليون طن, وهذا دليل على ازدياد استهلاك المملكة للوقود والذي انعكس سلباً في حدوث المشكلات البيئية.

بينما بلغ متوسط إجمالي الصادرات خلال الفترة 1970-2015 نحو 103.839 مليار دولار, بينما بلغت أدنى قيمة للصادرات 2.37 مليار دولار, وبلغت اكبر قيمة للصادرات 375.87 مليار دولار.

بينما بلغ متوسط إجمالي الواردات خلال الفترة 1970-2015 نحو 5.97 مليار دولار, بينما بلغت أدنى قيمة للواردات 3.73- مليار دولار, وبلغت اكبر قيمة للواردات 39.46 مليار دولار.

بينما بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي السعودي خلال الفترة 1970-2015 نحو 223.29 مليار دولار, بينما بلغت أدنى قيمة إجمالي الناتج المحلي السعودي 5.38 مليار دولار, وبلغت اكبر قيمة لإجمالي الناتج المحلي السعودي 753.83 مليار دولار.

بينما بلغ متوسط احتياطي المملكة من النفط الخام خلال الفترة 1970-2015 نحو 222.479 مليار برميل , بينما بلغت أدنى قيمة لاحتياطي المملكة من النفط الخام 136.830 مليار برميل , وبلغت اكبر قيمة لاحتياطي المملكة من النفط الخام 266.580 مليار برميل.

بينما بلغ متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الفترة 1970-2015 نحو 47.212 مليار دولار , بينما بلغت أدنى قيمة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 0.692 مليار دولار , وبلغت اكبر قيمة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 174.67 مليار دولار.

بينما بلغ متوسط عدد السكان في المملكة خلال الفترة 1970-2015 نحو 21992.7 ألف شخص, بينما بلغت أدنى قيمة لعدد السكان 5601.6 ألف, وبلغت اكبر قيمة لعدد السكان 31540.3 ألف.

بينما بلغ متوسط القيمة المضافة لقطاع التعدين المملكة خلال الفترة 1970-2015 نحو 219.92 مليار دولار , بينما بلغت أدنى قيمة للقيمة المضافة لقطاع التعدين المملكة 15.81 مليار دولار , وبلغت اكبر قيمة للقيمة المضافة لقطاع التعدين 254.199 مليار دولار.

6-4 : التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

اعتمدت الباحثة في الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد من أجل دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, ويتضمن الجدول التالي نتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس أثر العوامل المؤثرة والمفسرة على درجة التلوث البيئي متمثلة بانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربونCO_2.

Dependent Variable: CO2
Method: Least Squares
Date: 10/20/17 Time: 15:14
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.774095	2.288161	4.271594	0.0001
CONSUMPTION	-7.19E-06	5.86E-06	-1.226651	0.2277
EXPORT	0.010326	0.028983	0.356292	0.7236
GDP	0.042545	0.039510	1.076804	0.2885
IHTIAT	0.017788	0.015151	1.174028	0.2479
IMPORT	0.010529	0.062312	0.168970	0.8667
FDI	-0.039139	0.076420	-0.512152	0.6116
PEOPLE	-0.042799	0.039434	-1.085349	0.2848
TOTAL_VAIUO	5.52E-06	9.06E-06	0.609472	0.5459

R-squared	0.577057	Mean dependent var	14.49522
Adjusted R-squared	0.485610	S.D. dependent var	2.686265
S.E. of regression	1.926617	Akaike info criterion	4.322989
Sum squared resid	137.3385	Schwarz criterion	4.680767
Log likelihood	-90.42874	Hannan-Quinn criter.	4.457015
F-statistic	6.310274	Durbin-Watson stat	0.850542
Prob(F-statistic)	0.000038		

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود مشكلة الارتباط الذاتي, حيث بلغ قيمة معامل دوربن واتسون Durbin Watson (0.850542).

بالتالي هنا لابد من حل مشكلة الارتباط ,وذلك من الأمرAR(1), **حيث تم حل مشكلة الارتباط وتقدير النموذج من جديد، وتم التوصل للنتائج التالية:**

Dependent Variable: CO2
Method: Least Squares
Date: 10/20/17 Time: 15:25
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments
Convergence achieved after 10 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.56418	2.760269	4.914080	0.0000
CONSUMPTION	-6.06E-06	5.74E-06	-1.055997	0.2982
EXPORT	-0.014990	0.016767	-0.893980	0.3774
GDP	0.075735	0.032612	2.322344	0.0262
IHTIAT	-0.001821	0.015836	-0.115005	0.9091

IMPORT	0.048048	0.047060	1.021000	0.3143
FDI	-0.131627	0.062550	-2.104341	0.0426
PEOPLE	-0.046774	0.031692	-1.475901	0.1489
TOTAL_VAIUO	2.68E-06	5.63E-06	0.476345	0.6368
AR(1)	0.616936	0.116210	5.308785	0.0000

R-squared	0.745843	Mean dependent var	14.64489
Adjusted R-squared	0.680488	S.D. dependent var	2.515180
S.E. of regression	1.421715	Akaike info criterion	3.734735
Sum squared resid	70.74460	Schwarz criterion	4.136216
Log likelihood	-74.03154	Hannan-Quinn criter.	3.884403
F-statistic	11.41222	Durbin-Watson stat	1.741548
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.62

ومن خلال التحليل، تم الوصول إلى معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية :

***CONSUMPTION - 0.0149897617842*EXPORT + 0.00000606CO2 = 13.564179998 – 0.0757351466389*GDP - 0.00182120475329*IHTIAT + 0.0480479714185*IMPORT - *TOTAL_VAIUO 0.000002680.131627467825*FDI - 0.0467738360912*PEOPEL +**

7-4: النتائج القياسية

من خلال تحليل البيانات وعبر برنامج الأفيوز، تم الوصول إلى النتائج التالية:

1- **لا يوجد علاقة بين استهلاك الوقود وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث بلغت قيمة المعامل** (0.00000606-)، **وهذا يعني أن زيادة استهلاك الوقود بنحو مليون طن، سيرافقه انخفاضاً في درجة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فقط بنحو 0.00000606 طن متري.**

2- **يوجد علاقة عكسية بين ازدياد الصادرات وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث بلغت قيمة المعامل (0.0149-)، وهذا يعني أن زيادة الصادرات سيقابلها انخفاضاً في التلوث، ويعود ذلك لتراجع استهلاك الوقود في السوق المحلي.**

3- **يوجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث بلغت قيمة المعامل** 0.0757، **وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث أن زيادة الناتج الإجمالي يرافقه زيادة في نسب التلوث، حيث أن زيادة**

الناتج بمقدار مليار دولار سيرافقه زيادة في نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.0757 طن متري.

4- **يوجد علاقة عكسية بين إجمالي احتياطي المملكة من النفط الخام وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث بلغت قيمة المعامل 0.0018 -, حيث كلما زاد الاحتياطي من النفط الخام بمليار برميل سيرافقه تراجعاً في متوسط انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.00182 - طن متري.**

5- **يوجد علاقة طردية بين الواردات وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث بلغت قيمة المعامل 0.048 +, وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية, حيث يعني ذلك أن زيادة الواردات بنحو مليار دولار سيرافقه ازدياد نسب التلوث وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.048 طن متري.**

6- **يوجد علاقة عكسية بين صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث بلغت قيمة المعامل 0.131 -, حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينحو مليار دولار , سيؤدي إلى انخفاض نسب التلوث بنحو 0.131 طن متري, وهذا يدلل على اتباع المستثمرين الأجانب لبرامج حماية البيئة.**

7- **يوجد علاقة عكسية بين أعداد السكان وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث بلغت قيمة المعامل 0.046 -, حيث زيادة السكان بنحو مليون نسمة سيرافقه إلى انخفاض في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.046 - طن متري.**

8- **يوجد علاقة طردية ضعيفة جداً بين القيمة المضافة لقطاع التعدين وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون, حيث بلغت قيمة المعامل 0.00000268, حيث أن زيادة القيمة المضافة لقطاع التعدين بنحو مليار دولار سيؤدي إلى زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.00000268 طن متري.**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات والخاتمة

5-1: النتائج

يساهم التطور الاقتصادي وإنشاء المدن الصناعية في تطور الحياة الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للأفراد من جهة , ومن جهة أخرى حدوث بعض المشكلات الحضرية كالتلوث الناجم عن استخدامات الأراضي وغيرها في مشاريع صناعية تُسبب زيادة في انبعاثات الغازات, ولذلك تأثيرات سلبية على الاقتصاد تتمثل في نمو ظاهرة التلوث البيئي وتركزها في المناطق التي تتوطن بها الصناعات والاستثمارات كمدينة الدمام, إذ رافق التطور الصناعي في الدمام حدوث ارتفاعاً في درجة الحرارة وزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون, إضافة إلى تكون الجزيرة الحرارية .

توصلت الباحثة إلى عدداً من النتائج النظرية, ويمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

1- للنمو الاقتصادي وتطور الصناعات في مدينة الدمام دور بارز في زيادة معدلات التلوث البيئي وتكون الجزر الحرارية في مدينة الدمام.
2- يعتبر التلوث البيئي إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه المملكة العربية السعودية, والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير وإجراءات سريعة للتخفيف من حدة الأزمة.
3- تُعتبر مدينة الدمام من المدن الأكثر أهمية في المملكة بسبب توطن الصناعات فيها.
4- تعود أسباب تكون الجزيرة الحرارية في مدينة الدمام إلى إنشاء المدن الصناعية وحرق الوقود بوسائل غير صديقة للبيئة.
5- إن استثمار المملكة في وسائل الطاقة البديلة سيرافقه تحسينات ملموسة في الاقتصاد السعودي, وعلى صعيد التخفيف من أزمة التلوث البيئي.

5-2: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الباحثة , يمكن صياغة التوصيات على النحو التالي:

1- يتوجب على متخذي القرار في المملكة العربية السعودية أن يعملوا على ربط النمو الاقتصادي بالبعد البيئي والصحي .

2- من الأفضل للقيادة السعودية أن تعمل جاهدة على زيادة الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة لما لها من فضل كبير في تقليل نسب التلوث البيئي.

3- إنشاء مراكز طبية متطورة في مدينة الدمام لإجراء فحوصات طبية بشكل دائم للسكان للتنبؤ بالأمراض مسبقاً , خصوصاً تلك الأمراض المتعلقة بتغير درجات الحرارة وتلوث الهواء.

4- العمل على إنشاء دائرة حكومية متخصصة في إجراء الدراسات والمسوح الميدانية للتعرف على مسببات وتداعيات الازمة البيئية وأهمها تلوث الهواء .

5- من الأفضل إنشاء معهد علمي للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , مهمته إعداد الدراسات ذات الصلة بالبيئة ووضع المقترحات اللازمة للتخفيف من تداعيات الأزمة البيئية في المملكة العربية السعودية.

6- من الضروري للباحثين والأكاديميين دراسة التجارب الدولية الناجعة في الحفاظ على البيئة واستخدام الطاقة البديلة , وتثمير النتائج للاستفادة منها في المملكة العربية السعودية.

3-5: الخاتمة

لقد ترافق مع النمو المتسارع للاقتصاد العالمي, حدوث العديد من التحولات والتغيرات والتي انعكست على حياة الإنسان واستدامة البيئة ومن تلك التغيرات حدوث التلوث البيئي وأخطرها التغير المناخي بسبب التغير في درجات الحرارة ولذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي.

إن ما تشهده مدينة الدمام من تفاقم المشكلات الحضرية ومنها وجود الجزيرة الحرارية, يعتبر انعكاساً لدرجة التطور الصناعي فيها, حيث تسير كغيرها من المدن الصناعية نحو مزيداً من ارتفاع معدلات التلوث البيئي .

مما لاشك فيه أهمية القطاع الصناعي في مدينة الدمام, لكن لا زالت مدينة الدمام تعاني من تبعات الاستثمارات الصناعية , وهذا يتطلب من المملكة إجراء الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة الأزمة, وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل لا ينعكس سلباً على مستويات التلوث البيئي.

ويمكن للمملكة الاستفادة من بعض التجارب الدولية والتي اعطت اولوية للاستثمارات الصديقة للبيئة, بحيث ألا يتسبب النمو الاقتصادي في إحداث التلوث , إذ لا يمكن التقليل من أهمية عدم حدوث تلوث على المجتمعات, حيث تتزايد تكلفة التلوث وتشكل تحدياً للاقتصاديات كافة.

إن أحد أسباب التلوث في مدينة الدمام, يعود بالأساس إلى اعتبار المملكة من أكثر بلدان العالم استهلاكاً للوقود, والاكثر اعتماداً على النفط والاستخراج والتعدين, ونظراً لمخاطر التلوث فلقد استثمرت المملكة في برامج مكافحة التلوث في السنوات الأخيرة .

وتمركز الصناعات في مدينة الدمام, قد رافقه تطوراً في النشاطات والقطاعات الاقتصادية , ونمو مطرداً للإنتاج الصناعي , ولذلك انعكاسات غير إيجابية تمثلت بارتفاع نسب التلوث ووجود مشكلة حضرية تتمثل بالجزيرة الحرارية .

قائمة المراجع

البدري، ناصر وآخرون (2007). *ظاهرة الاحتباس الحراري*، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 1439/1/25هـ من موقع
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/

تقرير قناة العربية(2012). *ازدياد مطرد في عدد السيارات في السعودية*، نُشر بتاريخ 20 أبريل 2012، تاريخ الدخول1439/2/5هـ من موقع http://www.alarabiya.net/articles

تقرير قناة أم بي سي (2013). *السعودية خامس دول العالم في تلوث الهواء*، نُشر بتاريخ 21 أبريل 2013، تاريخ الدخول 1439/2/6هـ من موقع
http://www.mbc.net/ar/programs/althamena/article/

تيوكو، كومبتون (2016). *ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أين*، موقع غرفة دبي، تاريخ الدخول1439/2/11هـ من موقعhttp://arabic.euronews.com

الأمارة، وسام (2010). *العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي*، مجلة الخط الأخضر، الكويت، تاريخ الدخول1439/2/10هـ من موقع
http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=329

جريدة اليوم السعودي (2014). *المملكة أعلى نسبة نمو استهلاك للطاقة في العالم*، العدد 14975، الدمام، المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول1439/2/10هـ من موقع
http://www.alyaum.com/article/3145562

جعفري، زينت (2010). *دراسة أثر ظاهرة الجزيرة الحرارية على سلوك طالبات كلية التربية بصبيا وعلى تحصيلهن العلمي*: دراسة تطبيقية، المؤتمر العلمي الثاني لطلاب وطالبات جامعة جازان، جازان، المملكة العربية السعودية.

ساموبلسون، بول، نوردهاوس ، ويليام (2006). *الاقتصاد*، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط 2، عمان ، الأردن.

خضر، مجد (2016). *وصف مدينة الدمام*، موقع موضوع السعودي، تاريخ الدخول1439/2/16هـ من موقع http://mawdoo3.com /

زافار ، سلمان (2017). *إدارة النفايات الصلبة في المملكة العربية السعودية*، موقع Ecomena، تاريخ الدخول1439/2/17هـ من موقع https://www.ecomena.org/swm-ksa-ar /

صحيفة السفير الاقتصادية، *تقرير بعنوان 215 مليار دولار خسائر دول الخليج من استمرار تراجع أسعار النفط* ، نُشر بتاريخ 31 يناير 2015، تاريخ الدخول1439/2/20هـ من موقع
http://www.alsafeernews.com/ar/articles/14394.html

عبد القادر، إسراء (2017). *تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري*، موقع موضوع، نُشر بتاريخ 9 يوليو 2017، تاريخ الدخول1439/2/20هـ من موقع http://mawdoo3.com /

فريدة , عزازي (2012). *أثر التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي على التنمية المستدامة*, جامعة البليدة, الجزائر.

مراد, منى (2015). *أسباب ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية عام 2015*,نُشر بتاريخ 19 أبريل 2015 تاريخ الدخول1439/2/22هـ من موقعhttp://5khtawat.com /

المسيب, أسعد (2005). *أساليب الحماية من تسربات النفط في المنشآت النفطية للحد من التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية* : دراسة حالة شركة أرامكو السعودية, رسالة ماجستير, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, المملكة العربية السعودية.

أبومفرح,أفنان(2017).*مصادر تلوث الهواء*, موقع موضوع السعودي, تاريخ الدخول 1439/2/26هـ من موقع http://mawdoo3.com

معهد الأمارات التعليمي (2011). *الاحتباس الحراري*, نُشر بتاريخ 18 أبريل 2011, تاريخ الدخول1439/2/20هـ من موقع -http://ahlaalsalawat.montadarabi.com/t1617 topic

المهندس, أحمد (2015). *التعدين والمناجم في المملكة العربية السعودية*, مجلة القافلة, شركة أرامكو السعودية, تاريخ الدخول1439/2/15هـ من موقعhttp://qafilah.com/ar /

موقع عقار ستي (2007). *لمحة عن مدينة الدمام*, تاريخ الدخول1439/3/3هـ من موقع http://www.aqarcity.com/t537289.html

الناصر, بندر (2009). *اضطراب المناخ في المملكة نتيجة للاحتباس الحراري أم التغير الطبيعي*, جريدة الرياض الاقتصادية, العدد 15003, تاريخ الدخول1439/3/3هـ من موقع http://www.alriyadh.com/446770

***النشاط الاقتصادي والنمو الحضري*, تاريخ الدخول1439/3/6هـ من موقع https://ar.scribd.com/doc/75394431**

موقع البنك الدولي, /http://www.albankaldawli.org

موقع مؤسسة النقد العربي السعودي, http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx

Albert, Eleanor(2016) ***Chinas Environmental Crisis***, China.

League of Arab States(2015): ***Air Quality and Atmospheric Pollution in the Arab Region***, League of Arab States, Cairo Egypt.

Refindadi Abdulkadir and others(2014). ***The relationship between air pollution, fossil fuel energy, Consumption ,and Water Resources in the panel of selected, Asia-pacific countries***, Berlin Heidelberg, Germany.

الشروع بالجرائم الواقعة على العرض (دراسة مقارنة)
Initiating Into Hounor Crimes (A Comparative Study)

موسى عبد الحافظ المهيرات

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

قامت هذه الدراسة بالتعريف بجريمة الشروع بشكل عام ومن ثم انتقلت إلى التعريف بالشروع في الجرائم الواقعة على العرض، ومن ثم قامت الدراسة إلى التعريف بالشروع في الجرائم الواقعة على العرض، كما قامت بالتعريف بجرائم الشروع في هتك العرض، وجرائم الشروع في الاغتصاب، كما تطرقت إلى التعريف بأركان هذه الجرائم، ثم العقوبات التي تطال مرتكب هذه الجرائم في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية، إضافة إلى الإشارة إلى الحالات التي شدد فيها المشرع العقوبة على ارتكاب هكذا جرائم. وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن.

Abstract

This study aims to identify crime of initiation in general. Then it transferred into definition of initiation into crimes of honor , immoral offense and raping . This study shows elements of crime then the punishments that stratify on the criminals who commits one of these crimes in accordance with law panels in Egypt , Syria and Jordan also it refers to cases In which the Legislator strengthen the punishment. In this study the researcher followed the descriptive analytical method in addition to the comparative approach where The subject of initiation into honor, crimes has been argued through a comparative study between the Jordanian, Egyptian and Syrian panel laws which they are in sequence, the Jordanian panel law no. 16 for the year 1960 and its amendments ,the Egyptian panel law no. 58 for the year 1937 and its amendments and the Syrian panel law no. 148 for the year 1949 and its amendments.

This study has reached to a set of results and recommendations and the most important are the legitimations that have been studied in progression on the initiating into felonies but not progression into infractions. and in need for a text in misdemeanors.

المقدمة:

نظراً لانتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الاجتماعي وسهولة الحصول على ملفات الملتيميديا بسهولة فقد انتشرت الفاحشة بين بعض مستعملي ومتلقي هذه الأفلام والصور عن طريق الهواتف النقالة والكمبيوترات المحمولة والأجهزة الصوتية .ولما كانت الجرائم الجنسية تترك آثاراً سيئة على المجتمع، وقد يترتب عليها هدم كيان أسري كامل وضياع مستقبل فتيات في جرائم الاغتصاب، إضافة إلى إمكانية ارتفاع معدل الجرائم الأخرى حيث قد يترتب عليها أن يقوم المجنى عليه أو أحد ذويه بقتل الجاني أو أحد ذويه ثائراً لشرفه وكرامته.

ولما كانت الجريمة تمر بمراحل معينة قبل أن يرتكبها المجرم فهو أولاً يفكر فيها، ثم يعقد العزم على ارتكابها، ثم يحضر بعد ذلك المعدات ويهيئ الوسائل اللازمة لتنفيذها، فإذا أعد المجرم معدات الجريمة انتقل إلى مرحلة ثالثة هي مرحلة التنفيذ .ولما كان الاعتداء على العرض هو اعتداء على كرامة الإنسان وشرفه واعتبار وجوده في المجتمع، وربما تحولت هذه الجريمة إلى جريمة مركبة وذلك نظراً لخوف الفاعل من افتضاح أمره وتعرضه للعقاب، فيقدم على قتل الضحية للحيلولة بين وبين اكتشاف أمره وتقديمه للمحكمة فيما لو أخبر عنه المجنى عليه.

ونظراً لما للعرض من صلة خاصة بالعائلة التي هي نواة المجتمع وخصوصاً في بلادنا العربية ولتزايد هذه الجرائم في هذه المجتمعات، فقد أصبحنا نرى بين الحين والآخر الكثير من الندوات التي تعقد تحت عنوان (جرائم الشرف .(وقد اختار الباحث موضوع أحكام الشروع في جرائم العرض لموضوع رسالته هذه نظراً لأهمية العرض والمشاكل التي تثيرها هذه الجرائم خصوصاً أنه قد تم في عام 1979 إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي جرائم العرض، وهي محكمة الجنايات الكبرى إضافة إلى اختصاصها بجرائم أخرى ذات خطورة عالية.

إشكالية البحث

من هذه المقدمة ومن قراءة للمواد المتعلقة بهذه الجرائم في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية ومراجعة أدبيات الموضوع وبعض الأحكام التي خصت هذه الجرائم تكونت إشكالية البحث التي تقول في سؤال أساسي :ما هي جرائم الشروع

الواقعة على العرض؟ وما هي عقوبتها في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية؟ وينبثق من الإشكالية الرئيسة السؤالين الفرعيين التاليين:

1. ما هي جريمة الشروع في هتك العرض؟ وما هي عقوبتها في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية.
2. ما هي جريمة الشروع في الاغتصاب؟ وما هي عقوبتها في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية؟

أسئلة البحث:

تتولد من إشكالية البحث الرئيسة وأسئلته الفرعية أسئلة البحث التي تتشكل فيما يلي :

1. ما هو الشروع في الجريمة؟
2. ما هي جريمة الشروع في هتك العرض والاغتصاب وما هي أركانها؟
3. ما هي عقوبة الشروع في هتك العرض والاغتصاب في قوانين العقوبات الأردنية والمصرية والسورية؟
4. متى يعد الفاعل قد شرع بجريمة هتك العرض والاغتصاب، وما هو معيار البدء بتنفيذ مثل هذه الجرائم؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية الموضوع مما يلي:

1. إن هذا الموضوع يبحث في العرض كقيمة يختص بها الإنسان دون سائر المخلوقات، يحميها القانون من أي اعتداء والتي هي غاية من غايات القانون في حماية المجتمع.
2. التحديد الدقيق للأفعال التي يمكن اعتبارها هتكاً للعرض .
3. لم يسبق دراسة هذا الموضوع من الناحية التطبيقية إلا نادراً، مما يعطي لهذه الدراسة أهمية عملية.
4. إن هذه الجرائم أضحت ترتكب بكثرة وربما ارتكبت في وضح النهار، وأمام جمهرة من الناس.

5. إن هذه الجرائم أصبحت تشغل اهتمام الرأي العام، ليس ذلك فحسب وإنما اهتمام كثير من الكتاب والباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والحقوقية وغيرهم من غير المتخصصين.

أهداف البحث:

يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. **بيان حالات الشروع التام أو الناقص في مثل هذه الجرائم، وبيان فكرة العدول الاختياري، والجريمة المستحيلة.**
2. **بيان كل ما يتعلق بالقوانين وعقوبة الشروع في هتك العرض والشروع في الاغتصاب في الأردن ومصر وسورية.**
3. **التطرق إلى بعض التطبيقات القضائية في جريمتي الشروع في هتك العرض والشروع في الاغتصاب في الأردن ومصر وسورية.**

منهج البحث:

سيستخدم الباحث في دراسته هذه العديد من مناهج البحث العلمي للوصول إلى الحل الدقيق عن أسئلة الدراسة، حيث سيستعمل المنهج الوصفي عند بداية البحث، ثم سيتبعه منهج المقارنة عندما تقتضي الدراسة المقارنة بين التشريعات، وعند الوصول إلى التحليل الدقيق للنصوص القانونية والوقوف على غاياتها سوف يلجأ الباحث إلى المنهج التحليلي مسترشداً بحكم واجتهاد الفقه والقضاء، وأخيراً سوف يلجأ الباحث للمنهج النقدي بعد الوصف والتحليل للنصوص القانونية وإظهار الآراء التي ثارت في بداية البحث، وذلك بغية إظهار المحاسن وإبرازها، وإظهار المثالب، وترجيح بعض الآراء بغية الوصول إلى الهدف المنشود وهو المحافظة على العرض؛ فالمنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي والمقارن.

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

قبل الشروع في الحديث عن الدراسات السابقة التي تناولت جانباً أو أكثر من جوانب موضوع الدراسة، أود الإشارة إلى قلة بل وندرة الدراسات التي تطرقت جرائم الشروع الواقعة على العرض، لذلك سوف أتناول في المناقشة بعض الدراسات التي تشير

إلى الموضوع بشكل عام أو بشكل جزئي لإحدى المسائل التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة.

- دراسة وسيم ماجد إسماعيل دراغمة (2011) بعنوان الجرائم الماسة بالأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، في نابلس.

أقام هذا الباحث دراسة الموضوع في قسمين بحث الجرائم التي تقع على الأسرة في فصلين: الفصل الأول الجرائم التي تقع على الأسرة من قبل أفرادها وقد تم تقسيمها إلى قسمين: جرائم تهدد حياة الأفراد والجرائم التي تمس أعراض الأسرة، أما في الفصل الثاني فقد تناول الباحث الجرائم التي تقع على الأسرة من خارج أفرادها والمتمثلة بالجرائم التي تمس تماسك الأسرة وآدابها، وجرائم التعدي على أفراد الأسرة، وقد توصل الباحث إلى أن الجرائم التي تقع على الأسرة من قبل أفرادها أشد خطورة من الجرائم التي تقع على الأسرة من خارج أفرادها لأن المجني عليه يشعر بالأمان والطمأنينة لأنه يقيم مع الجاني داخل الأسرة فهي تهدد تماسك الأسرة وتزعزع استقرارها، وقد لاحظ الباحث أن المشرع الأردني في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 عاقب على هذه الجرائم ولم تكن العقوبة كافية ورادعة لتحقيق الغاية المنشودة من وراء التجريم، علما أن هذا النوع من الإجرام ما زال يزداد بشكل مضطرد، لذا رأى الباحث أنه يجب تشديد العقوبة أكثر لتصبح من الجنايات وليس من الجنح، وكذلك توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أنه يجب أن تُجرم الأفعال التي أغفل المشرع عن تجريمها كفعل اللواط والمساحقة، فهي من الجرائم المنتشرة في مجتمعاتنا بشكل كبير، لأن هذه الأفعال عندما ترتكب يتم تكييفها على أنها جريمة هتك عرض وليست جريمة لواط أو مساحقة، لذا لمس الباحث أن هناك نقص تشريعي في قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 المطبق في فلسطين فيجب أن يتم تلافيه بالمعاقبة على هذه الأفعال وتكييفها تكييفاً سليماً.

- دراسة مهند بن حمد بن منصور الشعيبي (2009) بعنوان تجريم التحرش الجنسي وعقوبته، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

انطلقت هذه الدراسة من أن جريمة التحرش الجنسي تصيب المجني عليه في كرامته وعِرضه، وهو أهم ما يملكه، وكذلك في صعوبة إثبات هذه الجرائم، وقد توصل الباحث إلى ثلاث نتائج هامة جداً تتلخص في عن الشريعة الإسلامية سبقت القانون الوضعي في تجريم التحرش الجنسي والعقاب عليه، وكذلك في إن جريمة التحرش الجنسي تدخل حتى الآن في ما يعرف بالجرائم ذات الأرقام المجهولة أو الرقم الأسود، وكذلك تبين للباحث أن هناك فراغاً تنظيمياً وقانونياً في مجال تجريم التحرش الجنسي وقد اتضح للباحث ذلك جلياً من خلال الدراسة التطبيقية .

-دراسة خالد بن محمد الحميزي (2008) بعنوان الحماية الجنائية للعرض دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العرض والحماية الجنائية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وتحديد الأوامر والنواهي والعقوبات الشرعية التي تؤدي إلى حماية العرض، وقد توصل الباحث على أربعة نتائج هي من الأهمية بمكان فقد توصل إلى أن الشريعة الإسلامية تميزت باهتمامها بالجانب الوقائي، أنه لوسائل الإعلام دور كبير في ترسيخ هذه القيم، وقد كشفت الدراسة عن حاجة القانون المصري إلى التعديل حيث أنه أسس التجريم في مجال الاعتداء على العرض على مبدأ الفصل بين القانون والأخلاق.

- دراسة خالد سعود بشير الجبور(1999) بعنوان: الشروع في الجريمة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

تناولت هذه الدراسة موضوع الشروع في الجريمة من حيث تعريف الشروع وأنواعه وأحكام الشروع من جوانبه القانونية، واستعرضت هذه الدراسة فكرة الشروع كنظرية عامة وتخللتها المقارنة بين التشريعات الجزائية في بعض دول العالم. وعرف الشروع بأنه" البدء في تنفيذ الأفعال. وتناولت الدراسة أيضاً المصدر التاريخي لفكرة (الشروع) وعناصره التي تطرقت له الدراسة من خلال الاتجاهات الفقهية والقضاء والتشريع. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات. نلاحظ من دراسة متأنية للدراسات السابقة أنها لم تتطرق إلى موضوع رسالة الباحث بشكل مباشر، وإنما

تطرقت للموضوع بشكل جانبي أو جزئي، ولم تتناول أي من الدراسات موضوع الشروع في جرائم العرض بشكل واضح وجلي لأن معظم الدراسات قد تناولت هذا الموضوع من خلال فقرات بسيطة في الدراسات التي تناولت جريمة الشروع والعدول عنها، ولكن لم تتطرق أية دراسة لموضوع الشروع في جرائم العرض بحد ذاتها. لذلك تأتي هذه الدراسة لتبحث في موضوعين أساسيين هما؛ الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب. كما تتميز هذه الدراسة بدراستها المقارنة بين القوانين الوضعية بحد ذاتها للأردن ومصر وسورية، وقد تم اختيار قوانين هذه الدول لأسباب عدة أهمها تشابه المجتمعات الأردنية والمصرية والسورية في الكثير من العادات الاجتماعية والحياة اليومية، وكذلك تطور القوانين في هذه البلاد بشكل مستمر، عدا أن قواعد هذه القوانين هي مشتركة حيث أن معظمها مأخوذ من القضاء الفرنسي أو الإنجليزي.

المبحث التمهيدي

أولى المشرع الأردني عناية خاصة بحماية العرض ومحل هذه الحماية هي حق الإنسان في صون عرضه وشرفه وعدم الاعتداء على حريته الجنسية.

تتم جريمة هتك العرض؛ بكل فعل شائن يستطيل إلى جسم المجني عليه وعوراته، بحيث يُشكل هذا الفعل إخلالاً جسيماً بالحياء العرضي للمجني عليه. وهو قيمة معنوية يختص بها الإنسان من دون باقي المخلوقات وهو ينصرف في معناه إلى كل ما هو عورة وكل ما هو متعلق بالحرية الجنسية للإنسان ([1]).

أما جريمة الاغتصاب فإن القانون يعاقب عليها أيضاً كونها تشكل اعتداء على الحرية الجنسية المشروعة للمجني عليها لذلك تفرض غالبية التشريعات الجزائية عقوبات تتناسب مع هذا الفعل وذلك وفقاً لمقتضيات كل مجتمع.

ويعرف الشروع لغةً: شرع شرعاً وشروعاً، أخذ باشر، بدأ ([2]).

([1]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص180 + ص63.

([2]) رشاد الدين، مؤنس، (2000)، المرام في المعاني والكلام، القاموس الكامل، عربي – عربي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الراتب الجامعية، ص486.

ويُعرف الشروع قانوناً: وحسب نص المادة 68 من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته "البدء بتنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية، أو الجنحة، لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها عوقب على الوجه الآتي".

وقد نصت المادة (45) من قانون العقوبات المصري: "أن الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ...".

والشروع كما عرفته الفقرة الأولى من المادة (199) من قانون العقوبات السوري: "هو كل محاولة لارتكاب جناية بدأت بأفعال ترمي مباشرة إلى اقترافها تُعتبر كالجناية نفسها إذا لم يحل دون إتمامها سوى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل". ويتبين من معظم التعريفات في القوانين الثلاثة الأردنية والمصرية والسورية أن الشرو يتكون من ركنين (الركن المادي وهو البدء بالتنفيذ، والركن المعنوي وهو توفر القصد الجرمي).

التعريف القضائي للشروع: فقد عرفته محكمة التمييز الأردنية بأن الشروع في الجرم: هو "البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة ولا يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصولها لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها"[1].

أما التعريف الفقهي للشروع فهو: "البدء في تنفيذ الفعل الجرمي وعدم إتمام الجريمة لظروف خارجة عن إرادة الفاعل [2].

والعرض لغةً: يقال: عرض بفلان وله: قال فيه قولا يعيبه.

عرض فلان: وقع فيه وتنقصه والعرض هو البدن والنفس وما يمدح ويخدم من الإنسان سواء كان في نفسه أم سلفه أم من يلزمه أمره وهو جانب أرجل الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أن ينتقص ويثلب والعرض ما يفتخر به الإنسان به الإنسان من حسب وشرف [3].

([1]) قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم 1997/55، (هيئة خماسية) تاريخ 1998/2/5، المنشور على الصفحة 445 من عدد المجلة القضائية رقم (2) بتاريخ 1998/1/1.

([2]) نجم، محمد صبحي، (1991)، قانون العقوبات القسم العام، (النظرية العامة للجريمة)، عمان دار الثقافة، ص126-127.

([3]) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، رباب العين، 594/2.

وكذلك يعرف العرض: بكسر العين وسكون الراء يقوم على ثلاثة حروف هي العين والراء والضاد وهي بناء تكثر فروعه وهي مع عشرتها ترجع إلى أصلٍ واحد وهو العرض الذي يخالف الطول.

فعرض الإنسان: جانب الرجل الذي يصونه من نفسه وحسبه أن ينتقص ويثلب أو سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزم أمره [1].

والعرض في العرف هو: الطهارة الجنسية، أي التزام الشخص سلوكاً جنسياً يُبعده عن توجيه لوم اجتماعي لسلوكه، ومن ثم يعد مساساً بارعض في هذا المدلول كل فعل مُخلٍ بهذه الطهارة [2].

والعرض اصطلاحاً: الطهارة الجنسية أي التزام الشخص سلوكه جنسياً لا يعرضه إلى لوم اجتماعي [3].

وفي القانون يعني العرض الحرية الجنسية، ومن ثم يعدُّ الفعل اعتداءً على العرض، إذا تضمن مساساً بهذه الحرية، أو خروجاً عن الحدود الموضوعة لها، وذلك مثل هتك العرض والاغتصاب، إذ أن الجاني يُكره المجني عليه على سلوك جنسي لم تتجه إليه إرادته.

والتنظيم الاجتماعي الذي يسعى القانون لحمايته يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين: أحدهما توجيه الحياة الجنسية إلى رابطة وثيقة تُكلل بالزواج الذي هو وسيلة للإنجاب، وأساس للعائلة الشرعية التي هي نواة المجتمع، والغرض الثاني تفادي الفوضى في العلاقات الجنسية؛ لأن ذلك سبيل للفساد الأخلاقي، وللأمراض البدنية، والنفسية واختلاط الأنساب، مما ينعكس في النهاية سلباً على المجتمع [4].

([1]) القاموس المحيط للفيروز آبادي، 646، ومعجم مقاييس اللغة لأبي الخير أحمد بن فارس بن زكريا المعروف بابن فارس، ط. دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1415ه، 1994م، 269/4، ص173.

([2]) أحمد، جلال الدين باتقا، (2011) جرائم العرض والآداب العامة والسمعة فقهاً وقضاءً وتشريعاً، مجلة جامعة شندي، العدد العاشر، يناير، 2011، ص26.

([3]) الخميري، خالد بن محمد، (2008)، الحماية الجنائية للعرض: دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص80.

([4]) حسني، محمود نجيب، (1989)، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، ص525-526.

تعريف الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب:

لم يتطرق المشرع الأردني إلى تعريف الفحشاء أو "هتك العرض" فقد ترك الأمر في ذلك للفقه والقضاء [1].

كما أن جريمة هتك العرض لا تتطلب مواقعة جنسية بالمعنى المحدد في جريمتي الزنى والاغتصاب، أو بالمعنى المحدد في المواقعة بين الأزواج، وإنما تتضمن مساساً بأماكن تُعد عورة من جسم المجني عليه، أو مساساً بجسم المجني عليه بأعمال فحش جسيم تقع عليه، وتعتبر هذه الاستطالة مساساً بالشرف وحسانة الجسم، فهي تشكل اعتداء على الحرية الجنسية، لما تثيره من فكرة التمازج الجنسي على خلاف إرادة المجني عليه [2].

أما القضاء الأردني فقد أخذ بالمعيار العرفي للعورة منذ وقت مبكر وقضت محكمة التمييز الأردنية في حكم لها: "هتك العرض يعني كل فعل فيه مساس بأي جزء من جسم المجني عليه مما يدخل عرفاً في حكم السوءات التي تخدش الحياء العرضي [3].

ولكن معيار العورة لم يعطي مدلالاً كافياً لمعناه، حتى يتم تحددي المواضع التي يعتبر المساس بها هتكاً للعرض، حيث لجأت محكمة التمييز الأردنية إلى تطبيق ضابط الجسامة في الإخلال العرضي للمجني عليه، وقضت في حكم لها: "إن هتك العرض بالمعنى القانوني لا يتكون فقط من كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جزء من جسم المجني عليه، مما يعبر عنه بالعورة، بل يتكون أيضاً من كل فعل يستطيل إلى جزء آخر لا يعد عورة ولكنه يخدش عاطفة الحياء العرضي عنده" [4].

كما قضت محكمة التمييز الأردنية:

"إن جريمة هتك العرض ليست فعلاً مخصوصاً في مكان مخصوص من الجسم، بل يتكون من أي فعل شهواني يرتكبه شخص على آخر بدون رضاه إذا كان فيه فحش وخدش للحياء العرضي" [5].

([1]) أبو حجلة، علي رشيد، (2011)، مرجع سابق، ص182.

([2]) الجبور، محمد عودة، (2012)، الجرائم الواقعة على الأشخاص دراسة مقارنة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، ص299.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم (52/18) تاريخ 1952/4/24، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1953، ص195.

([4]) قرار رقم (6) جنايات الشمال تاريخ 1983/3/8 المصنف في قانون العقوبات، د. سمير عالية شرح قانون العقوبات القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت للنشر والتوزيع، ط1989، ص468.

([5]) تمييز جزاء أردني رقم (68/20)، تاريخ 1967/3/12 مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1967 العدد 3 صفحة 484.

وفي حكم لمحكمة النقض المصرية حيث تقول فيه: "وقضت بأن خلع سروال المجني عليها وكشف مكان العورة منها تتوافر بهذا الفعل جريمة هتك عرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجني عليها كما أنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه"[1].

وقضي بأنه ... يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجني عليها يعد من العورات التي تحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها من ناحية المساس لتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري [2].

وقد عالج المشرع الأردني جرائم العرض تحديداً جريمة الاغتصاب وهتك العرض في المواد من (192-301) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته في الباب السابع بعنوان الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة الفصل الأول تحت عنوان في الاعتداء على العرض.

أما المشرع المصري فقد عالجها في الباب الرابع بعنوان "هتك العرض وإفساد الأخلاق في المواد (267، 268، 269) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 وتعديلاته.

الفرع الأول: تعريف الشروع في هتك العرض.

أولاً: تعريف هتك العرض لغةً: هتك هتكاً، الستر خرقه، هتك اللسترة أي فضحه [3].

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

1- عرفها آخرون بأنها: "تعد منافٍ للآداب يقع مباشرة على جسم آخر" [4].

([1]) نقض مصري 1985/10/31 مجموعة أحكام النقض، س36 رقم 174، ص970.

([2]) نقض مصري 1985/1/24، مجموعة أحكام النقض، س36، رقم 19، ص148.

([3]) المعجم الوسيط نسخة الطالب، مجمع اللغة العربية، ص372، (د. ت) (د.ن) ...

([4]) حسني محمود نجيب، (1984)، الحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، ص42.

2- "كل فعل عمدي شائن يستطيل إلى جسم المجني عليه ضد إرادته أو بدون إرادته على نحو يكشف عنه عورة أو يلامس فيه عورة أو يمس به عورة غيره" [1].

3- "كل فعل عمدي شائن يستطيل إلى جسم المجني عليه ضد إرادته أو بدون إرادته على نحو يكشف عنه عورة أو يلامس فيه عورة أو يمس به عورة غيره" [2].

4- يعرف هتك العرض "ملامسة الجاني للأعضاء التناسلية لأي جزء من أجزاء جسم المجني عليه وكذلك ملامسة أي عضو أو العبث بالأعضاء التناسلية للمجني عليه"[3].

المفهوم الأخلاقي للعرض: يستمد المفهوم الأخلاقي للعرض مقوماته من القواعد الرئيسية والمعتقدات الأخلاقية التابعة من المثل العليا وهو يتوجه إلى الفرد فيحثه على التحلي بالأخلاق والفضيلة والابتعاد عن كل فعل أو تصرف يتعارض مع مقتضيات الحفاظ عليها" [4].

ثالثاً: التعريف القضائي:

أولاً: عرفته محكمة النقض المصرية: "كل فعل مُخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجني عليه وعوراته ويخدكش الحياة عنده" [5].

ثانياً: وعرفته محكمة التمييز الأردنية: "كل فعل منافٍ للحشمة يرتكبه شخص ضد آخر ذكر كان أو أنثى بصورة مباشرة فيلحق به عاراً يؤذيه في عفته وكرامته" [6].

رابعاً: التعريف الفقهي: يعرفها بعض الفقهاء بالقول: "فعل مُخل بالحياء يقع على جسم مجني عليه معين ويكون على درجة من الفحش إلى حد مساسه بعورات المجني عليه التي لا يدخر وسعاً في سونها وحجبها عن الناس أو إلى حد اتخاذ المجني عليه أداة للعبث بعورات الجاني أو الغير" [7].

([1]) مصطفى، محمود محمود، (1984)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، مطبعة جامعة القاهرة، ص312.

([2]) طنطاوي، إبراهيم حامد، (1998)، جرائم العرض والحياء العام، ط1، المكتبة القانونية، القاهرة، ص65.

([3]) نمور، محمد سعيد، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الجزء الأول، الجرائم الواقعية على الأشخاص، الطبعة السادسة، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.

([4]) الصفو، نوفل علي عبد الله بحث بعنوان جريمة الزنا في القوانين الوضعية، دراسة مقارنة مع أحكام الشريعة الإسلامية مجلة الرافدين للحقوق، مجلد 2، السنة التاسعة، عدد (21) سنة 2004، ص145.

([5]) محكمة النقض المصرية، فبراير 1956، مجموعة الأحكام، س7 رقم، 55، ص174.

([6]) تمييز جزائي أردني رقم 53/7، تاريخ 1953/1/19، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1953، ص435.

([7]) بكر، عبد المهيمن، 1970، القسم الخاص في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، ص687.

ويرى الباحث أن التعريف الأنسب هو: المساس بمناطق العفة في جسم المجني عليه دون رضاه وتختلف مناطق العفة حسب المكان والزمان كما لو كان المعتدى عليه امرأة تلبس مايوه سباحة على البحر أمام الناس مقارنة مع غيرها تستر عورتها وتحرص على عدم إظهارها أمام الناس.

فهتك العرض وفقاً لمفهوم الحماية القانونية للحرية الجنسية للفرد هو فعل جنسي صدر من الجاني بإرادته الحرة وقع على المجني عليه بغير إرادته ما أدى إلى شعوره بأنه قد أجبر على الدخول في عمل جنسي دون رضاه.

أما هتك العرض وفق مفهوم الحماية القانونية للعرض بحد ذاته فهو ذلك الفعل الذي صدر من الجاني ولامس به جسم المجني عليه فخدش حياءه وكان ذلك الفعل لا يصل إلى مرحلة إتمام الممارسة الجنسية الكاملة والمتمثلة في الزنا واللواط والسحاق والاغتصاب [1].

الفرع الثاني: تعريف الشروع في الاغتصاب:

أولاً: الاغتصاب لغة: مأخوذ من الغصب وهو مصدر يقال: غصبه يغصبه أخذ ظلماً كاغتصبه وغصبه فلاناً على الشيء قهره وهو يعني أخذ الشيء عنوة ويشمل كل صور الاستيلاء على ما للغير بدون رضاه [2].

ثانياً: التعريف الاصطلاحي: "الاغتصاب هو الاتصال الجنسي بامرأة غير الزوجة دون مساهمة إرادية من جانبها" [3].

ثالثاً: التعريف القانوني: عرفه المشرع المصري في المادة (267) من قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 بأنه: "مواقعة أنثى بغير رضاها". وعرفه المشرع السوري في المادة (489/ف1) من قانون العقوبات رقم 148 لسنة 1949 بأنه: "المرأة غير الزوجة بالعنف أو التهديد على الجماع". وعرفه المشرع الأردني في المادة (292/ف1) من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 بأنه: "مواقعة رجل أنثى غير الزوجة بالإكراه".

([1]) النطلي، أبو بكر عبد الباسط محمدي، جريمة هتك العرض في القانون اليمني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عدن، سنة 2001.

([2]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، مرجع سابق، ص182.

([3]) الشكري، عادل يوسف عبد الغني، (جريمة الاغتصاب في ضوء سياسة التجريم والعقاب المعاصرة)، دراسة تحليلية مقارنة، (د.س) كلية القانون، جامعة الكوفة Garraud: traite, Theojregue Partiquedu Lroit Perul Featurajs 3ed, 924, T5 No, 208. 3P.469

رابعاً: التعريف القضائي: وقد عرفته محكمة النقض السورية بأنه: "اعتداء على الحرية الجنسية يُخلف آثاراً اجتماعية شاذة على شخص من وقع عليه، يتضمن إتيان المرأة من قبلها بطريق الجماع وهو لا يقع إلا باعتداء ذكر على أنثى" [1].

خامساً: التعريف الفقهي: وقد عرفه غارسون "جماع غير شرعي مع أنثى غير راضية بذلك" [2]. كما عرفه جارو "فعل الاتصال الجنسي مع امرأة دون مساهمة إرادية من جانبها".

وكذلك: "هو اتصال الرجل جنسياً بامرأة ليس حل له بغير رضاء صحيح منها"[3]، ويعرفها آخر: "مواقعة الرجل للأنثى كرهاً يت بإيلاج الجل لعضو تذكيره في فرج المرأة، ولا يشترط أن يكون الإيلاج كلياً بل يجوز أن يكون جزئياً" [4]، وكذلك عرف جارو الاغتصاب بأنه: "الاتصال الجنسي بامرأة دون إرادتها"، وكذلك غارسون فقد عرف الاغتصاب بأنه: "المواقعة غير الشرعية لامرأة مع العلم بانعدام رضاها" [5].

ويعرف كذلك بأنه اتصال جنسي بامرأة كرهاً عنها أو اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضاء صحيح منها بذلك" [6].

ويعرف كذلك بأنه مواقعة أنثى كرهاً عنها أي بغير رضاء منها والمقصود غير زوجة أي غير حل للجاني أي اتصال جنسي غير مشروع".

وعرفه آخر بأنه: هو نكاح امرأة نكاحاً تاماً بدون رضاها" [7].

وأول ما يلاحظ على التعريفات سالفة الذكر أنها وإن اختلفت في ألفاظها فإنها تتفق في مضمونها، كما أنها عنيت بإبراز أركان جريمة الاغتصاب بما مؤداه أن هذه الجريمة لا تتحقق إلا إذا فعل الرجل بالمرأة أفعالاً جنسية ويتم ذلك بسلوك إيجابي

([1]) نقض سوري 317/309 تاريخ 1964/5/7، المجموعة القانونية عام، 1964، ص52، 145.

([2]) جريمة الاغتصاب في ضوء سياسة التجريم والعقاب المعاصرة، دراسة تحليلية مقارنة، الشكري، عادل يوسف عبد الغني، (د.ت)، كلية القانون، جامعة الكوفة. Emile Garcoh – code Penal anal – annote – T3, art 331-333, 1903

([3]) حافظ، مجدي محب، (1993)، جرائم العرض، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص9.

([4]) فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص52.

([5]) الجبور، محمد عودة (2012)، الجرائم الواقعة على الأشخاص دراسة مقارنة، ط2، دار وائل للنشر، عمان، ص265.

([6]) درويش، ياسر وعلي، وحيد، جريمة الاغتصاب في التشريع المصري، دراسة تحليلية، نقدية، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني، يوليو 1996م، المجلد التاسع، ود. شين المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص207.

([7]) أبو الروس، أحمد، (1997)، جرائم الإجهاض والاعتداء على العرض والشرف والاعتبار والحياء العام والإخلال بالآداب العامة من الوجهة القانونية والفنية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص647.

منفرد من قبل الرجل دون أن تكون المرأة سوء محل لهذه الأفعال الجنسية وفي هذا القدر تتفق هذه التعريفات [1].

التمييز بين الشروع في هتك العرض والفعل المنافي للحياء:

قد تختلط الأمور عند البعض في الأفعال التي تقع على العرض بحيث يصعب التمييز بين ما يعد هتكاً للعرض أو أفعالاً أخرى لا تعد كذلك، حيث أن كثير من الأفعال التي تقع على العرض لا تعد هتكاً للعرض وإنما أفعال تعد في نظر القانون جرائم أخرى، ومثل ذلك الفعل المنافي للحياء، لذا فقد رأيت أن أعرض في هذا المطلب بعض الفوارق للتمييز بين هتك العرض والفعل المنافي للحياء.

ويكمن الفرق بين هتك العرض والفعل المنافي للحياء في جسامة الفعل المادي الذي يقع على المعتدى عليه، فتعتبر الجريمة هتك عرض عندما يستطيل الفعل إلى مواضع يعتبرها المجتمع العورات التي يحرص الإنسان على سترها، أما إن بقي الفعل بدرجة اللمس والمداعبة من غير مساس بالعورات فالجريمة فعل مخل بالحياء، وهذا ما نراه من مجموعة أحكام محكمة التمييز الأردني التالية (تمييز جزاء 74/65، تمييز جزاء 87/124، وتمييز جزاء 76/122، وتمييز جزاء 89/65: "أن الضابط بأن الفعل بلغ درجة الجسامة تعتبر في نظر المجتمع خطرة فالفعل عندئذٍ يُشكل جريمة هتك عرض" [2].

وجاء في أحد أحكام محكمة التمييز الأردنية: "إن المداعبة المنافية للحياء، هي الأفعال المادية التي تقع على جسم المجني عليه ولا تبلغ من الفحش درجة تخدش فيه الحياء العرضي، وإنما تخدش حياء العين فقط" [3]، أما إذا استطال الفعل إلى العورات وخدش عاطفة الحياء العرضي فإنه يشكل جريمة هتك العرض، وإذا ما وقعت تلك الأفعال وتجاوزتها إلى المساس بالعورات بما يشكل جريمة هتك العرض، أو بلغت من الفحش درجة تخدش فيه الحياء العرضي لدى المجني عليهم فيكفي إدانة المتهم بعقوبة

([1]) الأستاذ البغال سيد، الجرائم المخلة بالآداب فقهاً وقضاءً، الطبعة الثانية، 1973، رقم 2 و 6، ص345.

([2]) تمييز جزاء أردني 74/65، لسنة 75، ص448، تمييز جزاء أردني 78/124، مجلة المحامين الأردنيين لسنة 78، ص1583، المجموعة 1425، تمييز جزاء أردني 76/122، ص39، المجموعة ص1422، 76/1119، مجلة المحامين الأردنيين لسنة 77، ص235، ص1422، وتمييز جزاء أردني 89/65، لسنة 1991، ص583، تمييز جزاء أردني 86/155، مجلة المحامين الأردنيين لسنة 1988، ص1775.

([3]) تمييز جزاء أردني 76/66، مجلة المحامين الأردنيين لسنة 76، ص1646، المجموعة ص 1421.

جرم هتك العرض فقط، لأن اجتماع الجرائم في هذه الحالة هو اجتماع معنوي عملاً بأحكام المادة (57) من قانون العقوبات الأردني [1].

وكذلك جاء في حكم لمحكمة التمييز الأردنية في القضية رقم 2014/629 تاريخ 2014/5/21، وجدت المحكمة بأن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بوضع يده على صدر المشتكية ولمسه لصدرها من فوق الملابس تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المراعبة المنافية للحياء العام خلافاً لأحكام المادة (305) من قانون العقوبات وليس جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة 1/296 من قانون العقوبات مما يستوجب تعديل الوصف الجرمي لفعل المتهم [2].

حيث استقر الاجتهاد القضائي على أن الضابط في التفرقة بين جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المواد (296-291) عقوبات وجريمة الفعل المنافي للحياء المنصوص عليها في المادة (305) عقوبات تكمن في جسامة الفعل المادي الذي يقع على المعتدى عليه ودرجة إخلاله بالحياء، فمتى وجد القضاء بأن الفعل بلغ درجة تعتبر في نظر المجتمع خطرة وتخدش عاطفة الحياء العرضي فالفعل يشكل جريمة هتك عرض وإن بقي الفعل بدرجة الملامسة والمداعبة من غير المساس بالعورات فارجيمة فعل منافٍ للحياء [3].

من خلال دراسة الأحكام السابقة يجد الباحث بأن التفرقة بين جريمة هتك العرض والمداعبة المنافية للحياء، لا تكمن فقط في جسامة الفعل المتمثل في العبث بعورة المجني عليه، وإنما لا بد من البحث في القصد الجنائي لدى الجاني بحيث يتم تكييف الواقعة حسب ما اتجهت إرادة الجاني إلى ذلك الفعل.

وفي التحليل الدقيق لهذه الأحكام يجد الباحث بأن معيار التفرقة الذي أخذت به محكمة التمييز هو جسامة ماديات الفعل فقط ولم يتم البحث الدقيق في القُصود الجنائية لدى الجناة.

([1]) تمييز جزاء أردني 68/82، مجلة المحامين الأردنيين لسنة 68، ص819، المجموعة، ص 1415.

([2]) تمييز جزاء أردني 2014/1247 تاريخ 2014/5/21.

([3]) تمييز جزاء أردني 2002/887 تاريخ 2002/9/22، وتمييز جزاء أردني رقم 1999/328 تاريخ 2000/2/28.

التمييز بين الشروع في الاغتصاب والشروع في هتك العرض:

تتمثل جريمة هتك العرض في المساس بجسم المجني عليه، وأن يكون في ذلك إخلال بحياء المجني عليه إخلالاً جسيماً أو فاحشاً، أي أن هتك العرض هو عبارة عن فعل مخل بالحياء يقع على جسم المجني عليه بالمساس بعوراته، وهتك العرض يقع على أي إنسان ذكراً كان أو أنثى، ولا يشترط فيه المواقعة، بل هو يشمل ما دون المواقعة من الأفعال المنافية للآداب، أما إذا حصل وقاع وكانت المجني عليها امرأة فالفعل اغتصاب، ويدخل في هتك العرض الفسق بالمرأة في غير المحل المعد لذلك، والفس بالذكور، وكل فعل دون الوقاع يقع على إنسان ذكراً كان أم أُنثى [1].

وتتفق الجريمتان الاغتصاب وهتك العرض في أن الحق المعتدى عليه فيهما واحد وهو الحرية الجنسية للمجني عليه أو عليه ذكراً كان أم أنثى.

كما أنهما تشتركان بركن انعدام الرضا الصحيح، وكذلك من حيث الركن المعنوي حيث تتفق جريمة الاغتصاب وهتك العرض في أنهما من الجرائم العمدية [2].

وتختلف الجريمتان هتك العرض والاغتصاب من حيث ماهية الفعل المكون للركن المادي لكل منهما، كما تختلف من حيث صفة الجاني، فيلزم لتمام جريمة الاغتصاب الوطء في غير حل، أي (الإيلاج)، وهو أمر غير متطلب في جريمة هتك العرض التي تقع بالمساس بالعورة الذي قد يصل إلى درجة اللواط، أو بكل فعل يخدش الحياء العرضي لدى المجني عليه، ومن هنا فإن جريمة الاغتصاب لا تقع إلا من رجل على أنثى، بينما يُمكن لجريمة هتك العرض أن تقع من رجل على أنثى، أو من أنثى على رجل، أو من أنثى على أنثى أو من رجل على رجل [3].

وهذا ما نراه من متابعة قرار محكمة النقض السورية الذي جاء فيه: "... جرم اغتصاب امرأة لا يتم إلا بالإيلاج فإذا لم يتم الإيلاج فإن الفعل يظل شروعاً، فإذا ثبت أن المعتدى عليها عذراء فإن الفعل لا يكون تاماً" [4].

([1]) خالد، عدلي أمير، (2012) المستحدث في جرائم الاعتداء على الأشخاص في ضوء المستحدث من القوانين وأحكام النقض والدستورية العليا، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص263.

([2]) أبو شهبة، فادية، (2006)، جريمة الاغتصاب، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد السادس والسبعون، القاهرة، ص9.

([3]) الجبور، محمد عودة، (2012)، مرجع سابق، ص301.

([4]) قرار محكمة القنض السورية، الغرفة الجنائية، القرار رقم (846)، تاريخ 1987/5/3.

ومن جهة أخرى فإن جريمتي الاغتصاب وهتك العرض يفترضان وجود علاقة غير مشروعة بين الجاني والمجني عليه، وأن تكون إرادة المجني عليه غير صحيحة، إذ أن كلاً منهما يتطلب أن يكون الفعل قد تم بطريقة غير مشروعة وعلى شخص رغماً عنه أو بدون رضاه الصحيح.

كما أن التمييز بين هتك العرض بالعنف والاغتصاب هو مكان الإيلاج أو عنصر الإيلاج فالمواقعة الجنسية تستلزم الإيلاج، وتقوم به جريمة الاغتصاب في حين أن الإيلاج في غير المكان المعد له في الأنثى لا يشكل سوى جريمة هتك عرض إذا حصل رغماً عن إرادة المجني عليه [1].

العلة في تجريم الشروع في هتك العرض والشروع في الاغتصاب:

تتضح غاية المُشرع من التجريم في جرائم الشروع في هتك العرض والشروع في الاغتصاب من خلال النصوص القانونية الناظمة لها، والقصد من ذلك هو الحماية الجزائية الشاملة التي تشمل الإنسان ذكراً كان أو أنثى، وأن يشمل كل الأفعال الأخرى التي هي من دون الجماع أو المواقعة، والتي من شأنها الإخلال الجسيم بحياء المجني عليه أو المساس بعوراته [2].

كما أن الفعل المخل بالحياء على نحو جسيم والذي يشكل جريمة هتك العرض، يُعتبر تمهيداً لاتصال جنسي، ويُيسر في ذهن المجني عليه هذه الفكرة، مما ينطوي على مساس بشرف وحصانة جسم المجني عليه وحريته الجنسية [3].

وبناءً على ذلك سيتم معالجة هذا الموضوع في فرعين: يتحدث الفرع الأول عن العلة من تجريم هتك العرض؛ بينما يتحدث الفرع الثاني عن علة التجريم في جريمة الاغتصاب.

الفرع الأول: العلة من تجريم الشروع في هتك العرض:

حدد المشرع المصري في المادة (268) من قانون العقوبات المصري، هتك عرض الإنسان بالقوة أو بالتهديد حيث نصت المادة: "كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك؛ يُعاقب بالسجن المشدد من ثلاث سنين إلى سبع سنين، وإذا كان

([1]) أبو الروس، أحمد، الموسوعة الجنائية الحديثة، (4) جرائم – الإجهاض والاعتداء على العرض والشرف والاعتبار والحياء العام والإخلال بالآداب العامة من الوجهة القانونية والفنية، المكتب الجامعي الحديث، الآزرايطة، الإسكندرية، 1997، ص32.

([2]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، مرجع سابق، ص183.

([3]) حسني، محمود نجيب، (1984)، الحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية والقانون، مرجع سابق، ص43.

عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ستة عشر سنة كاملة أو كان مُرتكبها ممن نص علمهم في الفقرة الثانية من المادة (267) يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر بالسجن المشدد، وإذا اجتمع هذان الشرطان معاً يُحكم بالسجن المؤبد".

وقد جاء في أحد الطعون المصرية: "متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجني عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط إليتها بيده فإن جناية هتك العرض بالقوة تكونه قد تحققت لما في ذلك من مباغتته المجني عليها بالاعتداء المادي على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته" [1].

وكذلك ما جاء في الطعن المصري والذي فيه: "ركن القوة أو التهديد هو الذي يميز جناية هتك العرض المنصوص عليها في المادة 268 من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 269 من هذا القانون. وركن القوة أو التهديد في تلك الجناية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجني عليه فيندرج بينها عاهة العقل التي تعدم الرضا الصحيح" [2].

وفي قرار لمحكمة التمييز الأردنية: "إذا كانت الوقائع الثابتة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى تشير إلى أن ما قام به المميز هو قيامه بشد كل من المجني عليهما إليه والتحسيس على ظهريهما وصدريهما وإرجلهما ومحاولته تنزيل بنطلون كل منهما وصراخهما أثر ذلك وتمكنهما من الهرب منه ولحاقه بهما مرة أخرى حيث استمرتا بالصراخ فإن هذه الأفعال تشكل هتكاً لعرض كل من المجني عليهما بالعنف والشدة خلافاً لأحكام المادة (2/296) من قانون العقوبات [3].

وفي حكم آخر لمحكمة التمييز الأردنية: "أن عدم وجود آثار شدة أو عنف على جسم المجني عليه لا منع من أن الجرم ارتكب ضده تحت تأثير تهديده باستعمال العنف وأن ذلك ألقى الرعب والخوف في نفسه كما أن عدم وجود حيوانات منوية في شرج المجني عليه لا يعني نفي واقعة هتك عرضه إذ أن الجرم يقوم حتى بملامسة أجزاء العفة التي يحرص الإنسان عليها" [4].

([1]) الطعن، (مصري) رقم 1128، سنة 21ق جلسة 1952/2/4، مجموعة أحكام النقض السنة الخامسة عشر.

([2]) الطعن، (مصري)، رقم 438 لسنة 36ق، جلسة 1966/5/23، مجموعة أحكام النقض السنة الخامسة عشر.

([3]) تمييز جزاء أردني 97/432، مجلة المحامين الأردنيين صفحة 468، سنة 1997، عدد3.

([4]) تمييز جزاء أردني 97/533، مجلة المحامين الأردنيين، صفحة 67، سنة 1997، عدد "5".

ومن خلال دراسة وتحليل أحكام محكمة النقض ومحكمة التمييز يتبين بأن وقوع الجريمة بالعنف والقوة لا يشترط أن تظهر علامات على جسم المجني عليه، حيث أن التهديد والقوة تكون بكل فعل يبعث الرهبة والخوف لدى المجني عليه، ويجعله يتصرف وفقاً لما أراده الجاني رغماً عن إرادته، فقد يكون عدم الرضا باستعمال القوة المادية، أو المعنوية (تهديد).

الفرع الثاني: علة تجريم الشروع في جريمة الاغتصاب:

تُعتبر جريمة الاغتصاب من أشد جرائم الاعتداء على العرض خطورة، إذ أنها تخلف نتائج وخيمة للأنثى المجني عليها، فهي تتم كرهاً عنها فتهد آدميتها وتخدش حياءها كما تؤدي إلى المساس بشرفها وعفافها، فتجعلها منبوذة في مجتمعها فاقدة لفرص الزواج المتاحة أمامها، أو قد تؤدي إلى المساس باستقرار علاقتها الزوجية إن كانت متزوجة، وقد تُسفر في نهاية المطاف عن أمومة غير شرعية، فيمتد أذاها إلى من يحمل هذه الوصمة في مستقبل أيامه [1].

كما تعتبر جريمة الاغتصاب أبشع الجرائم المخلة بالآداب والأخلاق العامة كونها تشكل اعتداء على العرض في أبشع صوره حين يُكره المغتصب المجني عليها على سلوك جنسي منحرف لم تتجه إليه إرادتها الصحيحة فيصادر بذلك حريتها الجنسية[2].

كما أن جريمة الاغتصاب قد تؤدي إلى حرمان المجني عليها من حياة زوجية آمنة ومستقرة بالإضافة إلى ما قد يلحق بها وبأسرتها وعائلتها من عار يلازم السمعة والشرف منافية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي تصون القيم والأخلاق وتحافظ عليها بكل ما تملك.

ولهذا فقد عدل المشرع الجزائي الأردني الأحكام المتعلقة بجرائم العرض وذلك بالقانون رقم (9) لسنة 1988 المعدل لقانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وذلك بسبب الازدياد المستمر في ارتكاب هذه الجرائم بحيث أصبحت شائعة منتشرة تتفشى في مجتمعنا ويتسع نطاقها يوماً بعد يوم وتدل على ذلك الإحصاءات السنوية للأمن العام

([1]) حافظ، مجدي محب، (1993)، جرائم العرض، مرجع سابق، ص9-10.

([2]) الشكري، عادل يوسف، عبد الغني، جريمة الاغتصاب في ضوء سياسة التجريم والعقاب المعاصرة، مرجع سابق.

وما يصدر عن المحاكم من أحكام بهذا الخصوص الأمر الذي جعل من التشريعات والأحكام السابقة قاصرة في الحد منها وفي توفير الحماية القوية والفعالة للعرض [1].

وقد قرر قانون العقوبات الأردني في آخر التعديلات عقوبات الإعدام على جريمة الاغتصاب إذا ارتكبت في ظروف معينة والتي تتعلق في سن المجني عليها حيث نصت المادة (2/292) من قانون العقوبات الأردني رقم (16 لسنة 1969) على أنه: "كل شخص أقدم على اغتصاب فتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها يعاقب بالإعدام".

وفي حكم لمحكمة التمييز الأردنية جاء فيه: "يتحقق الاغتصاب سواء كان الإيلاج كلياً أم جزئياً وسواء أدى فعل الإيلاج إلى فض البكارة أم لا وسواء تحقق القذف أم لم يتحقق إذا لم يقوم الدليل الكافي على انعدام الرضا لدى المجني عليها عند الواقعة فيكون النص القانوني الواجب التطبيق في هذه الحالة هو نص المادة (294) من قانون العقوبات [2].

وفي نهاية هذا المبحث التمهيدي تم تعريف الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب، كما تم التمييز بين جريمة هتك العرض والفعل المنافي للحياء كما تم التمييز بين جريمة الاغتصاب وجريمة هتك العرض، وتم التعرض لعلة التجريم في جريمتي هتك العرض والاغتصاب.

أما في الفصل الأول فسوف يتم معالجة موضوع أركان الشروع في الجرائم الواقعة على العرض وهي الركن القانوني والركن المادي والركن المعنوي.

أركان الشروع في الجرائم الواقعة على العرض:

عرفت المادة (68) من قانون العقوبات الشروع على أنه: "البدء في تنفيذ الفعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة لحيلولة الأسباب لا دخل لإرادته فيها"[3].

وكما هو معلوم أن الجريمة تبدأ بفكرة طارئة في ذهن الجاني، وهذه الفكرة عادة ما يقوم الجاني بتأملها، ويقلب الموازين بشأنها، ثم قد تستهويه الفكرة فيزداد تعلقاً

([1]) أبو حجيلة، علي، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص75.

([2]) تمييز جزاء أردني 98/468، صفحة 360، سنة 1998، عدد 8، مجلة نقابة المحامين الأردنيين.

([3]) قانون العقوبات الأردني رقم (16) سنة 1960 وتعديلاته.

بها وتصميماً على تنفيذها، أو قد لا تعجبه الفكرة وعواقبها فيغض الطرف عنها، ومما يميز هذه المرحلة بأن الفكرة فيها تكون دفينة نفس صاحبها، وقد لا ترى النور، مع العلم بأن هذه المرحلة تعتبر نقطة الانطلاق الضرورية للمرحلة الثانية، التي هي المرحلة التحضيرية، وتشكل النية في هذه المرحلة نواة الإرادة الجرمية، إلا أن التشريع والفقه يُجمعان على عدم العقاب عليها، إذ لا سلطان لأحد على ما يعتمل في ذهنه وما يدور بخاطره، وليس من حسن السياسة الجنائية محاكمة الفكر، لأنه مهما كانت الأفكار السيئة تُساور النفس، ومهما اتخذ التعبير عنها مظهراً خارجياً كالإعداد لها، ومع ذلك قد يعود الإنسان إلى رشده ويعدل عن التصميم على ارتكاب هذا الجرم [1]. وفي بدء الحديث عن الشروع بارتكاب إحدى الجرائم الواقعة على العرض لا بد من بيان أركان هذه الجريمة على النحو التالي:

الركن القانوني للشروع في الجرائم الواقعة على العرض:

استقرت معظم التشريعات الجنائية الحديثة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، أو مبدأ "قانونية الجرائم والعقوبات"، أو مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، أو بعبارة مختصرة مبدأ الشرعية النصرية وكلها معاني ومرادفات تؤدي إلى هدف واحد [2].

أي أنه لوجود جريمة ما يجب أن يكون هناك نص قانوني يبين الفعل المكون لهذه الجريمة، ويحدد العقاب الواجب على مرتكب هذه الجريمة [3].

وقد ذهب الاتجاه الفقهي الحديث إلى أن الركن القانوني للجريمة لا يكفي فيه مجرد وجود نص يُجرم الفعل المرتكب من قبل الجاني وفق منطق الرأي السائد في الفقه التقليدي؛ وإنما لا بد من عدم خضوع الفعل المقترف أيضاً إلى سبب يبرره [4].

([1]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص2011.

([2]) القهوجي، علي عبد القادر، (2008)، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص60.

([3]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص54.

([4]) حسني، محمود نجيب، (1989)، شرح قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، 72.

وقد جاء هذا في المواد (3-8) من قانون العقوبات الأردني: "على أن تحقيق الركن القانوني للجريمة لا يكفي لانطباق النص على مرتكب الجريمة إذ لا بد من خضوع الفعل لسلطان ذلك النص من الناحيتين الزمانية والمكانية". وقد جاء أيضاً في إحدى الأحكام المصرية: "إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يُعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة المضوعة له مما مقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس معناه أن القاضي ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد القانون والمفروض في هذا المقام هو إلمام الكافة بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع ما دامت عبارة النص تحتمل هذا المعنى ولا تتعارض معه [1].

وقد اختلفت القوانين العربية حول المصطلح القانوني الذي يُعبر عن هذه الجريمة فقد أطلق المشرع الأردني على هذه الجريمة: "هتك العرض"، أما قانون العقوبات المصري فقد جعل: "هتك العرض وإفساد الأخلاق"، عنواناً للباب الرابع منه وقد تضمن هذا الباب النص على جرائم الاغتصاب، وهتك العرض، والفعل الفاضح العلني وغير العلني [2] في المواد من (296-301) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته، أما القانون السوري فيطلق على هذا الفعل: "فعل منافي للحشمة"، وهذا ما نستشفه من نص المواد (494، 495) من قانون العقوبات السوري.

كما ويُشترط لقيام جريمة هتك العرض أن لا يكون الفعل مشروعاً، وإلا لن تقوم الجريمة، ومع ذلك فإنه قد يكون فعل هتك العرض غير مشروع ومع ذلك لا يشكل جريمة يعاقب عليها إذا كان هذا الفعل قد تم برضا المجني عليه الصحيح، ويتضح هذا الأمر من المواد (296-299) من قانون العقوبات الأردني، وفي المواد (267-268) من قانون العقوبات المصري، وفي المواد (199-201) في قانون العقوبات السوري.

الركن القانوني لجريمة الشروع:

يتفق شراح القانون على عدم العقاب على مرحلتي التفكير والتحضير، وفي قصر العقاب على مرحلة التنفيذ، لكنهم يختلفون على الوقت الذي يُعتبر فيه الجاني قد بدأ التنفيذ، فأصحاب المذهب المادي يرون أن بدء التنفيذ المكون للشروع هو البدء في تنفيذ

([1]) الطعن رقم 697 لسنة 11 ق جلسة 1941/5/19، مجموعة الربع قرن، ج2، ص918 بند 10.

([2]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، مرجع ساق، ص180.

الفعل المادي المكون للجريمة، فإذا كانت الجريمة تتكون من فعل واحد كان الشروع هو البدء في تنفيذ هذا الفعل، أما إذا كانت تتكون من جملة أفعال كان البدء في أحدها شروعاً في الجريمة، ولا يعد بدءاً في التنفيذ أي عمل آخر لا يدخل في الأفعال المكونة للجريمة، أما أصحاب المذهب الشخصي فإنهم يرون أنه يكفي لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي للجريمة ومؤدٍ إليه حتماً، ويستعين أصحاب هذا المذهب بنية الجاني وشخصيته لمعرفة الغرض الذي قصده من فعله ويأخذ القانون المصري بالمذهب الشخصي، وقد انتهت أحكام محكمة النقض المصرية إلى الأخذ بهذا المذهب [1].

أما المشرع الأردني فقد أخذ بالمذهب المادي والشخصي أي المذهب المختلط في تحديد البدء بالفعل وهذا ما أخذ به كذلك قضاء محكمة التمييز الأردنية في العديد من أحكامها، أما المشرع السوري فقد أخذ بالمذهب الشخصي في تحديد البدء بالفعل.

ومن المعروف أن الجريمة بشكل عام لا تقع دفعة واحدة، وإنما لا بد أن تمر بمراحل قبل أن تقع تامة وهذا ما سيعالجه الباحث في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مرحلة التفكير وعقد العزم:

عادة ما تبدأ الجريمة بفكرة في ذهن الجاني، ويأخذ بتقليب هذه الفكرة، فإما أن يزداد بها تعلقاً ويُصمم على تنفيذها، أو قد يبعدها عن خواطره وينفر منها، وتتميز هذه المرحلة عادة بأن الفكرة تكون مخبأة في نفس صاحبها، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة هي نقطة الانطلاق الضرورية للمرحلة الثانية، وهي المرحلة التحضيرية، وأن النية تشكل نواة الإرادة الجرمية؛ إلا أن التشريع والفقه يُجمعان على عدم العقاب على هذه المرحلة، وقد حرص قانون العقوبات الأردني على عدم العقاب على مرحلة التفكير والعزم حيث نصت المادة (69) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لعام 1960 وتعديلاته: "لا يُعتبر شروعاً في الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية" [2].

([1]) الشواربي، عبد الحميد، (1998)، مرجع سابق، ص12-13.

([2]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص211-212.

كما أن المشرع المصري قرر مبدأ عدم العقاب على التفكير والعزم على ارتكاب الجريمة، فقد جاء في المادة (2/45) من قانون العقوبات المصري:"لا يعتبر شروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك" [1].

أما قانون العقوبات السوري فقد عالج الموضوع في عدة مواد فقد جاء في المادة (3/199): "ومن شرع في فعل ورجع عنه مختاراً لا يعاقب إلا للأفعال التي اقترفها وكانت تشكل بحد ذاتها جرائم"، كما جاء في المادة (1/21): "لا يعاقب على الشروع في الجنحة وعلى الجنحة الناقصى إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة".

ومع ذلك فهناك بعض النصوص الجنائية التي توحي بأن القانون قد يُعاقب على عقد العزم أو التصميم كالمؤامرة على أمن الدولة مثلاً وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة (139) من قانون العقوبات الاردني، ولكن الحقيقة غير ذلك فالقانون هنا لا يعاقب على مجرد العزم أو التصميم، وإنما يُعاقب على الفعل الخارجي الذي يفضح النوايا الداخلية للجناة، ويتمثل هذا الفعل في الاتفاق الذي خرج إلى حيز الوجود، والذي قد يعرض المجتمع أو حقوق الأفراد إلى الخطر والاضطراب، فالعقاب منصب على عمل مادي محسوس يتمثل بتقليب وجهات النظر بين المجرمين وتبادل الآراء حولها، ومن ثم تواضع الآراء فيما بينهم على ضرورة القيام بها في وقت يرون أنه مناسب [2].

أما القانون السوري فقد نص في المادة (1/196): "تعد جرائم سياسية، الجرائم المرتكبة أو الملازمة لجرائم سياسية ما لم تكن من أشد الجنايات خطورة من حيث الأخلاق والحق العام، كالقتل والجرح الجسيم والاعتداء على الأملاك إحراقاً أو نسفاً أو إغراقاً والسرقات الجسيمة ولا سيما منها ما ارتكب بالسلاح والعنف وكذلك الشروع في تلك الجنايات"، إذاً فقد اعتبر المشرع السوري مجرد الشروع في المواضيع السابقة جريمة سياسية يعاقب عليها حسب نصوص المواد (197، 198، 199) من قانون العقوبات السوري.

وقد جاء شبيه بما ذكر سابقاً في القانون المصري فقد نصت المادة (48) من قانون العقوبات المصري على العقاب على الاتفاقات الجنائية، إذ عاقبت على مجرد الاتفاق الحاصل بين شخصين فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة أو على الأعمال

([1]) الشواربي، عبد الحميد، (1998)، مرجع سابق، ص23.

([2]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص211.

التحضيرية والمجهزة لارتكابها، سواءً كان الغرض منها جائزاً أو غير جائز، إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي تساعد في الوصول إلى ذلك الاتفاق، ويختلف العقاب باختلاف صفة كل شريك في هذا الاتفاق، شريكاً فيه أو محرضاً أو مدبراً [1].

وكذلك جاء التشابه في العقاب على الأعمال التحضيرية الواقعة على أمن الدولة حيث تنص المادة (107) و(108) من قانون العقوبات على العقاب على مجرد المؤامرة وكذلك الشروع في هذه الجرائم أو حتى إذا كان الفعل ناقصاً أو جريمة تامة.

ويرى الباحث بأن المؤامرة هي مرحلة من مراحل التحضير للجريمة والتي تسبق الشروع وحسب القواعد العامة في قوانين العقوبات فإنه لا عقاب عليها ولكن على ما يبدو بأن الجرائم الواقعة على أمن الدولة هي جرائم خطيرة تمس أمن الدولة وتعرض المجتمع لمخاطر كبيرة جداً؛ لذلك وحرصاً من المشرع على المحافظة على كيان الدولة والمجتمع فلا بد من قطع دابر حصول مثل هذه الجرائم، لذلك جعل جميع أفعال المؤامرة وكذلك الاتفاقات الجنائية هي جرائم تامة يعاقب عليها وكأنها حصلت مساوياً بذلك بين التحضير للجريمة الأفعال التامة في العقاب.

الفرع الثاني: المرحلة التحضيرية:

كلما اقتربت أعمال الفاعل من الجريمة كلما ازداد خطرها، وازدادت فرصة تنفيذها، إلا أنه مع ذلك لا تخضع الأعمال التحضيرية للعقاب باعتبارها ممهدة أو مساعدة على ارتكاب جريمة معينة في ذهن الفاعل، والواقع أن غالبية شراح القانون يذهبون إلى القول بعدم تجريم الأعمال التحضيرية بأنها أفعال غامضة مبهمة لا تكشف عن نية إجرامية صريحة محددة، أو عزم نهائي على ارتكاب الجريمة، ومجال التحول عنها يكون متسعاً أمام الجاني، فمن حسن السياسة الجنائية أن تترك هذه الأعمال دون عقاب حتى لا يمضي الجاني قدماً في تنفيذ مشروعه الإجرامي، وهذا لا شك بأنه موقف حكيم من القانون لأنه لا يريد أن يلجئ الشخص الذي أعد للجريمة عدتها أن يقترفها عن طريق سد باب العودة من خلفه، فما زالت المسافة بينه وبين

[1] الشواربي، عبد الحميد، (1998)، مرجع سابق، ص23-24.

التنفيذ واسعة [1]، إلا فيما يتعلق بجرائم الإرهاب فإن الأمر مختلف، إذ أنه لا شروع في مثل هذه الجرائم وأن الأعمال التحضيرية معاقب عليها وكأنها جريمة قائمة.

ومع ذلك فإن جميع التشريعات تخضع العمل التحضيري للعقاب إذا كون جريمة قائمة بذاتها، أو تضمن خطراً على أمن المجتمع يستوجب تجريمه بنص خاص، أو قام بارتكابه أحد الشركاء في جريمة أو شروع فيها، كما تعتبر بعض الأعمال التحضيرية من الظروف التي تستوجب تشديد العقاب على بعض الجرائم [2].

ولا يُعاقب على هذه المرحلة باعتبارها أحد أركان الجريمة التي كان يعزم ارتكابها، وإنما باعتبارها جريمة من نوع خاص، فمن يشتري سلاحاً نارياً للقتل ويحوزه دون ترخيص مثلاً يرتكب جريمة حيازة السلاح بدون ترخيص ولو لم تقع جريمة القتل، وكذلك الشأن في التهديد بارتكاب بعض الجرائم، فإنه يخضع للعقاب بشروط خاصة بوصفه جريمة على حدة وليس أساس وصفة مرحلة في ارتكاب الجريمة التي وقع التهديد بارتكابها، فمن يتوعد آخر بجناية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة خمس عشرة سنة، عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، المادة (350) من قانون العقوبات الأردني [3]، أما المشرع المصري فقد أباح الأعمال التحضيرية كقاعدة عامة، مع العقاب على الأعمال الخطرة منها بنصوص خاصة صريحة، والمشرع المصري بسلوكه هذا قد راعى صالح المجتمع من ناحية وصان حرية الأفراد من ناحية أخرى [4].

أما المشرع الأردني، كذلك لم يعاقب على الأعمال التحضيرية حيث جاء ذلك في نص المادة (69) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته، والتي تنص على "لا يعتبر شروعاً في الجريمة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية".

([1]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص212.

([2]) الشناوي، سمير، (1971) الشروع في الجريمة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص125.

([3]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص213.

([4]) الشناوي، سمير، (1971)، الشروع في الجريمة دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص135.

الفرع الثالث: المرحلة التنفيذية (الشروع):

إذا كانت الأعمال التحضيرية في منأى من العقاب فإن الأعمال التنفيذية تدخل كقاعدة عامة تحت سلطان النص الجنائي [1].

وتعتبر الجريمة الكاملة هي التي تحققت نتيجتها كما أرادها الجاني، وإذا تخلف عنصر النتيجة فتكون ناقصة مادياً وليس معنوياً، بمعنى أنه قام الجاني بتنفيذ جريمته فوقع بسبب خارج عن إرادته أدى إلى عدم حصول النتيجة فهذا يعد شروعاً في الجريمة ولا يتحقق الشروع إلا بوجود الركن المادي، وهو مرحلة التحضير للجريمة والبدء في تنفيذها بحيث يعبر الجاني عن إرادته بأتيان أفعال مادية ملموسة لتنفيذ جريمته [2].

عرفت المادة (68) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته الشروع بأنه: "البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها عوقب على الوجه الآتي ..."، وورد في المادة (70) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته، على أنه: "إذا كانت الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة قد تمت ولكن لحيلولة أسباب مانعة لا دخل لإرادة فاعلها فيها لم تتم الجريمة المقصودة عوقب على الوجه التالي ...

أولاً: الركن المادي:

يتكون الركن المادي للشروع من عنصرين هما البدء في التنفيذ وعدم إتمام الجريمة لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها وكما يلي:

1- البدء في التنفيذ:

حيث أن وضع حد بين الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون يقتضي وضع معيار ثابت يفصل بين المرحلتين ولتحديد معيار فاصل في هذا الشأن لا مفر من الرجوع إلى المعايير الفقهية السائدة في شأنها وقد جرى الفقه على تصنيف الإرادة المختلفة التي قيلت في هذه المعايير إلى مذهبين كمعايير للفصل بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ وهما:

([1]) السعيد، كامل، (2009)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص213.

([2]) الركاف، زامل سبيب، مقال منشور في جريدة الرياض، الأنظمة والمحاماة، رأي في الأنظمة، عدد الجمعة 2010/8/6.

أ- المذهب المادي:

يرى أنصار هذا المذهب لزوم التفريق بين الشروع التام والشروع الناقص في العقوبة من ناحية، والتفريق بين الشروع والجريمة التامة من ناحية أخرى، وقد ساق أنصار هذا المذهب العديد من الحجج لتبرير مذهبهم وأهمها أن الشروع في الجريمة ليس كالجريمة التامة وأن خطورة من ارتكب جريمة ناقصة ليست كمن ارتكب جريمة تامة[1]، كما أن أنصار هذا المذهب قد بنوا نظريتهم على أساس مادي، فحيث يكون الضرر تكون العقوبة ويجب أن تكون متساوية معه، وحيث أن جريمة الشروع لا يترتب عليها ضرر فلا مبرر لتشديد العقاب عليها، وبنوا على ذلك ضرورة التفريق بين جريمة الشروع التام وجريمة الشروع الناقص، فليس من استنفذ نشاطه كمن بدأ فيه ثم أوقف رغماً عنه، فالبعض ليس كالكل، يضاف إلى ذلك أن من استنفذ نشاطه كاملاً ولم يحقق هذا النشاط رغماً عنه، فالأول لديه العزم والإصرار على تنفيذ فعله كما أن أثر الجريمة الخائبة أقل أثراً على المجتمع من الجريمة التامة بل بالكاد يشعر بها أحد [2].

ويرى الباحث أن هذا المذهب يمتاز بوضوحه ودقته وسهولة تطبيقه. ولكن يؤخذ عليه أنه لا يحقق حماية كافية للمجتمع إذ يراد بالأخذ به إلى إفلات بعض المجرمين من العقاب لمجرد أن أفعالهم لا تدخل في الركن المادي للجريمة على الرغم من أنها قد تكون قريبة منه.

وقد حاول بعض أنصار هذه المذاهب تفادي الانتقادات الموجهة إليه فقاموا بتعديل صياغته على نحو يؤدي إلى توسيع نطاقه، وأصبح البدء بالتنفيذ بعد التعديل يضم الفعل الذي يدخل في الركن المادي للجريمة أو في الظروف المشددة لها. وطبقاً لهذا التعديل فإن الكسر أو التسلق أو استعمال مفاتيح مصنعة يكون بدءاً في التنفيذ يحقق الشروع في جريمة السرقة، لأن الظروف السابقة تعتبر ظروفاً مشددة لجريمة السرقة[3].

([1]) الشناوي، سمير، مرجع سابق، ص505.

([2]) الشواربي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص84.

([3]) القهوجي، علي عبد القادر، شرح قانون العقوبات، القسم العام دراسة مقارنة، (2008)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص354.

ب- المذهب الشخصي:

يرى أنصار هذا المذهب العقاب على الشروع بعقوبة الجريمة الكاملة ويستتبع ذلك عقاب الشروع الناقص بنفس عقوبة الجريمة التامة، وذلك انطلاقاً من أن العقوبة يجب أن تتلاءم مع ما تكسفه الجريمة من خطورة شخصية الجاني وليس من ما تسببه من ضرر وبذلك يستوي بنظرهم العقاب على الشروع والجريمة التامة، كما أنه لا فرق بين الجريمة الخائبة والموقوفة من حيث العقوبة، بحيث أن كلاً منهم يكشف عن خطورة الجاني وبعدها لا عبرة بالمرحلة التي وصل إليها في نشاطه الجرمي، ويضيف أصحاب هذا الاتجاه ضرورة أن تكون النصوص مرنة بحيث يملك القاضي تفريد العقاب بما يتناسب وخطورة الجرم، فقد يعاقب على الجريمة الناقصة بأعلى من الجريمة التامة نظراً لما كشفته من خطورة في شخصية الجاني [1].

وقد تعرض هذا المذهب للنقد الشديد من أنصار المذهب المادي وبعض أنصار المذهب الشخصي نفسه، وذلك لما تحتويه المساواة في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها من مغالاة وقسوة دون مبرر، بالإضافة لإهمال هذا المذهب الضرر المترتب على الجريمة إهمالاً تاماً عند تقدير العقوبة واعتداده فقط بما تكشفه الجريمة من خطورة للجاني عند تحديد العقوبة من خلال المساواة بين عقوبة الجريمة التامة وعقوبة الشروع فيها[2].

2- عدم إتمام الجريمة لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها:

لا يكفي أن يرتكب الجاني أفعالاً ترمي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة أي صالحة لوقوعها حتى يتوافر في حقه الشروع في الجريمة وإنما يلزم ألا تتم تلك الجريمة وأن يكون عدم تمامها راجعاً لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها أي أن يكون عدوله عن تمام الجريمة عدول اضطراري من جانب الجاني.

ويكون العدول اضطرارياً في كل حالة يتدخل فيها سبب خارجي يحول بين الجاني وبين تنفيذ الجريمة ويضطره مكرهاً إلى عدم إتمام تنفيذها سواء أن يكون هذا الإكراه مادياً أم معنوياً، إذ في جميع الحالات يكون عدم إتمام التنفيذ بسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه، وتطبيقاً لذلك يكون العدول إرادي ويتوفر الشروع إذا قاوم المجني عليه

([1]) الشناوي، سمير، مرجع سابق، ص509.

([2]) الشوربي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص86.

الجاني ومنعه من تنفيذ الجريمة أو إذا تدخل شخص ثالث لهذا الغرض أو إذا توعده بشر جسيم إذا استمر فيها [1].

وقد يكون عدول الجاني مختلطاً أي اضطرارياً واختيارياً من جانب آخر فمن يرى شخصاً مقبلاً نحوه أو سمع صوتاً قريباً منه فيتصور أن هناك أحداً في بيته أي القبض عليه فيتوقف عن تنفيذ جريمته، من حكم العدول في ذلك ذهب رأي إلى اعتبار العدول اختيارياً وسندهم في ذلك أن البدء بالتنفيذ لم يؤمن لأسباب خارجة عن إرادة الجاني لأن الجاني كان بإمكانه الاستمرار في تنفيذ الركن المادي للجريمة أي شرع بها ولكن هذا الرأي لا يمكن التسليم به أنه إرادي بالكامل لأن سبب العدول هو السبب الخارجي الذي أثر على الجاني ولو بصورة ضئيلة جداً [2].

وذهب رأي آخر إلى الأخذ بفكرة العدول الغالب فإذا كان العدول الاختياري هو الغالب لا يتوفر الشروع أما إذا كان العدول الاضطراري هو الغالب فيتوفر في الواقعة الشروع [3].

ويرى الباحث أنه لا بد من البحث بنية الجاني وقصده من العدول، فإذا كان بدافع إرادي فلا عقاب عليه، لأنه وهذه الحالة يعتبر عدولاً اختيارياً، أما إذا كان عكس ذلك بسبب أي عامل خارجي، فيجب العقاب على الشروع بالجريمة المنوي ارتكابها، لأن العدول هنا عدولاً اضطرارياً بسبب التأثير الخارجي أي رغماً عن إرادة الجاني.

ثانياً: الركن المعنوي:

لا بد للاتهام بجرم الشروع من توافر أركانه والتأكد من القصد الجرمي الذي يتطلب إرادة ارتكاب جريمة معينة، ولا يوجد في القانون شروعاً مجرداً من غير جريمة محددة، ويترتب على ذلك أنه إذا لم تتحدد إرادة المجرم بالاتجاه إلى إحداث نتيجة جرمية معينة فلا محل للشروع، ولا وجه للعقاب إلا إذا كان النشاط الذي صدر عنه يُعد جريمة قائمة بذاتها وكانت الإرادة الصادرة عنها تصلح لأن تقوم بها هذه الجريمة [4].

([1]) حسني، محمود نجيب، المرجع السابق، ص387.

([2]) السعيد، كامل، مرجع سابق، ص227.

([3]) السعيد، كامل، مرجع سابق، ص227.

([4]) السعيد، كامل، مرجع سابق، ص 232.

يترتب على القصد الجرمي ركناً للشروع حصر نطاقه باستبعاد طوائف من الجرائم لا يعد القصد من أركانها، إذ يعني أنه يتخلف بالنسبة للشروع فيها أحد الأركان المتطلبة لقيامه فلا يكون الشروع فيها طبقاً للقانون مقصوراً من هذه الجرائم (الجرائم غير المقصودة التي لا يقوم فيها الركن المعنوي على القصد بل يفترض انتفاءه وتوافر الخطأ ومن ثم لا يمكن أن يكون الشروع فيها محل إذ ينقصه دائماً أحد أركانه) ([1]).

عقوبة الشروع في الجرائم الواقعة على العرض:

عاقب كل من المشرع الأردني والمصري والسوري على الشروع أحياناً عقوبات متشابهة وأحياناً عقوبات مختلفة، فقد عاقب المشرع الأردني على الشروع في المواد (68، 69، 70، 71) **من قانون العقوبات الأردني رقم** (16) **لسنة** 1960 **وتعديلاته لعام** 2010، **بينما عاقب المشرع المصري على الشروع في المواد** (45، 46، 47) **من قانون العقوبات المصري رقم** (58) **لسنة** 1937 **وتعديلاته، أما المشرع السوري فقد عاقب على الشروع في المواد** (199، 200، 201) **من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم** (148) **لعام** 1949 **وتعديلاته.**

وقد عاقب المشرع في هذه الدول الثلاث في جميع أنواع الشروع الجنائي، بينما عاقب على الشروع في الجنح التي تم ذكرها في القانون، ولم يعاقب على العموم في المخالفات.

وسبب الخلاف في بعض التشريعات أن بعضها أخذ بالمذهب الشخصي، وبعضها أخذ بالمذهب المادي، أضف إلى ذلك أن المشرع عند فرض العقاب على جريمة الشروع أخذ بجسامة الجريمة التي شرع المجرم بارتكابها ففرض العقاب على الشروع في الجرائم ذات الخطورة العالية وهذا في الجنايات عموماً أما الجرائم الأقل خطورة فقد نص القانون على العقاب في الشروع بها بنص صريح ولم ينص على العقاب على الشروع في بعض هذه الجرائم أي أنها بحاجة إلى نص كما في الجنح أما في المخالفات فلم يعاقب على الشروع بها عموماً.

ولكن لا بد قبل أن تتم دراسة موضوع عقوبة الشروع في الجرائم على العرض، من تعريج بسيط على تعريف العقوبة وخصائصها، وعناصرها في لمحة موجزة.

([1]) **نقض سوري – عسكرية – أساس** 451، **قرار** 586، **تاريخ** 1982/5/1، **قاعدة** 412، **(شرح قانون العقوبات، ج**1، **أديب استنبولي، ص**313).

تعريف العقوبة: عرفها أحد الفقهاء بقوله: "جزاء يقرره المشرع ويوقعه القاضي، على كل من ارتكب فعلاً أو امتناعاً يعده القانون جريمة[1]، وعرفه آخرون بأنه: "جزاء يقرره القانون ويوقعه القاضي، على أن تثبت مسؤوليته عن فعل، يعتبر جريمة في القانون، ليصيب المتهم في شخصه، أو ماله أو شرفه[2]، كما عرفها آخر بأنها: "قدر مقصود من الألم، يقرره المجتمع في مشرعه، ليوقع كرهاً على من يرتكب جريمة في القانون بمقتضى حكم يصدره القضاء"[3]، كما عرفه آخر بأنه: العقوبة هي الجزاء الذي يقرره القانون ويوقعه القاضي باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة، وينطوي على ألم يُصيب المجرم نظير مخالفته لأوامر القوانين ونواهيها، ويتمثل في حرمان المحكوم عليه من حق من حقوقه فلا تأخذ العقوبة وضعها الطبيعي إلا إذا اقترنت بالتجريم [4].

خصائص العقوبة: من أهم خصائص العقوبة أنها قانونية، حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وكون العقوبة قانونية فهذا يعني أن المشرع هو صاحب الاختصاص في تحيد نوعها ومقدارها، وسلطة كل من القاضي وسلطات التنفيذ تنحصر في النطق بها وتنفيذها، ومن خصائص العقوبة أيضاً أنها قضائية، فنظراً لخطورة العقوبة، فإن النطق بها يجب أن يعهد به إلى هيئة يوثق في نزاهتها واستقلالها، ولهذا أصبحت السلطة القضائية وخصوصاً في العصر الحديث صاحبة الاختصاص بتوقيعها [5].

عناصر العقوبة: تقوم العقوبة على ثلاثة عناصر رئيسية هي الإيلام، والإكراه، وارتباطها بالجريمة، وفي ذلك تفصيل [6].

أولاً: الإيلام: هو جوهر العقوبة، حيث لا يوجد عقوبة دون ألم، ويقصد بالإيلام في هذا المجال، كل ما يمس حقاً من حقوق الشخص، ويستوي في ذلك أن يكون المساس بالحق كاملاً مثل إيقاع عقوبة الإعدام، أو جزئياً كمصادرة جزء من ماله مؤقتاً

([1]) الشاذلي، فتوح عبد الله، (2006) أساسيات علم الإجرام والعقاب، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ص323.

([2]) عوض، محمد محي الدين (1993)، محاضرات في أصول التشريعات في الدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات ال؟؟؟ والتدريب، ص193.

([3]) أبو عامر، محمد، (1985)، دراسة في علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ص404.

([4]) الحلبي، محمد علي السالم، (2007)، مرجع سابق، ص230.

([5]) القهوجي، علي عبد القادر، (2008)، مرجع سابق، ص751-752.

([6]) الكساسبة، فهد يوسف، (2010)، وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص18.

أو دائماً، وكسجنه مدى الحياة أو لمدة محدودة، وسواء مس الألم الجسد، أو المال، أو الشرف، فكل صور المساس بهذه الحقوق ينطوي على الإيلام، ويأخذ معنى العقوبة.

ثانياً: الإكراه: تتضمن العقوبة معنى القسر والإجبار، سواءً رضي أو لم يرض من تطبق عليه العقوبة، مما يعني أن تنفيذ العقوبة لا يترك لمشيئة المحكوم عليه، فمن غير المعقول أن يتحمل الشخص ألماً بمحض إرادته، وإنما يتحمل الألم إكراهاً إن لم يستجب طائعاً.

ثالثاً: ارتباط العقوبة الجريمة: القاعدة أنه لا عقوبة إلا إذا ارتكبت جريمة، فالعقوبة تعد أثراً للجريمة ونتيجة لها، ويترتب على ارتباط العقوبة بالجريمة، ارتباطها بالمحكوم عليه وحده دون سواه، وهذا ما يميز الصفة الشخصية للعقوبة، وإذا كانت العقوبة تفترض سبق وقوع الجريمة؛ فإنها من هذا الجانب تقترب من طائفة من التدابير الاحترازية والتي تتخذ بعد وقوع الجريمة أيضاً.

عقوبة جريمة الشروع في هتك العرض وجريمة الشروع في الاغتصاب في قانون العقوبات الأردني، وتطبيقاته القضائية:

إن الهدف الذي أراده المشرع من العقوبة هو المحافظة على مصالح المجتمع، وأفراد هذا المجتمع والحفاظ على حقوق هؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى ردع المجرم ومعاقبته ومكافحة ظاهرة الإجرام، عداك عن هدف القانون الأساسي الذي هو حماية المجتمع وتحقيق العدالة، وتعويض المجني عليه، وعد إفلات المجرم من العقاب، أي بإمكاننا تحديد أهداف العقوبة بالأمور التالية [1]:

أولاً: تحقيق العدالة: إن معاقبة الجاني من قبل القانون تساهم في ترسيخ مبدأ العدالة في المجتمع، فهي ترضي الشعور لدى المواطنين بأنه قد تم الاقتصاص من المجرم ونال جزائه العادل، كما تم تعويض المجني عليه عن الضرر الذي أصابه من الجريمة.

ثانياً: الحد من ظاهرة الإجرام وردع المجرمين: يعتبر تنفيذ العقوبة بالمجرم رادعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة، حيث يُبين وبوضوع النية السيئة التي سوف يصل إليها أي جاني نتيجة لسلوك غير مشروع.

([1]) الحلبي، محمد علي السالم عياد، (2007)، مرجع سابق، ص237-238.

ثالثاً: وقاية المجتمع من شر الجاني: عندما تقع إحدى الجرائم نلاحظ الشعور بعدم الرضا والتوتر الذي يصيب المجتمع لذلك فإن إنزال العقوبة المناسبة بالجاني يحقق العدالة في الدرجة الأولى ثم يرضي شعور المجتمع.

رابعاً: استئصال بؤر الجريمة من المجتمع: إن إعدام القاتل أو سجنه وإبعاد شره عن الناس وتقييد حقوقه وحرياته ليكون عبرة لغيره، وكذلك استئصال شأنة الإجرام والحد من خطورته تحقق للمجتمع العدالة الاجتماعية التي تشعره بالأمان.

خامساً: ضبط السلوك الاجتماعي للأفراد: إن هذا الضبط يؤدي إلى تحقيق المصلحة الاجتماعية المستقبلية دفاعاً عن المجتمع ضد انتشار ظاهرة الإجرام.

عقاب جريمة الشروع في قانون العقوبات الأردني وتطبيقاته القضائية:

إن أساس تقسيم العقوبات الذي اعتمده المشرع الأردني يقوم على درجة جسامة العقوبة، حيث تتفاوت من عقوبت مقررة للجنايات، وعقوبات مقررة للجنح التي تقل جسامة عن الجنايات، وعقوبات مقررة للمخالفات حيث أنها أقل العقوبات جسامة، كما نص القانون على التدابير الاحترازية بصورة عامة[1]، والخلاصة أنه تم تقسيم العقوبات إلى عقوبات جنائية وجنحة ومخالفات، أما التقسيم حسب درجة جسامتها فقد قسمها إلى أصلية، وتكميلية، وتبعية.

أما من ناحية الشروع فقد عاقب المشرع الأردني على الشروع في المواد (68، 69، 70، 71) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته لعام 2010، وقد عاقبت المادة (1/68) على الشروع الناقص، بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من سبع سنوات إلى عشرين سنة إذا كانت عقوبة الجناية التي شرع فيها تستلزم الإعدام، وخمس سنوات من ذات العقوبة على الأقل إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد، كما قررت الفقرة الثانية من المادة (68) من قانون العقوبات الأردني الحط من أي عقوبة أخرى مؤقتة من النصف إلى الثلثين، وتبقى هذه الأحكام مرعية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

كما عاقبت الفقرة الأولى من المادة (70) من قانون العقوبات على الشروع التام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، إذا كانت عقوبة

([1]) الحلبي، محمد علي السالم عياد، (2007)، مرجع سابق، ص243.

الجناية التي شرع فيها تستلزم الإعدام، وسبع سنوات إلى عشرين سنة من ذات العقوبة إذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد، كما قررت الفقرة الثانية من ذات المادة التنزيل من أية عقوبة أخرى من الثلث إلى النصف [1].

ونذكر هنا بأنه لا يوجد أي تشريع يُعاقب على الشروع في المخالفات أو في حكمها، ومنها القانون الأردني، أما في الجنح والجنايات فيمكن القول بوجود اتجاهين يسودان أحكام التشريعات الجزائية المختلفة، حيث يذهب الأول إلى تعميم العقاب على الشروع في جميع الجنايات والجنح إلا ما استثني بنص، أما الثاني فيذهب إلى تعميم العقاب على الشروع في الجنايات بحسب الأصل إلا ما استثني بنص خاص، وأما في الجنح فلا عقاب على الشروع فيه إلا بنص، وقد أخذ قانون العقوبات الأردني بالاتجاه الثاني، حيث يُعاقب على الشروع في الجنايات بحسب الأصل إلا ما استثني بنص صريح المادة (68)، ولا يُعاقب على الشروع في الجنح إلا ما استثني بنص صريح، وذلك وفقاً لنص المادة (1/71) التي قضت بأنه: "لا يعاقب على الشروع في الجنحة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة، ووفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة إذا نص القانون على عقوبة الشروع في الجنحة تكون العقوبة بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة للجريمة فيما لو تمت فعلاً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

عقاب جريمة الشروع في هتك العرض في القانون الأردني وتطبيقاتها القضائية:

ينصرف مدلول العرض في القانون الأردني بصورة أساسية إلى الحرية الجنسية، ومن ثم فإن كل فعل يمس هذه الحرية أو يخرج على المعايير الموضوعية لها يُعتبر اعتداء على العرض، وتأسيساً على ذلك فقد جرم المشرع الأردني فعل لا يتضمن الاعتداء على الحرية الجنسية بصورة مباشرة، ولكن التحليل الدقيق لطبيعته وآثاره يكشف عن انطوائه على هذا الاعتداء [2].

وقد تناول المشرع الأردني هتك العرض في المواد (296-299) من قانون العقوبات، حيث تنص المادة (296) من قانون العقوبات الأردني على أن: "كل من هتك

([1]) السعيد، كامل، (2011)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص234.

([2]) الحديثي، فخري عبد الرازق، والزعبي، خالد حمدي، (2009) شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص248.

بالعنف أو التهديد عرض إنسان عوقب بالأشغال الشاقة مدى لا تنقص عن أربع سنوات، وتكون العقوبة سبع سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشر من عمره.

في جريمة هتك العرض متى توافر القصد الجرمي بعنصريه العلم والإرادة؛ تحققت الجريمة، وعندئذٍ لا يُنظر الباعث، فتقوم الجريمة حتى ولو لم يكن الباعث عليها هو إرضاء الشهوة البهيمية، حيث يتم سؤال الفاعل عنها ولول كان عنيناً، أو كان يهدف إلى الانتقام من المجني عليه أو ذويه، ويكفي أن تكون النية منصرفة إلى الاعتداء على موضع العفة وأن يتضمن الفعل جرحاً جسيماً بشعور الحياء العرضي، حتى يسأل الجاني عن جريمة هتك العرض [1].

وفي حكم لمحكمة التمييز الأردنية جاء فيه:

"أجمع الفقه والقضاء على أن الركن المعنوي في جرائم هتك العرض هو القصد العام ولا أهمية للداع في هذه الجريمة ولا يقبل من الجاني الدفع بأنه لم يقم بفعله إرضاء لشهوة جنسية وإنما بقصد الإنتمام من المجني عليه أو حب استطلاع أو غير ذلك من الأسباب أو البواعث التي لا حصر لها وعليها فإن جريمة هتك العرض تتحقق مهما كان الباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكابه طالما أن فعل الجاني استطال إلى جسم المجني عليه أو عورته وخدش عاطفة الحياء لديه خدشاً جسيماً فتتحقق جريمة هتك العرض بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته" [2].

أما عقوبة جريمة هتك العرض فهي تختلف باختلاف ظروف ارتكابها، وأما إذا كانت مقترنة بالعنف أو التهديد أم لم تقترن بذلك، وكذلك إذا ارتكبت باستعمال ضروب الحيلة أو الخداع أو فيما إذا ارتكب الفعل على شخص لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي، أو فيما إذا ارتكب الفعل على صغير في السن، وكذلك عقوبة جريمة هتك العرض التي ترتكب من شخص تربطه بالمجني عليه صلة معينة حددها القانون [3].

([1]) نمور، محمد سعيد، (2015)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجزء الأول الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص237-238.

([2]) تمييز جزاء أردني 2002/236، مجلة نقابة المحامين الأردنيين صفحة 2120 سنة 2004.

([3]) الحديثي، فخري عبد الرازق، والزعبي، خالد حمدي، (2009)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص277.

الفرع الأول: عقوبة هتك العرض.

أولاً: عقوبة هتك العرض في حالته العادية:

يُعاقب مرتكب جريمة هتك العرض من غير عنف أو تهديد بالأشغال الشاقة مدى على ألا تزيد على عشر سنوات إذا كان المجني عليه قد أكمل الخامسة عشرة ولم يُكمل الثامنة عشرة من عمره وذلك حسب المادة (1/298) من قانون العقوبات الأردني والتي جاء فيها: "كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد – ذكر كان أو أنثى – أكمل الخامسة عشرة من عمره أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالأشغال اشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنوات"، كما وتشدد العقوبة ليصبح حدها الأدنى هو الأشغال الشاقة خمس سنوات على الأقل إذا كان المجني عليه قد أكمل الثانية عشرة ولم يُكمل الخامسة عشرة من عمره وذلك حسب المادة (2/298) من قانون العقوبات الأردني، أما إذا كان المجني عليه لم يُكمل الثانية عشرة من عمره، ووقع عليه فعل هتك العرض بعنف أو تهديد أو دونهما؛ فإن العقوبة تكون هي الأشغال الشاقة مدى لا تقل عن ثماني سنوات وذلك حسب المادة (299) من قانون العقوبات الأردني، كما تطبق نفس العقوبة على من يحمل هذا الصغير على ارتكاب فعل هتك العرض [1].

وفي حكم لمحكمة التمييز الأردنية:

"..... إقدام المتهم على إجراء أفعال منافية للحشمة بالقاصر إذ أنه نزع لباسه ووضع أحليله في شرجه حتى استمنى فإن هذا الفعل يؤلف الجناية المعاقبة بالمادة (2/509) من قانون العقوبات الأردني" [2].

كما وتشدد العقوبات المنصوص عليها في المواد السابق ذكرها، بحيث يُضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم هو أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (295) من قانون العقوبات الأردني [3].

([1]) نمور، محمد سعيد، (2015) شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجزء الأول الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص249.

([2]) تمييز جزائي أردني رقم 98/313 تاريخ 1998/6/11 المجلة القضائية الأردنية، 1998، عدد 6، ص749.

([3]) نمور، محمد سعيد، (2015)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجزء الأول الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص249.

ثانياً: التشديد بسبب العنف والتهديد (مادي ومعنوي):

ميز المشرع الأردني بين جريمة هتك العرض التي ترتكب بالعنف أو التهديد على شخص تجاوز الخامسة عشرة من عمره، وبين الجرم الذي يرتكب على شخص لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره.

فعقوبة هتك العرض الذي يرتكب بالعنف أو التهديد على شخص تجاوز الخامسة عشرة من عمره: نصت المادة (1/296) من قانون العقوبات الأردني على عقوبة هذه الجريمة، حيث جاء نص هذه المادة: "كل من هتك بالعنف أو التهديد عرض إنسان عوقب بالأشغال الشاقة مدى لا تنقص عن أربع سنوات"، ويشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون المجني عليه، ذكراً كان أم أنثى قد تجاوز الخامسة عشرة، وأن تتوافر في هذه الجريمة الأركان العامة لجريمة هتك العرض، كما يُشترط أن ترتكب هذه الجريمة بالإكراه، أي بدون رضا المجني عليه، وانعدام الرضا في جريمة هتك العرض، له ذات المدلول في جريمة الاغتصاب، ويشمل الإكراه، الإكراه المادي الذي يتمثل بالعنف واستعمال جميع أنواع الشدة والإيذاء، وكذلك الإكراه المعنوي أو التهديد، وأي عنف يرتكبه الجاني ضد المجني عليه لكي يتمكن من ارتكاب الجريمة، وفي ذلك قضت محكمة التمييز الأردنية: "إن أقوال المجني عليها بأن الجاني حيث أدخلها بيته لارتكاب هذه الجريمة ضربها كفاً وهددها بأنه سيميتها ويحطها بالنار وأنه حين باشر جريمة هتك عرضها كانت تبكي وشهادة لشاهدة التي وجدتها، وشهادة والد المجني عليها ... كل هذه البيانات تفيد أن هتك عرض المجني عليها وقع بالعنف والتهديد" [1]، وقد قضت محكمة التمييز الأردنية كذلك: "نصت المادة (1/296) من قانون العقوبات (على أن كل من هتك بالعنف والتهديد عرض إنسان عوقب ...)، ومؤدى ذلك أن فعل هتك العرض لا يتم بهذه الصورة إلا تحت العنف والتهديد، وأن العنف يشمل جميع أنواع الشدة والإيذاء والتعذيب، أما التهديد فإنه يشمل كل ما من شأنه أن يُدخل الخوف على المجني عليه حتى يخشى الأذى على نفسه أو من يلوذ به" [2].

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 85/57، تاريخ 1985/3/13، مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة التمييز الأردنية في القضايا الجزائية 1983-1987، المحامي موسى الأعرض، ص111.

([2]) تمييز جزاء أردني رقم 98/177، تاريخ 1998/4/2، المجلة القضائية الأردنية، 1998، عدد 4، ص438.

ويترتب على ما سبق أن هذه الجريمة لا تقوم إذا كان العنف أو التهديد أو الإكراه الذي صدر عن الجاني غير كافٍ لإحباط مقاومة المجني عليه وإعدام رضاه، أو أن المجني عليه كان راضياً وقابلاً بالأفعال الهاتكة لعرضه ولو لم يستعمل الجاني أي قوة أو تهديد، ففي هذه الحالة لا يُسأل الجاني عن جريمة هتك العرض إذا كان المجني عليه قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره [1]، وفي هذا الشأن قضت محكمة التمييز الأ﴿دنية: "يحكم بعدم مسؤولية المتهم عن جريمتي هتك العرض والمداعبة إذا انعدم عنصر الإكراه" [2]، وكما تتحقق جريمة هتك العرض بالعنف والتهديد، فإنها أيضاً تتم بالمفاجأة أو المباغتة وفي هذا الشأن قضت محكمة التمييز الأردني بما يلي: "إذا كان ما قام به المتهم من أفعال وهي قيامه بمد يده إلى دبر المشتكية والإمساك بإليتها وقرصها بأصابع يده، فإن هذه الأفعال تشكل استطالة إلى جسم المشتكية يعد عورة يحرص الناص على سترها والذود عنها وعد التفريط بها مما يشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بالعنف طبقاً للمادة (1/296) من قانون العقوبات، ذلك أن عنصر المفاجأة والمباغتة الذي رافق فعل المتهم يُشكل ركن العنف" [3]، ويتضح من ذلك أن محكمة التمييز الأردنية ساوت بين العنف أو التهديد وبين المفاجأة أو المباغتة في الحكم [4].

ثالثاً: التشديد بسبب التهديد والعنف المقترن مع صغر السن:

في عقوبة جريمة هتك العرض بالعنف أو التهديد التي ترتكب على شخص لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره؛ نص المشرع الأردني على عقوبة هذه الجريمة في الفقرة الثانية والثالثة من المادة (296) من قانون العقوبات الأردني والتي جاء فيها: "2- ويكون الحد الأدنى للعقوبة خمس سنوات إذا كان المجني عليه قد أكمل الخامسة عشرة ولم يُكمل الثامنة عشرة من عمره، 3- ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات إذا كان المجني عليه قد أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره".

([1]) أبو حجلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص250-253.

([2]) تمييز جزاء أردني 68/97، تاريخ 1976/10/11، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1977، ص216.

([3]) تمييز جزاء اردني رقم 97/359، تاريخ 1996/7/21، المجلة القضائية الأردنية 1997، عدد1، ص577.

([4]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص253-254.

وحكمة التشديد في هذه الحالة، أن المشرع أراد حماية القاصرين من الاعتداء عليهم، لأن إرادتهم غير متكاملة للتمييز بين الأفعال الممنوعة والأفعال المباحة، بالإضافة إلى أن الجاني يستفيد من ضعف المجني عليه الناشئ عن صغر سنه، وعدم استطاعته المقاومة، مادياً ومعنوياً مما يسهل له ارتكاب الجريمة بأقل قدر من العنف أو التهديد، إضافة إلى ما يكشفه الجاني من خطورة إجرامية، كما أن الأحكام والشروط الواجب توافرها في هذه الجريمة، هي ذات الأحكام والشروط الواجب توافرها في جريمة هتك العرض، يُضاف إليها شرط آخر هو صغر سن المجني عليه [1]، وفي هذا الشأن قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: "إذا تبين من خلال البينة أن المتهم هتك عرض المجني عليه البالغ من العمر حوالي ثماني سنوات، بأن أدخله الخيمة الواقعة في مزرعته وأنزل بنلونه وكلسونه رغماً عن إرادته ثم أخرج قضيبه ووضعه على دبر المجني عليه وأخذ يحركه حتى استمنى، فإن الحكم بتجريمه بجناية هتك عرض المجني عليه الذي لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره بالعنف ومعاقبته بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات يكون متفقاً وأحكام القانون" [2].

وقضت محكمة التمييز الأردنية في قرار آخل لها:

"..... إذا كان المميز ضده قد فاجأ المجني عليها التي لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها وقام بالإمساك بنهدها والضغط عليه مرتين متتاليتين دون رضاها فيكون فعله الجرمي في المرتين منطبق وأحكام المادة (2/296) من قانون العقوبات الأردني" [3].

وفي حكم آخر لمحكمة التمييز الأردنية:

"..... إن قيام المتهم بإدخال الطفلة البالغة من العمر عشر سنوات إلى الغرفة التي ينام بها وإجلاسها على السرير دون إرادتها ودفع جسمها إلى الخلف حتى أصبحت مستلقية على ظهرها ثم رفع الدشداش الذي كان يرتديه وإنزال كلسونه ورفع مريول المجني عليها عن فخذيها ونام فوقها وقضيبه منتصبم ولم يتركها إلا بعد أن أخذت تصيح وتستنجد فيكون فعله قد استطال إلى جزء من جسم المجني عليها داخل في معنى ذلك

([1]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص257.

([2]) تمييز جزاء أردني رقم 85/54، تاريخ 1985/3/30، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1985، ص1278.

([3]) تمييز جزائي أردني رقم 85/545، تاريخ 1985/3/30، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1985، ص1278.

بالأشغال الشاقة مدى سبع سنوات عملاً بالفقرة الثانية من المادة (296) من قانون العقوبات" [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن موضوع صغر السن للمجني عليه في جريمة الفحشاء يثير مسألتين؛ الأولى كيفية تحديد سن المجني عليه والثانية مدى علم المتهم بهذا السن وما إذا كان باستطاعته أن يدفع بجهله صغر سن المجني عليه.

أما بالنسبة لكيفية تحديد سن المجني عليه في جريمة هتك العرض فإن العبرة في ذلك تكون لحظة ارتكاب الجريمة وليس بوقت إجراء المحاكمة ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون المجني عليه عند المحاكمة قد تجاوز الخامسة عشر من العمر [2].

أما محكمة التمييز الأردنية فقد قضت بأن:

"سجلات الأحوال المدنية تعتبر بما تحويه من بيانات حجة بصحتها ما لم يثبت بطلانها أو تزويرها بحكم قضائي".

رابعاً: عقوبة هتك العرض من لا يستطيع المقاومة بسبب العجز الجسدي أو النقص النفسي أو استعمال ضروب الحيلة أو الحمل على ذلك.

نصت المادة (297) من قانون العقوبات الأردني: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه".

ويتبين من نص المادة السابقة أنه لا يشترط أن يتم فعل الفحشاء بالعنف أو التهديد وإنما تقوم الجريمة حتى لو ارتكب الفعل برضا المجني عليه ما دام يعاني من عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب استعمال ضروب الحيلة والخداع.

وأساس العقاب على من يرتكب جريمة الفحشاء أن الرضا الصادر عن المجني عليه يكون صدراً عن شخص ليس أهلاً لهذا الرضا إذ أن المصاب بالعجز الجسدي كالمشلول أو المصاب بالعجز النفسي لا يستطيع أن يبدي معارضته أو مقاومته للأفعال المرتكبة بحقه كما لا يستطيع إدراك ماهية الأفعال الموجهة إليه لا يتمتع بالأهلية اللازمة لذلك [3].

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 85/167، تاريخ 1985/7/27 مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1986، ص2.

([2]) تمييز جزائي أردني رقم 97/392، تاريخ 1997/7/23.

([3]) أبو حجيلة، علي، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص260.

وقضت محكمة التمييز الأردنية في ذلك: "أن قول الطبيب في شهادته بأن المجني عليه لا يستطيع تدبير أموره إنما يثبت إصابة المجني عليه بنقص نفسي" [1].

كما قضت محكمة التمييز الأردنية:

"... إذا شهد الأطباء الذين عاينوا المجني عليها بأنها مصابة بالصرع ومرض الهوس وأن هذا المرض الأخير يجعل المجني عليها سهلة الانقياد وغير قادرة على التمييز بين الخير والشر فإن اعتبار المجني عليها مصابة بمرض نفسي متفق وما ورد في التقرير الطبي" [2].

الفرع الثاني: عقوبة الشروع الناقص والتام في هتك العرض:

استقر القضاء الأردني على أن الشروع في هتك العرض متصور سواءً في صورته الناقصة أم التامة [3]، فقد جاء في القضاء الأردني: "إن عدم إتمام الجاني الأفعال التنفيذية التي تؤدي إلى تمكينه من مقارفة هتك العرض لأسباب لا دخل لإرادته فيها، تُشكل جريمة شروع ناقص في جريمة هتك العرض خلافاً للمادتين (1/296 و68) من قانون العقوبات، في حين يتحقق الشروع التام بالمعنى المقصود بالمادة (70) من قانون العقوبات عندما يتم الجاني الأفعال التنفيذية اللازمة لإتمام الجريمة وتظهر فجأة أسباب تحول دون مقارفتها لا دخل لإرادة الجاني فيها" [4]، كما قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: "إن الأفعال المادية التي قام بها المميز وهي الإمساك بالمجني عليه ومحاولة إعادته إلى الغرفة والإفصاح عن نيته إتجاهه بطلبه من المتهم أن يعطيه دوره ليلوط به تُشكل جريمة الشروع الناقص في جريمة هتك العرض" [5]، وفي حكم آخر لمحكمة التمييز الأردنية: "إن قيام المتهم بوضع يده على رجل المشتكية من تحت اللحاف وهي نائمة، لا يشكل جرم الشروع في الاغتصاب لا التام ولا الناقص لأن الشروع في الجرم هو البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرية المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، ولا يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصولها، لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها، ولما كانت جريمة الاغتصاب تتم بحدوث فعل المواقعة وإن ما قام به المتهم

([1]) تمييز جزائي أردني رقم 85/76 تاريخ 1985/3/30 مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1985، ص1588.

([2]) تمييز جزائي أردني رقم 85/15 تاريخ 1985/1/22، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1985، ص900.

([3]) الجبور، محمد عودة، (2012) الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص308.

([4]) تمييز جزاء أردني 97/17، المجلة لسنة 1991، ص540.

([5]) تمييز جزاء أردني رقم 89/102، لسنة 1991، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ص550.

لا يعد بدءاً في تنفيذ الأعمال المؤدية إلى حدوث المواقعة حالاً ومباشرة؛ فإن فعله والحالة هذه لا يعد شروعاً بالاغتصاب وإنما يشكل جرم هتك عرض المجني عليها" [1]، ويرى الباحث أنه لا بد من البحث عن القصد من فعل الجاني، فإذا كانت نيته تتجه إلى اغتصاب المجني عليها فعندئذٍ يجرم بجريمة الشروع في الاغتصاب، أما إذا كانت نيته تتجه إلى المساس بعورة المجني عليها والتي يحرص أي إنسان على صونها وعدم السماح بالعبث بها فإن الفعل يعد هتك عرض فقط.

ومع أن الدكتور جبور يقول بأن: "القضاء الأردني استقر على أن الشروع في هتك العرض متصور سواءً في صورته الناقصة أم التامة" [2]، إلا أن الدكتور أبو حجيلة يقول بأنه: "اختلف الفقه حول مدى تحقق الشروع في هتك العرض، حيث ذهب جانب منه إلى القول بعدم إمكانية تصور الشروع في هذه الجريمة، ذلك أن الشروع عبارة عن فكرة قانونية، وإن مجرد البدء في تنفيذ فعل يستطيل إلى جسم المجني عليه ويخل بحياته إخلالاً جسيماً يؤدي إلى اعتبار الجريمة تامة، أما الرأي الآخر في الفقه فيرى أن الشروع في هتك العرض ممكن ذلك أن الرأي الذي يقول بأنه لا شروع في هتك العرض يكون صحيحاً في ظل النظرية المادية للشروع، أما في ظل النظرية الشخصية أي المذهب الشخصي الذي يكتفي بقيام الجاني بأي فعل يؤدي حالاً ومباشرة لارتكاب الجريمة، فإن الرأي السابق يغدو غير صحيح، ويذهب جانب من الفقه إلى أن هدف المساواة في العقوبة بين الشروع والجريمة التامة في جريمة هتك العرض، ليس بسبب أنه لا يوجد حالة شروع في هذه الجريمة، وإنما قصد المشرع من ذلك إحكام الحماية الجزائية للعرض، وتشديد العقاب على مجرد البدء في الاعتداء عليه وجعله مساوياً في تكوين الجريمة للتنفيذ التام وذلك خروجاً على القواعد العامة [3].

أما الباحث فيرى أن الشروع في جريمة هتك العرض متصور وذلك عندما تصدر عن الجاني أقوال توحي إلى اتجاه إرادته إلى فعل هتك العرض للمجني عليه وفي ذلك العديد من أحكام محكمة التمييز الأردنية نذكر منها: "أن قيام استدراج المجني عليه

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 1997/55، (هيئة خماسية) تاريخ 1998/2/5، المجلة القضائية رقم 2 بتاريخ 1998، ص445، (منشورات مركز عدالة).

([2]) انظر الصفحة السابقة.

([3]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص279.

إلى منزله ثم إدخاله إلى المنزل بعد أن هدده بوضع سكين على رقبته وإغلاق الباب لمنعه من الصراخ ثم أجلسه على سريره وجلس هو مقابله، على كرسي وقام بالتحسيس على فخذيه وأثناء ذلك دخل عليهما الشاهد الذي عمد إلى ضرب المتهم وإخراج المعتدى عليه من المكان فإن ذلك ينبئ عن قصد سيء من المتهم وأن جملة أفعالت التي أتاها ابتداءً من اقتياده للمجني عليه من الشارع وإدخاله إلى منزله وانتهاءً بالتحسيس على فخذيه بعد أن أجلسه على السرير والتلويح بإشهار سكين عليه تشكل في مجموعها جرم الشروع في هتك العرض" [1].

وفي حكم آخر لمحكمة التمييز تقول فيه:

"يشترط المشرع لتوافر الشروع أن يبدأ الجاني بتنفيذ الفعل السابق مباشرة على الفعل المكون للركن المادي للجريمة المنوي ارتكابها وحيث أن الافعال التي قام بها المميز وهي إمساكه بالمجني عليه وسحبه وعرض مبلغ نصف دينار ثم القيام بحمله وإسقاطه على الأرض وضربه ثم محاولته فك أزرار بنطال المجني عليه إنما تدل على أن المتهم قد أفصح عن نيته وهي الشروع بهتك عرض المجني عليه" [2].

وفي بعض الأحكام لمحكمة التمييز الأردنية جاء بأنه: "إذا دخل المتهم إلى المكان الذي كانت المجني عليها تنام فيه واقترب من سريرها ومد يده إليها وهي مستغرقة في النوم وأنزل لباسها قاصداً مواقعتها، ولكنه لم يتمكن من إتمام فعلته لأسباب خارجة عن إرادته، وهي استيقاظ المجني عليها واستغاثتها بزوجها الذي كان يرقد بالقرب منها، فإن هذا الفعل يشكل شروعاً ناقصاً في الاغتصاب بالإكراه على اعتبار أن حالة النوم تشكل عدم الرضا كما استقر على ذلك الفقه والقضاء، كما إن هذا الفعل يؤلف في نفس الوقت جريمة هتك العرض التامة نظراً لاستطالته إلى موقع من جسم المجني عليها يُعد عورة، وعلى المحكمة بالنسبة لذلك أن تعاقب المتهم بعقوبة جريمة هتك العرض بالإكراه لأن عقوبتها أشد من عقوبة الشروع في الاغتصاب بالإكراه عملاً بالمادة (57) من قانون العقوبات" [3]، ويرى الباحث أن حكم محكمة التمييز جاء موافق للقانون عملاً

([1]) تمييز جزائي أردني رقم 98/313، تاريخ 1998/6/11، المجلة القضائية الأردنية، 1998، عدد 6، ص749.

([2]) تمييز جزاء 2001/104، مجلة نقابة المحامين صفحة 431، سنة 2001، عدد 2.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم 1969/35، (هيئة خماسية)، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1969/1/1، ص486 (منشورات مركز عدالة).

بأحكام المادة (57) من قانون العقوبات الأردني تحت بند اجتماع الجرائم المعنوي والتي تنص على:

1- إذا كان للفعل عدة أوصاف ذكرت جميعها في الحكم فعلى المحكمة أن تحكم بالعقوبة الأشد.

وبذلك فإن فعل الجاني يشكل جريمتين هما جريمة هتك العرض بالعنف وجريمة الشروع بالاغتصاب ويكون الحكم بعقوبة هتك العرض بالعنف وهي العقوبة الأشد من عقوبة الشروع بالاغتصاب.

وفي حكم آخر لنفس المحكمة جاء ما يلي: "إذا ثبت من البينات أن فعل المشتكى عليه لم يقتصر على عرض عمل مناف للحياء على المشتكي وإنما استطال إلى الإمساك ببنطلونه بقد إزالته توصلاً لهتك عرضه، وأن البنطلون قد تمزق من الخلف من شدة العراك فإن هذه البينات تكفي لإحالة المشتكى عليه إلى المحاكمة بتهمة الشروع في هتك العرض، وإن التحقيق في تهمة الشروع في هتك العرض خلافاً لأحكام المادتين (68 و269) من قانون العقوبات هو من اختصاص مدعي عام محكمة الجنايات" [1].

الفرع الثالث: الأسباب المخففة لعقوبة هتك العرض:

جاء في الفصل الثاني من قانون العقوبات الأردني والذي عنوانه في الجرائم التي تمس الأسرة وفي المادة (308) من قانون العقوبات الأردني تحديداً ووفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة: "إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقت، وإذا كان صدر حكم بالقضية عُلق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه"، وضماناً لحماية المجني عليها فإن الفقرة الثانية من المادة (308) تقضي بأنه: "تستعيد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية وفي تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاثة سنوات على الجنحة، وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع.

وباعتبار أننا لم نجد أي مرجع يتكلم عن تخفيف عقوبة هتك العرض إذا كان المجني عليها ذكراً؛ فإن الرجوع إلى المادتين (52، 53) من قانون العقوبات الأردني نجد أن هاتين المادتين تتحدثان عن إسقاط العقوبات المحكوم بها من خلال شروط معينة،

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 1978/120، (هيئة خماسية)، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، 1978/1/1، ص 1456 (منشورات مركز عدالة).

حيث تنص المادة (52) من قانون العقوبات الأردني: "إن صفح المجني عليه يسقط دعوى الحق العام، والعقوبات المحكوم بها التي لم تكتسب الدرجة القطعية، إذا كانت إقامة الدعوى تتوقف على اتخاذ صفة الادعاء بالحق الشخصي أو تقديم شكوى"، كما نصت المادة (53) من قانون العقوبات الأردني على أنه: "

1- الصفح لا ينقض، ولا يُعلق على شرط.
2- الصفح عن أحد المحكوم عليهم يشمل الآخرين.
3- لا يعتبر الصفح إذا تعدد المدعون بالحقوق الشخصية أو المشتكون ما لم يصدر عنهم جميعاً".

الفرع الرابع: سقوط الدعوى بالتقادم:

إن هذا الأمر يدعونا للذهاب إلى نص المادة (342) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني حيث تنص هذه المادة على أنه: "

1- مدة التقادم على عقوبة الإعدام والعقوبات الجنائية المؤبدة خمسة وعشرين سنة.
2- مدة التقادم على العقوبات الجنائية المؤقتة ضعف مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة على أن لا تتجاوز عشرين سنة، أو تنقص عن عشر سنين.
3- مدة التقادم على أي عقوبة جنائية أخرى عشر سنين".

ومن الجدير ذكره أن دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي تسقط بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجناية إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة وذلك حسب نص المادة (1/338) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، أما في الجنحة وحسب المادة (339) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، فإن دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي تسقط بانقضاء ثلاث سنوات على الوجه المبين في المادة (338) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

عقاب جريمة الشروع في الاغتصاب في القانون الأردني وتطبيقاته القضائية:

بالنسبة لجريمة الاغتصاب تختلف العقوبة باختلاف ظروف ارتكابها، فقد تكون هذه الجريمة مقترنة بأحد الظروف المشددة التي حددها المشرع لهذه الجريمة، أو فيما إذا ارتكبت هذه الجريمة مجردة من تلك الظروف، كما لا بد من التذكير بأن الإكراه والحيلة والخداع لا تعتبر ظروفاً مشددة لجريمة الاغتصاب.

الفرع الأول: عقوبة جريمة الاغتصاب.

أولاً: عقوبة جريمة الاغتصاب في صورتها العادية: جاء في المادة (1/292) من قانون العقوبات الأردني ما يلي: "من واقع أنثى غير زوجه بغير رضاها سواءً بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداع عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"، من استعرا هذا النص يتبين أن القانون الأردني قد تضمن عقوبة جريمة الاغتصاب في صورتها العادية أو البسيطة، وهي الجريمة التي لا تقترن بأي ظرف مشدد من الظروف المتعلقة بجريمة الاغتصاب، وكذلك بالرجوع إلى نص هذه المادة يتبين أن هذه الجريمة تقع من رجل على غير زوجه، وكذلك يشترط أن يكون الإكراه على المواقعة قد تم على أنثى تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها، ذلك لأن المشرع الأردني قد أفرد نصوصاً خاصة لمجامعة من يقل عمرها عن الثامنة عشرة، كما يتضمن النص أن يكون الاغتصاب بدون رضى المجني عليها سواءً بالإكراه أو التهديد أو الخداع والحيلة، إذ لا تكون هناك جريمة إذا تم الفعل برضا وموافقة المرأة ([1])، وقد قضت محكمة التميز الأردنية في هذا الشأن بأنه: "ما دام أن المشتكية قد تجاوزت العشرين من عمرها والمواقعة قد حصلت برضاها؛ فإن هذا الفعل لا يؤلف جرماً ولا سيتوجب عقاباً ما لم يلحق فعل الزنا بناءً على شكوى الولي عملاً بالمادة (458) من قانون العقوبات ويكون الحكم بعدم مسؤولية المتهم عن الاغتصاب متفقاً والقانون" ([2])، وفي قضية أخرى جاء لمحكمة التمييز الأردنية: "إن الإغتصاب بإجماع الفقه والقضاء، وهو مواقعة أنثى غير شرعية بغير رضاها، وانعدام الرضا، هو ركن في جريمة الاغتصاب، فإذا حصل الوقاع بالرضا، فلا تعد الجريمة اغتصاباً" ([3]).

ويرى جانب كبير من الفقه أنه يشترط في العنف أن يكون موجهاً إلى جسد المرأة وليس الأشياء الأخرى كتحطيم نافذة أو باب بقصد الوصول إلى المكان الذي تحتمي به المرأة كما لا يعتبر هذا الرأي الاعتداء الذي يقع على الغير كخادم المرأة أو أحد أقاربها بقصد إرهاب المرأة إكراهاً لها طالما أنها استسلمت للجاني دون مقاومته".

([1]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص115-116.

([2]) تمييز جزاء أردني، رقم 79/142، تاريخ 1979/10/3، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1980، عدد 1، ص13.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم 89/16، تاريخ 1989/10/10، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1989، عدد 7، ص2120.

وفي حكم لمحكمة التمييز الأردنية جاء فيه:

"إذا كانت المحكمة قد توصلت إلى النتيجة التي انتهت إليها من خلال البيانات المقدمة في الدعوى قضت بتجريم المتهم بجناية الشروع التام بالاغتصاب في حدود المادتين (2/292) المعدلة و(70) من قانون العقوبات، بعد أن دللت على توافر عناصر جريمة الشروع التام بالاغتصاب بإيراد الأدلة التي استخلصتها من الدعوى استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ..." ([1]).

ثانياً: عقوبة الاغتصاب والظروف المشددة: لقد حدد المشرع الأردني عقوبة الاغتصاب في صورته البسيطة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدى لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة، فللقاضي أن يحكم ضمن سلطاته التقديرية بين حدي العقوبة حسبما يتضح له من جسامة العنف والسمعة الأخلاقية للمجني عليها وسكنها وكونها متزوجة أم لا، ومقدار مقاومتها للجاني.

1- الظروف المشددة لصغر السن: وهي عقوبة مشددة جداً إذا ما قورنت بما كانت عليه الوضع في المادة (294) المستبدلة بمادة جديدة، فقد شدد المشرع العقوبة لهذا الظرف لتصل إلى الإعدام، في حين كانت العقوبة قبل التعديل الذي تضمنه القانون (9) لسنة 1988 الأشغال الشاقة من (3-5 سنوات) أو الأشغال الشاقة المؤقتة من (5-15) سنة، إذا كان المعتدى عليها لم تتم الثانية عشرة من عمرها، بينما نصت المادة (2/292) من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم (9) لسنة 1988 على أنه: "كل شخص أقدم على اغتصاب فتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها يُعاقب بالإعدام"، ولكن هل للمتهم أن يدفع في سن المجني عليها لكونها متزوجة، أو أن المواقعة تمت برضاها، أجابت محكمة التمييز الأردنية على هذه التساؤلات بقولها: "إن الشارع اعتبر الأنثى التي لم تتم الخامسة عشرة من عمرها قاصراً، وتستحق الحماية بتشديد العقوبة على من يواقعها غير زوجها، ولم يعتبر هذه الأفال زنا بل نص على عقوبة خاصة لهذه الغاية"، كما لا يقبل قول المتهم بأنه انخدع كون المجني عليها متزوجة ظناً منه بأنها أكملت الخامسة عشة من عمرها، وإن مواقعة الأنثى التي لم تتم الخامسة عشر من عمرها يعتبره القانون جناية اغتصاب، وليس

([1]) تميز جزاء أردني 97/339 صفحة 541 سنة 1997، عدد 1.

لرضا القاصر من أثر في تحديد المسؤولية المبينة في المادة (294) من قانون العقوبات ([1])، ويعد هذا الاتجاه تأكيداً لمبدأ سابق أقرته هذه المحكمة بقولها: "إن القول بأن المتهم كان يجهل أن المجني عليها صغيرة السن، لا يحول دون مسؤوليته ما دام أنه أقدم على الاعتداء عليها وقبل بهذه المخاطرة فيكون مسؤول عن نتيجة فعله" ([2])، وقد ذهب القضاء السوري إلى عدم الاعتداد بالرضا من لم تتم الخامسة عشرة ممن عمرها فقد قضي بأنه: "القاصرة التي لم تتم الخامسة عشر ولو تزوجت تعتبر عديمة الرضا إذا قاربها رجل ولو برضاها، ولا يشترط أن يقيم الزوج الدعوى ولا قيمة لإسقاط حقه بل الدعوى من اختصاص النيابة" ([3]).

وفي حكم لمحكمة الجنايات الكبرى الأردنية قضت فيه وتأيد من محكمة التمييز: "... لما كان الاغتصاب هو اتصال الرجل جنسياً بالمرأة كرهاً عنها ولما كانت الوقائع الثابتة هي قيام المتهم بتنييز المجني عليها البالغة من العمر تسع سنوات وأربعة أشهر على ظهرها وفتح رجليها وإدخال قضبه المنتصب في فرجها بشكل كامل بينما كانت تقاومه وتصيح وتصرخ فإن هذه الوقائع تشكل جناية الاغتصاب لفتاة لم تبلغ الخامسة عشر من عمرها لهذا تقرر المحكمة تجريمه بهذا الجرم والحكم عليه عملاً بالمادة 2/9 من قانون رقم 9 لسنة 1988 المعدل لقانون العقوبات بالإعدام شنقاً حتى الموت ..." ([4]).

2- مواقعة فتاة دون الخامسة عشر برضاها: اجتهدت محكمة التمييز الأردنية في قرار شهير لها لجريمة مواقعة أنثى لم تتم الخامسة عشر من عمرها برضاها، وكيفتها على أنها هتك عرض خلافاً لأحكام المادة (1/298) من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المؤقت رقم (12) لسنة 2010، والقانون المعدل رقم (8) لسنة 2011 التي كانت تنص على أنه: "كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد – ذكر أو أنثى لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو حله على ارتكاب هتك العرض يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"، وقد جاء هذا التكييف ضمن قرارها وتبريراتها التالية: "يتبين من

([1]) الجبور، محمد عودة، (2012) الجرائم الواقعة على الأشخاص دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص287.

([2]) تمييز جزاء أردني رقم 241/ 77، لسنة 1987، ص214.

([3]) نقض سوري، 4312/25، تاريخ 1966/4/20، ص172، قا 317، عزة الضاحي، ص412، (نقلاً عن الجبور، مرجع سابق، ص284، هامش 2).

([4]) القضية رقم 95/462 جنايات تاريخ 1995/9/5 وقد تأيد هذا القرار لحكم من محكمة التمييز الأردنية الجزائي رقم 95/449 تاريخ 1995/9/30.

نص المادة (294) من قانون العقوبات بالصيغة المعدلة في القانون رقم (9) أن المشرع عالج في القانون المعدل جريمة مواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من العمل ولم تكمل الثامنة عشر برضاها وسها عن معالجة جريمة مواقعة أنثى لم تتم الخامسة عشر برضاها، التي كانت الفقرة الثانية منها قبل التعديل تغطيها، وعلى ذلك لم يعد في جرائم المواقعة بعغد صدور القانون المعدل رقم (9) لسنة 1988 نص يُعالج حالة هذه الدعوى في هذا الباب، وحيث يفترض في فعل المواقعة وقوع المساس بالعورة على صورة هتك العرض فيكون القدر الأدنى المتيقن في فعل المواقعة لأنثى لم تتم الخامسة عشرة برضاها، ينطبق على أحكام المادة (1/298) من قانون العقوبات التي تنص على: "كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد – ذكر أو أنثى لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"، وحيث أن هذا التكييف لا يحق التناسق والتدرج في مقدار العقوبة تبعاً لشدة الظروف، إذ تصبح عقوبة مواقعة أنثى أتمت الخامسة عشرة بالمادة (294) عقوبات معدلة أشد من عقوبة مواقعة أنثى دون الخامسة عشرة بموجب التكييف المشار إليه، إلا أنه لا يوجد في القانون الفقه الجزائي ما يساعد على الخروج من هذا المأزق التشريعي لأن القاعدة في المواد الجزائية أنه لا عقوبة بلا نص ولا يجوز إعمال الاجتهاد أو القياس في هذا الخصوص، وعلى ذلك فعلى محكمة الجنايات الكبرى أن تطبق نص المادة (1/298) عقوبات على فعل الجاني مع مراعاة المادة (1/301/ب) كظرف مشدد لاقتران الفعل بفض البكارة" ([1]).

ويرى الباحث أن هذا قصوراً في التشريع ولا بد من معالجته بإضافة مادة تجرم هذا الفعل الذي يقع على أنثى لم تتم الخامسة عشر من عمرها، كما أن هذا الفعل يجب أن يعتبر اغتصاباً لكونه وقع على قاصر لم تتم السنة الثامنة عشر من عمرها، وهذا العمر لا يمكن أن يعتد به؛ لأن الأنثى لا تقدر كنه الأفعال التي تقوم بها، ونحن نؤيد موقف القضاء السوري بعدم اعتداده بالرضا الحاصل من الأنثى التي لم تتم الخامسة عشر من عمرها، واعتباره اغتصاباً مستنداً في ذلك إلى أن الأنثى في هذا العمر تعتبر قاصراً.

([1]) تمييز جزاء أردني 89/16 لسنة 1989، ص2620 (ه.ع) مجلة نقابة المحامين الأردنيين، (نقلاً عن الجبور، مرجع سابق، ص288).

أما بخصوص تطبيق نص المادة (1/298) من قاون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) وتعديلاته والتي تنص على عقوبة هتك العرض بغير عنف والتي تقع على ذكر أو أنثى لم يتم الخامسة شر من عمره على من واقع أنثى لم تتم الخامسة عشر من عمرها فإن هذا غير جائز لعدد من الاعتبارات أولها: أنه لا يجوز إعمال القياس على القضايا الجزائية لما فيه من تعارض على القاعدة القانونية أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، كما أن هناك اختلافاً بين جريمة هتك العرض والاغتصاب.

3- ظرف التشديد العام للصفة أو الصلة أو القرابة التي تربط الجاني بالمجني عليها: جاء ظرف التشديد العام لجريمة الاغتصاب لعلة الصلة أو القرابة التي تربط الجاني بالمجني عليها في الحدود التي نصت عليها المادة (1/أ/295) من قانون العقوبات المعدل بالقانون المؤقت رقم (12) لسنة 2010، والقانون المعدل رقم (8) لسنة 2011 التي نصت على أنه: "من واقع أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها وكان الجاني أحد أصولها سواءً كان شرعياً أو غير شرعي، أو واقعها أحد محارمها أو كان موكلاً بتربيتها أو رعايتها أو له سلطة شرعية أو قانونية عوقب بالأشغال الشاقة لمدة لا تقل عن عشرة سنوات.

4- في حال كون الجاني أحد الأصول أو من المسؤولين عنها: إذا واقع الأنثى التي أتمت الخامسة عشرة ولم تتم الثامنة عشرة من عمرها، أحد أصولها سواء كان شرعياً أو غير شرعي، أو واقعها أحد محارمها أو من كان موكلاً بتربيتها أو رعايتها أو له سلطة شرعية أو قانونية عليها؛ فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدى لا تقل عن عشر سنوات المادة، وذلك حسب المادة (1/295) من قانون العقوبات الأردني، ويُعاقب بالعقوبة نفسها إذا كان الفاعل رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه، فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من هذه السلطة كما جاء في المادة (2/295) من قانون العقوبات الأردني، أما ما يقصد بأصول المجني عليها فهم من تناسلت منهم تناسلاً حقيقياً مثل الأب والجد الصحيح وإن علا، ويُطبق نفس العقوبة على الأب والجد غير الشرعي، وعلى زوج الأم وزوج الجدة إذا ارتكب الواحد منهم جريمة الاغتصاب مع الأنثى التي تربطه بها مثل هذه القرابة، كما تطبق العقوبة نفسها على كل من يتولى تربية الأنثى أو ملاحظتها أو الإشراف عليها، وهذا يعني أن كل شخص يواقع الأنثى له سلطة الإشراف عليها بحكم القانون

كالوصي أو القيم بحكم الاتفاق كالمعلم، وكل من يتمتع بنفوذ قانوني على تلك الأنثى، كما هو الحال بالنسبة لرب العمل على العاملات عنده، فإنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدى لا تقل عن عشر سنوات ([1]).

5- عقوبة جريمة الاغتصاب التي تقع على شخص لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي أو بسبب استعمال ضروب الخداع: نصت المادة (293) من قانون العقوبات الأردني على أنه: "من واقع أنثى غير زوجه لا تستطيع المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشرة سنوات، ولكن المشرع الأردني في هذه الحالة لم يحدد صراحة سناً معيناً للمجني عليها التي تعاني من نقص جسدي أو نفسي أو عقلي، أو التي استعمل معها ضروب الخداع، وإن العقوبة على مرتكب هذه الجريمة، مهما بلغ سن المجني عليها، ما دام أنه من الثابت أنها تعاني من إحدى الحالات الواردة في النصوص السابقة، غير أنه في الواقع يشترط أن لا يقل عمر المجني عليها عن خمسة عشر عاماً، لكي تطبق العقوبة الواردة في المادة (293) من قانون العقوبات، ويترتب على ذلك أن من يوقع قاصراً لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمرها وكانت تعاني من نقص جسدي أو نفسي أو استعمل نحوها ضروب الغداخ، لا تنطبق عليه أحكام المادة (293) من قانون العقوبات، وإنما تفرض عليه العقوبة الواردة في المادة (2/292) من قانون العقوبات، ويجب أن يكون المرض أو النقص الجسدي أو النفسي، أو الخداع، على قدر من الأهمية، بحيث يؤدي إلى عدم قدرة الجاني على المقاومة، وأن يكون قبول واستسلام المجني عليها بسبب معاناتها من إحدى الحالات السابقة، إن عدم استطاعة المقاومة قد يكون ناجماً عن عجز جسدي، كما لو كانت المجني عليها مصابة في شلل في ساقيها أو ذراعيها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على مقاومة من يعتدي عليها، فإذا استغل شخص هذا العجز وقام بمواقعتها يعتبر فاعلاً لجريمة الاغتصاب، كما قد يكون عدم استطاعة المقاومة ناجماً عن عجز نفسي، كأن تكون المجني عليها تعاني من مرض نفسي، وذلك كمرض انفصام الشخصية أو الاكتئاب أو غيرها من الأمراض، وبسبب هذا المرض لا تستطيع مقاومة من يعتدي عليها ويقوم باغتصابها،

([1]) نمور، محمد سعيد، (2015)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الجزء الأول، الجرائم الواقعة على الأشخاص، ط6، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص20-221.

وقد يكون عدم استطاعة المقاومة من قبل المجني عليها، بسبب ما تعاني من المرض العقلي الذي يصيب الملكات الذهنية، وبالتالي لا تدرك الفعل الذي يرتكب معها ([1])، وفي ذلك قضت محكمة التمييز الأردنية في حكم لها بأنه: "إذا شهد الأطباء الذين عاينوا المجني عليها بأنها مصابة بالصرع ومرض الهوس، وإن هذا المرض الأخير يجعل المجني عليها سهلة الانقياد وغير قادرة على التمييز بين الخير والشر، فإن اعتبار المجني عليها مصابة بمرض نفسي ويتفق وما ورد في التقرير الطبي" ([2])، وفي حكم آخر لها قضت محكمة التمييز الأردنية بما يلي: "إذا ثبت من خلال البينة أن الجاني دخل ليلاً إلى الغرفة التي تنام بها المجني عليها فوجدها مستغرقة في النوم، فكشف عنها الغطاء بقصد مواقعتها وهي في هذه الحالة، فاستيقظت من نومها ....، فإن فعله يعتبر بدء في تنفيذ فعل من الأفعال المؤدية إلى ارتكاب جناية الاغتصاب الذي يقع على شخص لا يستطيع المقاومة بسبب نقص نفسي كالاستغراف في النوم سنداً للمادة (293) من قانون العقوبات" ([3])، كما جاء في حكم مماثل لمحكمة النقض السورية: "إن المرأة النائمة لا تستطيع المقاومة فمحاولة اغتصابها بهذه الحالة تنطبق على أحكام المواد (490 عقوبات" ([4])، كما يجب الإشارة في هذا المجال إلى أنه يجب على محكمة الموضوع أن تبين وتحدد بوضوح، نوع المرض أو العجز الذي تعاني منه المجني عليها، وكذلك الخداع الذي استعمل نحوها، ومدى تأثيره على قدرة أو عدم قدرة المجني عليها على المقاومة ([5])، وأن تحدد البيانات التي استخلصت منه ذلك، وفي هذا الشأن قضت محكمة التمييز الأردنية بما يلي: "يتضح من نص المادة (293) من قانون العقوبات، أن مناط المسؤولية في هذه المادة، أن تكون الأنثى لا تستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوها من ضروب الخداع ... إن الحكم الصادر عن المحكمة بالإدانة بالموافقة وهتك العرض

([1]) الحيثي، فخري عبد الرزاق، والزعبي، خالد حميد، (2009)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأشخاص، مرجع سابق، ص244-245.

([2]) تمييز جزاء أردني رقم 84/99، تاريخ 1934/7/14، مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة التمييز، ص75.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم 85/41، تاريخ 85/2/20، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1986، ص108.

([4]) نقض جزاء سوري، رقم 549، تاريخ 1967/5/22، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السورية خلال ثلاثين عاماً، ص480.

([5]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص141.

بداعي أن المجني عليها تعاني من نقص في الذكاء يكون غير معلل تعليلاً وافياً ويتوجب على محكمة الجنايات أن تبين بوضوح وتفصيل كافة البيانات التي استخلصت منها أن المجني عليها لا تستطيع المقاومة لنقص نفسي حتى يتسنى لمحكمة التمييز مراقبة هذه النتيجة" ([1]).

الفرع الثاني: عقوبة الشروع في جريمة الاغتصاب:

تختلف التشريعات الجنائية فيما بينها فيما يتعلق بمقدار عقوبة جريمة الشروع في الاغتصاب بشكل عام، فبعضها يقرر للشروع عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة التامة، في حين يقرر البعض الآخر عقوبة للشروع أقل من عقوبة الجريمة التامة، وهناك مجموعة من التشريعات اعتبرت عقوبة الشروع مساوية لعقوبة الجريمة الأصلية مع إعطاء القاضي سلطة تقديرية في تخفيف العقوبة.

1- القوانين التي تُعاقب على المحاولة بعقوبة أخف من عقوبة الجريمة التامة: ومن هذه القوانين، قوانين كل من مصر والأردن، والعراق، والسودان، حيث تفرض هذه القوانين على الجاني عقوبة أقل من تلك المقررة للجريمة في حال تمامها، حيث يلاحظ من نص المادتين (68 و70) من قانون العقوبات الأردني، أن المشرع الأردني قد أعطى للمحكمة صلاحية التخفيف من العقوبة في حال الشروع الناقص أكثر مما هي عليه في حالة الشروع التام، كما اعتبر عقوبة الشروع أقل من عقوبة الجريمة التامة ([2]).

2- القوانين التي تفرض عقوبة على الشروع مساوية لعقوبة الجرمية التامة مع إعطاء المحكمة صلاحية التخفيف: يُمثل هذه المجموعة قانون العقوبات اللبناني في المادتين، (200 و201) وكذلك قانون العقوبات السوري في المادة (199) منه، فقد اعتبر هذان القانونان، عقوبة الشروع مساوية تماماً لعقوبة الجرمية التامو ويستفاد ذلك من نص المادة (200) من قانون العقوبات اللبناني والتي جاء فيها: "كل محاولة لارتكاب جناية ... تعتبر كالجناية نفسها"، غير أن المشرع اللبناني أعطى للقاضي

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 78/94، تاريخ 78/10/12، المبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية للمحامي توفيق سالم، الجزء الأول، ص354.

([2]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص179.

سلطة تخفيف العقوبة الواردة في المادة (200) من قانون العقوبات، وذلك باستبدال عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من سبع سنوات إلى عشرين سنة، واستبدال الأشغال الشاقة المؤبدة بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل، والاعتقال المؤبد بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل، والحط من أي عقوبة أخرى حتى النصف، كما يلاحظ أن المشرع اللبناني جعل من عقوبة المحاولة التامة في حالة تخفيفها أشد من عقوبة المحاولة الناقصة في حالة التخفيف أيضاً، وهذا يتضح من نص المادة (201) من قانون العقوبات اللبناني ([1]).

وقد قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: "إذا ثبت بالبيانات أن نية المميز من أفعاله التي قام بها تجاه المجني عليها كانت تتجه إلى اغتصابها ومواقعتها، وليس مجرد الاستطالة إلى مواضع العفة فيها، أي هتك عرضها ... فإن هذا الفعل يشكل شروعاً في جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة (1/292) عقوبات، وليس هتك العرض المنصوص عليها في المادة (296) عقوبات ([2])، كما حكمت محكمة التمييز الأردنية في قضية أخرى بما يلي: "إن الأفعال التي يقوم بها الجاني يخدش عرض المجني عليها خدشاً فاحشاً باستطالتها إلى المساس بعورتها تشكل جناية هتك العرض، أما عبط الجاني للمجني عليها لتعطيل مقاومتها وصياح ابنتها عندما شاهدته على هذه الحالة مما جعله يهرب، فلم يتم فعلته بسبب خارج عن إرادته يشكل جريمة الشروع في الاغتصاب ([3]).

وكذلك نجد أن محكمة التمييز الأردنية قد أخذت بالمذهب الشخصي في الشروع في الاغتصاب، فقد قضت بأنه: "إذا اتجهت نية المميز إلى اغتصاب المشتكية، وقد أفصح عن هذه النية بقوله لها: أنا أحبك ونفسي فيك من زمان ونفسي في بزازك، وبطحها على الأرض وحاول رفع الدشداش الذي كانت ترتديه إلا أنه لم يكمل ذلك لمقاومتها ومنعه من إكمال فعلته فإنها تشكل جناية الشروع في الاغتصاب خلافاً للمادتين (292و 68) من قانون العقوبات" ([4])، وفي قضية أخرى قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: "يشكل قيام

([1]) أبو حجيلة، علي رشيد، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص179.

([2]) تمييز جزاء أردني رقم 74/33، تاريخ 1974/6/17، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1994، ص953.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم 87/136، تاريخ 1987/6/8، (ذكرها أبو حجيلة، علي رشيد مرجع سابق، ص176، هامش رقم4).

([4]) تمييز جزاء أردني رقم 2006/153، (هيئة خماسية)، تاريخ 2006/4/3، منشورات مركز عدالة.

المتهم بالإمساك بالمجني عليها ودفعها وبطحها أرضاً، ثم وضع إحدى يديه على فمها لمنعها من الصراخ ويده الأخرى خلف رأسها وهو جالس خلفها على الأرض، جريمة الشروع في الاغتصاب خلافاً للمادتين (1/292 و70) من قانون العقوبات، ذلك لأن إقدام المتهم على طرح المجني عليها أرضاً ووضع يده على فمها لمنعها من الصراخ يفصح عن نيته لاغتصابها، إلا أنه لم يتمكن من إتمام جريمته لحضور الشاهد بمجرد سماع صراخها" ([1]).

1- تطبيقات قضائية حول الشروع التام في الاغتصاب: في هذا الشأن قضت محكمة التمييز الأردنية بأن: "قيام الجاني بإنزال بنطلونه وكلسونه إلى أعلى ركبتيه، والنوم فوق المجني عليها، حيث كان قضيبه منتصباً، وقيامه بتقبيلها ومحاولة إدخال قضيبه في فرجها بعد أن خرق بنطلونها وكلسونها من الأمام إلا أن المجني عليها أخذت تقاومه، وتصرخ حتى حضر المجاورون على صراخها، فإن أفعال الجاني تشكل جريمة الشروع التام بالاغتصاب والمعاقب عليها بموجب المادتين (292 و70) من قانون العقوبات" ([2])، كما قضت محكمة التمييز الأردنية في حكم آخر لها بأنه: "توجه نية المتهم إلى مواقعة واغتصاب المجني عليها وقيامه بجميع الأفعال اللازمة لإتمام جريمة الاغتصاب، وعدم تمكنه من تحقيق غايته لأسباب خارجة عن إرادته، وهي مقاومة المجني عليها وصراخها تشكل جناية الشروع التام بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادة (1/9) من قانون العقوبات المعدل رقم (9) لسنة 1988 والمادة (70) من قانون العقوبات"([3]).

2- تطبيقات حول الشروع الناقص في الاغتصاب: باعتبار أن الشروع الناقص هو البدء في التنفيذ الذي لا يكون الجاني فيه قد استنفذ كل نشاطه الإجرامي، كما لو أمسك الجاني بالمجني عليها وهم بمواقعتها، ولكنه لم يقم بذلك رغم أنه كان بمقدوره ذلك، وفي ذلك قضت محكمة التمييز الأردنية بأنه: "يعتبر من قبيل الشروع الناقص في الاغتصاب بالإكراه مجيء المتهم إلى منزل المشتكية أثناء غياب زوجها وفي ساعة متأخرة من الليل واقترابه من فراشها وهي نائمة وقيامه بتقبيلها ومن ثم رفع

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 2005/101، تاريخ 2005/1/18، منشورات مركز عدالة.
([2]) تمييز جزاء أردني رقم 97/383، تاريخ 1997/2/27، المجلة القضائية الأردنية لسنة 1997، ص592.
([3]) تمييز جزاءأردني رقم 89/230، تاريخ 1989/10/8، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1991، ص592.

الغطاء عنها بنية اغتصابها" ([1])، كما قضت في حكم آخر لها في هذا الصدد بأنه: "مجرد قيام المميز برفع طرف اللحاف عن المشتكية بقصد المواقعة لا يشكل شروعاً تاماً في الاغتصاب، وإنما شروع ناقص ينطبق على المادة (68) من قانون العقوبات"([2])، ومن ذلك أيضاً بأنه: "إذا ثبت من خلال البينة أن المتهم جاء ليلا إلى منزل المجني عليها أثناء غياب زوجها، ودخل إلى غرفة نومها عندما كانت مستغرقة في النوم، ولما شعرت به اسيقظت فوجدته جاثماً على صدرها ويده على فمها ويضع على خاصرتها موس وقال لها أريد أن أنام معك فبدأت تقاومه وصحا ابنها من نومه وعلى الأثر هرب المتهم؛ فإن الحكم بتجريمه بجناية الشروع الناقص في اغتصاب المجني عليها بالإكراه وإدانته بجريمة الشروع في الاغتصاب بالأشغال الشاقة مدة عشرين شهراً وحبسه عن جريمة الدخول إلى المنزل مدة ثلاثة أشهر وتنفيذ العقوبة الأشد وطرده من الخدمة يكون متفقاً وأحكام القانون" ([3])، كما جاء أيضاً: "أن قيام المميز ضده بالدخول عنوة إلى منزل المشتكية بعد منتصف الليل وإمساكها وضربها وتمزيق ثيابها وجرحها في رقبتها وفمها منعاً لها من الصراخ وصولاً لمبتغاه وهو اغتصابها ومحاولة ضمها إليه ولكنها منعته، ونتيجة صراخها ومنعه من إتمام ما قدم من أجله تم إقناعها له بأنها لم تخبير أحداً بما فعل عندها توقف المتهم عن محاولته وترك البيت وخرج دون أي فعل خارجي منعه من إتمام فعلته، وعليه فإن هذه الأفعال بمجموعها إنما تشكل شروعاً ناقصاً بالاغتصاب عملاً بالمادتين (1/292 و 68) من قانون العقوبات" ([4])، وفي حكم آخر: "حيث أن ما قام به المتهمان من أفعال، تمثلت بقيام المتهم الأول بمحاولة تشليح المجني عليها وضربها عند محاولته ممارسة الجنس معها رغم رفضها ذلك، وما قام به المتهم الثاني من أفعال تمثلت في مسك المجني عليها من يدها وشدها وطلبه ممارسة الجنس معها ورفضها ذلك ومن ثم هروبها مما حال بين تمكنهما من ممارسة الجنس معها، فإن هذه الأفعال من جانب المتهمين تشكل جناية الشروع الناقص بالاغتصاب لأن المتهمين بدءا في تنفيذ

([1]) تمييز جزاء أردني رقم 72/143 تاريخ 1972/11/19، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1973، ص623.
([2]) تمييز جزاء أردني رقم 77/25، تاريخ 1977/1/22، مجلة نقابة المحامين الأردنيين، لسنة 1977، ص564.
([3]) تمييز جزاء أردني رقم 85/43، مجلة نقابة المحامين الأردنيين لسنة 1985، ص1251.
([4]) تمييز جزاء أردني 2001/514، صفحة 341 لسنة 2001، عدد6، مجلة نقابة المحامين الأردنيين.

الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية الشروع الناقص بالاغتصاب، ولكن وبسبب مقاومة المجني عليها ورفضها وهروبها دون إكمال الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية" ([1])، وفي قضية أخرى: "في الشروع الناقص، يبدأ الجاني في تنفيذ الأفعال المادية اللازمة لارتكاب الجرم، إلا أنه لا يكمل هذه الأفعال لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها، ولا تتحقق النتيجة الجرمية المبتغاة، وأما في حالة الشرع التام، فإن الجاهني يفرغ نشاطه الإجرامي كاملاص بحيث يقوم بكافة الأفعال المادية اللازمة لإتمام جريمته، إلا أنه ولحيلولة أسباب خارجة عن إرادته لا تتحقق النتيجة المبتغاة من نشاطه الإجرامي هذا إذا كان المتهم قد بدأ بتنفيذ الأفعال المادية المؤدية إلى جناية الاغتصاب، بأ، حاول نزع ملابس المجني عليها، إلا أنها لم تمكنه من ذلك، وقاومته، ودفعته، فلم يتمكن من القيام بكامل الأفعال المادية اللازمة لجناية الاغتصاب، فإن فعله والحالة هذه إنما يشكل شروعاً ناقصاً في الاغتصاب وليس شروعاً تاماً، وعليه فإن القرار المميز إذا قضى باعتبار فعل المتهم إنما يشكل شروعاً ناقصاً في الاغتصاب يكون متفقاً والقانون" ([2]).

كما جاء في حكم آخر لمحكمة التمييز الأردنية في هذا الموضوع: "إن قيام المتهم باستدراج فتاة من الشارع العام وإدخالها إلى المغارة وقوله لها أن يريد أن ينام معها مقابل إعطائها نقوداً، ثم وضع يده على فمها، ورفع تنورتها وبطحها على ظهرها كما أفاد الشاهد الذي فاجأ المتهم في هذا الوضع، لا يدع مجالاً للشك بقيام جناية الشروع في الاغتصاب، وحيث أن الأفعال التي قام بها المتهم واللازمة لوقوع الجناية لم تتم لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل، وهي مفاجأة الشاهد له، فإن ما صدر عن الجاني لا يشكل إلا شروعاً ناقصاً في جريمة الاغتصاب بمقتضى نص المادة (68) من قانون العقوبات. ([3]).

الفرع الثالث: الأسباب المخففة للعقوبة:

في هذا الموضوع يجدر الإشارة إلى ما ورد في المادة (308) من قانون العقوبات حيث يتم وقف ملاحقة الجاني إن لم يصدر الحكم، وفي حال صدور الحكم فإنه يتم

([1]) تمييز جزاء أردني 2001/313 صفحة 359، سنة 2001، عدد5، مجلة نقابة المحامين الأردنيين.

([2]) تمييز جزاء 913، أردني 99/913 صفحة 313 سنة 2000 عدد 1 مجلة نقابة المحامين الأردنيين.

([3]) تمييز جزاء أردني رقم 1998/366، (هيئة خماسية) تاريخ 1998/6/27، المجلة القضائية رقم 6 بتاريخ 1998/1/1، (منشورات مركز عدالة).

تعليق تنفيذ الحكم وذلك في حالة عقد زواج صحيح بين الجاني والمجني عليها، حيث نصت المادة (308) من قانون العقوبات الأردني على أنه:

1- إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أُوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حُكم بالقضية عُلق تنفيذ العقاب الذي فُرض على المحكوم عليه.

2- تستعيد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية وهي تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع"، ولا شك بأن الفقرة الثانية من المادة (308) سابقة الذكر قد أتت لحماية حق المجنى عليها.

ولكن المادة (308 مكرر) من قانون العقوبات الأردني قد وضعت شروط لتنفيذ المادة (308) ألا وهي كما جاء في النص: "مع مراعاة أحكام المادة (308) من هذا القانون، لا يجوز استعمال الأسباب المخففة في جرائم الاعتداء على العرض الواردة في هذا الفصل إذا كان المجني عليه لم يُكمل الثامنة عشرة من عمره عند وقوع الجريمة، ذكراً كان أو أنثى، وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره". وكانت هذه المادة قد أضيفت بالنص الوارد بموجب القانون المعدل رقم (8) لسنة 2011 .

أما بالنسبة للتقادم فينطبق عليها نفس ماورد في هذا الموضوع في المطلب السابق.

أحكام شاملة :

وفي نهاية هذا المبحث يمكننا إيراد بعض الأحكام الشاملة منها التي وردت في مطالب هذا المبحث ومنها التي لم ترد، فقد نصت المادتين (300، 301) من قانون العقوبات الأردني على أحكام شاملة تنطبق على جريمتي الاغتصاب وهتك العرض، وهي تتعق بتشديد العقوبة بالنسبة لهاتين الجريمتين في مختلف صورهما، فقد نصت المادة (300) من قانون العقوبات الأردني على أنه: "تُشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المواد(292، 293، 294، 296، 297، 298، 299) بحيث يُضاف إليها من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (295)".

ومن نافلة القول أن الأشخاص الذين تشدد العقوبة بحقهم والوارد ذكرهم في المادة (295) من قانون العقوبات الأردني هم أحد الأصول سواءً كان شرعياً أو غير شرعي أو أحد المحارم، وكل من كان موكلاً بتربية المجني عليه أو رعايته، أو له سلطة

شرعية أو قانونية عليه، والعلة في التشديد في هذا الموضوع هي أن الجاني في مثل هذه الأحوال يستحق أن تشدد العقوبة بحقه لأنه يكون بارتكابه لجناية الاغتصاب أو جناية هتك العرض قد كشف عن خطورة إجرامية كبيرة وعن نفس شريرة وضرب بعرض الحائط بالعلاقات الأسرية التي من المفروض أن تتجلى بالنقاء والطهارة، فعلى سبيل المثال فإنه إذا ارتكب شخص من هؤلاء جناية اغتصاب على أنثى هي ابنته مثلاً مستعملاً بعضاً من ضروب الخداع للوصول إلى تنفيذ جريمته؛ فإن العقوبة في هذه الحالة تكون وفقاً لأحكام المادة (293) والمادة (300) من قانون العقوبات الأردني هي الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات مضافاً إليها من الثلث إلى النصف لتصبح الأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين ثلاثة عشرة سنة إلى خمس عشرة سنة كحد أدنى وهذا هو الحد الأدنى كما جاء في التعديل الذي جرى على قانون العقوبات بالقانون رقم (9) لسنة 1988.

إضافة إلى أن عقوبة جنايتي الاغتصاب وهتك العرض تشددان بحيث يُضاف إليها من الثلث إلى النصف أيضاً إذا اقترف الجريمة شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المعتدى عليه وإذا تعاقبوا على إجراء الفاحشة وذلك سنداً لأحكام المادة (301) من قانون العقوبات الأردني والتي تنص على أنه: "

1- تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في النبذتين السابقتين من الفصل الأول هذا بحيث يضاف إليها من ثلثها إلى نصفها :

- إذا اقترفها شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به.
- إذا أصيب المعتدى عليه بمرض جنسي أو كانت المعتدى عليها بكراً فأزيلت بكارته.

2- إذا أدت إحدى الجنايات السابق ذكرها إلى :

- موت المعتدى عليها ولم يكن الفاعل قد أراد هذه النتيجة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة خمس عشرة سنة.
- إصابة المعتدى عليه بمرض نقص المناعة المكتسب ومع علم الفاعل بإصابته بهذا المرض فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ."

وحسناً فعل المشرع الأردني في إيراده هذا النص حماية للمجتمع من بعض الحاقدين من حاملي فيروس الإيدز. تم في هذا المبحث دراسة عقوبة الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب في القانون الأردني، إضافة إلى دراسة العقوبات المشددة والمخففة لبعض الحالات للجريمتين السابقتين، إضافة إلى ذكر بعض التطبيقات القضائية.

عقوبة الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب في قانون العقوبات المصري، وتطبيقاته القضائية:

تعتبر حماية العرض من أهم الحقوق التي اعترف بها الشارع للإنسان، حيث كفل الشارع هذا الحق على نطاق واسع ثم دعمه بحماية فعالة وقوية، أما مصدر هذا الحق؛ فإنه تجسيد قانوني للفطرة أو هو تجسيد لشعور طبيعي موجود لدى كل شخص ألا وهو الشعور بالغيرة، وهذا الشعور وجد لدى الإنسان البدائي لكن نطاقه اتسع والحرص عليه ازداد بازدياد تحضر الإنسان، ومعنى ذلك أن الفعل الماس بالعرض قد اعتبر في الوقت ذاته فعلاً مخالفاً للدين والأخلاق والنظام الاجتماعي، ومن هنا اعتبرت حماية الشارع للعرض حماية لقيم دينية وأخلاقية واجتماعية راسخة ([1])

وبالعودة إلى الشروع نجد أن المشرع المصري قد عاقب على الشروع في المواد (45، 46، 47) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 وتعديلاته.

عقاب جريمة الشروع في قانون العقوبات المصري وتطبيقاته القضائية

والشروع في القانون المصري حسب نص المادة (45) هو: "البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذ وقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها، ولا يُعتبر شروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها، ولا الأعمال التحضيرية لذلك، ويعاقب: "بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام، وبالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة، وبالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر للعقوبة، أو الحبس إذا كانت

([1]) المحمدي، حسين، (2006)، القتل بسبب الزنا بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص7.

عقوبة الجناية بالأشغال الشاقة المؤقتة، وبالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونياً أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية السجن ([1]).

وقد فرق المشرع المصري في العقاب على الشروع بين الجنايات والجنح، ووضع قاعدة عامة بالنسبة لعقوبة الشروع في الجنايات، بينما ترك للقانون تحديد الجنح التي يُعاقب على الشروع فيها وكذلك العقوبة المقررة لذلك الشروع، وقد نصت المادة (46) من قانون العقوبات المصري على أنه يُعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانوناً على خلاف ذلك: بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة، بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة، بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً إذا كانت العقوبة السجن"، ومفاد النص السابق هو أن الشروع في الجنايات معاقب عليه كقاعدة عامة، وبعقوبة أخف من تلك المقررة قانوناً للجريمة التامة، وهذه القاعدة العامة أورد عليها المشرع تحفظاً خاصاً بالأحوال التي يقضي فيها القانون بخلاف ذلك، ففي بعض الجنايات ينص المشرع صراحة على عدم عدم العقاب على الشروع فيها ومثال ذلك ما نصت عليه المادة (264) عقوبات مصري من عدم العقاب على الشروع في الإسقاط، وفي جنايات أخرى يسوي المشرع بين الجريمة التامة والشروع، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة (268) عقوبات مصري، حيث تُعاقب على الشروع في هتك العرض بالقوة بالعقوبة المقررة للجريمة التامة، ويلاحظ أن تخفيف عقوبة الشروع بالنسبة للجريمة التامة لا يتعلق بالعقوبات التبعية والتكيلية، فهي تطبق أيضاً على جريمة الشروع إلا ما كان منها متعارضاً وطبيعة جريمة الشروع كما هو الشأن في الغرامة السببية التي لا يمكن الحكم بها إلا بصدد جريمة تامة، إذا أنها تقاس بقدر الضرر الذي لحق المصلحة محل الحماية، حيث إن جريمة الشروع هي جريمة خطر وليست جريمة ضرر ([2]).

أما من حيث العقوبة في الجنح في القانون المصري فالقاعدة هي أنه لا يكون إلا بنص محدد، فقد نصت المادة(47) عقوبات على أن: "تعين قانوناً الجنح التي يُعاقب

([1]) فودة، عبد الحكم، جرائم العرض في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص101.

([2]) سلامة، مأمون محمد، (1979)، قانون العقوبات القسم العام، القاهرة: دار الفكر العربي، ص383-384.

على الشروع فيها، وكذلك عقوبة هذا الشروع"، والجنح المعاقب على الشروع فيها قليلة ومن أمثلتها جنح الضرب والجرح، والسرقة، والنصب وغصب المال بالتهديد، وقتل المواشي والدواب أو الإضرار بها ضرراً كبيراً، ولم يتبع المشرع المصري في عقوبة الجنح خطة موحدة، وإنما قدر العقوبة في كل جريمة على حدة، بل إنه بالنسبة لبعض الجنح سوى بين الجريمة التامة والشروع في العقوبة، ومثال ذلك جنحة إدخال بضائع ممنوعة إلى مصر، وغني عن البيان أنه إذا تغير وصف الجناية إلى جنحة نظراً لتوافر عذر قانوني مخفف ؛ فإنه يجب النص صراحة على العقاب على الشروع وإلا لما أمكن العقاب عليه، ومثال ذلك اقتران القتل بالعذر القانوني الخاص بمفاجأة الزوج زوجته متلبسة بالزنا والمنصوص عليه بالمادة (237) عقوبات، فلا عقاب على الشروع فيه لعدم النص صراحة على ذلك، ومن ناحية أخرى إذا توافرت في الجنحة ظروف مشددة تغير من وصفها إلى جناية فإن الشروع في الجناية يُعاقب عليه وفقاً للمادة (46) عقوبات بالرغم من أنه غير معاقب في حالة الجنحة ([1]).

أما في المخالفات، فتقضي القاعدة العامة بعدم العقاب على الشروع في المخالفات، ويرجع ذلك إلى أن غالبية المخالفات تتكون من أفعال مادية بحتة لا يعتد المشرع بجانب القصد فيها، بل إنه يجرمه سواء تعمد المخالف ارتكابها أو وقعت بإهماله وعدم تبصره، هذا فضلاً عن أن غالبية المخالفات لا يتصور الشروع فيها، لأنها إما أن تقع تامة أو لا تقع على الإطلاق. ([2])

عقاب الشروع في جريمة هتك العرض في القانون المصري وتطبيقاتها القضائية

هتك العرض هو فعل مغاير للمواقعة أو الاغتصاب، فهتك العرض من الممكن وقوعه على الذكور وعلى الإناث، كما إن هتك العرض يتناول ما هو دون الوقاع، حيث الوقاع أو الاغتصاب يلزمه الإيلاج في القبل أما في الدبر فهو من قبيل هتك العرض، وقد تناول المشرع المصري هتك العرض في المادتين (268، 269) من قانون العقوبات المصري.

([1]) سلامة، مأمون محمد، (1979)، قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص384-385.

([2]) الشواربي، عبد الحميد، مرجع سابق، ص80.

1- العورة عند الرجل والعورة عند المرأة: قبل البدء بمعالجة موضوع العقاب على الشروع في هتك العرض وجدت أنه لا بد من تذكرة بسيطة بما يعد من قبيل العورات عند المرأة وما يعد من قبيل العورات عند الرجل:

1. العورة عند المرأة :تعد أغلب أجزاء جسد المرأة من العورات، باعتبارها من أماكن العفة، ويستثنى من ذلك كف اليد وراحة القدم، فإذا لامس رجل يد المرأة أو قدمها فلا يُعتقد بقيام جريمة هتك العرض، ولكن إذا لامس الرجل عضو تذكيره بهاتين الجزئيتين فإنه مما لاشك فيه أن هذا يُعتبر هتكاً للعرض.
2. العورة عند الرجل :على عكس المرأة فأغلب أجزاء جسم الرجل لا يعد من العورات، ولكن ما يعد عورة هو الجزء الواقع بين أسفل البطن حتى أعلى الركبتين.

الفرع الأول: عقاب هتك العرض البسيط في القانون المصري:

هتك العرض البسيط هو الذي يتم بدون قوة أو تهديد، بمعنى أنه يتم برضا المجني عليه، ولكن إذا اعترف المشرع بهذا الرضا فالواقعة جنحة، أما إذا لم يعترف فالواقعة جناية، واعتراف المشرع ينحصر في الحالة التي يتجاوز فيها سن المجني عليه للسابعة دون أن يبلغ الثالثة عشر، أما الحالة الثانية التي لا يعترف بها فهي حالي المجني عليه غير المميز الذي لم يبلغ بعد السابعة من عمره، فقد نصت المادة (269) عقوبات مصري على أنه: "كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثماني عشرة سنة كاملة بغر قوة أو تهديد يُعاقب بالحبس إذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (267) تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة "([1]).

الفرع الثاني: العقاب على هتك العرض في القانون المصري :

نصت المادة (268) من قانون العقوبات المصري بأنه: "كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يُعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ستة عشر سنوات كاملة، أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة (267) يجوز إبلاغ مدة

([1]) فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، مرجع سابق، ص111-112.

العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة، وإذا اجتمع هذان الشرطان معاً يُحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة" ([1]).

الفرع الثالث: العقاب على الشروع في هتك العرض في القانون المصري :

من مراجعة نص المادة (268) عقوبات نجد أن القانون المصري يسوي في العقاب بين هتك العرض ومجرد الشروع فيه وذلك حسب المادة (268) عقوبات، وهذه التسوية لا يصح أن تُحمل إلا على أساس أن المشرع قصد إحكام الحماية الجنائية للعرض ولذلك شدد العقاب على مجرد البدء في الاعتداء عليه وجعله مساوياً في تكوين الجريمة للتنفيذ التام، خروجاً على القاعدة العامة، ولكن ذلك لا يمنع من أن نصادف في ضوء المذهب الشخصي المطبق في تحديد البدء في التنفيذ حالات تتميز عن الفعل التام ومن ذلك استخدام القوة أو التهديد بنية هتك العرض ولكن الجاني لا يتوصل من ذلك إلى مقصده لسبب لا دخل لإرادته فيه وهذه الصورة من الشروع لا تتحقق إلا في هتك العرض بالقوة أو بالتهديد أو ما إليه، ومن الجائز أيضاً أن يتحقق بفعل مخل بالحياء لا يبلغ من الجسامة حد اعتباره هتك عرض ويكون مقصد الجاني في ارتكاب هتك العرض ذاته واضحاً، ولكنه يمنع من إتمام غرضه لسبب خارج عن إرادته، كقدوم أحد الأشخاص بالمصادفة أو لمقاومة المجني عليه واستغاثته، وهذه صورة تتحقق في هتك العرض بالقوة وما إليها أو بدون ذلك ([2]).

الفرع الرابع: تشديد العقاب في هتك العرض وفي الشروع في هتك العرض في القانون المصري:

يُعاقب مرتكب جناية هتك العرض التامة بالقوة والتهديد بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع، ويجوز للمحكمة إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القاضي تبديل عقوبة الأشغال الشاقة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور وذلك حسب المادة (17) من قانون العقوبات المصري ([3]).

([1]) فودة، عبد الحكيم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ص101-102.

([2]) هرجة، مصطفى مجدي، (1995)، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، ط3، ص1079.

([3]) فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، مرجع سابق، ص107-110.

كما تناولت المادة (268) عقوبات ظرفين مشددين الأول يتعلق بسن المجني عليه، والثاني يتناول صفة الجاني والثالث في حال اجتماع الظرفين معاً:

1- عدم بلوغ سن المجني عليه ست عشر سنة كاملة: إذا كان المجني عليه لم يبلغ السادسة عشر من عمره وقت الحادث فإن هذا الظرف يؤدي إلى رفع العقوبة إلى الحد الأقصى للعقوبة وهي الأشغال الشاقة المؤقتة بجعلها خمسة عشر سنة، وعلة تشديد العقوبة هي صغر سن المجني عليه وخطورة الجاني، فصغر السن يعني ضعف القوة البدنية للمجني عليه فمن السهولة التأثير عليه بالإكراه الأدبي كما تضعف مقاومته أمام خطورة الجاني، كما إن الأصل أن يكون الجاني عالماً بسن المجني عليه حتى يتم تشديد العقوبة، ولكن محكمة النقض المصرية خرجت على هذا الأساس وذهبت إلى افتراض العلم افتراضاً لا يقبل إثبات العكس إلا في حالة القوة القاهرة أو المفاجأة أو السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه، حيث قالت في هذا الصدد"، إن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته، فإذا هو أخطأ في التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة" ([1]).

2- صفة الجاني: إذا توافرت السلطة القانونية كسلطة الأب أو الجد أو الولي أو الوصي أو القيم فإن ذلك كفيل برفع عقوبة الأشغال الشاقة إلى مداها الذي هو خمسة عشر سنة، كذلك إذا توافرت السلطة الفعلية كسلطة المدرسة في المدرسة الحكومية أو الخاصة، أو الإصلاحية أو مركز التدريب أو الورشة فإن ذلك يشكل ظرفاً مشدداً يصل بالعقوبة إلى الحد الأقصى أيضاً، كما تتحقق السلطة إذا كان الجاني والمجني عليه خادمين عند مخدوم واحد .

3- اجتماع الظرفين معاً: في هذه الحالة ترتفع العقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدى الحياة، أي عند اجتماع الظرفين بأن كان المجني عليه دون السادسة عشر وتوافرت الصفة آنفة الذكر للجاني، ويمكن النزول بهذه العقوبة إلى الأشغال المؤقتة أو

([1]) نقض مصري، 1943/5/31، عمر، ج6، رقم 205، ص277.

السجن إذا اقتضت ظروف الجريمة ذلك عملاً بالمادة (17) من قانون العقوبات المصري

تطبيقات قضائية:

هتك العرض:

1- حول توافر الركن المادي: قضت محكمة النقض المصرية بأنه: "متى كان الفعل المادي الذي قارفه المتهم هو مباغتة المجني عليها (جامعة أعقاب سجائر)، بوضع يدها المدودة على قلبه من خارج الملابس؛ فإن هذا الفعل بما يخدش حياء المجني عليها العرضي وقد استطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر به الركن المادي لجناية هتك العرض ([1]).

2- توافق جنس الجاني مع المجني عليه :قضت محكمة النقض المصرية بأنه ":إذا كشفت المتهمة عن عورة المجني عليها، بعد نزع سروالها؛ فإن ذلك مما تتوافر معه جريمة هتك العرض" ([2]).

3- هتك العرض لا يستلزم الكشف عن العورة: "إن الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة المجني عليه، بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ لاعتباره هتك عرض سواءً أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجني عليه، أم من غير هذا الطريق، فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مخدومته كرهاً عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة هتك العرض ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملابسه أو ملابس المجني عليها. ([3])

4- هتك العرض لا يستلزم الاحتكاك: "إن جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم المجني عليه، ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أي أثر كان" ([4]).

([1]) نقض مصري 1958/3/17، المكتب الفني، السنة 9، ص208.

([2]) نقض مصري 1960/2/21، المكتب الفني لسنة 11 رقم 56، ص286.

([3]) نقض مصري، جلسة 1934/1/22، ربع قرن، ج2، ص1178، بند3.

([4]) نقض مصري، جلسة 1935//12/2، ربع قرن، ج2، ص1186، بند4.

5- حتى ولو كان الجاني عنيناً تُعتبر هتك عرض ":ملامسة المتهم بعضوه التناسلي دبر المجني عليها تعتبر هتك عـرض، ولو كان عنيناً، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة" ([1]).

6- لا يُشترط أن يترك هتك العرض أثراً: "لا يُشترط لتوافر جريمة هتك العرض قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنـي عليها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد" ([2]).

7- الفعل المخل بالحياء بدرجة يسيرة :قضت محكمة النقض المصرية ":إن محاولة المتهم عبثاً إنزال سروال المجني عليـه) بنية الفسق به، دون أن يستطيع الكشف عن عورته يعد شروعاً في هتك عرضه" ([3])

الظروف المشددة لهتك العرض والشروع فيه :وكالمشرع الأردني فإن المشرع المصري يشدد العقاب على هتك العروض في ظروف مماثلة للأوضاع المشددة في القانون الأردني، فقد جاء لمحكمة النقض المصرية ":تقتضي الفقرة الثانية من المادة (269) من قانون العقوبات المصري بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانيـة مـن المادة (267)، حيث يكون الفاعل من أصول المجني عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كـان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم"، وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة الذي يُقارف جريمته على من يتولى مخدومة تربيته أو ملاحظته، متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه يعمل فراشاً بالمدرسة التي يتلقى فيهـا المجني عليهم تعليمهم، فإنه إذا عمل في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين (276، 279) مـن قـانون العقوبـات بوصفه خادماً بالأجرة لدى المتولين تربية المجني عليهم وملاحظتهم يكون قد أصاب صحيح القانون" ([4]).

متى يتحقق الشروع في هتك العرض وهل يتحقق الشروع بأفعال غير منافية للآداب: جاء في حكم لمحكمة النقض المصرية: "إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم

([1]) نقض مصري، جلسة 1936/11/2، ربع قرن، ج2، ص1186، بند 2.

([2]) نقض مصري، جلسة 1979/3/16، المكتب الفني السنة 21 رقم 95، ص382.

([3]) نقض مصري جلسة 1970/4/5، المكتب الفني السنة 21 رقم 125، ص518.

([4]) نقض مصري، جلسة 1972/5/29، المكتب الفني، السنة 23 رقم 190، ص839.

المجني عليه تُعتبر شروعاً في جريمة هتك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة وجب العقاب، ولو كانت تلك الأفعال في حد ذاتها غير منافية للآداب" ([1])، وجاء في حكم آخر لمحكمة النقض المصرية ":إذا صارح شخص إنساناً بنيته في هتك عرضه وهدده وضربه وأمسك بالقوة رغم مقاومته وألقاه على الأرض ليعبث بعرضه ولم ينل منه غرضه بسبب استغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجني عليه بالقوة"([2]).

ويرى الباحث أن حكم محكمة النقض المصرية جاء في محله حيث أن أي عبث بمواقع العفة في جسم المجني عليه والتي يحرص أي إنسان على صونه والذود عنه بكل قوة يشكل جريمة هتك عرض للمجني عليه بغض النظر عن الدافع مادام أن فعل الجاني استطال إلى مواقع العفة من جسم المجني عليه . أما الحكم الثاني فيرى الباحث من خلال حكم محكمة النقض المصرية بأن الشروع في هتك العرض جاء في محله من خلال مصارحة الجاني للمجني عليه واتجاه إرادته ونيته لهتك عرض المجني عليه وبدء بتنفيذ فعله إلا أنه لم يتمكن من إتمام فعله لأسباب لا دخل لإرادته فيها ويكون حكم محكمة النقض متوافق مع القانون وفي محله .

حول رضا المجني عليها أو المجني عليه في جريمة هتك العرض: جاء في حكم لمحكمة النقض المصرية: "مجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير آهل بالناس لا يُفيد أنه قد تم بغير رضا المجني عليه" ([3])، وجاء في حكم آخر: "المجني عليه يبلغ من العمر 9-10 سنوات وإن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات، إلا أنها لم تبد رأياً فيما نقلته عن تقرير الطبيب الشرعي خاصاً بتأخير نمو المجني عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يتعين معه نقضه" ([4]). ويرى الباحث أن حكم محكمة النقض المصرية بخصوص الزمن أو الوقت الذي ارتكب فيه فعل هتك العرض جاء في

([1]) نقض مصري، جلسة 1935/2/11، ربع قرن، ج2، ص1188، بند 16.
([2]) نقض مصري، جلسة 1935/2/11، ربع قرن، ج2، ص1188، بند 17.
([3]) نقض مصري جلسة 1959/2/23، المكتب الفني السنة 10، ص226.
([4]) نقض مصري جلسة 1964/4/14، المكتب الفني السنة 15، ص318.

محله ، أي أن الوقت لا يغير الرضا أو عـدم الرضا وان الذي يغير هو قبول أو عدم قبول فعل هتك العرض أي بإرادته أو بدون إرادة (بالقوة).

أما الحكم الثاني فان العمر بالنسبة للمجني عليه أو المجني عليها فان له اثر في القبول أو عدم القبول هو ان عمر المجنـي عليها ينقص عمرها بحوالي أربع سنوات أي أن عمرها العقلي أو الفعلي من 6-5 سنوات وهو العمر الذي لا يدرك الإنسان كافة أفعاله أو تصرفاته ويكون عديم الإرادة.

هل يشترط استخدام القوة المادية ليكون هناك ظرف مشدد :جاء في حكم لمحكمة النقض المصرية لاعتبار الخداع كـركن من أركان القوة ":إن القصد الجنائي في هتك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجاني الفعل وهو يعلـم أنـه مخـل بالحيـاء العرضي للمجني عليه، مهما كانت البواعث التي دفعته إلى ذلك، ولا يُشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتـك العـرض أن تكون قد استعملت قوة مادية، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا المجني عليه سواءً أكان ذلك من أثر قـوة أم كـان بناء على مجرد خداع أو مباغتة، فمتى ثبت أن المجني عليها قد انخدعت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقـوع الفعل عليها، ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر، فإن هذا يكفي للقول بأن المجني عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة" ([1])، كما أن القوة تتحقق بالمباغتة فقد جاء في حكم لمحكمة النقض المصرية ":متى كانت الواقعة التـي أثبتها الحكم هب أن المتهم جثم على المجني عليها عنوة وأدخل أصبعه في دبرها، فهذه الواقعة تكون جريمـة هتـك العـرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبي المتوقع على المجني عليها من عدم وجود أثر بها" ([2]) ونحن نؤيد حكم محكمة النقض المصرية بأنه لا يشترط استخدام القوة المادية وإنما الذي يدل على عدم الرضا هو عدم قبول فعل هتك العرض بحيث لو علمت المجني عليها حقيقة الأمر لرفضت فعل ذلك .

([1]) نقض مصري جلسة 1941/5/19، ربع قرن، ج2، ص1189، بند 19.
([2]) نقض مصري، جلسة 1950/4/17، ربع قرن، ج2، ص1189، بند 20.

عقاب الشروع في جريمة الاغتصاب في القانون المصري وتطبيقاته القضائية:

من المعروف أن المشرع يحمي عرض الأفراد بحمايته الحرية الجنسية وحظر الاعتداء عليها، وذلك بوضع قيود قانونيـة معينة، كما إن المشرع رتب على خرق هذه القيود عقوبات رادعة" ([1]).

الفرع الأول: عقوبة الاغتصاب في صورتها البسيطة في القانون المصري :

يُعاقب على جريمة اغتصاب الأنثى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، ويجوز للمحكمة إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، وإبدال عقوبـة الأشـغال المؤقتة بالسجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور وذلك حسب المادة (17) من قانون العقوبات المصري ([2]).

فالاغتصاب جناية عقوبتها في القانون المصري الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فقد نصت المادة (1/267) من قانون العقوبات المصري على أنه: "من واقع أنثى بغير رضاها يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة"، ويلاحظ أن هذه العقوبـة تُطبق سواءً أكانت الجريمة قد وقعت باستخدام العنف البدني ، أو بالتهديد، أو بالخداع أو بالمباغتة، أو بأي وسيلة ينتفي معهـا رضا المجنى عليها، فالعقاب المقرر للجريمة يشمل من غير شك ما وقع فيها من عنف باعتباره عنصراً يدخل فـي تكوينهـا، وي□شكل مع فعل الوقاع وحدة قانونية تقوم بها جرمة واحدة إلا إذا أفضى العنف إلى وفاة المجني عليها، إذ في هذه الحالة تتعـدد الجرائم، ويُعاقب المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد، فإذا قتل الجاني المجني عليها بعد اغتصابها قامت في حقه جناية القتل المقترن بجناية أخرى، أما إذا ارتكبت جريمة الاغتصاب علناً، فإن هذه الجريمة تتعدد تعدداً معنوياً مع جريمة الفعل الفاضـح العلني، وتطبق على الفاعل العقوبة المقررة للاغتصاب باعتبارها العقوبة الأشد، أما إذا قتل الجاني المجني عليها بعد اغتصابها فراراً من المسؤولية قامت في حقه جناية القتل المقترن بجناية أخرى. ([3])

([1]) فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، مرجع سابق، ص45.

([2]) فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، مرجع سابق، ص83-84.

([3]) مليجي،محمد سليمان، (2002)، جريمة الاغتصاب في القوانين الوضعية، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، ص404-406.

الفرع الثاني: الظروف المشددة :

نصت المادة (2/267) من قانون العقوبات المصري على بعض الظروف المشددة فنصت على أنه: "إذا كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المسؤولين على تربيتها أو ملاحظتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجرة عندها، أو عند من تقدم ذكرهم؛ يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة"، إذاً فإن المادة السابقة (2/276) قد نصت على عدة ظروف مشددة، من شأنها رفع العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وهذه الظروف المشددة هي: ([1])

1- **أن يكون الجاني من أصول المجني عليها.**
2- **أن يكون الجاني من المتولين تربية المجني عليها أو ملاحظتها.**
3- **أن يكون الجاني ممن له سلطة على المجني عليها.**
4- **أن يكون الجاني خادماً بالأجر عند المجني عليها أو أحد ممن ذكروا فيما تقدم.**

ويلاحظ أن هذه العقوبة تُطبق سواء كانت الجريمة قد وقعت باستخدام العنف البدني أو بالتهديد، أو بالخداع أو المباغتة، أو بأي وسيلة ينتفي معها رضا المجني عليها، فالعقاب المقرر للجريمة يشمل من غير شك ما وقع فيها من عنف باعتباره عنصراً يدخل في تكوينها، ويشكل مع فعل الوقاع وحدة قانونية تقوم بها جريمة واحدة إلا إذا أفضى العنف إلى وفاة المجني عليها، إذ في هذه الحالة تتعدد الجرائم ويعاقب المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد، ومؤدى ذلك أن جريمة مواقعة أنثى بغير رضاها ، أو الاغتصاب غالباً ما تتم باستعمال القوة، أو أعمال العنف مما قد ينجم عنه جروح أو عاهة مستديمة، وفي هذه الحالة لا تتعدد جريمتا الاغتصاب والضرب، لأن فعل الضرب أو العنف يدخل في تكوين جريمة الاغتصاب، ولكن إذا أدى فعل الضرب إلى وفاة المجني عليها ؛ فإننا نكون بصدد تعدد بين جريمتي الاغتصاب، والضرب المفضي إلى الموت، ويعاقب المتهم في هذه الحالة بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد، وإذا قتل الجاني المجني عليها بعد اغتصابها قامت في حقه جناية القتل المقترن بجناية أخرى ([2]).

وفي حكم آخر لمحكمة النقض المصرية جاء " : إن رفع المتهم ملابس المجني عليها أثناء نومها وإمساكه برجليها ذلك يصح في القانون عده شروعاً في وقاع متى اقتنعت

([1]) أبو الروس، أحمد، 1997، مرجع سابق، ص39-40.

([2]) مليجي، محمد سليمان، (2002)، جريمة الاغتصاب في القوانين الوضعية، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، ص405.

المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد. ([1])

الفرع الثالث: عقوبة الاغتصاب في صورتها المشددة في قانون العقوبات المصري:

تنص المادة (2/267) من قانون العقوبات المصري على أنه: "إذا كان الفاعل من أصول المجني عليها، أو من المتولين تربيتها، أو ملاحظتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجرة عندها، أو عند من تقدم ذكرهم يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما وتنص المادة (290) عقوبات على أن كل من خطف بالتحايل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومع ذلك يُحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا اقترنت بها جناية مواقعة المخطوفة بغير رضاها، ويتضح من نص المادتين السابقتين أن الظروف المشددة قد تكون راجعة إلى صفة الجاني، وقد يكون التشديد راجعاً إلى ظروف ارتكاب الجريمة وهناك ظروف مشددة أخرى يرى المؤلف د. محمد سليمان مليجي ضرورة النص عليها في التشريع المصري ([2]).

وفي قضايا مشهورة حول الاغتصاب نشرتها الصحف المصرية بتاريخ 12/ يناير كانون الثاني/ 2015 فقد جاء في موقع مصراوي: "ثارت واقعة اتهام أميني شرطة باغتصاب فتاة بشبرا اهتمام المجتمع، خاصة أن الواقعة وُصفت بأنها تمت داخل سيارة النجدة في "الحي الشعبي"، وزاد قرار محكمة جنح الشرابية من الغموض حول الواقعة، حيث قررت إخلاء سبيلهما بكفالة ألف جنيه لكل منهما على ذمة التحقيق، ويعاقب قانون العقوبات المصري، الجاني في جرائم هتك عرض الأنثى أو الشروع، بالسجن مدد تتراوح ما بين 3 سنوات إلى سبع سنوات، أما جرائم الاغتصاب فيعاقب القانون الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة، وقال الدكتور هشام عبد الحميد المتحدث باسم مصلحة الطب الشرعي، إنه وصل إلى مشرحة زينهم، مساء أمس الأحد، نتائج العينات التي تم فحصها من الفتاة التي تم الاعتداء عليها من قبل اثنين من أمناء الشرطة داخل سيارة نجدة بمنطقة الساحل، وكانت النتائج الأولية بعد الكشف على جسد الفتاة المجني عليها، تؤكد عدم ثمة آثار إصابة قد تشير إلى حدوث عنف جنائي أو مقاومة منها، وأوضح عبد الحميد، خلال تصريحات خاصة لمصراوي، أن نتائج العينات التي تم

([1]) نقض مصري جلسة 1943/1/11، ربع قرن، ج2، ص1223، بند2.

([2]) مليجي، محمد سليمان، (2002)، جريمة الاغتصاب في القوانين الوضعية، مرجع سابق، ص416.

فحصها أكدت تطابق السوائل المنوية لأمناء الشرطة، التي وجدت على ملابس الفتاة، والتي كانت ترتديها خلال الواقعة بعد إجراء تحليل الـ DNA لهما، وأشار إلى أن الواقعة لم تصل لحد الإيلاج بالفرج، أي أنها عملية جنسية غير مكتملة، مضيفاً أن ما حدث هو استمناء أمينا الشرطة على ملابس الفتاة، وهو ما يعنى أن الفتاة لا تزال بكراً".

الفرع الرابع: اقتران الخطف بالاغتصاب:

تنص المادة (290) من قانون العقوبات المصري على أنه: "كل من خطف بالتحايل، أو بالإكراه أنثى بنفسه، أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومع ذلك يُحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا اقترنت بها جناية مواقعة المخطوفة بغير رضاها"، ومؤدى ذلك أن المشرع يرفع العقوبة المقررة للاغتصاب في المادة (267) من الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، إلى الإعدام إذا قام المشاركين بالخطف بالذات، أو بالواسطة بمواقعة المخطوفة بغير رضاها ([1]).

وكان هناك في قانون العقوبات المصري برقم (291) تعفي المختطف الذي اغتصب المجني عليها من العقوبة في حالة تزوجها، ولكن هذه المادة تم إلغاؤها بعد أن وقع عليها لغط كبير.

وفي هذه المناسبة يُمكننا أن نذكر أنه: "في النظام القضائي في عدد من الدول العربية أن من اغتصب امرأة وحوكم وأدين وعوقب على فعلته هذه بالسجن مثلا، يمكنه أن ينجو من العقوبة إذا تزوج المرأة المغتصبة. والمضحك المبكي في الموضوع ان هذا النظام يكافئ الرجل على الاغتصاب ويمهد ويحلل له ديمومة حالة الاغتصاب تحت غطاء قانوني يقتبس مصداقيته من مفاهيم "العار"، "والعيب" وتفضيل وتغليب مفاهيم وعادات اجتماعية مثل "السترة والتغطية على الفضيحة" على مبدأ ضمان حق المرأة العربية في العيش في أمان وتحت حماية المجتمع والدولة.

وفي جرد سريعٍ لقوانين الاغتصاب في معظم دول المنطقة تبين أنها في معظمها تحتوي على مواد تعفي الجاني من الملاحقة القانونية عن جريمته في حال تزوج من المجني عليها، ومن هذه المواد مادة 503 و 522 من قانون العقوبات اللبناني ومادة 353

([1]) مليجي، محمد سليمان، (2002)، مرجع سابق، ص441.

من قانون العقوبات البحريني ومادة 508 و 489 من قانون العقوبات السوري ومادة رقم 424من قانون العقوبات الليبي. بعض الدول ومنها الأردن وليبيا، تمنع الجاني من الطلاق في حال الاستفادة من هذا الإعفاء خلال ثلاث سنوات على الأقل، أما بالنسبة لمصر فهي تعتبر الأكثر تقدما في هذا المجال حيث ألغت في عام 1999 مادة رقم 291 من قانون العقوبات رقم 85 لعام 1937 والتي كانت تعفي المغتصب من الملاحقة القانونية في حال تم الزواج بالضحية" ([1]).

سلطة المحكمة في تقدير العقوبة تشديدها وتخفيفها:

حسب نص المادة (267) من قانون العقوبات المصري نجد أن المشرع أعطى لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية واسعة لتوقيع العقوبة المناسبة لظروف كل جريمة، فللمحكمة الاختيار بين عقوبتي الأشغال الشاقة المؤبدة، أو المؤقتة، ويُعد مبلغ العنف المستخدم ضد المجني عليها، ومدى مقاومتها، وعمرها، وسمعتها الأخلاقية، ووضعها الاجتماعي، وكونها متزوجة، من أهم الاعتبارات التي يراعيها القاضي عند استعمال سلطته في تقدير العقوبة، التي خولها له القانون، على أن هذا التقدير يقع في الحدود التي عينها القانون، كما إن الزواج اللاحق بين الجاني والمجني عليها من الظروف التي قد تدعو القاضي إلى تخفيف العقوبة ([2]).

تم في هذا المبحث دراسة موضوع العقوبات في جريمتي الشروع في هتك العرض والشروع في الاغتصاب من خلال قانون العقوبات المصري، كما تم التطرق إلى المواضيع التي تم فيها تشديد العقوبة أو تخفيفها لهاتين الجريمتين إضافة إلى التطرق إلى موضوع سلطة المحكمة في تقدير العقوبة من حيث تشديدها وتخفيضها، إضافة إلى إيراد بعض التطبيقات القضائية.

عقوبة الشروع في جريمة هتك العرض والشروع في جريمة الاغتصاب في قانون العقوبات السوري وتطبيقاته القضائية:

للعقاب على الشروع في القانون السوري على ما يبدو رؤيا مختلفة عن الشارع الأردني والمصري، إذ إنه كانت المادة (46) من قانون الجزاء العثماني تُعاقب على

([1]) مراد، نرمين، تشريع للجريمة يحدث فقط في البلدان العربية: مكافأة الرجل المغتصب بتزويجه المغتصبة واعفائه من العقوبة، القدس العربي، 7 نوفمبر، 2013 http://www.aquds.co.uk/?p=11300 >

([2]) مليجي، محمد سليمان، (2002) مرجع سابق، ص407.

الشروع أخف من معاقبة الجرم التام، وهذا التخفيف حق أعطاه القانون نفسه إياه، ولكن قانون العقوبات السوري متأثراً بالناحية النفسية رفض اعتبار التخفيف حقاً للشارع، وعامل الشروع بنوعيه مبدئياً معاملة الجرم التام، ولكنه مع ذلك أجاز للقاضي إذا كانت ظروف الشروع تستدعي ذلك، أن يُخفف عن الفاعل بالنسبة التي ذكرها فعند التدقيق في المواد (199، 200، 201) من قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (48) لعام1949 ، نجدها تذكر درجتين للشروع يمكن اعتبارهما نوعين له، الأولى هي الشروع الناقص، والثانية هي الشروع التام .والقاعدة العامة في عقاب الشروع تقول:

1- الشروع معاقب دوماً في الجنايات.
2- الشروع غير معاقب عليه في الجنح إلا إذا جاء نص صريح على معاقبته، والتخفيف في الجنح متروك للقاضي.
3- لا عقاب مطلقاً على الشروع في المخالفات.

ومع ذلك هناك بعض الجنايات التي لا يتصور الشروع فيها وهي:

1- شهادة الزور المنطبقة على المادة (2/398).
2- جناية القتل المنصوص عنها في المادة (536).
3- الإغراء في شهادة الزور ([1]).

والشروع في الجريمة هو: "البدء بتنفيذ عمل إيجابي يوصل رأساً إلى النتيجة المقصودة، والبدء بالتنفيذ عمل موضوعي يختلف باختلاف الجرائم، أما أعمال التنفيذ أو الشروع تستمد عقوبتها من الجرم نفسه وهي معاقب عليه" ([2]) ، كما اعتبر المشرع السوري العزم الجنائي بذاته في بعض الجرائم سبباً مشدداً للعقاب، كما في حالة العمد في جريمة القتل، وقد اعتبره في بعض الحالات الاستثنائية موجباً للملاحقة وللمعاقبة حتى ولو لم يرقَ إلى مرحلة الشروع بالتنفيذ، ومثال ذلك المؤامرة التي تستهدف ارتكاب الجرائم الواقعة على الدستور المادة (295) من قانون العقوبات السوري، معدلة،

([1]) حومد، عبد الوهاب، (1965)، الحقوق الجزائية العامة النظريات العامة في قانون العقوبات السوري، كلية الحقوق، الجامعة السورية، ص321-323.

([2]) نقض سوري، أحداث، أساس 20، قرار رقم 658، تاريخ 10/11/ 1980، جرائم الاغتصاب، لعبد الناصر سنان، ص200، 212، 2013.

والمؤامرة الرامية إلى ارتكاب جرائم ماسة بالقانون الدولي الفقرة الثانية من المادة (279) عقوبات سوري، وحسب نص المادة (260) عقوبات فالمؤامرة هي كل اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية بوسائل معينة ([1]).

عقاب الشروع في قانون العقوبات السوري وتطبيقاته القضائية:

عرف القانون الجزائي السوري الشروع في المادة (199) بأنه: "كل محاولة لارتكاب جناية بدأت بأفعال ترمي مباشرة إلى اقترافها إذا لم يحل دون إتمامها سوى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل"، فالشروع يعني ارتكاب الجاني فعلاً لتنفيذ جناية، ومن المعروف أن القانون السوري لا يُعاقب على الشروع في المخالفات إطلاقاً وأما في الجنح فإنه يُعاقب على الشروع في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة. ([2])

ومن تدقيق هذه المادة يرى الدكتور عبد الوهاب حومد أنها تشترط شرطين لمعاقبة الشروع، الأول هو بدء التنفيذ والثاني عدم عدول الفاعل الطوعي، وللشارع السوري خروج عن القواعد القانونية في الشروع عندما يتعلق الأمر بالشروع في جرائم تتعلق بالدستور أو فتنة أو الإرهاب، وذلك بمجرد المحادثة عن هذا الأمر وتقرير التنفيذ، فقد عاقب في المواد (295، 303، 305) والتي تحمل طابعاً سياسياً بعقوبات تتراوح بين الإبعاد والإقامة الجبرية الجنائية وبين الأشغال الشاقة المؤقتة، وكذلك في المادة (279) التي تُعاقب بالحبس سنة على الأقل على المؤامرة الرامية إلى ارتكاب إحدى الجرائم الماسة بالقانون الدولي ([3])، وفي رأيي أن العقاب على مجرد المحاولة في هذه الجرائم هو لما لهذه الجرائم من خطورة على أمن الدولة وبالتالي على أمن المجتمع وكيانه، وهو خروج عن القواعد العامة في العقاب على الشروع والتي تتطلب البدء بتنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة التي تؤدي إلى مباشرة إلى حصول ذلك الفعل بالنسبة للتشريعات التي تأخذ بالمذهب المادي أو الموضوعي، أو الأفعال التي تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب الفعل بالنسبة إلى التشريعات التي تأخذ بالمذهب الشخصي والتي تأخذ بالخطورة الإجرامية للفاعل.

([1]) وراق، لما، الشروع في ارتكاب الجريمة، منتدى محامي سوريا.

([2]) الفاضل، محمد، (1965)، المبادئ العامة في قانون العقوبات، ط4، مطبعة جامعة دمشق، ص321.

([3]) حومد، عبد الوهاب، (1956)، الحقوق الجزائية العامة النظريات العامة في قانون العقوبات السوري، كلية الحقوق، الجامعة السورية، ص303-305.

ولا بد من الإشارة بأن محكمة التمييز السورية قبل تعديل القانون الجنائي قد اتجهت اتجاهاً شخصياً في بعض قراراتها القليلة في هذا الموضوع، فقد جاء ":إن قلع المتهم قفل المخزن، وقبل أن يفتح بابه ويباشر السرقة، داهمه الحارس هو شروع ناقص([1]).

ويمكننا القول بأن المشرع السوري قد تبنى عدداً من القواعد في معاقبة الشروع نذكرها فيما يلي:

أولاً: يُعاقب على الشروع في الجنايات، لا يُعاقب في الجنح إلا إذا نص القانون على ذلك، كما لا يُعاقب في المخالفات.

ثانياً: يُعاقب على الشروع عقوبة الجريمة التامة، وهذا الموقف مستمد من المذهب الشخصي، الذي يعتمد على خطورة شخصية الجاني، ولا يلإرق بين الجريمة التامة والجريمة الموقوفة أو الخائبة.

ثالثاً: عاد المشرع السوري فخرج على القاعدة العامة التي وضعها في عقاب الشروع فأجاز للقاضي تخفيف العقوبات المعينة في القانون على الوجه الآتي:

أ- في الجنايات فرق المشرع بين عقوبة الشروع الناقص والشروع التام :

1) عقوبة الشروع الناقص: حيث تتضمن عقوبة الشروع الناقص القاعدتين التاليتين:

القاعدة الأولى: يُمكن أن تُستبدل بعقوبة الإعدام الأشغال الشاقة المؤبدة، أو الأشغال الشاقة المؤقتة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وأن تستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة الأشغال الشاقة المؤقتة لسبع سنوات على الأقل، ويمكن أن يحط من أية عقوبة أخرى من النصف إلى الثلثين، مع العلم أن هذا التخفيض جوازي وليس وجوبياً.

القاعدة الثانية: إذا شرع الفاعل بارتكاب جريمته شروعاً ناقصاً ثم عدل عنها مختاراً، فلا يُعاقب على الشروع، وإن كان يُعاقب عن الأفعال التي اقترفها إذا كانت بحد ذاتها جرائم.

2) عقوبة الشروع التام: وتتضمن عقوبة الشروع التام أيضاً القاعدتين التاليتين:

القاعدة الأولى: يمكن أن تستبدل بالإعدام الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من اثنتي عشرة إلى عشرين سنة، وأن تستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة الأشغال الشاقة المؤقتة

([1]) أساس، جناية سوري، 280 في 31 تشرين الأول، 1935.

من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وأن يستبدل بالاعتقال المؤبد الاعتقال المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة، ويمكن أن يحط من أية عقوبة أخرى حتى نصفها، ومن الملاحظ في هذه القاعدة أن التخفيض جوازي وليس وجوبياً ومن حق القاضي أن يطبقه أذا رأى أن المحكوم عليه يستحق التخفيف.

القاعدة الثانية: يُمكن للقاضي في جميع الأحوال أن يُخفض العقوبات مرة أخرى حتى الثلثين إذا حال الفاعل بمحض إرادته دون نتيجة فعله، وعلى هذا التخفيض هو الندم الإيجابي الذي أظهره الجاني ودلل به على تضاؤل خطورة شخصيته.

ب- في الجنح: إذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها في الشروع، فتخفض العقوبة المفروضة قانوناً للجنحة التامة، حتى النصف بالنسبة للجنح المشروع فيها شروعاً ناقصاً، وحتى الثلث (أي يبقى منها الثلثان)، بالنسبة للجنحة المشروع فيها شروعاً تاماً.

ولابد من الذكر بأن التخفيض الوارد في المواد (199، 200، 201) من قانون العقوبات السوري، لا يحول دون تطبيق القاضي لقواعد الأسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في المواد (243-246) من قانون العقوبات السوري ([1]).

عقاب الشروع في جريمة هتك العرض في القانون السوري وتطبيقاتها القضائية:

اصطلح بعض فقهاء القانون على اعتبار الجريمة التي تمس حياء المجني عليه جريمة هتك عرض، وعرفوها بأنها: "الإخلال العمدي الجسيم بجياء المجني عليه بفعل يرتكب على جسمه، ويمس في الغالب عورة فيه ([2])، وقد أطلق عليه المشرع السوري كجاره اللبناني الفعل المناف للحشمة فقد جاء في المادة (495) من قانون العقوبات السوري:

"1- من ارتكب بقاصر لم يتم الخامسة عشرة من عمره فعلاً منافياً للحشمة أو حمله على ارتكابه عوقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات.

2- ولا تنقص العقوبة عن اثنتي عشرة سنة إذا لم يتم الولد الثانية من عمره".

ويجب الإشارة هنا إلى أن اختلاف التسمية بين العلماء في حكم هذا الفعل لا يتعلق بأركان الجريمة، لذلك فإننا قد اعتمدنا في هذه الدراسة تسمية هتك العرض

([1]) السراج، عبود (د/ت)، قانون العقوبات العام، القسم العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق، ص209-210.

([2]) حسني، محمد نجيب، (1992)، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، ص542.

نظراً لأن أغلب علماء القانون اصطلحوا على تسميته كذلك عند التعريف بهذه الجريمة ([1]).

وقبل أن نعالج مسألة العقوبة في هتك العرض في القانون السوري لا بأس من عودة سريعة لأركان هتك العرض، حيث لا يُشترط لحدوث جريمة هتك العرض أن يحصل الفعل تحت القوة والإكراه، إذ أن هذه الجريمة تستوفي أركانها إذا حصل الفعل على جسم قاصر صغير في السن، فجريمة هتك العرض إذاً" ليست واحدة ذات ظروف مشددة أو ذات عذر قانوني، وإنما هما جريمتان متميزتان، ولكل منهما أركانها الخاصة بها، الجريمة الأولى هي: هتك العرض بالقوة أو بالتهديد، والجريمة الثانية هي: هتك العرض دون قوة أو تهديد، فالأولى تتطلب من بين أركانها القوة أو التهديد، والثانية تفترض انتفاء هذا الركن وحلول ركن آخر محله هو صغر سن المجني عليه، وبين الجريمتين ركن مشترك هو أهم أركانهما، وهو الركن المادي، وتنال الجريمتان بالاعتداء ذات الحق، وإن اختلفت كيفية هذا الاعتداء"، وقد اعتبر شراح القانون أن الحق المعتدى عليه في جريمة هتك العرض هو الاعتداء على الحرية الجنسية، والمساس بحياء المجني عليه، إذ أنه على الرغم من أن هتك العرض لا يفترض فعلاً جنسياً، فالفعل المخل بالحياء على نحو جسيم هو بحسب المجرى العادي للأمور تمهيد لاتصال جنسي، أو هو على الأقل في ذهن المجني عليه فكرة الاتصال الجنسي، وهو اتصال لا يرغب فيه، فثمة فعل جنسي ارتكب على جسمه دون إرادته، وبالإضافة إلى ذلك فهذه الجريمة تنطوي على مساس بالشرف وحصانة الجسم والحرية بصفة عامة، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جريمة هتك العرض غالباً ما تمس حياء غار السن، فإن إثارة فكرة الاتصال الجنسي عند الأطفل الذين هم دون الثانية عشرة من عمرهم إيذاء نفسي وكبير لهم، إن كان من جهة تفتيح أعينهم على حاجات لم يأت أوان إشباعها، وإما عن طريق إيجاد العقد النفسية الناتجة عن استخدام القوة، فينمو الطفل معتبراً أن العلاقة الجنسية هي علاقة قوة وإكراه مما يجعله) ينفر منها ويكرهها. ([2])

([1]) القاطرجي، نهى، (2003) جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص204-205.

([2]) القاطرجي، نهى (2003)، جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص206.

عقوبة هتك العرض العادية والمشددة:

اعتبر القانون السوري كالقانون الأردني والقانون المصري عقوبة هتك العرض الأشغال الشاقة، فقد أورد القانون السوري في المادة (1/495) من قانون العقوبات السوري: "من ارتكب بقاصر لم يتم الخامسة عشرة من عمره فعلاً منافياً للحشمة أو حمله على ارتكابه عوقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات"، ولكنه عاد وشدد هذه العقوبة في المادة (496) من قانون العقوبات السوري والتي جاء فيها: "كل شخص من الأشخاص الموصوفين في المادة (492) ([1]) يرتكب بقاصر بين الخامسة عشر والثامنة عشرة من عمره فعلاً منافياً للحشمة أو يحمله على ارتكابه يُعاقب بالأشغال الشاقة مدة لا تزيد على خمسة عشر سنة"، ثم عاد مرة أخرى ورفع العقوبة للجرائم المنصوص عليها في المواد (489 إلى 491 و 493 إلى 495) على النحو الذي ذكرته المادة (247) إذا كان المجرم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (492) ثم عاد القانون السوري للتشديد مرة أخرى في المادة (498) حيث تقول هذه المادة: "1- تشدد بمقتضى أحكام المادة (247) عقوبة الجنايات المنصوص عليها في هذا الفصل :إذا اقترفها شخصان أو أكثر اشتركوا في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به، إذا أصيب المعتدى عليه بمرض زهري أو بأي مرض آخر أو أذى تسبب عنهما تعطيل تزيد مدته عن عشرة أيام أو كانت المعتدى عليها بكر فأزيلت بكارتها. 2- إذا أدت إحدى الجنايات السابق ذكرها إلى موت المعتدى عليها ولم يكن الفاعل قد أراد هذه النتيجة فلا تنقص العقوبة عن خمس عشرة سنة".

عقاب الشروع في جريمة الاغتصاب في القانون السوري وتطبيقاته القضائية:

يمكن القول بأن جريمة الاغتصاب :"فعل جرمي معاقب عليه يقوم على الاتصال الجنسي بين ذكر وأنثى دون رضاها ومن قبل بطريق الجماع"، وبهذا يختلف مدلول الاغتصاب عن الفحشاء إذ إن الفحشاء هي كل فعل مناف للحشمة يرتكبه شخص ضد آخر بصورة تلحق به عاراً أو تؤذيه في عفته وكرامته، فالفارق الذي يميز جريمة

([1]) تقول المادة (492) من قانون العقوبات السوري: "1- إذا جامع قاصراً متماً الخامسة عشر وغير متم الثامنة عشرة من عمره أحد أصوله شرعياً كان أة غير شرعي، أو أحد أصهاره لجهة الأصول وكل شخص مارس عليه سلطة شرعية أو فعلية أو أحد خدم أولئك الأشخاص عوقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات، 2- ويقضي بالعقوبة نفسها إذا كان المجرم موظفاً أو رجل دين أو كان مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب فعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من وظيفته.

الاغتصاب عن جريمة الفحشاء هو أن الاغتصاب لا يقع إلا من رجل على أنثى أما الفحشاء فتقع من أي إنسان على آخر ذكر كان أو أنثى وقانون العقوبات السوري لم يترك هذا الفعل بعيداً عن العقاب والمسآلة إذ بحث جرم الاغتصاب في الباب السابع وعبر الفصل الأول منه واعتبرها من جرائم الاعتداء على العرض وضمن الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، إذ جاء في المادة (489) من قانون العقوبات السوري:"

1- **من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل.**

2- **ولا تنقص العقوبة عن إحدى وعشرين سنة إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره"، إذاً يلحظ بأن قانون العقوبات السوري جعل جرم الاغتصاب جنائي الوصف إلا أنه اشترط لإيقاع العقوبة وفق الصيغة آنفة الذكر أن يترافق الفعل بالعنف أو التهديد وشدد العقوبة إذا كان المعتدي عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره نظراً لظروفه وطبيعته الخاصة، مما سلف بيانه نجد أن الفعل الجرمي كما صاغته المادة (489) عقوبات يستوجب توافر أركان ثلاثة حتى ينطبق الوصف الجرمي على الفعل المرتكب وأول تلك الأركان هو:**

الركن الأول: فعل الوقاع : فلا تتوافر الجريمة إلا بحالة وقوع أو حدوث الوطء الطبيعي وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبار الايلاج في دبر المرأة اغتصاباً وإنما ينطوي على جريمة أخرى هي هتك العرض، ولابد أن يكون الاعتداء واقعاً من رجل فلا يعد اغتصاباً الفعل الواقع من أنثى على أنثى ويشترط في الجاني أن يكون قادراً على الايلاج فإذا كان غير قادر على ذلك نظراً لصغر سنه أو لعاهة مرضية فلا ينطبق عليه النص المذكور ويشترط أيضاً أن تكون المجني عليها أنثى و لا يشترط فيها أية صفة إذ إنه يمكن أن تكون المجني عليها مومس إذا تم الفعل دون رضاها إذ إن القانون يسبغ عليها حمايته وتقف على قدم المساواة مع أية أنثى أخرى.

الركن الثاني: المواقعة قد تمت بصورة غير مشروعة :فلا يجوز أن يسأل الزوج الذي يواقع زوجته كرهاً حال قيام الزوجية لأن الزوج يملك مواقعتها بمقتضى عقد الزواج وحتى وإن كان بغير رضا الزوجة إلا أنه يسأل إذا ارتكب الفعل الجرمي في حالة الطلاق البائن والذي يحرم عليه مواقعتها.

الركن الثالث: عنصر الإكراه : أي أن يتم الفعل دون رضاء المجني عليها ويتحقق عدم الرضا بأية وسيلة تقدم الإرادة وتفقدها القدرة على المقاومة لدى المجني عليها ويشترط في الإكراه أن يكون قد استعمل في الفعل أي دون النظر إلى استمرار عنصر الإكراه .

وفي حكم لمحكمة النقض السورية تقول فيه" الاغتصاب بمقتضى المادة 489 عقوبات هو الإقدام على إكراه امرأة ليست زوجة الجاني على الجماع بالعنف أو التهديد وحتى تحصل الجريمة لابد من حصول الجماع تحت ظرف لإكراه المادي أو المعنوي. ([1])

والإكراه إما أن يكون مادياً أو أدبياً :

فالإكراه المادي :هو ذلك الإكراه الذي يمارسه الجاني على المجني عليها فيتغلب على مقاومتها ولابد أن يكون واقعاً على نفس المجني عليها ذاتها فلا يمكن القول بوجود إكراه مادي في حالة استعمال الجاني لكسر الأبواب أو النوافذ للوصول إلى مكان المجني عليها إذا كانت هي قد سلمت نفسها للجاني طواعية.

وفي حكم لمحكمة النقض السورية والتي جاء فيه:

"إن دخول المتهم المدينة الجامعية وأخذ يتنقل بين أبنيتها متلصصاً على الطالبات من النوافذ إلى أن التقى الطالبة ماجدة والتي كانت تسير بمفردها إلى مكان سكنها فاستوقفها ومسكها من يدها ورماها على الأرض ورمى نفسه فوقها مهدداً إياها باستعمال السكين، وحاول منعها من الصراخ، إلا أنها دافعت عن نفسها واستغاثت بتجمع بعض الطلاب وعناصر الأمن وقبضوا على المتهم عندما حاول الهرب وقد انتهى القرار إلى إدانته بجناية الشروع الناقص بالاغتصاب تطبيقاً لأحكام المادتين (489، 199) عقوبات ([2]).

في حين أن الإكراه الأدبي :ذلك الإكراه الذي يكون كافياً لإزالة حرية الرضا والاختيار عند المجني عليها فالتهديد بنشر فضيحة تؤدي بسمعة المجني عليها يدخل في صور الإكراه الأدبي كذلك تهديد الجاني بقتل شخص عزيز على المجني عليها إذا لم

([1]) ن. ق، س، رقم 35 أساس 66 تاريخ 1990/3/4، من مجموعة أحكام النقض في قانون العقوبات والقوانين المتممة في عام 1988، حتى 2001، الجزء الثاني صفحة 215، إصدار المكتبة القانونية.

([2]) مالاتي، رامي، محمد (محامي)، جريمة الاغتصاب في القانون، صحيفة الفرات، العدد الصادر بتاريخ، الخميس، 2009/1/15.

تسلمه نفسها وكذلك سيندرج ضمن الإكراه الأدبي التنويم المغناطيسي أو المسكر أو المخدر الذي يفقد المجني عليها شعورها نتيجة صرع يصيبها بحالاته المادية والأدبية فيترك لكل حالة تقدير ظروفها وملابساتها.

وفي حكم لمحكمة النقض السورية والتي تقول فيه:

"أن التهديد عنصر من عناصر جريمة الاغتصاب بالعنف لذا فلا يعد جرماً مستقلاً في هذا الصدد" ([1]).

كما أن فض البكارة بوعد الزواج لا يشكل ارتكاب جرم الاغتصاب بالعنف ذلك أن "فض البكارة بوعد الزواج هو جرم منصوص عليه بالقانون وفي هذا تقدم محكمة النقض السورية" لما كان فض البكارة بوعد الزواج المنطبق على المادة 504 من قانون العقوبات إنما يشمل مثل هذه الجريمة لو وقعت بالرضاء ولا يشمل هذه الجريمة الواقعة بالعنف لأنها تستوجب عقوبة أشد وقد استنتها المادة المذكورة بأحكامها بنص صريح جاء فيه" إذا كان الفعل لا يستوجب عقاباً أشد "وكان العنف أشد من الأغفال بوعد الزواج والقانون حدد عقوبة جنائية حاصد لجرائم الاغتصاب المقترن بالعنف([2]).

ختاماً نقول: إن مسرح الحياة خير شاهد على ارتكاب جريمة الاغتصاب ووقوع المجرمين في مستنقع الرذيلة وإن مناقشتنا لجرم الاغتصاب بشيء من الدقة والتفصيل هو لإماطة اللثام عن جرم خطير ينال من المجتمع برمته ويمس شرف الإنسان وكرامته وعزاء أبناء المجتمع إزاء أولئك المجرمين أن يد العدالة تطال كل معتد أثيم ... حمى الله أعراض الناس من كل وسواس خناس .. أمين ([3]).

أولاً: عقوبة الاغتصاب في حالتها البسيطة والمترافقة مع عنف في القانون السوري:

عقاب الاغتصاب المترافق مع العنف والتهديد هو خمسة عشر سنة أشغال شاقة على الأقل وذلك حسب المادة (1/489) من قانون العقوبات السوري.

([1]) نص المادة: 889 لقانون العقوبات الصادر بالمرسوم رقم 148 لعام 1949. سورية قرار جنائي 775 تاريخ 1966/9/27، الموسوعة القانونية لأنهس الكيلاني، قانون العقوبات، القاهرة.

([2]) سورية قرار جنائي 204، تاريخ 1955/2/23 فق، 1738 الموسوعة القانونية لأنس كيلاني، قانون العقوبات نص اجتهاد المادة 504 لقانون عقوبات الموسوم رقم 148 لعام 1949.

([3]) مالاتي، رامي، محمد، (محامي) جريمة الاغتصاب في القانون، صحيفة الفرات، العدد الصادر بتارخ الخميس 2009/1/15.

كما تم تعديل هذه المادة في عام 2013 ،لتصبح" ": من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة"، مبينا أن" العقوبة تكون الإعدام إذا لم يتم المعتدى عليه الخامسة عشرة من العمر، وإذا وقع الجرم تحت تهديد السلاح".

ثانياً: عقوبة الاغتصاب الواقع على من لا يستطيع المقاومة أو الخداع:

نصت المادة (490) من قانون العقوبات السوري على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات من جامع شخصاً غير زوجه لا يستطيع المقاومة بسبب نقص جسدي أو نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع.

ثالثاً: تشديد عقوبة الاغتصاب حسب عمر المجني عليه:

نصت المادة (491) من قانون العقوبات السوري على أن:

1- **من جامع قاصراً «لم يتم الخامسة عشرة من عمره» عوقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات .**
2- **ولا تنقص العقوبة عن خمس عشرة سنة إذا كان الولد لم يتم الثانية عشرة من عمره ."**

رابعاً: تشديد العقوبة في حالة القرابة أو من لهم سلطة على المجني عليه :

نصت المادة (492) من قانون العقوبات السوري على أنه:

1- **إذا جامع قاصراً متماً الخامسة عشرة وغير متم الثامنة عشرة من عمره أحد أصوله شرعياً كان أو كان غير شرعي أو أحد أصهاره لجهة الأصول وكل شخص مارس عليه سلطة شرعية أو فعلية أو أحد خدم أولئك الأشخاص عوقب بالأشغال الشاقة تسع سنوات.**
2- **ويقضى بالعقوبة نفسها إذا كان المجرم موظفاً أو رجل دين أو كان مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من وظيفته".**

خامساً: حالات تشديد مختلفة:

نصت المادة (497) من قانون العقوبات السوري على أنه:

ترفع العقوبات المنصوص عليها في المواد 489 إلى 491 و 493 إلى 495 على النحو الذي ذكرته المادة 247 إذا كان المجرم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة 492.

كما نصت المادة (499) من قانون العقوبات السوري على أنه:"

1- تشدد بمقتضى أحكام المادة 247 عقوبات الجنايات المنصوص عليها في هذا الفصل: إذا اقترفها شخصان أو أكثر اشتركوا في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به، إذا أصيب المعتدى عليه بمرض زهري أو بأي مرض آخر أو أذى تسبب عنهما تعطيل تزيد مدته عن عشرة أيام أو كانت المعتدى عليها بكر فأزيلت بكارتها.

2- إذا أدت إحدى الجنايات السابق ذكرها إلى موت المعتدى عليها ولم يكن الفاعل قد أراد هذه النتيجة فلا تنقص العقوبة عن خمس عشرة سنة.

كما نصت المادة (499) من قانون العقوبات السوري على أنه:

1- تشدد بمقتضى أحكام المادة 247 عقوبات الجنايات المنصوص عليها في هذا الفصل: إذا اقترفها شخصان أو أكثر اشتركوا في التغلب على مقاومة المعتدى عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش بـه. إذا أصيب المعتدى عليه بمرض زهري أو بأي مرض آخر أو أذى تسبب عنهما تعطيل تزيد مدته عن عشرة أيام أو كانت المعتدى عليها بكر فأزيلت بكارتها.

2- إذا أدت إحدى الجنايات السابق ذكرها إلى موت المعتدى عليها ولم يكن الفاعل قد أراد هذه النتيجة فلا تنقص العقوبة عن خمس عشرة سنة.

كما نصت المادة (500) من قانون العقوبات السوري على أنه: "

1- من خطف بالخداع أو بالعنف فتاة أو امرأة بقصد الزواج عوقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى تسع سنوات.

2- يتناول العقاب الشروع في ارتكاب هذه الجريمة".

سادساً: الأسباب المخففة في حالات هتك العرض والاغتصاب:

نصت المادة (508) من قانون العقوبات السوري على أنه:

1- إذا عقد زواج صحيح بين مرتكب الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة، وإذا كان صدر حكم بالقضية علق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه.

2- يعاد إلى الملاحقة أو إلى تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة وانقضاء خمس سنوات على الجناية إذا انتهى الزواج إما بطلاق المرأة دون سبب مشروع أو بالطلاق المحكوم به لمصلحة المعتدى عليها.

تطبيقات قضائية:

كانت محكمة التمييز الأردنية قد قضت بما يلي ":يعتبر الاغتصاب وفقاً لما هو مستقر عليه فقهاً وقضاء هو مواقعة الأنثى مواقعة غير مشروعة بدون رضاها، وذلك يستلزم إيلاج قضيب الذكر في المكان المخصص له من الأنثى (والحد الأدنى لذلك هو إيلاج الحشفة في فرج الأنثى) ذلك أن انعدام الرضا هو ركن أساسي في هذه الجريمة فإذا حصل الوقاع بالرضا فتنقضي جريمة الاغتصاب وإن بقي الفعل مجرماً وخاضعاً لنص قانوني آخر، وإذا لم يُخل المتهم قضيبه في فرج المجني عليها وبالتالي لم تحدث الواقعة بالمعنى المقصود في المادة (292) من قانون العقوبات الأردني فإن ما قام به من أفعال تخل بعاطفة الحياء ويُعرض المجني عليها لاستطالتها إلى أماكن العفة التي تحرص على صونها وسترها، وحيث أن الأفعال التي قارفها المتهم كان برضا المجني عليها وقبولها فيكون ما قام به لا تُشكل جريمة الاغتصاب المشار إليها في المادة (292) من قانون العقوبات الأردني، ولكنها تُشكل جريمة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (1/298) من قانون العقوبات الأردني "كما إن الاجتهاد القضائي السوري يسير في الاتجاه السابق حيث جاء في أحد أحكام محكمة النقض السورية: "...إن الجرم يتم ولو ظلت البكارة سليمة" ([1])، وجاء في حكم آخر لها: أن الجرم يعتبر واقعاً سواء تم الإيلاج أم لم يتم ... ([2])، إذاً فإن القضائين السوري والأردني يتفقان على أن الاغتصاب يتم بمجرد الإيلاج الجزئي أو الكلي ([3]) حتى أن القضاء السوري ذهب إلى أبعد من ذلك إذ اعتبر أن الاغتصاب يتم حتى وإن لم يتم الإيلاج، ولكن القضاء السوري عاد وحكم بما يلي: "جرم

([1]) نقض سوري رقم 394، تاريخ 1977/4/21، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السوري خلال ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص488.

([2]) نقض سوري رقم 16 تايخ 1978/1/24، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السوري خلال ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص488.

([3]) أبو حجيلة، علي رشيد، 2011، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، مرجع ساق ص65-66.

اغتصاب امرأة لا يتم إلا بالإيلاج فإذا لم يتم الإيلاج فإن الفعل يظل شروعاً، فإذا ثبت أن المعتدى عليها عذراء فإن الفعل لا يكون تاماً" ([1])، ويظهر هنا التناقض بين أحكام محكمة النقض السورية إذ اعتبرت في الحكم السابق أن مجرد الإيلاج الجزئي هو اغتصاب وعادت لتأكد بأن جرم الاغتصاب لا يكون إلا بالإيلاج ، ولكن يتبين من الحكم السابق أن المجني عليها إذا بقيت عذراء لا يكون الفعل اغتصاباً ، وهذا في رأيي حكم خارج عن النصوص وأحكام تجريم فعل الاغتصاب إذ أن هذه الجريمة تقع تامة إذا تم فض البكارة أم لا ، لأنه لا يشترط فض البكارة حتى يعتبر الفعل اغتصاباً([2]). وفي حكم آخر لمحكمة النقض السورية جاء... ":إن عدم صراخ أو بكاء أو اشتكاء أو استغاثة الفتاة أثناء أو بعد افتضاض البكارة وسكوتها فترة طويلة عن الأمر الذي أفشاه الفاعل نفسه، ينفي وقوع الاغتصاب بالعنف أو الإكراه أو التهديد ... "([3]).

قضت محكمة النقض السورية بأن... ": الاغتصاب عبارة عن إتيان المرأة في قُبلها بطريق الجماع "....([4])

كما قضت محكمة النقض السورية بأنه ":يبقى فعل الاغتصاب في حيز الشروع الناقص، إذا لم يكشف الفاعل عن عورته أو عورة من أراد اغتصابها" ([5]).

وفي حكم لمحكمة النقض السورية: "وحيث أن الشروع في ارتكاب الجناية هو أن يبدأ الفاعل بأفعال ترمي مباشرة إلى اقترافها في جريمة الاغتصاب لا بد أن يقوم الفاعل بالإفصاح عن هنيته بإجراء الجماع وأن يقوم بأعمال تنفيذية ترمي إلى تنفيذ مأربه كأن يختلي بالمجني عليها ويهددها على الانصياع لما يريد أو ينزع لباءها ويمزقه أو يقوم بأي فعل يعني الدليل على الشروع بالاغتصاب ([6]).

([1]) قرار محكمة النقض السورية الغرفة الجنائية، القرار رقم 846 تاريخ 1987/5/3.

([2]) نقض جزائي سوري رقم 1061 و1381، تاريخ 1975/12/30، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السورية خلال ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص486.

([3]) نقض جزائي سوري رقم 1061، 1381، تاريخ 1975/12/30، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السورية خلال ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص486.

([4]) نقض سوري رقم 751، 648، تاريخ 1980/5/26، المجموعة الجزائية لقرارات النقض السوري خلال ثلاثين عاماً 1949-1980، الجزء الأول ص473-474، المحامي ياسين المركزلي.

([5]) القضية 24 أساس لعام 1993، قرار 741 لعام 1993، تاريخ 1993/12/14/ منشور في مجلة المحامون السورية، العددان 9-10 لعام 1995.

([6]) قرار محكمة النقض السورية، 1061، قرار جنائي رقم 1381، تاريخ 1975//12/30، منشور في مجلة المحاماة العدد رقم 7-8 لعام 1991.

النتائج :

- **إن قانون العقوبات الأردني والمصري والسوري قد عاقب على الشروع في الجنايات بشكل عام إلا ما استثني بنص خاص.**
- **يرى أنصار المذهب المادي أن العقاب على الجريمة أكبر من العقاب على الجريمة التي شرع الجاني بارتكابها وأن العقاب على الشروع التام أكبر من العقاب على الشروع الناقص ولا عقاب على الجريمة المستحيلة.**
- **يرى أنصار المذهب الشخصي المساواة في العقاب بين الجريمة التامة والشروع بها وكذلك العقاب على الشروع التام والشروع الناقص بالمساواة ويعاقبون على الجريمة المستحيلة استناداً إلى شخصية الجاني الإجرامية. - أن قانون العقوبات الأردني وقانون العقوبات المصري أخذ بالمذهب المادي وهذا ما تم استنتاجه من نص المادة (68) من قانون العقوبات الأردني ونص المادة (45) من قانون العقوبات المصري. بينما أخذ قانون العقوبات السوري بالمذهب الشخصي.**
- **أن قانون العقوبات السوري أخذ بالمذهب الشخصي وهذا ما تم استنتاجه من نص المادة (199) من قانون العقوبات السوري، إضافة إلى ذلك فإن المشرع الأردني أخذ بالمذهب الشخصي زيادة على المذهب المادي، وبذلك يكون تبنى مذهباً مختلطاً.**
- **عاقب قانون العقوبات الأردني وقانون العقوبات المصري بالشروع بعقوبة أقل من العقوبة على الجريمة التامة التي شرع الجاني بها.**
- **أن القصد الجنائي المطلوب في الشروع هو نفسه المطلوب في الجريمة التامة التي شرع الجاني بارتكابها والذي يقوم به الركن المعنوي .**
- **أن عدم تحقق لنتيجة الجرمية التي أرادها الجاني وحتى يعاقب على الشروع يجب أن تكون لأسباب لا دخل لإرادة الجاني فيها.**
- **الركن المعنوي في جريمة الشروع هون فسه في الجريمة التامة والاختلاف في الركن المادي حيث أن النتيجة في الشروع لا تتحقق بينما في الجريمة التامة تتحقق .**
- **أن الشروع نوعان؛ أولهما الشروع الناقص حيث أن الجاني لا يستنفذ نشاطه لأسباب خارجة عن إرادته وثانيهما الشروع التام حيث أن الجاني يستنفذ نشاطه الإجرامي ومع ذلك لا تتحقق النتيجة لأسباب خارجة عن إرادته.**
- **هناك عدد من الجرائم وخروجاً على القواعد العامة في قانون العقوبات تعاقب الجاني، بالمرحلة التحضيرية مثل الجرائم التي تقع على أمن الدولة .**

التوصيات :

- نتمنى على المشرع المصري أن يأخذ بالمذهب الشخصي أسوة بالمشرع السوري والمشرع الأردني في البدء بالتنفيذ (الشروع) وذلك لتوسيع نطاق العقاب خصوصاً كون الشروع معاقب عليه في الجنايات وبحاجة إلى نص في الجنح لردع الجناة من الإقدام على أية جرائم.
- نتمنى على المشرع الأردني والمصري والسوري النص على الجريمة المستحيلة بنصوص خاصة بها تبينها وتنظم كل ما يتعلق بها حتى تكون واضحة وجلية تطبيقاً لقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.
- نتمنى على المشرع المصري النص على الشروع الناقص والشروع التام بنصوص في متن قانون العقوبات المصري أسوة بالمشرع الأردني والسوري.
- نتمنى على المشرع المصري النص على العدول الاختياري عن ارتكاب الجريمة التي شرع الجاني بها تشجيعاً للجناة على عدم ارتكاب الجرائم التي يشرعون بارتكابها أسوة بالمشرع الأردني والسوري .
- نتمنى على المشرع المصري رفع عقوبة من هتك عرض أي شخص بعقوبة اكبر من الشروع في الجناية نفسها حيث أنه ساوى في العقاب بين هتك العرض والشروع فيه كما جاء في نص المادة) 268) من قانون العقوبات المصري.
- نتمنى على المشرع المصري تشديد العقوبة في حال مواقعة أنثى بغير رضاها في حالات أخرى غير صفة الجاني أو ظروف ارتكاب الجريمة والمنصوص عليها في المواد (2+267) + (267/1) + (290) مثل كون الفعل موظفاً دينياً وكذلك عمر المجني عليها وكذلك كون المجني عليها أدى إحدى محارم الفاعل وفي حال تمزق غشاء البكارة للمجني عليها.
- نتمنى على المشرعين المصري والسوري استعمال لفظ اغتصاب بدل من مواقعة وجماع كون اللفظ يدل على مضمون وليس بحاجة إلى بيان عدم الرضا في نفس النص لما له من دلالة أقوى وصياغة محكمة لمواد القانون.
- نتمنى على المشرع السوري استعمال لفظ هتك عرض بدل من فعل منافي للحشمة لما له من دلالة أقوى وصياغة محكمة لمواد القانون.
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث حول الشروع بشكل عام وجريمة الشروع في هتك العرض وجريمة الشروع في الاغتصاب.
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث عن تأثير وسائل الملتيميديا الحديثة زيادة جرائم الشروع في هتك العرض وجرائم الشروع في الاغتصاب .
- نتمنى على المشرع الأردني أن ينص على عقوبة جريمة الاغتصاب التي تقع على الفتيات تحت عمر خمسة عشر سنة بدل من تطبيق عقوبة جريمة هتك العرض التي تقع على الأشخاص الذين لم يبلغو السن المذكور .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

الكتب المتخصصة

- **ابراهيم، اكرم نشأت، (1998)، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن، ط 1 ،بغداد (دن). - ابو الروس، أحمد، جرائم الإجهاض والاعتداء على العرض والشرف والاعتبار والحياء العام والإخلال بالآداب العامة من الوجهة القانونية والفنية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .**
- **أبو حجيلة، رشيد علي، (2011)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.**
- **أبو عامر، محمد(1985) دراسة في علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية - .أبو عامر، محمد زكي 1985) ،)الحماية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر، الإسكندرية: الفنية للطباعة والنشر.**
- **أوثاني، صفاء (د.ت)، الركن المعنوي في القتل القصد الجرمي، من محاضرات كلية الحقوق جامعة دمشق.**
- **بهنام، رمسيس، (1968)، النظرية العامة للقانون الجنائي، الإسكندرية: دار المعارف .**
- **بهنام، رمسيس، (2005) قانون العقوبات جرائم القسم الخاص، الإسكندرية: منشأة المعارف**
- **الجبور، محمد عودة، (2012)، الجرائم الواقعة على الأشخاص دراسة مقارنة، ط 2 ،دار وائل للنشر، عمان.**
- **الجبور، محمد عودة، (2012)، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، ط 1 ،عمان: دار وائل للنشر.**
- **الجوراني، ناصر كريميش، (2009) نظرية التوبة في القانون الجنائي، ط 1،دار الحامد، عمان.**

- الجويني، أبو المعالي عبد الملك، (1990)، غياث الأمم في التياث الظلم، ط 3،تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، الإسكندرية: دار الدعوة.
- حافظ، مجدي محب، (1993) جرائم العرض، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- حسني محمود نجيب، (1984)، الحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة.
- حسني، محمد نجيب، (1992)، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، القاهرة: دار النهضة العربية.
- حسني، محمود نجيب، النظرية العامة للقصد الجنائي، دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوي في الجرائم العمدية، القاهرة، دار النهضة العربية، بند . 25
- الحلبي، محمد علي السالم عياد، ومراجعة الفايز، أكرم طراد، (2007). شرح قانون العقوبات القسم العام، عمان: دار الثقافة.
- حومد، عبد الوهاب، (1965)، الحقوق الجزائية العامة النظريات العامة في قانون العقوبات السوري، دمشق: الجامعة السورية.
- حومد، عبد الوهاب، (1975)، شرح قانون الجزاء الكويتي، القسم العام، الكويت: جامعة الكويت.
- خالد، عدلي أمير، (2012)، المستحدث في جرائم الاعتداء على الأشخاص في ضوء المستحدث من القوانين وأحكام النقض والدستورية العليا، ط 1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- راشد، علي، (1974)، القانون الجنائي المدخل وأصول النظرية العامة، القاهر: دار النهضة العربية.
- رشاد الدين، مؤنس، (2000)، المرام في المعاني والكلام، القاموس الكامل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الراتب الجامعية.
- السراج، عبود (د/ت)، قانون العقوبات العام القسم العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق.
- سرور، أحمد فتحي ، (1981)، الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية.

- السعيد، السعيد مصطفى، (1962)، الأحكام العامة في قانون العقوبات، القاهرة.
- السعيد، كامل، (2009) شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، ط 2 ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- السعيد، كامل، (2011)، شرح الأحكام العامة، قانون العقوبات الأردني دراسة مقارنة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السعيد، مصطفى السعيد، (1962)، الأحكام العامة في قانون العقوبات، ط 4 ،الإسكندرية: دار المعارف.
- سلامة، مأمون محمد، (1979)، قانون العقوبات القسم العام، القاهرة، دار الفكر العربي ..
- السيد جاد، سامح، (1988)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، جرائم الاعتداء على الأشخاص، القاهرة، دار الاتحاد العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشاذلي، فتوح عبد الله ،(2006)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الشاذلي، مصطفى (د. ت)، مدونة قانون العقوبات، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية .
- الشناوي، سمير، (1971)، الشروع في الجريمة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الشواربي، عبد الحميد، (1998)، الشروع في الجريمة في ضوء القضاء والفقه، منشأة المعارف، الإسكندرية
- الشواربي، عبد الحميد (1998)، جريمة الزنا وجريمة الاغتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح والدعارة، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- طنطاوي، إبراهيم حامد (1998)، جرائم العرض والحياء العام، ط 1،المكتبة القانونية، القاهرة.
- عالية، سمير (1998)، شرح قانون العقوبات القسم العام، عمان :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- عبد التواب، معوض، (1985)، الموسوعة الشاملة في الجرائم المخلة بالآداب العامة وجرائم هتك العرض، الإسكندرية :دار المطبوعات الجامعية.
- عبد الستار، فوزية، (1967)، المساهمة الأصلية في الجريمة، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة،
- عوض، عوض محمد (د.ت)، الجاني والمجني عليه في جريمة المواقعة دراسة مقارنة للتشريعين المصري والليبي
- عوض، محمد محي الدين، (1993)، محاضرات في أصول التشريعات في الدول العربية، الرياض: المركز العربي للدراسات المنية والتدريب.
- الفاضل، محمد، (1965)، المبادئ العامة في قانون العقوبات، ط 4،دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
- فرج، هشام عبد الحميد، (2005) الجريمة الجنسية، لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطلب الشرعي"، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- فودة، عبد الحكم، (1994)، الجرائم الماسة بالآداب العامة والعرض في ضوء الفقه وقضاء النقض، القاهرة: دار الكتب القانونية.
- فودة، عبد الحكم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- فوده، عبد الحكيم، (1997)، جرائم العرض في قانون العقوبات، بحث عملي في ضوء الفقه وقضاء القانون، الإسكندرية :دار المطبوعات الجامعية.
- القاطرجي، نهى، (2003)، جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط 1،بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- القاموس المحيط، للفيروز أبادي محمد بن يعقوب، (2009)، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة.
- القهوجي، علي عبد القادر، (2008)، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

- الكساسبة، فهد يوسف، 2010، وظيفة العقوبة ودورها في إصلاح والتأهيل، ط 1 ،عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أمون، محمد سلامة، (1979)، قانون العقوبات، القسم العام، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مجدوب، أحمد، (1989)، اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- محمد، عوض (د.ت)، قانون العقوبات القسم العام، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية .
- المحمدي، حسنين، (2006)، القتل بسبب الزنا بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- محمود، إبرهيم إسماعيل، (1945)، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات المصري، الطبعة الأولى، مكتبة عبدالله وهبة، مطبعة الاعتماد.
- محمود، محمد زكي، (1967)، آثار الجهل والغلط في المسؤولية الجنائية، د.ط، دار الفكر، القاهرة.
- المرصفاوي، حسن صادق (1991)، المرصفاوي في قانون العقوبات، القسم الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- مصطفى، صالح، (1963)، الجرائم الخلقية دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- مصطفى، محمود محمود، (1984)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، مطبعة جامعة القاهرة - القاهرة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، رباب العين، 2/594.
- مليجي، محمد عبد السلام، (2002)، جريمة الاغتصاب في القوانين الوضعية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية- القاهرة .
- نبيه، نسرين عبد الحميد، (2012)، السلوك الإجرامي الجنسي، ط 1،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

- نجم، محمد صبحي، (1991)، قانون العقوبات القسم العام (النظرية العامة للجريمة)، عمان: دار الثقافة.
- النمر، عزت، (1984)، جرائم العرض في قانون العقوبات المصري، ط 1،بيروت : الدار العربية للموسوعات.
- نمور، محمد سعيد، (2002)، شرح قانون العقوبات، الجزء الثاني، الجرائم الواقعة على الأموال، د ط، دار الثقافة، عمان .
- نمور، محمد سعيد، (2013) شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجزء الأول، الجرائم الواقعة على الأشخاص، دار الثقافة، عمان، الطبعة السادية.
- نمور، محمد سعيد، (2015)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الجزء الأول، الجرائم الواقعية على الأشخاص، الطبعة السادسة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هرجة، مصطفى مجدي، (1995)، التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، ط 3،نادي القضاة- القاهرة

الكتب العامة:

- البغال، سيد من، (1973)، الجرائم المخلة بالآداب فقهاً وقضاء ،الطبعة الثانية، رقم، 6.

- المجالي، نظام توفيق -الجريمة المستحيلة، دراسة حول مدى اعتبارها من نماذج الشروع المعاقب عليه قانونا /الموسوعة القانونية العربية

أثر التسويق الإلكتروني على المبيعات في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا

عبير بكرى سرالختم / جامعة الملك خالد
سلوى درار عوض / جامعة الملك خالد
علوية سعيد عثمان / جامعة الامام محمد بن سعود
المملكة العربية السعودية

ملخص البحث :

مع بداية ثورة المعلومات والعصر الرقمي وإنتشار التقنيات الحديثة والتطور المتسارع في الإتصالات وإنتشار الإنترنت وتأثيره المباشر على كافة مجالات الحياة الأكاديمية والإجتماعية ، والإقتصادية ، ومختلف المجالات . بدأ الجميع يتجه إلى الإقتصاد الرقمي معتمدين في ذلك على مدى قوة إنتشار التقنية والإنترنت في العالم أجمع بحيث أصبحت المعلومات أهم ثروة وقوة لإقتصاديات الدول . وإتجهت المؤسسات التجارية إلى إستخدام التسويق الإلكتروني في الوصول الى المستهلكين ،

وفي هذا البحث سنتناول مدى مساهمة التسويق الإلكتروني في التخفيف عن الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا (كوفيد-19) في المؤسسات التجارية وأنواع التسويق الإلكتروني ، وتوضيح مميزات التسويق الإلكتروني والتي تتمثل في إنخفاض التكلفة مقارنة بالتسويق التقليدي .

أهم النتائج :-

1/ يعتبر التسويق الإلكتروني بديل جيد للحد من الآثار الإقتصادية لجائحة كرونا.

2/ عمليات البيع عبر الإنترنت توفر تنوعاً أكبر في المنتجات في ظل جائحة كرونا

3/ إستخدام التسويق الإلكتروني يؤدي إلى قيام الشركات بأداء عملها بمهنكة عالية في ظل جائحة كرونا .

4/ إعتمدت معظم الشركات على التسويق الإلكتروني للحد من الآثار الإقتصادية لجائحة كرونا .

5/ التحول الى التسويق الإلكتروني يؤدي إلى توسيع خيارات المستهلك للشراء في ظل جائحة كرونا.

6/ ساهم التسويق الإلكتروني في تعزيز التواصل والتفاعل بين المستهلكين والشركات في ظل جائحة كرونا .

أهم التوصيات :-

1/ تطوير برامج تسويق إلكتروني تهتم بمختلف شرائح المجتمع كل على حده ، وتقديم الخدمات على حسب كل فئة لتلبية حاجاتهم .

2/ إنشاء برامج تعمل على تطوير طرق معالجة شكاوي العملاء بصورة سريعة لنيل ثقتهم من أجل ضمان ولائهم للمؤسسات التجارية .

3/ إعداد بحوث تسويقية متعلقة بخدمة الزبائن بصفة دورية ومستمرة لمعرفة كل تطلعاتهم وتحقيق رغباتهم التسويقية بجودة عالية .

4/ البحث بصورة مستمرة عن أكثر وسائل الإتصالات فعالية من أجل تطوير التسويق الإلكتروني في المؤسسات التجارية .

Research Summary:

With the beginning of the information revolution, the digital age, the spread of modern technologies, the rapid development of communications, the spread of the Internet and its direct impact on all areas of academic, social, economic, and various fields of life. Everyone started heading to the digital economy, relying on the strength of technology and the Internet around the world, so that information became the most important wealth and power for the economies of countries. And commercial enterprises have tended to use e-marketing to reach consumers In this research, we will address the extent of e-marketing's contribution to mitigating the economic effects of the Corona pandemic (Covid-19) in commercial enterprises and types of e-marketing, and explain the

advantages of e-marketing, which is the lower cost compared to traditional marketing.

Main results: -

1 / E-marketing is a good alternative to limit the economic impacts of the Corona pandemic.

2 / Online sales provide greater product diversity in light of the Corona pandemic

3 / The use of electronic marketing leads to companies performing their work professionally in light of the Corona pandemic.

4 / Most companies have relied on e-marketing to limit the economic impacts of the Corona pandemic.

5 / The shift to electronic marketing leads to an expansion of consumer buying options in light of the Corona pandemic.

6 / E-marketing has contributed to enhancing communication and interaction between consumers and companies in light of the Corona pandemic.

The most important recommendations: -

1 / Developing e-marketing programs that are concerned with various segments of society separately, and providing services according to each category to meet their needs.

2 / Establishing programs that work on developing methods of quickly handling customers' complaints in order to gain their confidence in order to ensure their loyalty to commercial enterprises.

3 / Preparing marketing research related to serving customers on a regular and continuous basis to know all their aspirations and achieve their marketing desires with high quality.

4 / Continuous search for the most effective means of communication in order to develop e-marketing in commercial enterprises.

الدراسات السابقة :-

1/ دراسة أحمد قايد بن زاف-الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية-2019م .

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل التجارة الإلكترونية وذلك من خلال التطرق إلى ماهية التجارة الالكترونية ، ماهية المحاسبة ، أثر التجارة الإلكترونية على المحاسبة .

إشكالية البحث :

يعد الإطار المفاهيمي للمحاسبة والذي أنشئ في ظل بيئة التجارة التقليدية كافياً ويمكن تطبيقه في ظل بيئة التجارة الإلكترونية .

النتائج المتوصي إليها:-

من أهم النتائج المتوصي إليها أن التجارة الإلكترونية تعم في بيئة غير ملموسة وفريدة من نوعها وتفتقد إلى التوثيق المستندي نظراً لتلك البيئة الفريدة التي تفتقد إلى التوثيق المستندي فان مهنة المحاسبة تواجه عدد من المشاكل منها عدم وجود آلية محددة للإعتراف بالإيرادات المتولدة عبر التجارة الإلكترونية ، عدم وجود آلية محددة للتخصيص الضريبي .

2/دراسة حسان محمد نحافظ- أسلوب البيع المباشر بالنظم الإلكترونية وأثره على المستهلكين لسعوديين بمدن " الرياض ، جدة ، الدمام " -جامعة الطائف المملكة العربية السعودية :

3/ دراسة أزهد عبدالحميد- الريادة في البيع الالكتروني وزيادة فاعلية الأداء التسويقي لمنظمات الاعمال-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -2013م :

تشهد بيئة الاعمال متغيرات متسارعة نتيجة لتطور التكنولوجيا ، وخصوصاً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، تفرض هذه التطوارت على منظمات الاعمال المواكبة المستمرة ، والتكيف لها تنظيماً واداءاً ، بما يجعلها قادرة على البقاء والاستمرار والنمو. ان احد اهم هذه التطوارت هي في الاستخدامات الجديدة في اساليب البيع والتسويق ، الامر الذي يفرض على منظمات الاعمال ان تسارع في فهم واستيعاب هذه الاساليب الجديدة ،وتغير وتعدل مايمكن في بنائها التنظيمي .

ولذلك تم في هذه الدراسة تناول طرق واساليب البيع الالكترونية ،ومايمكن ان تحققه للمنظمات التي تستخدمه من تخفيض في التكاليف وزيادة في المبيعات والارباح ،ورفع في انتاجية المنظمة وانتاجية العاملين فيها . وعلى اساس اهداف الدراسة التي وضعت ، تم اقتراح عدة توصيات يمكن لمنظمات الاعمال الاستفادة منها في اداء انشطة التسويق والبيع ،وعدم ضياع الفرص التسويقية ومن ثم الارتقاء بمستوى إنتاجية العاملين في القوة البيعية .

4/ دراسة صاولي مراد –البنوك الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية دراسة قياسية حول التجربة الجزائرية –الجزائر :

إن دراسة التعاملات والأنظمة الخاصة بالنقد الآلي البنكي في الجزائر تسمح بمعرفة البيئة النقدية وقواعدها والشبكة المسيرة لكل هذه التعاملات والعمليات ألا وهي شركة النقد الآلي ما بين البنوك ، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، في هذا الإطار يتطلب تفعيل التجارة الالكترونية، تتبع تطور وسائل الدفع الالكترون خلال تطور استعمال البطاقات البنكية باختلاف أشكالها وأنواعها، والمتمثلة في بادئ الأمر في خدمات السحب، لتليها عمليات الدفع بواسطة البطاقات البنكية الدولية ، بعد ذلك خلصت الدراسة إلى إسقاط هذا الجانب النظري على واقع التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال استخدام نموذج قياسي من خلال لسياسات المصارف الالكترونية وأثرها على التجارة الالكترونية في الجزائر .

5/ دراسة ماجد ملحم–أهمية ومعيقات توظيف التجارة الالكترونية من قبل قطاع الاعمال في محافظة الخليل وسبل تطويرها– أبحاث اقتصادية وإدارية –فلسطين– 2017

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التجارة الالكترونية لقطاع الاعمال الفلسطيني والتعرف على أهم معوقاتها والسبل الواجب اتباعها لتوظيفها وتطويرها من وجهة نظر قطاع الاعمال في محافظة الخليل، وتوصلت هذه الدراسة الى نتيجة رئيسية وهي وجود مشاكل ومعوقات تحول دون إنتشار التجارة الالكترونية في فلسطين، وكان من أهم هذه المعوقات هو التركيز على الاعمال التقليدية، وعدم توفر قاعدة سليمة واستراتيجية واضحة لتبني التجارة الالكترونية في المنشآت الفلسطينية. وكانت اهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي ضرورة سن قوانين وتشريعات لتنظيم التجارة الالكترونية.

شكر خاص

تشكر الباحثات جامعة الملك خالد ممثلة في عمادة البحث العلمي لدعمها هذا البحث

الإطار المنهجي :

مقدمة عن البحث:

في ظل السعي الدؤوب للمجتمع للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا إتجهت المؤسسات التجارية للتسويق الإلكتروني في ظل التطور الكبير في عالم التكنولوجيا والإنترنت وثورة المعلومات الهائلة التي باتت تسيطر على جميع قطاعات الأعمال في العالم وبشكل خاص المؤسسات التجارية ، وبسبب التنافس الشديد إتسع نطاق إستخدام التسويق الإلكتروني لكسب ثقة المستهلكين من خلال التوسع التكنلوجي إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة كان من الصعب الولوج إليها في ظل التجارة التقليدية ، لأن ممارسة التسويق عبر الانترنت يجعل السلع والخدمات متاحة لأكبر عدد ممكن من المستهلكين ، كما انه أوجد منتجات وخدمات جديدة ، الأمر الذي زاد من خيارات المنتجات المعروضة للمستهلكين .

أهمية البحث :

هذا البحث يأخذ أهميته من الدور الذي يلعبه التسويق في المجتمع ككل ، وبالاخص التسويق الالكتروني الذي ساهم في التقليل من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا ، وذلك من خلال إستخدام مختلف أنواع الوسائط الاجتماعية التي تتيح سهولة التعامل مع كل الأطراف التسويقية .

سيعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن استخدام أسلوب العمل الميداني في شركتي ام تي ان و سيرياتل للاتصالات ،وجمع البيانات عن طريق الاستبانة، ويتضمن البحث المتغيرات المستقلة و التابعة و الوسيطة، و بالتالي تتمثل أهمية البحث في اختبار هذه الفرضيات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على التسويق الالكتروني ومعرفة أنواعه ووظائفه ، والدور الذي لعبه في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا .

مشكلة البحث:

من المعروف بأن التسويق الالكتروني يمثل تخطيط وتنفيذ الفعاليات التسويقية المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي للخدمة وذلك للإيفاء بحاجات العملاء ورغباتهم

وتحقيق أهداف الشركات من خلال التقنيات المستخدمة أو عبر شبكة الإنترنت، وهذا يوسع المفهوم التقليدي للتسويق من فعالياته وأدواته التقليدية إلى الفعاليات الجديدة التي تستفيد من الانترنت كتقنية تسويقية ذات خصائص مميزة تعكس كل فعاليات المزيج التسويقي.

ويمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

هل يوجد أثر للتسويق الالكتروني للحد من الآثار الإقتصادية لجائحة كرونا ؟

هل يؤثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين ؟

هل التسويق الالكتروني كان على قدر توقعات المستهلكين ؟

فرضية البحث :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الإلكتروني والحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا (كوفيد-19) .

الإطار النظري :

المقدمة :

يشهد العالم أجمع تغيير هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ، حيث كانت المجتمعات في السابق تعتمد فقط على المبيعات التقليدية عن طريق إجراء عمليات البيع والشراء بصورة مباشرة ، وإعتبار المبيعات الإلكترونية نوع من أنواع الرفاهية ، ولكن بعد ظهور جائحة كرونا أصبح من إبجديات الحياه اليومية في المجتمعات التسوق عبر الانترنت ، وصار مفهوم الشراء عبر الإنترنت من أسهل الوسائل للشراء ولترويج السلع والخدمات من قبل المؤسسات التجارية ، وقد إستطاعت العديد من المجتمعات تغيير سلوك المستهلك وجعله يتجه للتسويق عبر الانترنت عبر شراء المبيعات التي يحتاجها لتوفير الوقت والجهد عبر التسوق الآمن ، ومما لا شك فيه أن أهمية التسوق الالكتروني أصبحت ذات تأثير كبير لتطور ونمو المؤسسات التجارية وتسويق المنتجات بشكل عام .

يعد مفهوم التسويق الالكتروني من المفاهيم الجديدة والمبتكرة في عالم التسويق .

ترى الباحثات ان التسويق الالكتروني هو عبارة عن الإستخدام الامثل للتقنيات الرقمية المتمثلة في وسائل الانترنت المختلفة مثل وسائل التواصل الاجتماعي بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لإيجاد طرق تواصل مختلفة مع المستهلكين ولتلبية حاجات الاسواق المستهدفة وتقديم السلع والخدمات الى العملاء .

وتعتبر عملية التسوق الإلكتروني من أهم الانشطة التي تساعد على الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا ، وفي ظل بيئة غير مستقرة صحياً إتجهت المجتمعات للتسوق الإلكتروني نسبة للتطور الهائل الذي طرأ على هذا القطاع ، بالإضافة الى نمو الوعي لدى الأفراد ، وفهم المؤسسات الاقتصادية لتطلعات زبائنها و تلبيتها لهم من أجل إستقطابهم وكسبهم على المدى الطويل ، وفي ظل التطورات التكنولوجية يمكن القول ان المبيعات الإلكترونية أصحبت ذات أهمية بالغة لتقليل الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا (كوفيد-19) .

مفهوم التسويق :

التسويق هو المفتاح لتحقيق أهداف المؤسسات ، ويشمل تحديد الاحتياجات والرغبات للسوق المستهدفة ، والحصول على الرضا المرغوب بفعالية وكفاءة أكثر من المنافسين ، والتسويق لايقتصر على السلع المادية الملموسة ، وإنما يمتد ليشمل الخدمات غير الملموسة والأفكار والأماكن والأشخاص (مروة شبل،خالد بطي2012م) .

ويعرف التسويق بأنه ذلك النشاط الذي يحكم التدفق الاقتصادي للسلع والخدمات للمستهلكين بما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع (أحمد بن مويزة2019م) .

والتسويق هو تقديم السلع والخدمات للأشخاص المناسبين وفي الوقت المناسب والمكان المناسب، وبالسعر المناسب وبمزيج تسويقي وترويجي مناسب وفعال (طلعت،ياسر،طارق2005م) .

ويعتبر التسويق الإلكتروني من أهم التغييرات التي حدث في مجال التسويق ، ويعرف التسويق بأنه تقديم السلع والخدمات المناسبة للأشخاص المناسبين وفي الوقت

المناسب والمكان المناسب وبالسعر المنافس وبمزيج تسويقي وترويجي مناسب فعال (طلعت أسعد عبدالحميد،ياسر الخطيب،طارق خزندار2005م) .

التسويق الإلكتروني يقصد به الإستخدام الصحيح للإنترنت وشبكات الاكسترانت والانترانت والاتصالات السلكية واللاسلكية في عمليات ماقبل إنتاج السلع وتقديم الخدمات وأثناءها وبعدها ، وذلك بهدف تحقيق رضا المستهلك والعميل (بشير العلاق-2019م) .

ترى الباحثات أن التسويق الإلكتروني أصبح ذا أهمية كبيرة في عصرنا الحالي ، فمن خلاله تقوم المؤسسات بتلبية حاجات الافراد وتطلعاتهم من خلال إتاحة الخيارات المتعددة للمنتجات وبما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، فمعظم المؤسسات الاقتصادية بعد جائحة كرونا إتجهت إلى التسويق الإلكتروني لخلق شبكة تواصل مع المحيط الخارجي لها بتصريف منتجاتها وخدماتها وإشباع رغبات عملائها وإيجاد أسواق جديدة لها .

أنواع التسويق الإلكتروني :

1/ التسويق الخارجي : وهو مرتبط بوظائف التسويق التقليدية كتصميم وتنفيذ المزيج التسويقي (المنتج-السعر-التوزيع-الترويج) .

2/ التسويق الداخلي : وهو مرتبط بالعاملين داخل المؤسسة ، حيث أنه يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات فعالة لتدريب العاملين وتحفيزهم للاتصال الجيد بالعملاء ، ودعم العاملين للعمل كفريق يسعى لإرضاء حاجات ورغبات العملاء ، فكل فرد في المؤسسة يجب ان يكون موجه في عمله بالعملاء .

3/ التسويق التفاعلي : وهو مرتبط بفكرة جودة الخدمات والسلع المقدمة للعملاء ، وتعتمد بشكل أساسي ومكثف على الجودة والعلاقة بين البائع والمشتري .

ومفهوم التسويق الإلكتروني لايختلف عن هذه المفاهيم التقليدية للتسويق إلا فيما يتعلق بوسيلة الإتصال بالعملاء ، حيث التسويق الإلكتروني على شبكة الانترنت كوسيلة إتصال سريعة وسهلة وقليلة التكلفة (رائد محمد2011م) .

وظائف التسويق الالكتروني : (أمير حيدر2015م)

يضم التسويق الالكتروني وظائف عديدة ومتنوعة لها مهام مختلفة فهناك وظيفة الاتصال وإقامة علاقة مستمرة مع العملاء ، ووظيفة البيع الالكتروني ووظيفة توفير محتوى أو مضمون من اشياء معينة ، وظيفة توفير شبكة أعمال وفقاً لموقع شركات التسويق الالكتروني ، وهناك خدمات تقدمها للعملاء ومنها البريد الالكتروني ،ويتم من خلاله عرض الخدمة او المنتج عن طريق رسائل الايميل للجمهور ، وتقديمها وإرسالها لزبائن محتملين عبر الانترنت ، كما تعرض حلولاً للتحليل والاحصاء تتعلق بنتائج الحملة الدعائية بالبريد الالكتروني ، وعصر الثورة الالكترونية اصبح الوصول الى المستهلك وإرضائه أقرب من حبل الوريد ، ويمكن الوصول اليه عن طريق الانترنت ،وأصبح التخاطب مع العملاء مباشرة أمر عادي لايستلزم الإستعانة بالوسطاء والوكالات المتخصصين والمشاركين ، ومن هذا المنطق أصبحت وظيفة التسويق أخطر وأصعب ، لان الإحتكاك مع عامل متغير أو عنصر متحرك المشاعر وتجدد نطاقات المستهلكين يستوجب ديناميكية العمل في التفكير والاستراتيجية التسويقية ، ومن ثم تغيير دائم وحركة مستمرة في الاساليب والإجراءات والطرق التسويقية المتبعة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولاً –منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. الذي يسعى إلى وصف خصائص العينة ومتغيرات الدراسة وتحليلها ، بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة .

ثانيًا –مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة ان تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة وتم تطبيقها على كلية المجتمع بجامعة الملك خالد ويتكون مجتمع البحث من خريجي محاسبة وإدارة حيث بلغ عددهم (60 فرد).

جامعة الملك خالد:

ثالثاً: أداة البحث:

إعتمدت الباحثة على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث.

إحتوت الإستبانة على قسمين رئيسين:

1/ القسم الاول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث.

2/ القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة طلب من أفراد عينة البحث أن إستجابتهم عن ماتصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومن تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث.

رابعاً: صدق وثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من صدق الإستبانة من خلال الآتي:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

عرض الباحث الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بمجالات المحاسبة، الإدارة والإحصاء وجرى أخذ الآراء كافة التي اتفق عليها المحكمون.

إجراءات ثبات فقرات الاستبانة:

استخدمت الباحثة أسلوب كرونباخ ألفا (Cronbach – Alpha) لإختبار مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن آراء عينة الدراسة حيث كانت قيمة معامل الثبات0.94 وهي نسبة أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو 0.70 مما يعني توفر درجة كبيرة من الثبات وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

خامساً: الاساليب الإحصائية المستخدمة:

للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تم إستخدام البرنامج الاحصائي spss

تحليل البيانات وإختبار فرضيات:

خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر :-

العمر	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
من 18 إلى 25	44	%73.3	1
من 26 إلى 30	10	%16.7	2
فأعلى من 31	6	%10	3
الجملـــة	60	%100	

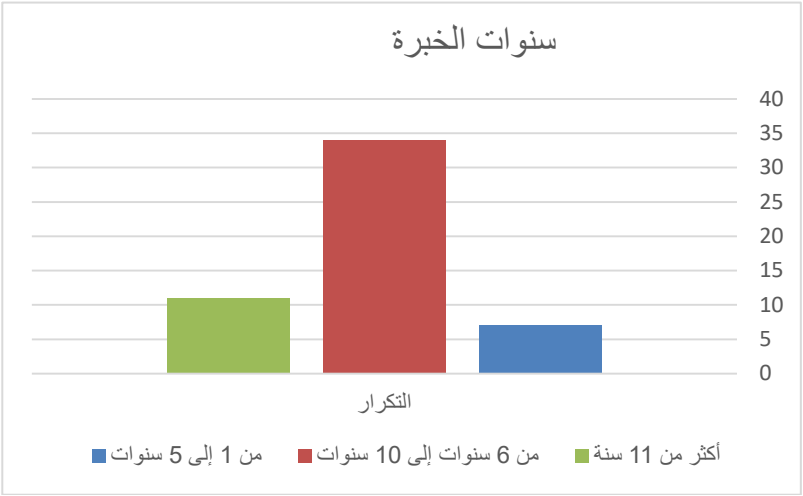

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية برنامج إكسل 2021م

حيث نلاحظ أن (44) فردا وبنسبة (73.3%) من المبحوثين (من 18 إلى 25سنة)، وأن (10) أفراد وبنسبة (16,7%) من المبحوثين (من 26 سنة إلى 30)، وأن (6) أفراد وبنسبة (10%) من المبحوثين (أعلى من 31 سنة) مما يدل على أن معظم المبحوثين من الفئة الشبابية.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص :-

التخصص	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
محاسبة	25	%41.7	1
إدارة	35	%58.3	2
الجملـــة	60	%100	

حيث نلاحظ أن (25) فردا وبنسبة (41.7%) من المبحوثين تخصصهم محاسبة، وأن (35) فردا وبنسبة (58.3%) من المبحوثين من خريجي إدارة .....

إختبار الفرضية:

إستخدمت الباحثة في هذا الجانب على إختبار فرضية الدراسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة لإختبار مدى قبول أو رفض الفرضية، حيث أن نتائج ومؤشرات إختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مدى مساهمة التسويق الألكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا (كوفيد -19)، موضحة بالجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (3) إختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لفرضية البحث

يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التحول للتسويق الألكتروني وبين الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا المالية).

العبارة	قيمة(كاي تربيع)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	المتوسط الحسابي	دلالة الفروق
1/يعتبر التسويق الإلكتروني بديل جيد للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا.	**63.067**	3	0,000	4.58	توجد فروق
2/ /عمليات البيع عبر الانترنت توفر تنوعاً أكبر في المنتجات في ظل جائحة كرونا	23.700	2	0,000	4.45	توجد فروق
3/ من مميزات التسويق الإلكتروني توفير منتجات غير موجودة في الأسواق المحلية.	40.933	3	0,000	4,37	توجد فروق
4/التسويق الإلكتروني يوفر منتجات وخدمات أرخص في ظل جائحة كرونا	46.833	4	0,000	4.12	توجد فروق
5/ تتميز المبيعات الإلكترونية بالجودة العالية.	50.333	4	0,000	3.00	توجد فروق
6/ يوفر التسويق الإلكتروني خيارات أفضل للإختيار في ظل جائحة كرونا.	52,800	3	0,000	4.45	توجد فروق
7/ إستخدام التسويق الإلكتروني يؤدي الى قيام الشركات بأداء عملها بمهنكاة عالية في ظل جائحة كرونا .	42.276	3	0,000	4.37	توجد فروق
8/ إعتمدت معظم الشركات على التسويق الإلكتروني للحد من الآثار الإقتصادية لجائحة كرونا	39.067	3	0,000	4,33	توجد فروق
9/ التحول الى التسويق الإلكتروني يؤدي الى توسيع خيارات المستهلك للشراء في ظل جائحة كرونا.	48.667	3	0,000	4,40	توجد فروق
10/ يساعد الإعتماد على التسويق الالكتروني في التقليل من مخاطر جائحة كرونا.	81.833	4	0,000	4,45	توجد فروق
11/ إن الالتزام بالتحول الى المبيعات الإلكترونية يطور العلاقة بين المستهلكين والشركات التجارية.	22.900	2	0,000	4,43	توجد فروق
12/ ساعد التسويق الإلكتروني على الاحتفاظ بالعملاء في ظل جائحة كرونا	27.100	2	0,000	4,45	توجد فروق
13/ إن التحول الى المبيعات الإلكترونية كاؤدي إلى تحسكن	52.333	4	0.0000	4,23	توجد فروق

الأداء المالي في ظل جائحة كرونا .					
14/تم توفير الإحتياجات الضرورية من خلال المبيعات الالكترونية في ظل جائحة كرونا.	52.400	3	0.000	4.43	توجد فروق
15/ ساهم التسويق الالكتروني في تعزيز التواصل والتفاعل بين المستهلكين والشركات في ظل جائحة كرونا	28,300	2	0,000	4,52	توجد فروق

يوضح الجدول رقم (3) أن جميع قيم كاي تربيع أقل من مستوى الدلالة (0,05) وبناءأ على ذلك فإن المتوسطات الحسابية دالة إحصائيا وإن إستجابات أفراد العينة لم تصل لدرجة الحياد المعروفة وأيضا من خلال التحليل تم ملاحظة أنه هنالك فروق إحصائية للفرضية وبذلك تقبل الفرضية وأن العينة توافق على محتوى المحور. وحظيت الفقرة رقم (1) على التكرار الأول ونصها (يعتبر التسويق الألكتروني بديل جيد للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا) وكانت الفقرة ذات التكرار الأخير رقم (3) ونصها (تتميز المبيعات الإلكترونية بالجودة العالية).

النتائج والتوصيات:

من خلال عرض وتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج:

1/يعتبر التسويق الألكتروني بديل جيد للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كرونا.

2/عمليات البيع عبر الانترنت توفر تنوعاً أكبر في المنتجات في ظل جائحة كرونا .

3/ من مميزات التسويق الإلكتروني توفير منتجات غير موجودة في الأسواق المحلية

4/التسويق الألكتروني توفر منتجات وخدمات أرخص في ظل جائحة كرونا

5/ تتميز المبيعات الإلكترونية بالجودة العالية.

6/ يوفر التسويق الإلكتروني خيارات أفضل للإختيار في ظل جائحة كرونا.

7/ إستخدام التسويق الإلكتروني يؤدي الى قيام الشركات بأداء عملها بمهنكة عالية في ظل جائحة كرونا .

8/ إعتمدت معظم الشركات على التسويق الإلكتروني للحد من الآثار الإقتصادية لجائحة كرونا .

9/ التحول الى التسويق الإلكتروني يؤدي الى توسيع خيارات المستهلك للشراء في ظل جائحة كرونا.

10/ يساعد الإعتماد على التسويق الالكتروني في التقليل من مخاطر جائحة كرونا.

11/ إن الالتزام بالتحول الى المبيعات الإلكترونية يطور العلاقة بين المستهلكين والشركات التجارية.

12/ ساعد التسويق الإلكتروني على الاحتفاظ بالعملاء في ظل جائحة كرونا .

13/ إن التحول الى المبيعات الإلكترونية كؤدي إلى تحسكن الأداء المالي في ظل جائحة كرونا .

14/تم توفير الاحتياجات الضرورية من خلال المبيعات الالكترونية في ظل جائحة كرونا.

15/ ساهم التسويق الالكتروني في تعزيز التواصل والتفاعل بين المستهلكين والشركات في ظل جائحة كرونا .

ثانيا: التوصيات:

1/ تطوير برامج تسويق إلكتروني تهتم بمختلف شرائح المجتمع كل على حده ، وتقديم الخدمات على حسب كل فئة لتلبية حاجاتهم .

2/ التنويع في الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التجارية لجذب المستهلكين بطرق مختلفة .

3/ إنشاء برامج تعمل على تطوير طرق معالجة شكاوي العملاء بصورة سريعة لنيل ثقتهم من أجل ضمان ولائهم للمؤسسات التجارية .

4/ إعداد بحوث تسويقية متعلقة بخدمة الزبائن بصفة دورية ومستمرة لمعرفة كل تطلعاتهم وتحقيق رغباتهم التسويقية بجودة عالية .

5/ البحث بصورة مستمرة عن أكثر وسائل الإتصالات فعالية من أجل تطوير المؤسسات التجارية .

6/ تدريب العاملين في مجال التسويق على قوة الإقناع والقدرة على تكوين الصداقات مع المستهلكين وتعزيز الثقة بالنفس لديهم لمواجهة المشاكل التي تواجههم أثناء أدائهم لعملهم .

7/ ضرورة إجراء الدراسات وإستطلاعات الرأي العام بصفة دورية للمستهلكين لمعرفة وقياس مستوى درجات الرضا لديهم .

8/ الإهتمام أكثر بالجانب الترويجي والتنويع بين مختلف عناصر المزيج التسويقي لجذب مستهلكين جدد ولتعريفهم على خدمات المؤسسة التجارية

المراجع

1. طلعت أسعد عبدالحميد،ياسر الخطيب،طارق خزندار-سلوك المستهلك المفاهيم المعاصرة والتطبيقات-2005م .
2. مروة شبل عجيزة،خالد بطي الشمري- التسويق الإلكتروني في العالم العربي-2012م .
3. على الزعبي،احمد صالح النصر- التسويق الإلكتروني في القرن الواحد والعشرين
4. رائد محمد عبد ربه- التسويق الإلكتروني-الجنادرية للتوزيع-الأردن-2011م .
5. أحمد بن مويزة-إعداد إستراتيجية التسويق وعملياتها-دار البازوري للنشروالتوزيع-2019م .
6. أحمد امجدل-مبادئ التسويق الإلكتروني-كنوز المعرفة-الأردن-2014م .

الدراسات السابقة :

1. دراسة أحمد قايد. بن زاف-الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية-2019م .
2. دراسة حسان محمد نحافظ- أسلوب البيع المباشر بالنظم ألالكترونية وأثره على المستهلكين لسعوديين بمدن " الرياض ، جدة ، الدمام " -جامعة الطائف المملكة العربية السعودية :
3. دراسة أزهد عبدالحميد- الريادة في البيع الالكتروني وزيادة فاعلية الأداء التسويقي لمنظمات الاعمال-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -2013م :
4. دراسة صاولي مراد -البنوك الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية دراسة قياسية حول التجربة الجزائرية -الجزائر :
5. دراسة ماجد ملحم-أهمية ومعيقات توظيف التجارة الالكترونية من قبل قطاع الاعمال في محافظة الخليل وسبل تطويرها- أبحاث اقتصادية وإدارية -فلسطين-2017

مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة

The Extent of Accountants Awareness of Standards Application Guidance of Sustainability Accounting

نهار سعد مطلق المطيري

الملخص

هدف البحث الى التعرف على مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتي تشمل ابعادها (القابلية للتطبيق ، والتوافق والمطابقة للمعايير وحدود الإبلاغ و صياغة التقارير و الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد).تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في تنفيذ الدراسة، واستخدم الاستبيان في جمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة المتمثل في المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية، حيث يبغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (82) مثلوا المحاسبين عينة الدراسة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان هناك ادراك لدى المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بارشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة، الا ان هذا الادراك كان بدرجة متوسطة بشكل عام، كما ان هناك تفاوت في مستويات الادراك لكل بعد.

اوصت الدراسة بحث الإدارات العليا في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بالاهتمام بتحسين ادراك وفهم المحاسبين للارشادات المتعلقة بمعايير ممارسة محاسبة الاستدامة ، وذلك من خلال عقد الدورات والندوات المتخصصة في هذا المجال، وان يقوم المحاسبين بمتابعة النشرات الحديثة التي تصدر من الجهات والمنظمات المهنية المتخصصة والعالمية في مجال محاسبة الاستدامة لتحسين ادراكهم ومعرفتهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: ارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة، الشركات الصناعية المساهمة الكويتية.

مقدمة

هناك سعي على مستوى العالم لتحقيق التقدم والرفاهية بمستوى عالٍ، مما أدى ذلك إلى ظهور استخدامات الحقت أضرارا بالموارد المتاحة ، ولتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئة، كان لا بد من وضع خطط وقواعد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية ؛مما يؤدي ذلك لإحداث نمو اقتصادي وبالتالي حماية البيئة والحد من الاستنزاف الكبير لخيراتها.(الحسن، 2015) .

وفي ضوء المطالب الدولية والمجتمعية للحصول على مزيد من المعلومات حول الأداء البيئي والاجتماعي الذي تقدمه الجهة وكذلك الأداء الاقتصادي ، فقد أدى ذلك إلى دمج نوع جديد من التقارير يسمى تقارير الاستدامة نتيجة تطوير التقارير المالية في في ضوء بيئة الأعمال الحديثة ، وأصبح هناك إعداد لتقارير محاسبة الاستدامة ، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، واعتبرت قاعدة لأي كيان يتطلب الممارسة المسؤولة ، واصبحت هذه التقارير مهمة لأصحاب المصلحة والعملاء والمقرضين والمستثمرين والموردين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وظهردور أساسي للمحاسبة والإفصاح عن الاستدامة في هذه التقارير ومعلوماتها المحاسبية المالية وغير المالية لتلبية متطلبات المستخدمين من أجل اتخاذ قرارات عقلانية (Montiel ,et al,2014,140)

مشكلة الدراسة

بالرغم من توفرمعايير الارشادات التطبيقية حول أسلوب المحاسبة والافصاح عن عضايا وانشطة الاستدامة في المؤسسات المختلفة، إضافة الى رغبة إدارات الشركات وسعيها، لاظهر صورتها المناسبة من حيث التزامها بمتطلبات الاستدامة، الا ان المحاسبة عن الاستدامة والافصاحات من خلال تقارير الاستدامة لا زالت متواضعة. وبالرغم من اهتمام الجهات المهنية واشركات المؤيده لضرورة المحاسبة والإفصاح عن الاستدامة ، والحاجة الى توفير بيانات في شكل تقارير الاستدامة، الا انه لم يكن هناك تبني لدليل

ارشادي محلي معتمد يساعد في توضيح سبل ومكونات وخطوات إعداد واصدار تقارير محاسبة الاستدامة(سدر،2020). الا ان مجلس معايير محاسبة الاستدامة اصدر قواعد ارشادية تساعد الشركات والمنظمات في توضيح كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة ، الامر الذي يطرح تساؤل حول ادراك المحاسبين وفهم لهذه القواعد كونها المرشد والدليل لهم في كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة.

ويمكن عرض مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما مدى ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق .
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ .
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعد صياغة التقارير.
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

اهداف الدراسة

- التعرف على مدى ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق .
- الكشف عن مدى ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.
- بيان مدى ادراك المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ .
- معرفة مدى ادراك المحاسبين لبعد صياغة التقارير .
- الكشف عن مدى ادراك المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

أهمية الدراسة

تتمثل مساهمة هذه الدراسة في تقديم فهم افضل للادارات حول الإرشادات المتعلقة بتطبيق توضيح مستويات الادراك و معايير محاسبة الاستدامة من خلال تعريفهم بمستوى ادراكهم وتعاملهم مع هذه الارشادات، الامر الذي سيعطي الفرصة لهم باتباع هذه الارشادات بصورة افضل، وبالتالي تطبيق معايير محاسبة الاستدامة بدقة، و بما سيحسن من أسلوب عرض تقارير الاستدامه بحيث تصبح تتميز بشموليتها واكتمالها لجميع المعلومات

الواجب عرضها وستتمكن الشركات من إعداد هذه التقارير بطريقة صحيحة، وهذا سيزيد من موثوقية وصحة إعداد وصياغة تقارير الاستدامة وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها بشكل اكبر وفي النهاية اصدار تقارير الاستدامة بجودة عالية.

فرضيات الدراسة

في ضوء أسئلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية

- HO1 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق.
- HO2 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.
- HO3 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ.
- HO4 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد صياغة التقارير.
- HO5 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

الاطار النظري

التنمية المستدامة

عرفت المنظمة العالمية للتقاريرأن التنمية المستدامة بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ،ولتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي: الاستدامة البيئية، والاستدامة الإقتصادية، والإستدامة الإجتماعية ،ولتحقيق الإستدامة يجب الموزانة بين العوامل البيئية والإقتصادية والإجتماعية بشكل متساوي ومتناغم(GRI.2020).

المحاسبة عن التنمىة المستدامة

عرف Gurvitsh & Sidorova (2012 ،21) تقارير الاستدامة بأنها قيام المنشات في دمج الأنشطة الاجتماعية والبيئية بجانب نشاطها الاقتصادي في تقاريرها السنوية أو في صورة منفصلة للتعبيرعن مدى مشاركتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها وتقييم أدائها من قبل جميع اصحاب المصالح.

وعرفت تقارير الاستدامة أيضاً بانها إعلان صريح وواضح من قبل المؤسسات لأصحاب المصالح عن الممارسات التي تقوم بها في جميع أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومدى التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع وإعطاء صورة واضحة عن المخاطر التي تواجهها المنشأة في مسيرتها وتوفير المزيد من الشفافية لعملياتها (Hughen et al., 2014: 58).

تعتبر المحاسبة عن التنمىة المستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لإعداد التقارير المالية، حيث أن التعبير عن الأداء غير المالي يتم قياسه للشركة من خلال قدرة الشركة على المحافظة على المقاييس المتعلقة بالبىئة والاقتصاد والمجتمع، وقد جاء هذا التوجه متماشياً مع التوجه السابق لقياس الأداء غير المالي الذي تناول نظام لتقييم الأداء مستند إلى بطاقة العلامات المتوازنة للأداء الذي تناول محاور أربعة: المحور المالي، ومحور الزبائن، ومحور العمليات والمراحل الداخلية، ومحور التعلم والنمو، ومن الملاحظ أن هذا النظام جاء متماشيا مع متطلبات تطبيق التنمية المستدامة حيث أن محاور الزبائن والعمليات والمراحل الداخلية والتعلم والنمو ما هي إلا مقاييس أداء غير مالي تركز على المجتمع والبيئة من خلال الاهتمام برغبات الزبائن ومتطلباتهم وقدرتهم على الدفع والعمل على التحسين والتطوير في أداء وكفاءة وفاعلية الأداء المقدم من قبل الإدارة والموظفين في سبيل تحقيق الرفاهية للمجتمع والأفراد فيه وضمان ولاء الموظفين والزبائن للشركات لتحقيق الميزة التنافسية والربحية المطلوبة، إلا أن التنمية المستدامة أخذت بعدا أكثر تركيزاً على المجتمع والبيئة (البقمي والبشتاوي ،2014).

على الرغم من أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للمنشأت وتعزيز القيمة السوقية لها إلا أن هناك تباين في الواقع العملي يرجع إلى عدة محددات داخلية وخارجية تؤثر في مستوى الالتزام وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (حسن واخرون،2017).

وقد لوحظ وجود قصور في الافصاح عن تقارير التنمية المستدامة، وذلك لان التقارير المالية التقليدية لم تعبر بصورة كافية عن الابعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر مما قد يؤدى إلى زيادة الطلب على مقاييس

مالية جديدة ومقاييس غير مالية، حيث أن عدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية القوائم المالية، وعلى ضوء ذلك اصبح من الضروري زيادة الافصاح عن التنمية المستدامة في المنشآت وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالقوائم المالية الختامية، وتطوير معايير الاداء في المنشآت بشكل دورى ومستمر لتقويم أدائها المالي والمحاسبي (الحاج،2017).

ويعتبر الإفصاح عن ممارسات الإستدامة من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي كونه يعد أداة اتصال بين المنشأة والمهتمين والأطراف ذات العلاقة ،وهو ممارسة عمليات القياس والإبلاغ وتحقيق المساءلة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بخصوص أداء المنشأة تجاه هدف التنمية المستدامة ،وخاصة فيما يتعلق بالبعد الإقتصادي والبيئي والإجتماعي".(البقمي والبشتاوي، 2014، ص 455) .

إرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة

تم إصدار تفسيرات توضيحية لمعايير من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمية Global Sustainability Standards Board (GSSB)، وهي هيئة مستقلة تقوم بوضع المعايير والغرض منها هو توضيح ما يجب الإبلاغ عنه بموجب متطلبات إعداد التقارير في معايير وفق المنظمة العالمية للتقارير (GRI,2020). و قدم مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) نشرة تضمنت مجموعة من الارشادات التي تساعد الشركات والمنظمات في توضيح كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتقرير عنها وفيما يلي عرض لهذه القواعد الارشادية(SASB,2018)

القابلية للتطبيق Applicability

- وتتضمن توضيحا بان إرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتقرير عنها تشمل معايير أو معايير الصناعة، حيث تم دمج هذا الدليل بالإشارة إليه في كل معيار صناعي ويعتبر جزءاً من المعيار نفسه. كما بينت انه تحتوي معايير الصناعة على موضوعات الإفصاح ومقاييس المحاسبة والبروتوكولات التقنية المرتبطة بها ومقاييس النشاط لكل صناعة، ما لم ينص على خلاف ذلك في البروتوكولات

التقنية ، فإن الإرشادات الواردة هنا تنطبق على التعاريف والنطاق والتنفيذ ، وتجميع وعرض المقاييس المحاسبية. وضمن السياق قدمت معلومات وإرشادات إضافية و تخضع إرشادات تطبيق المعايير للاستحقاق عملية وتحكمها الوثائق التأسيسية

التوافق والمطابقة للمعاييرStandards Conformance

- يستخدم مصطلح "يجب" في جميع أنحاء معايير SASB للإشارة إلى تلك العناصر التي تعكس متطلبات المعايير.
- يستخدم المصطلح "ينبغي" للإشارة إلى التوجيه ، والذي بالرغم من أنه غير مطلوب ، فإنه يوفر نهجًا موصى به لتنفيذ المعيار.
- يستخدم المصطلح "يجوز" أيضًا للإشارة إلى التوجيه غير المطلوب ، ولكنه يوفر نهجًا اختياريًا لتنفيذ المعيار.
- نظرًا لأن استخدام معايير SASB اختياري ، فإن متطلبات المعيار (كما هو موضح ببنود "يجب") ، جنبًا إلى جنب مع الإرشادات الواردة هنا ، تشير إلى تلك الشروط التي

يجب اتباعها حتى يكون الإفصاح متوافقًا مع معيار (معايير) الصناعة المعمول بها.

- تحديد استخدام المعايير

عند الإبلاغ باستخدام معيار SASB ، يجب على الكيان الاستشهاد بمعيار SASB ذي الصلة من أجل أن يكون متوافقًا مع المعيار.

الحذف والتعديلات

تدرك SASB أن الإفصاح الموحد عن معلومات الاستدامة المالية المادية للمستثمرين هو مجال ممارسة جديد نسبيًا ، وقد يكون من غير الممكن الكشف عن بعض المقاييس المحاسبية على المدى القريب لبعض الكيانات، وتشجع الكيانات على إرشادات تطبيق معايير SASB لاستخدام المعايير لتوجيه إفصاحات المستثمرين حتى في حالة حذف و / أو تعديل بعض موضوعات الإفصاح و / أو المقاييس المرتبطة. يجب على الكيان الذي يتجاهل موضوعًا واحدًا أو أكثر من موضوعات الإفصاح و / أو مقاييس المحاسبة الإفصاح عن الإغفال (الإغفالات) ، بالإضافة إلى الأساس المنطقي للحذف (الإغفالات).

على سبيل المثال ، إذا كان موضوع الإفصاح لا ينطبق على نموذج عمل الكيان ، فيجب على الكيان الإفصاح عن حذف الموضوع والمقاييس المرتبطة به بناءً على عدم قابلية التطبيق. وإذا اعتقد الكيان أنه من الضروري تعديل مقياس ما ، فيجب على الكيان الكشف عن حقيقة أن تم تغيير المقياس ، وكذلك الأساس المنطقي للتغيير.

حدود الإبلاغ Reporting Boundaries

يجب أن تشمل حدود التقارير الخاصة الإفصاحات التي تتوافق مع معاييرمحاسبة استدامة جميع الكيانات الأم والفرعية التي تم توحيدها لأغراض إعداد التقارير المالية، وان لا يتم تعديل الإفصاحات الخاصة بالكيانات الموحدة وفقًا لحقوق الأقلية، ويجب استبعاد الكيانات غير الموحدة من حدود التقارير. ومع ذلك ، يجب على الإفصاح عن معلومات حول الكيانات غير الموحدة إلى الحد الذي يعتبر فيه الكيان هذه المعلومات ضرورية لفهم تأثير واحد أو أكثر من موضوعات الإفصاح SASB على الوضع المالي للكيان أو الأداء التشغيلي.

وتمشيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، يتم تعريف الكيان الذي يقدم التقارير على أنه الكيان الذي يختار ، أو يُطلب منه ، إعداد البيانات المالية. ينطبق هذا التعريف أيضًا على كلمة "شركة"

صياغة التقاريرReporting Format

- **استخدام البيانات المالية**

في الحالات التي تتضمن فيها المقاييس المحاسبية (على النحو المحدد في البروتوكولات الفنية المقابلة) أو مقاييس النشاط في معيار SASB البيانات المالية (على سبيل المثال ، الإيرادات وتكلفة المبيعات والمصروفات المفصح عنها للغرامات وما إلى ذلك)، يجب أن تكون هذه البيانات المالية متوافقة مع البيانات المالية المقابلة الواردة في البيانات المالية للمنشأة

- **مقاييس النشاط والتطبيع**

تدرك SASB أن تطبيع بيانات الأداء أمر مهم لتحليل عمليات الإفصاح وفقًا للمعاييرلذلك ، تحتوي معايير الصناعة على مقاييس النشاط المصممة للمساعدة في التقييم الدقيق وإمكانية مقارنة التقارير. يجوز لأي كيان الكشف عن بيانات أعمال إضافية لنفس الغرض بالاقتران مع إفصاحاتها وفقًا للمعايير.

- وحدات القياس

ما لم ينص على خلاف ذلك ، يجب أن تكون التقارير في النظام الدولي للوحدات عندما يتم تحديد عملة التقارير كوحدة قياس ، يجب على المنشأة استخدام عملة التقارير في بياناتها المالية.

- عدم التأكد

تدرك SASB أنه قد يكون هناك عدم يقين عند قياس أو الإبلاغ عن بعض معلومات الاستدامة.

قد يكون عدم اليقين هذا مرتبطًا بمتغيرات مثل الاعتماد على البيانات من أنظمة الإبلاغ التابعة لجهات خارجية ، أو التقنيات الناشئة لجمع وإدارة البيانات البيئية وغيرها. في حالة وجود عدم يقين بشأن الإبلاغ عن البيانات ، يجب على الكيان مناقشة طبيعته واحتمالية ذلك.

التقديرات

- تدرك SASB أن التقديرات القائمة على أساس علمي ، مثل الاعتماد على بعض عوامل التحويل أو استبعاد القيم الدنيا ، قد تحدث لبعض الإفصاحات الكمية.
- حيثما كان ذلك مناسبًا ، لا يثبط معيار معايير المحاسبة المالية (SASB) استخدام التقديرات أو النطاقات أو استبعاد القيم الدنيا.
- عند استخدام تقدير أو نطاق أو استبعاد قيمة دنيا ، يجب على الكيان مناقشة طبيعته وإثبات أساسه لإدراجها في محاولة لتقديم محاسبة ذات مغزى وذات صلة للمقياس.

فترة التقرير

ما لم ينص على خلاف ذلك ، يجب أن تتوافق فترة التقرير مع السنة (السنوات) المالية للمنشأة.

الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيدات

يجب أن يكون الإفصاح للمستثمرين دقيقًا وموثوقًا. وبناءً على ذلك ، يجب على الكيان المسؤول عن إعداد التقارير تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام حوكمة حول تطوير معلومات الاستدامة والإفصاح عنها – بما في ذلك مشاركة الإدارة ، ورقابة مجلس

الإدارة ، والرقابة الداخلية – التي تشبه إلى حد كبير ما تستخدمه لإعداد التقارير المالية. علاوة على ذلك ، تم تصميم معايير SASB لتكون بمثابة أساس لمعايير مناسبة إذا اختارت الكيان السعي تاكيدات من الطرف الثالث. عند الكشف عن المعلومات المتعلقة بموضوع الإفصاح المحدد بواسطة المعايير، يجب على الكيانات النظر في تضمين وصف سردي للعوامل المادية اللازمة لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة ، حسب الاقتضاء. قد يوفر مثل هذا الوصف سياقًا للمعلومات الكمية. قد يشمل الوصف السردي مناقشة ما يلي:

- حوكمة الكيان حول المخاطر والفرص المتعلقة بالموضوع ، بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة ودور الإدارة في تقييم وإدارة هذه المخاطر والفرص
- النهج الاستراتيجي للكيان فيما يتعلق بالتأثيرات الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص ذات الصلة بالموضوع على أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل
- عملية الكيان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالموضوع ، وكيفية دمج هذه المخاطر في عملية إدارة المخاطر الشاملة للجهة
- استخدام الكيان للمقاييس أو الأهداف لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالموضوع.
- تشير معايير SASB إلى القوانين والتشريعات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والمعايير والمنشورات والمراجع الأخرى أو تدمجها بالإحالة. نظرًا لأنه قد يتم مراجعة مثل هذه المراجع من وقت لآخر ، يتم تشجيع الكيانات على النظر في دمج تحديث مرجع في تطبيقهم للمعيار، و يجب على الكيان الذي يتضمن مرجعًا محدثًا الإفصاح عن هذه الحقيقة والأساس المنطقي

منهجية الدراسة

من اجل تنفيذ هذا البحث وتحقيق أهدافه، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وفق الإجراءات والطريقة العلمية التي تتناسب طبيعة هذا البحث.

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الباحث في جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

- البيانات الاولية:

جمع الباحث البيانات الاولية لهذه الدراسة من خلال الاستبيان الذي وزعه على عينة الدراسة من المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

- البيانات الثانوية:

تم الحصول عليها من العديد من الادبيات التي تحدثت عن موضوع الاستدامة والافصاح عنها كالتقارير والأبحاث المتخصصة في الدروريات الاقتصادية والمحاسبية، وقد تم التركيز بشكل أساسي على الأدلة الارشادية لتطبيق معايير محاسبة الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) .

أداة الدِّراسة (الاستبانة)

استخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث اشتملت على (5) مجالات عبرت عن الادراك بإرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة وكما يلي

- المجال الأول: يقيس مستوى ادراك المحاسبين لبنود بعد القابلية للتطبيق في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، واحتوى على (6) فقرات.
- المجال الثاني: يقيس مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد التوافق والمطابقة للمعايير، واحتوى على (8) فقرات.
- المجال الثالث: يقيس مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد حدود الإبلاغ ، واحتوى على (5) فقرات.

- **المجال الرابع: يقيس مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد صياغة التقارير ، واحتوى على (9) فقرات.**
- **المجال الخامس: يقيس هذا البعد مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد واحتوى على (10) فقرات.**

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان عليهم بطريقة عشوائية، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (90) استبيان مثلو المحاسبين عينة الدراسة، استرد الباحث منها (85) استبيان، وبعد مراجعة الاستبيانات للتاكد من صلاحيتها للتحليل تبين ان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (82) .

مقياس الأداة

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الفقرات وذلك حسب الدرجات الآتية: درجة (1) تعبر عن الإجابة لا أوافق بشدة ، درجة (2) تعبر عدم الموافقة ، درجة (3) تعبر عن المحايد، درجة (4) تعبر الموافقه، درجة (5) تعبر عن موافقة بدرجة كبيرة جدا.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات ، ولتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل- الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$(5-1)/3 = 4/3 = 1.33$$

وبذلك تكون المستويات كالآتي كما هي في الجدول تاليا، الذي يوضح المقياس في تحديد مستوى الملائمة للمتوسط الحسابي وذلك للإفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (1) مقياس مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة

	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
مدى الادراك	1- 2.33	منخفضة
	2.34- 3.66	متوسطة
	3.67-5.00	مرتفعة

ثبات أداة الدراسة

تم استخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ككل بوصفه المقياس الأكثر شيوعاً بين الباحثين لتحقيق هذا الغرض. وتظهر النتائج في الجدول (2) الذي يبين أن معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل.

جدول (2) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات أبعاد الدراسة والأداة ككل

البُعد	معامل (كرونباخ ألفا)
القابلية للتطبيق	0.76
التوافق والمطابقة للمعايير	0.78
حدود الإبلاغ	0.81
صياغة التقارير	0.73
الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد	0.74

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد ومجالات الدراسة كانت مرتفعة، حيث أن القيمة المعتمدة للحكم على كفاية معامل الفا كرونباخ هي (70%) (Sekaran, Bougie 2016)، الأمر الذي يشير الاتساق والثبات.

الصدق الظاهري

للتأكد من صحة الاستبيان وتعبيره بشكل صادق ومناسب من ناحية الجوهر والمضمون واللغة والشكل، فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من من اعضاء الهيئة التدريسية والذين تفضلوا مشكورين بابداء ملاحظاتهم حول بنود

وعبارات الاستبيان، حيث تم تعديلها وفق ما اشاروا به حتى تم اخراج الاستبيان بصورته النهائية.

الأساليب الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها قام الباحث بترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statical Package For Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، كما قام الباحث باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في هذا البرنامج، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي استخدمها:

1- التكرارات (Frequency) وقد قام الباحث باستخدامها في وصف خصائص عينة الدراسة، وبيان عدد مفرداته، وأعداد من وزعت عليهم أداة الدراسة.
2- النسب المئوية (Percent) وقد استخدمها الباحث في تحديد نسبة التكرارات فيما يتعلق بوصف خصائص عينة الدراسة.
3- المتوسط الحسابي (Mean) وقد استخدمه الباحث لحساب متوسط الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك المتوسط الحسابي لكل مجال من مجالات الدراسة.
4- الانحراف المعياري (Standard Deviation) وقد تم استخدامه لتحديد مدى ابتعاد القراءات عن مركز تجمعها لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة وكل بعد من أبعادها.
5- اختبار One Sample T-test لاختبار فرضيات الدراسة.
6- معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

الدراسة الميدانية

فيمل يلي عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية الكويتية، وذلك بهدف التعرف على مدى ادراكهم لبنود القواعد الارشادية لتطبيق معايير محاسبة الاستدامة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن

فقرات مجالات أداة الدراسة، و تم التحقق من صحة الفرضيات من خلال تطبيق اختبار (One Sample T-test) ، وفيما يلي عرض النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق.

جدول رقم (3)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق مرتبة تنازلياً

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1	المعرفة بالاطر المفاهيمية التي تتعلق بمحاسبة الاستدامة	4.20	0.64	مرتفع
2	الفهم ومعرفة معايير محاسبة الاستدامة لانواع الصناعات	3.19	0.59	متوسط
3	تحديد المواضيع والقضايا الواجب الإفصاح عنها	3.16	0.62	متوسط
4	القدرة على ربط معايير المحاسبة مع البروتوكولات التقنية	3.14	0.63	متوسط
5	ربط الأنشطة بمقاييس كل صناعه او قطاع	3.11	30.7	متوسط
6	القواعد الارشاديه لمعاييرمحاسبة الاستدامة تخضع للاعتبارات التي تحكم الصناعة	3.10	0.64	متوسط
المجال		3.32		متوسط

يظهر من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق تراوحت ما بين (3.10-4.20) وبوسط حسابي كلي (3.32) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك معرفي بالاطر المفاهيمية المتعلقة بمحاسبة الاستدامة، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.20) ودرجة تقييم مرتفعة. اما القواعد الارشاديه لمعاييرمحاسبة الاستدامة تخضع للاعتبارات التي تحكم الصناعة فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (4)

نتائج تطبيق اختبار (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق.	3.32	9.31	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (4) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق بلغت (9.31) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير

جدول رقم (5)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير مرتبة تنازلياً

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1	وجوب تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة تعبرعن العناصر التي تعكس متطلبات المعايير	3.56	0.67	متوسط
2	هناك طرق ومنهجيات اختيارية يمكن اتباعها عن تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة	3.53	0.65	متوسط
3	وضوح الشروط التي يجب اتباعها حتى يكون الإفصاح متوافقًا مع معايير الصناعة المعمول بها.	3.16	0.87	متوسط
4	يتم إشارة الى المعيار الذي تم الاسترشاد به في اعداد تقاريرالافصاح عن الاستدامة	3.14	0.91	متوسط
5	يتم توجيه افصاحات للمستثمرين حول أي تعديلات او إضافات اوحذف في موضوعات الإفصاح او المقاييس المرتبطة بها	3.12	0.63	متوسط
6	في حال عدم الالتزام ببند من معايير محاسبة الاستدامة فانه يتم تقديم الإفصاح المنطيقي عن ذلك	3.10	0.85	متوسط
7	يتم بيان حالات عدم الالتزام بسبب ان مواضيع الإفصاح لا تتوافق مع طبيعة نشاط الشركة	3.07	0.90	متوسط
8	تفصح الشركة عن حالات تطوير المقاييس حتى تتناسب مع طبيعة النشاط بأسلوب منطقي	3.00	0.70	متوسط
المجال		3.21	متوسط	

يظهر من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير تراوحت ما بين (3.00-3.56) وبوسط حسابي كلي (3.21) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان

ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة والتعبير عن العناصر التي تعكس متطلبات المعايير ، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56) ودرجة تقييم متوسطة. اما افصاح الشركة عن حالات تطوير المقاييس حتى تتناسب مع طبيعة النشاط بأسلوب منطقي فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (6)

نتائج تطبيق اختبار (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.	3.21	4.57	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق بلغت (4.57) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ.

جدول رقم (7)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ مرتبة تنازلياً

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1	يتم تبليغ وايصال الافصاحات لجميع الوحدات الرئيسية وفروعها الموحدة لأغراض التقارير المالية	3.60	0.87	متوسط
2	عدم تعديل الإفصاحات الخاصة بالكيانات الموحدة وفقًا لمصالح الأقلية	3.55	0.72	متوسط
3	استبعاد الوحدات التي ليست من ضمن حدود التقارير الواجب إيصال الإفصاح لها	3.53	0.65	متوسط
4	الإفصاح بمقدار محدد عن اثر معايير محاسبة الاستدامة على الأداء التشغيلي الحالة المالية	3.50	0.58	متوسط
5	ربط بين اعداد التقارير وتحقيق شروط معايير محاسبة الاستدامة	3.43	0.82	متوسط
	المجال	3.52	متوسط	

يظهر من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد حدود ابلاغ تراوحت ما بين (3.52-3.60) وبوسط حسابي كلي (3.52) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تبليغ وايصال الافصاحات لجميع الوحدات الرئيسية وفروعها الموحدة لأغراض التقارير المالية ، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) ودرجة تقييم متوسطة. اما ربط بين اعداد التقارير وتحقيق شروط معايير محاسبة الاستدامة فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (8)

نتائج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعد حدود الابلاغ

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد حدود الابلاغ.	3.52	6.86	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعد حدود الابلاغ بلغت (6.86) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد حدود الابلاغ.

رابعا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد صياغة التقارير.

جدول رقم (9)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد صياغة التقارير مرتبة تنازلياً

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1	تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع التقارير السنوية للمنشأة	4.39	0.84	مرتفعة
2	تتوافق البيانات المالية المستخدمة في معايير محاسبة الاستدامة مع لتقارير المالية للشركة	4.39	0.98	مرتفعة
3	تتمكن الشركة من تقديم افصاحات إضافية تراها ضرورية إضافة الى افصاحاتها عن الاستدامة	3.87	1.12	مرتفعة

4	يتم توحيد العملة كوحدة قياس الاستدامة و التقارير للبيانات المالية.	3.50	0.81	متوسطة
5	تحتوي معاييرمحاسبة الاستدامة على مقاييس النشاط للصناعة المصممة للمساعدة في التقييم الدقيق وقابلية مقارنة التقارير	3.49	0.76	متوسطة
6	يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد الناتجة عن استخدام التقنيات المستجدة في جمع وإدارة البيانات البيئية	3.34	0.96	متوسطة
7	يتم مناقشة حالات عدم التأكد المتعلقة ببيانات الإبلاغ ومستواها	3.18	0.92	متوسطة
8	يتم مناقشة استخدام التقديرات والنسب في الحالات التي تكون ضرورية ومهمة	3.18	0.67	متوسطة
9	يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد نتيجة الحصول على المعلومات من طرف ثالث	2.88	1.00	متوسطة
المجال		3.58		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد صياغة التقارير تراوحت ما بين (2.88-4.39) وبوسط حسابي كلي (3.58) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع التقارير السنوية للمنشأة، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) ودرجة تقييم متوسطة. اما ان يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد نتيجة الحصول على المعلومات من طرف ثالث فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (10)

نتاج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
صياغة التقارير	3.58	14.556	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة (T) للمجال الثاني من أداة الدراسة الذي يهدف للتعرف على ادراك ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير بلغت (14.556) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد صياغة التقارير.

خامسا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

جدول رقم (11)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد مرتبة تنازلياً

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1	تقدم الشركة وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة	4.34	0.98	مرتفع
2	تتضمن تقاريرمحاسبة الاستدامة وصفا للمعلومات الكمية	4.17	0.92	مرتفع
3	يتم عرض وصف سردي للحوكمة وادارة المخاطر وتقييمها والفرص المتاحة	3.98	0.77	مرتفع
4	يكون الإفصاح للمستثمرين دقيقًا وموثوقًا	3.89	0.85	مرتفع
5	وصف للنهج الاستراتيجي للشركة فيما يتعلق بالتأثيرات الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص ذات الصلة بموضوعات تقارير الاستدامة على أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل	3.46	0.86	متوسط
6	هناك نظام مصمم ينفذ ويحافظ على حوكمة تطوير معلومات الاستدامة والإفصاح عنها	3.41	0.85	متوسط
7	تشارك رقابة مجلس الإدارة ، والرقابة الداخلية في الرقابة على اعداد تقارير الاستدامة بشكل مشابه لرقابتها على التقارير المالية	3.41	0.87	متوسط
8	يتم مراجعة وتقييم الافصاحات عن الاستدامة بشكل مستمر	3.26	0.97	متوسط

9	يتم متابعة التحديثات المرجعية حول معايير المحاسبة عن الاستدامة والتشريعات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والمنشورات والمراجع الأخرى	3.24	0.95	متوسط
10	يراعى عند تنفيذ اعداد تقاريرتستند لمعايير الاستدامة احتمالية رغبة الشركة في الحصول على ضمان وتاكيدات من طرف ثالث	2.84	0.94	متوسط
المجال		3.6	متوسطة	

يظهر من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية تراوحت ما بين (2.84-4.34) وبوسط حسابي كلي (3.6) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بان تقدم الشركة وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة ، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.34) ودرجة تقييم متوسطة. اما ان يتم مراعاة عند تنفيذ اعداد تقاريرتستند لمعايير الاستدامة احتمالية رغبة الشركة في الحصول على ضمان وتاكيدات من طرف ثالث فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (12) نتاج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبند الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد	3.6	6.83	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة (T) للمجال الثاني من أداة الدراسة الذي يهدف للتعرف على ادراك ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير بلغت (6.83) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

النتائج والتوصيات

النتائج

- بينت نتائج الدراسة ان هناك ادراك لدى المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بارشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة، الا ان هذا الادراك كان بدرجة متوسطة بشكل عام.
- كانت إرشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة المتعلقة بالحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد الأكثر إدراكا لدى المحاسبين، تلاها إرشادات صياغة التقارير في المرتبة الثانية، ثم إرشادات حدود الإبلاغ، ثم القابلية للتطبيق، واخيراالتوافق والمطابقة للمعايير والتي كانت الأقل إدراكا.
- أظهرت النتائج انه تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع فترات التقارير السنوية للمنشأة، كما تتوافق البيانات المالية المستخدمة في معايير محاسبة الاستدامة مع للتقارير المالية للشركة، وتتمكن الشركة من تقديم افصاحات إضافية تراها ضرورية إضافة الى افصاحاتها عن الاستدامة
- بينت النتائج ان المحاسبين في الشركات الصناعية الكويتية لديهم المعرفة بالاطر المفاهيمية التي تتعلق بمحاسبة الاستدامة و يقدمون وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة ، وتتضمن تقاريرمحاسبة الاستدامة الصادرة عنها وصفا للمعلومات الكمية، كما يتم عرض وصف سردي للحوكمة وادارة المخاطر وتقييمها والفرص المتاحة.

التوصيات

- حث الإدارات العليا في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بالاهتمام بتحسين ادراك وفهم المحاسبين للارشادات المتعلقة بمعايير ممارسة محاسبة الاستدامة ، وذلك من خلال عقد الدورات والندوات المتخصصة في هذا المجال.
- ان تدعم الإدارة العليا جهود ومبادرات محاسبة الاستدامة، كتبني معايير محاسبة الاستدامة في عملها، وعدم الاقتصار على التقارير المالية التقليدية.
- ان يقوم المحاسبين بمتابعة النشرات الحديثة التي تصدر من الجهات والمنظمات المهنية المتخصصة والعالمية في مجال محاسبة الاستدامة لتحسين ادراكهم ومعرفتهم في هذا المجال.

المراجع العلمية

- البقمي، متعب والبشتاوي، سليمان.(2014). واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (6)، العدد(8)، ص ص 455-472.
- الحاج، وفاء عمر (2017). الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة واثره على تقويم أداء المنشات، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيليين، 8(29).
- الحسن، عائدة .(2015). "التكنولوجيا مرتكز أساسي في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (13).
- حسن، كمال عبدالسلام إبراهيم، آفاق ذنون، إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد (2017). محددات الإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 41 (1).
- سدر، زياد (2020) مدى الاعتماد على الدليل الإرشادي في الإفصاح حول تقارير الاستدامة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الأردن.
- يعقوب، ابتهاج وعباس، زينة.(2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (3)، العدد(8).
- Global Reporting Initiative.(2016) .**Reporting Principles and Standards Disclosures**, available at:. https://www.global reporting.org/20/6/2020 ,11:00 am.
- Global Reporting Initiative.(2020) . https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/standards-interpretations/
- Gurvitsh, Natalj & Sidorova, Inna (2012). Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of

Estonian companies for the years 2007-2010: based on companies listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011. Procedia Economics and Finance, 2, 26-34.

- Hughen, Linda & Lulseged, Ayalew & Upton, David R. (2014). Improving Stakeholder Value through Sustainability and Integrated Reporting. The CPA Journal, 84(3), 54-61.
- Leung, T.C.H. and Gray, R. (2016), "Social responsibility disclosure in the international gambling industry: **a research note**"**, Meditari Accountancy Research**, Vol. 24 No. 1, pp. 73-90.
- Leung, T.C.H. and Gray, R. (2016), "Social responsibility disclosure in the international gambling industry: a research note", Meditari Accountancy Research, Vol. 24 No. 1, pp. 73-90.
- Montiel ,Ivan & Delgado-Ceballos, Javier (2014), Defining and Measuring Corporate Sustainability: are We There Yet?, Organization & Environment, Vol. 27, NO.4.p.p 113-139.
- Sekaran, Uma. Bougie, Roger (2016) Research methods for business: A skill building approach. 7th Edition New York: John Wiley & Sons Inc.
- Sustainability Accounting Standards Board https://www.sasb.org/wp-content/uploads/2018/11/SASB-Standards-Application-Guidance-2018-10.pdf

دور التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة

دراسة حالة طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات

The role of viral marketing in the spread of counterfeit goods

A case study of students of the Community College of Khamis Mushayt – Female Section

(بحث في إدارة الأعمال – التسويق)

د: رقية محمد محمد أحمد كرتات

جامعة الملك خالد– كلية المجتمع للبنات بخميس مشيط – قسم العلوم الادارية وتقنياتها

المملكة العربية السعودية

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري والفني لهذا البحث

ملخص الدراسة

استند ظهور مفهوم التسويق الفيروسي على استخدام الكلمة المنطوقة في تنفيذ الانشطة التسويقية بالاعتماد على الانترنيت والاتصال بمواقع الافراد ،ونجد أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على انتشار السلع المقلدة لذلك الأمر بالغ الأهمية وذو تأثير مباشر علي حياة المستهلك وكذلك للإضافة العلمية لمكتبة جامعة الملك خالد واثراء حركة البحث العلمي الذي تسعي الجامعة الي رفع حصيلته من خلال جهود الباحثين. وقد هدفت الدراسة الى التعرّف على أثر التسويق الفيروسي علي انتشار السلع المقلدة و تحديد الآثار السلبية للسلع المقلدة على المستهلك . بالنسبة لمجتمع الدراسة(عدد الطالبات لهذا الفصل الدراسي 1423وعينة الدراسة 278) و تشير قيمة اختبار KMO أنها بلغت (0.884) وفقا لقاعدة (Kaiser, 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب ان يفوق (0.5) فانه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي اكبر من القيمة المحددة وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا وملائما للدراسة ،ولقياس صدق وثبات الاستبانة تمت مراعاة جميع الجوانب الأساسية

في صياغة الاسئلة لتحقيق الترابط بين الابعاد المختلفة ومن ثم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين بغرض التأكد من الصدق البنائي كما استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات استبانة الدراسة معامل الفا كرو نباخ وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ أن قيم الفا كرنباخ لجميع عبارات محور (الاستبيان) اكبر من (70%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.893) اي (89%) وهو ثبات مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الاستبيان تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.، Hair et al (2010) حددت قيمة 0.70 للحد الأدنى من معامل Cronbach قد تكون مقبولة بقيمة 0،60 كما أجريت الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية ونتج عن الدراسة أنه يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على انتشار السلع المقلدة)، وايضا يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة وأهم التوصيات تضمين التسويق الفيروسي في منهج التسويق بجامعة الملك خالد .

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري والفني لهذا البحث

المصداقية الأحصائية	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.893	10

الكلمات المفتاحية : التسويق الفيروسي ، السلع المقلدة ، الغش التجاري ، أنواع التسويق الفيروسي ، جامعة الملك خالد.

ABSTRACT

The emergence of the concept of viral marketing was based on the use of the spoken word in carrying out marketing activities using the Internet and contacting individual sites. It also directly affects the spread of counterfeit goods for that matter, which is very important and has a direct impact on the life of the consumer, as well as the scientific addition of the King Khalid University Library and the enrichment of the scientific research movement that The university seeks to raise its proceeds through the efforts of researchers. The study aimed to identify the impact of viral marketing on the spread of counterfeit goods and to determine the negative effects of counterfeit goods on the consumer. With regard to the study community (the number of female students for this semester 1423 and the study sample 278) and the value of the KMO test indicates that it reached (0.884) according to the rule (Kaiser, 1974) which states that the acceptable minimum for the value of KMO must exceed (0.5), it is clear that the extracted value For the KMO test lab is greater than the specified value and thus the sample size is sufficient and appropriate for the study, and to measure the validity and consistency of the questionnaire, all the basic aspects in formulating the questions were taken into consideration to achieve interconnection between the different dimensions and then the questionnaire was presented to a number of arbitrators with a view to ascertain the structural honesty as used by the researcher To verify the stability of r resolution The index of the alpha-Cronbach parameter is set, and the results have shown that all the parameters are statistically significant, and the alpha-Cronbach coefficients also show that the values of alpha-Cronbach for all phrases (the questionnaire) are greater than (70%), and these values mean the availability of a high degree of internal stability for all phrases, whether that For each phrase separately or at the level of all the scale statements, the value of the Cronbach's ratios of the total scale reached (0.893), i.e. (89%), which is very high, and then it can be said that the measures that the study relied on to measure the questionnaire statements have the internal stability of their terms, which enables us to depend On these answers in achieving the goals of the study and solved For its results, Hair et al (2010) determined a value of 0.70 for the minimum Cronbach coefficient that might be acceptable at a value of 0.60 As the study was conducted in the field of social sciences and the study resulted in a significant effect at the level of significance (0.05) of viral marketing on commodity proliferation Counterfeiting). Also, there is a significant effect at the significance level (0.05) of viral marketing on the damages resulting from the spread of counterfeit goods. The most important recommendations include the inclusion of viral marketing in the marketing approach at King Khalid University.

Key words: viral marketing, counterfeit goods, commercial fraud, types of viral marketing, King Khalid University

المقدمة :

يلاحظ المستهلك في حياته اليومية وجود وانتشار البضائع المقلدة والتي عادة ما تكون رديئة تأتي من مناشئ مختلفة من العالم، وانتشار هذه البضائع المزورة بأثارها السلبية الكبيرة على البيئة والصحة والاقتصاد تعتبر معضلة اقتصادية سياسية واجتماعية في ظل عدم مبالاة التجار بحجم الضرر الذي يلحق بالمستهلك من جراء استخدام هذه السلع نظرا الى ان الهدف الاهم لهؤلاء تحقيق اقصى حد ممكن من الربح، من خلال التركيز على نقطة ضعف المستهلك وهو التوفير المادي ، وتؤثر هذه البضائع المغشوشة على الصناعات المحلية لكثرة تواجدها ورخص اسعارها مما تشكل عاملا مدمرا للاقتصاد الوطني وفعل يساند الجريمة المنظمة والأنشطة غير القانونية بشكل مباشر وما يفاقم المشكلة انتشار ترويج هذه السلع المقلدة من خلال التسويق الفيروسي .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التسويق الفيروسي الذي يخترق حياة المستهلك دون استئذان والذي صار مألوفا اليوم حيث يجد المستهلك على بريده الإلكتروني رسائل تتضمن وصلات إشهارية لخدمة أو منتج مقلد، دون أن تكون له علاقة سابقة بالمرسل .وإذا حاول قراءة مقال أو خبر يعترضه مقطع فيديو، يرجوه أن يمنحه دقيقة للمشاهدة. وهذه السلع المقلدة تمثل الغش التجاري الذي بدأ يشكل مصدر خطورة على حياة الإنسان وبخاصة عندما بدأ يتحرك ناحية الترويج للعقاقير والأدوية في المجلات الطبية المتخصصة التي تكاد لا تخلو من تضليل أو عدم الدقة العلمية. عليه لتلخيص المشكلة لابد من الاجابة على التساؤلات الآتية :

- ما مدى مساهمة التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة؟

- ما مدى اضرار انتشار السلع المقلدة؟

أهداف الدراسة : (Objectives) :

1- التعرّف على أثر التسويق الفيروسي علي انتشار السلع المقلدة .

2- تحديد الآثار السلبية للسلع المقلدة على المستهلك .

3- تحديد المشكلات المترتبة علي التسويق الفيروسي .

أهمية الدراسة:

هناك أهمية بالغة لهذا لدراسة حيث أن التسويق الفيروسي ذو تأثير مباشر على انتشار السلع المقلدة كون الأمر بالغ الأهمية وذو تأثير مباشر علي حياة المستهلك وكذلك للإضافة العلمية لمكتبة جامعة الملك خالد واثراء حركة البحث العلمي الذي تسعي الجامعة الي رفع حصيلته من خلال جهود الباحثين في الموضوعات الجديدة والهادفة الي حل مشكلات اجتماعية ماثلة .

فروض الدراسة :

1- **يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة** (0.05) **للتسويق الفيروسي على انتشار السلع المقلدة.**

2- **يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة** (0.05) **للتسويق الفيروسي على الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة.**

حدود الدراسة:

حدود زمانية ومكانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1440-1441 **الموافق** 2019-2020**م على طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية .**

محددات الدراسة: اقتصرت الدراسة على إجابات مفردات العينة في هذه الدراسة هن طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية نسبة لاهتماهن بالتسوق الالكتروني وبالتالي فإن الدراسة مستندة على إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبانة المعدة لهذا الغرض وإن إجاباتهن تعكس حقيقة آرائهن تجاه القضايا والمجالات محور البحث.

مفهوم التسويق الفيروسي : (Jurvetson,2000)**هي تقنية تسويقية تستغل الشبكات الاجتماعية القائمة للترويج للعلامات التجارية أو تحقيق أهداف ترويجية أخرى، وذلك اعتماداً على عملية التناسخ الفيروسي بما يشبه تناسخ الفيروسات في المجال الحيوي وفي عالم الحاسوب والإنترنت. حيث يقوم من يستلم الإعلان بتمريره طواعية إلى جميع من يعرفهم لما يجد فيه من تميز، للتسويق الفيروسي جذور فيما يسمى التسويق بالكلام لكن حضوره الفعلي الآن يتم من خلال الإنترنت وعالم الرسائل**

القصيرة ولو بشكل محدود. وهو رخيص الكلفة نسبة للأنواع الأخرى من التسويق ،قد يتخذ التسويق الفيروسي شكل مقطع فيديو، أو ألعاب تفاعلية، , كتب إلكترونية، أو صور وحتى رسائل قصيرة يقوم كل من يتسلمها بإعادة إرسالها إلى كل مع يعرفهم وهكذا تتسارع عملية النسخ ويتحقق الهدف. قام صاحب إحدى الشركات الرأسمالية(DFJ) بتمويل خدمة البريد الإلكتروني المجانية (هوتميل) وقد اندمج معه بالفكرة (جاك سميث) واقترح إضافة رسالة إعلانية في أسفل كل(هوتميل) خارج. وكان كل من يستلم تلك الرسالة يحصل على مجهز البريد الالكتروني المجاني وقام المستلمين بإرسال الرسالة الإعلانية إلى الأقرباء والأصدقاء. ووصل المشاركين في الهوتميل سنة 1997 حوالي عشر مليون مستخدم. وبعدها قامت شركة مايكروسوفت بشراء الهوتميل ب(400)مليون دولار في سنة 1997،واستعملت الرسالة ذاتها(احصل على بريدك الالكتروني المجاني في الهوتميل) في أسفل كل إرسال بريد الكتروني وارتبط المستخدمون بمستعملي الويب الآخرين خارج نطاق مدينتهم أو بلدهم الأصلي.) Tschong,1998,5-6). وكان لانتشار الهوتميل في بداية الأمر شيئا بسيطا وعرضيا ثم بدا ذلك أكثر من مجرد البريد الالكتروني المستخدم كثيرا حول العالم فالسويد والهند كانت تخصص فيها ميزانية الإعلان للهوتميل تقدر بحوالبي(50.000) دولار خلال(18)شهر و12 مليون مستخدم أصبحوا مشتركين في الهوتميل .وهكذا بدا الهوتميل بالانتشار السريع والنجاح وقد يعود ذلك إلى إعلان البريد المجاني والمرسل بصدق من شخص لآخر. كما أن خدمات(جونو) على الانترنيت وصلت إلى(20) مليون دولار من الإعلان.(Jurvetson,2000,).

وايضا يعرف التسويق الفيروسي بأنه الاستراتيجية التي تُشجّعُ الأفرادَ لنَقْل وتسويق رسالةِ إلى الآخرين وخَلْق الإمكانيةِ للنمو بمعدل متزايدِ في عرض الرسالةَ والتأثير. مثل الفيروساتِ وهو يُدْعَى التسويق الفيروسي.

أنواع التسويق الفيروسي: (صادق ،2008) يصنف (التسويق الفيروسي إلى نوعين رئيسين هما: التسويق الفيروسي النشيط. التسويق الفيروسي غير النشيط(عديم الاحتكاك).

حيث نجد إن كلا النوعين يعكسان إشكال مختلفة من الكلمة المنطوقة(التسويق بالكلام)

1.التسويق الفيروسي النشيط: يقصد به ارتباط الكلام التقليدي والمنقول مباشرة لان المستخدم اشترك وبشكل شخصي في عملية كسب مستخدمين أو زبائن جدد. حيث يعمل هذا النوع من التسويق على تشجيع الأفراد والأصدقاء والأقارب والمعارف وبشكل نشيط على استخدام المنتج ويشجعهم ويوجههم في ذات الوقت على موقع ويب الشركة حيث تكون هذه الخدمة مجانية، حيث لا يمكن تحميلها من الشركة مباشرة بقدر ما يمكن تحميله من موقع الشركة، السمة الأخرى للتسويق الفيروسيِ النشيطِ هي التسويق والترويج أي مشاركة الأفراد المستخدمين وبشكل مباشر ونشيط في موضوع الإعلان والترويج له ومن خلال وصلات أو روابط مع الشركة أي مواقع الويب الشخصية للمستخدمين في التفاعل والتعامل مع الإعلانات في الشركة وذلك بغرض تقديم خدمة مفضلة للزبائن والمستخدمين، وقد تخصص جوائز للمستخدمين النشطين والمشارك بشكل نشيط وفعال، مثل قيام الخطوط الجوية الأمريكية بإرسال رسائل بريدية الكترونية الى الزبائن المسجلين تعلمهم عن الرحلات المنخفضة الأسعار وهذه لا تعد صفقة بين المستخدم والمجهز بقدر ما هي تفاعل على المدى البعيد بينهما.

2.التسويق الفيروسي غير النشيط(عديم الاحتكاك): عند مقارنته مع التسويق الفيروسي النشيط فانه لا يتطلب اشتراك المستخدم بشكل نشيط أو فعال في نشر المعلومات حول منتج أو موقع ما، حيث يقوم المنتج الرئيسي بإرسال رسالة آلية أو رسالة ترويجية إلى المستخدم أو المستلم للرسالة، وخير مثال على هذا النوع من التسويق الفيروسي هو(الهوتميل)حيث تنشر رسائل وإعلانات على الهوتميل آليا،وهنا يكون الدخول للأسواق آليا دون وجود احتكاك مباشر. حيث تكون الغاية الأساسية في هذا النوع من التسويق الفيروسي هو تقليل الاحتكاك قدر المستطاع في بداية الحملة التسويقية الفيروسية أو الانتشار الفيروسي.

فوائد التسويق الفيروسي : النتيجة الأكيدة التي يمكن الوصول إليها من وراء اعتماد هذه التقنية كأحد تقنيات التسويق هي انتشار اكبر على شبكة الإنترنت مما يعني:

- التعريف بموضوع المادة المقدمة بمعنى آخر تعتبر هذه التقنية أحدى وسائل الدعاية والترويج للموقع.

- حصول الموقع على بعض الروابط الخارجية التي تشير إليه من قبل المواقع الأخرى إما كتزكية وإشادة بالقيمة المعرفية التي يطرحها أو كروابط خارجية ، وفي جميع هذه الأحوال فإن هذه الروابط تعتبر إضافة كبيرة للموقع للحصول على ترتيب جيد في محركات البحث.

- زيادة عدد الزوار الراغبين في الاطلاع على مزيد من المعلومات.

كذلك من منافع التسويق الفيروسي:

-المبيعات المتزايدة ،توليد إشارات مستهدفة ،بناء قوائم بريدية الكترونية.

الأسباب اللوجستيكية : يعمل في وسط معلوماتٍ، مستوى منخفض من توزيع الكلفةِ أو لا توجد أصلا أسهل للمُستلمِ، أرشيف دائم وباستمرار، القدرة على الربط أو الاتصال المباشر، الاستخدام المتقاطع أي الاتصال بأكثر من مصدر في آن واحد.

أما المنافع المباشرة للتسويق الفيروسي على الانترنيت فهي:

جمهور واسع ومختلف، زبائن في أماكن جغرافية متباعدة.

أهداف التسويق الفيروسي: من الأهداف الأساسية للتسويق الفيروسي هو الوصول إلى الزبائن المحتملين بالسرعة الممكنة وبالكلفة المنخفضة ،ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال استعمال الكلمة المنطوقة، أو بالانتشار للرسالة الفيروسية ،وبدون وجود كلفة للمسوق في مثل هذه الحالات ويمكن الوصول إلى زبائن مستقبليون محليون وإقليميون، عالميون ،وهناك عناصر رئيسية مسؤولية عن انتشار واسع للمنتج ومنها وبشكل أساسي قيمة المنتج التي تزيد من الرغبة في الاتصال ونشر الرسالة الفيروسية ، إن الهدف الأكثر أهمية للتسويق الفيروسي هو أن يجعل الاتصال بأكبر قدر ممكن من الزبائن المحتملين والذين لهم أعمال تجارية، ومن الأهداف الأساسية للتسويق الفيروسي، أهداف اقتصادية وأخرى غير اقتصادية وبالرغم من أن الأهداف غير الاقتصادية تلعب دورا كبير الأهمية في بداية الحملة التسويقية ومن تلك الأهداف غير الاقتصادية: (Fritz, 2004)

1.الحصول على الزبائن . 2.رضا الزبائن.

3.ولاء الزبائن. 4.درجة الشهرة أو السمعة.

ويكمن هدف التسويق الفيروسي في إحياء علامة تجارية ما، هذا ما فعلته شركة «سوني» في إيطاليا. إذ إنها أنشأت بوابة إلكترونية مفتوحة لجميع زوار الإنترنت الذين يمكنهم إرسال ملفات الفيديو والتعليق عليها والدردشة مع الآخرين. هكذا، استطاعت «سوني» في سبعة أسابيع فقط، خصصتها لترويج مشغل الموسيقى «سوني ولكمان» (Sony Walkman)،استقطاب أكثر من 130 ألف زائر.

أما ملفات الفيديو المتعلقة بهذا المنتج الموسيقي، وكل ما يحيط به من معلومات وتفسيرات وتعليقات شخصية شُوهدت على الإنترنت أكثر من 662 ألف مرة.

عناصر المزيج التسويقي الفيروسي: (سلامة،2007)

1. المُنتَج: المنتجات التي يمكن أن توزع على سطح الانترنيت هي ليست بسلع مادية بحتة مثل السيارات والبيوت والمكائن ومكتب الأثاث وغيرها فقد تحتاج هذه إلى جهود شخصية للبحث عنها، ومن المنتجات التي تناسب التسويق الفيروسي هي الكتب والأقراص المدمجة، منتجات الحاسوب، برامج الحاسوب وكالات السفر ، وغيرها من تشكيلة المنتجات التي تستلم وترسل المعلومات بسهولة عبر الانترنيت مثل:

-حزمة البرامج للمجهزين- البرامج التي تسمح للمستخدمين بتكوين موقع ويبهم الخاص.

-منتجات البنية التحتية والمسارات والبوابات.

-حزمة برامج المستخدمين-برامج تصفح-برنامج مضاد للفيروسات.

-أنظمة دعم وإسناد مزود من قبل مزودو خدمات الانترنيت-بنوك معلومات- مكائن بحث.

وقديتم تطوير المنتج بالاشتراك النشيط مع مستخدمي الانترنيت. وبإعطاء الرد الايجابي من قبل الزبائن عن المنتجات أو الخدمات.

2.السعر: انجذاب انتباه الزبائن تجاه برامج التسويق الفيروسي يعطي ردا ايجابيا تجاه المنتجات

أو الخدمات أعلى أو اقل على مادة البيع، على أية حال فان مسوقو الانترنيت يعرضون للزبائن المحتملين منتجات مجانية وهذه الاستراتيجية قد تغطى بخطوتين أولها البرامج المجانية التي تحمل وتباعا تشجع الزبائن لنقل الأخبار إلى الآخرين أي تكوين قاعدة

زبائن واسعة يمكن أن تنجز بسرعة مع ربط الشبكات والبرامج التي تعطى للحصول على المنتجات والخدمات المجانية وتجلب انتباه الزبائن المحتملين وتتضمن الخطوة الثانية توليد دخل بالخدمة المكملة كالقيمة المضافة للمنتجات ، حيث أن المنتج المجاني سيغري الزبون بالعودة إلى الموقع ومشاهدة منتجات أخرى متوفرة، حيث أن سعر المنتج المعروض في الموقع لا يلعب دورا مهما في الهدف الأساسي من التسويق الفيروسي ولكن الغاية والتركيز يكون في الحصول والوصول إلى الزبائن.

3.المكان : يحدث التسويق الفيروسي في الانترنيت، حيث أن الاتصالات والتجارة تحدثان في السوق الافتراضية، والسوق الالكتروني سوق مفتوح حيث يستطيع أي شخص الوصول إليه والاشتراك فيه، وبكلفة قليلة ولهذا يعد السوق الافتراضي المكان الجذاب للمجهز وللمورد والمستلم، حيث يتم التعامل مع السوق الافتراضي بالحاسوب والتقنيات.

4.الترويج : في التسويق الفيروسي يلعب الزبون دورا أساسيا في عملية الترويج للمنتج أو الخدمة وأيضا الزبائن الجدد الحاصلون على المنتج أو الخدمة، حيث يعمل الترويج على عرض الأشياء باكتشافات مفيدة مثل برامج للاتصال وغيرها. حيث أن في عملية التسويق الفيروسي الزبون يسيطر على دور الوسيط والموزع للمنتجات والخدمات وهنا يحصل على المنافع إذا كان لهذا المنتج زبائن أكثر.

استراتيجية التسويق الفيروسي: (الصميدعي 2007 ص 19)

الاستراتيجية هي الوسيلة المستخدمة للوصول الى الغايات و الاهداف وتمثل خطة موحدة تغطي جميع انشطة المنظمة, وان هذه الاستراتيجية تختلف باختلاف المنتجات , الاسواق المستهدفة , الوسائل المستخدمة لتنفيذ الانشطة وغيرها من العوامل وبشكل عام فان استراتيجية التسويق الفيروسي تصنف الى

1 . استراتيجية التكامل المنخفض: تعتمد على اعادة نشر الرسالة التي يستلمها المستهلك على موقعه من خلال الضغط على الرسالة المرسلة ويحصل المرسل على مكافئة من الموقع الالكتروني المرسل للرسالة و تستخدم هذه الاستراتيجية لنشر تشكيلة واسعة من المنتجات التي تتعامل بها منظمات الانترنت ولقد حقق موقع الـ (hotmail) نجاحا كبيرا و انتشار واسع من خلال استخدام هذه الاستراتيجية.

2. استراتيجية التكامل المرتفع: تعتمد هذه الاستراتيجية من خلال اعلام مستخدميها بوجود زملائهم المسجلين على قوائم المرسلات فكلما كان عدد المستخدمين الذين يشجعهم المستخدم لاستخدام الموقع الالكتروني يحصلون على مزايا اكثر سوف يحفزون لنشر الرسالة .

أضرار التسويق الفيروسي : (ابو فارة، 2008، ص502)

1- التسويق الفيروسي اكثر جدلا من التسويق التقليدي لأنه يمكن ان يخلق اثر سلبي تجاه المنتج يصعب معالجته لسرعة انتشاره بين الافراد .

2- الدخول الى مواقع الاخرين بشكل غير شرعي وعدوانية بهدف اشاعة الرسالة.

3- استخدام الرسائل التي قد تضعف ثقة الافراد.

4- عدم حساب المسوق لكيفية تأثير أصحاب المواقع المستهدفة على صنف المنتج مما يعرض الصنف الى مشاكل تسويقية.

5- الافراد قد يعدلون الرسالة او يضيفون اليها مما يؤدي الى تغيير الصنف بالشكل الذي لا يرغب به المرسل.

مفهوم السلع المقلدة والغش التجاري والالتزامات وحقوق التاجر

(وزارة التجارة والاستثمار https://mci.gov.sa/ar/eservices/Pages/default.aspx)

مفهوم السلع المقلدة والغش التجاري والالتزامات

المنتج المغشوش هو كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث، غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة

وكذلك هو المنتج الفاسد وغير الصالح للاستعمال أو الاستهلاك الآدمي أو الحيواني، المنتهية فترة صلاحيته المدونة عليه ، أما الغش التجاري فهو إذا ظهر علي المنتج مظاهر الفساد أو التلف ،والغش التجاري يحدث إذا تغيرت خواصه الطبيعية أو مكوناته من حيث الشكل أو اللون أو الطعم أو الرائحة أو اذا احتوى المنتج على الديدان أو اليرقات أو الحشرات، أو ظهور نتيجة فحص المنتج بعدم الصلاحية. ويتحقق الخداع في المنتج بوصفه أو عرضه أو تسويقه بمعلومات كاذبة أو خادعة أو مضللة بما يخالف حقيقته ومصدره ،و كميته ، ووزنه ، وكيله ، ومقياسه ، وطاقته ، وعياره .

جريمة الخداع والغش التجاري وتعني (لطروش ، 2014)

اظهار الشيء او المنتوج بمظهر يخالف الحقيقة و الواقع بما يؤدي لا محالة الى ايقاع المستهلك في الغلط حول طبيعة المنتج مما يشكل جريمة الخداع من قبل العون الاقتصادي ،وبالتالي يتحقق الخداع بإيهام المستهلك بان المنتج يحتوي على بعض المزايا و الصفات وهو في الحقيقة عكس ذلك كأن يكون المنتج مقلد او به عيب من شانه التأثير على أمن وسلامة المستهلك.

منهج البحث :

المنهج الوصفي التحليلي والأداة هي الاستبيان ومدعومة بالملاحظة

مجتمع الدراسة:

طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط بجامعة الملك خالد(1423 طالبة)

عينة البحث :

عينة عشوائية من طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط (278 طالبة)

أداة الدراسة :

الاستبيان

العلاقة بين فرضيات البحث والدراسات السابقة :

1-دراسة (ردينة عثمان يوسف 2009 ، ص2) ،قياس اثر التسويق الفيروسي على قرار الشراء ، جامعة الزرقاء الخاصة / الاردن، ان البحوث والدراسات التي تناولت التسويق الفيروسي قليلة جدا وعلى الاخص من قبل المؤسسات البحثية في الدول العربية, الامر الذي استوجب منا الاهتمام بهذا المفهوم, من خلال التطرق لأهم المحاور الاساسية التي تشكل الاطار المفهومي والفلسفي لهذا المفهوم واجراء دراسة ميدانية أيضا من خلال تصميم استبانة يتم توزيعها على عينة من مستخدمي شبكة الانترنيت من طلبة قسم التسويق في جامعتي الزرقاء الخاصة والزيتونة الخاصة مكونة من (98) طالب موزعه (52) طالب من جامعة الزيتونة و (46) طالب من جامعة الزرقاء .

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أن هناك تأثير وعلاقة للتسويق الفيروسي على قرار شراء المستهلك. يوجد تشابه بين هذه الدراسة والبحث الحالي لان مفردات

العينة أجبن بالموافقة التامة على استخدام التسويق الفيروسي في الحصول على احتياجاتهن من المنتجات المختلفة .

2- دراسة (سعودي، 2015) ، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من خصائص المنتج والمتمثلة في مختلف أبعاد الخطر المدرك، وخصائص مصدر الكلمة المنطوقة وهي: الخبرة وقيادة الرأي التشابه وقوة العالقة بين مصدر تلقي الكلمة المنطوقة على مدركات المستقبل لتأثير الكلمة المنطوقة، إضافة إلى استكشاف دورها في تقييم العملاء لخدمات الهاتف النقال في الجزائر. كما سلطت هذه الدراسة الضوء على دور الخطر المدرك في التعديل من تأثير خصائص مصدر الكلمة المنطوقة على التنبؤ بسلوك البقاء أو التحول عن مقدم الخدمة. من جانب آخر حاولت الدراسة إبراز ترتيب خدمات المتعاملين الثالثة للهاتف النقال: موبيليس وجازي وأوريدو من منظور العملاء، وما إذا كان للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة تأثير على كل من مدركات مستقبل الكلمة المنطوقة وتقييم خدمة الهاتف النقال.

أظهرت نتائج الدراسة أن خبرة مصدر الكلمة المنطوقة هي الأكثر تأثيرا على مدركات المستقبل، وعلى تقييم خدمة الهاتف النقال في الجزائر، وتأتي بعدها قوة العالقة، كما أن الخطر المدرك يلعب دورا مهما في هذا التأثير. أيضا أشارت النتائج بأنه على المستوى الإجمالي فإن خدمة الهاتف النقال في الجزائر سيئة، غير أن المتعامل موبيليس كان الأسوء من حيث الخدمة المقدمة للعملاء مقارنة بالمتعاملين جازي وأوريدو. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية سواء في مدركات مستقبل الكلمة المنطوقة أو في تقييم الخدمة تعزى للمتغيرات الديموغرافية، لكن المستوى التعليمي أثر على تقييم خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

3-دراسة (جميل ، وصالح ،2017) ممارسات الخداع التسويقي وتأثيرها في السلوك الشرائي للمستهلك : دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين في أسواق بغداد التجارية ، ربط البحث الحالي بين متغيرين أساسيين ذوات أهمية كبيرة في المجال التسويقي، ألا وهما (الخداع التسويقي والسلوك الشرائي للمستهلك)، ويسعى البحث إلى الوقوف على تأثير الخداع التسويقي في السلوك الشرائي للمستهلك في عينة من أسواق بغداد التجارية، وتمثلت مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات عن طبيعة العلاقة والتأثير

بين المتغير المستقل (الخداع التسويقي) والمتغير التابع (السلوك الشرائي للمستهلك)، وتضمن البحث فرضيتان أساسيتان وانبثق منها أربع فرضيات فرعية لكل منها أخضعت لاختبارات إحصائية. وقد أجري البحث على عينة عشوائية ضمت 289 مستهلك موزعة على سبعة مجمعات تسويقية، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات، ولأجل تحليل البيانات استعملت العديد من الأساليب الإحصائية منها الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط البسيط ومعادلة الانحدار الخطي السبيط واختبار (t) واختبار (f). وقد كانت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن ممارسات الخداع التسويقي هي ذات أصول قديمة وتمارس منذ فترة ليست بالقليلة، وإن أغلب الدول وضعت التشريعات والقوانين التي تحد من هذه الممارسات والتي تحمي سلامة المستهلك وحقوقه في الحصول على منتجات آمنة، وأن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للخداع في التوزيع على السلوك الشرائي للمستهلك. أما أبرز التوصيات فكان أهمها يجب على الجهات الرسمية معالجة التشريعات القانونية التي تحمي المستهلك والعمل على تطويرها من أجل الحد من أو تقليل ظاهرة الخداع التسويقي والحفاظ على سلامة المستهلكين، توجيه الاهتمام إلى الطبقة ذات الثقافة المحدودة ومحاولة نشر ثقافة الاستخدام للمنتجات وكيفية التأكد من سلامة المنتجات التي يستهلكونها، وفضلا عن حث الدارسين والباحثين بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتعلق بظاهرة الخداع وأخذ ممارسات أخرى للخداع التسويقي.

اتفق البحث الحالي مع هذه الدراسة في حدوث أضرار من التسويق الفيروسي

تحليل البيانات (التسويق الفيروسي والسلع المقلدة)فيما يلي اختبار فروض البحث التالية : التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي

للتأكد من صلاحية النموذج تم استخدام كل من برنامج (SPSS V 25) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي وبرنامج (AMOS 25) لاجراء التحليل العاملي التوكيدي لـ (دور التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة دراسة حالة طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات) حيث تم إعطاء كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغير في الاستبانة معاملات تشبع حيث احتوت

الاستبانة على (عبارة) تم استخدام طريقة المكونات الأساسية وطريقة تدوير العوامل من اجل تحديد معاملات التشبع وتم حذف العبارات التي يقل عن 0.5 (عماد واخرون 2020) حيث تم استخدام (KMO) لاختبار كفاية العينة المأخوذة في تفسير الظاهرة المدروسة واقل قيمة لكفاية قبول نتائج التحليل هي 0.6 واجراء اختبار (Bsrtlett) بوصفه مؤشر للعلاقة بين المتغيرات أذا يجب ان تكون قيمته دالة عند مستوي معنويه اقل من (0.05) وتم الاعتماد علي مؤشرات جودة المطابقة بغرض التاكد من سلامة التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة حيث تظهر هذة المؤشرات في شكل اختبار الفروض ونتائج التحليل الاستكشافي في الجدول(1) التالي

	3	2	1
تجذبني العروض المجانية المقدمة في الإعلان الفيروسي			.752
يوفر لي التسويق الفيروسي معلومات حول الخدمات التي احتاجها.			.628
تتسم المعلومات المقدمة من التسويق الفيروسي بالمصداقية			.826
خدمات التسويق الفيروسي هي الأكثر ملائمة لاحتياجاتي			.622
أثق بما يقدمه التسويق الفيروسي			.874
أوصي جميع معارفي باقتناء خدمات ومنتجات التسويق الفيروسي.			.681
اقوم بنشر الاعلانات العروض المجانية للتسويق الفيروسي مقابل الحصول على مكافأة أو حافز.			.529
تسبب الاعلان الفيروسي(عرض سلع مقلدة بماركات مميزة) في شرائي سلع مقلدة.		.790	
تسبب السعر المنخفض (الفيروسي) في شرائي سلع مقلدة.		.819	
تسبب(التوزيع الفيروسي) توصيل المنتجات مجانا في شرائي سلع مقلدة.		.797	
العروض المجانية المقدمة في الإعلان الفيروسي تسببت في شرائي منتجات مقلدة		.615	
ابحث عن المنتجات الخدمات الجديدة المقدمة عبر التسويق الفيروسي.	.541		
اقتناعي بعلامة تجارية ما يتغير حسب تأثير التسويق الفيروسي.	.826		
يساعدني الاعلان الفيروسي في التعرف على السلع المقلدة.	.703		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	0.884		

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير بيانات الجدول (1) ، أن قيمة اختبار KMO بلغت (0.884) وفقا لقاعدة (Kaiser, 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب ان يفوق (0.5) فانه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي اكبر من القيمة المحددة ، وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا وملائما للدراسة. حيث تم حذف اي عبارة يقل معاملها عن (0.50).

صدق وثبات أداة الدراسة :

تمت مراعاة جميع الجوانب الأساسية في صياغة الاسئلة لتحقيق الترابط بين الابعاد المختلفة ومن ثم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين بغرض التأكد من الصدق البنائي، حيث تم العمل بكافة الارشادات والتوجيهات التي قدموها. يقصد بثبات الاستبانة هو ان يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا اعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وقد استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل الفا كرو نباخ، وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ تتراوح من بين (0.651 الي 0.790) كما هو موضح في الجدول التالي(2)

	الفا كرونباخ	AVE	MSV	MaxR(H)	التسويق الفيروسي	انتشار السلع المقلدة	الاضرار الناجمة
التسويق الفيروسي	0.790	0.351	0.855	0.793	**0.592**		
انتشار السلع المقلدة	0.665	0.355	0.961	0.723	0.925***	**0.596**	
الاضرار الناجمة	0.651	0.389	0.961	0.676	0.861***	0.980***	**0.624**
الاجمالي	**0.893**						

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

من خلال الجدول اعلاه يتضح نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات محور (الاستبيان) اكبر من (70%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.893) اي (89%) وهو ثبات مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات

الاستبيان تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. وايضا يضح ان قيمة الفا كرونباخ للتسويق الفيروسي اعلي من 0.7 في حين ان قيمة الفا كرونباخ لكل من انتشار السلع والاضرار الناتجة عن استخدام التسويق الفيروسي اقل من الحد المقبول 0.7 ولكن بصور عامة يتضح ان جميع المقاييس المستخدمة في الدراسة تتسم بدرجة مقبولة من الثبات.

الاحصاء الوصفي: فيما يلي عرض لنتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث تبين النتائج في الجدول (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين علي متغيرات الدراسة:

	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	المستوي
الاضرار الناجمة	.48459	2.5116	3	منخفض
انتشار السلع المقلدة	.70517	3.7797	1	مرتفع
التسويق الفيروسي	.48799	2.7497	2	منخفض

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجول ان مجتمع الدراسة يعتمد علي التسويق الفيروس بمستوي منخفض (2.7) وايضا يستعين به في التعرف علي الاضرار الناجم عن استخدام السلع المقلدة بنسبة منخفضة (2.5) في حيث يعتمد عليه في الحصول علي السلع بدرجة مرتفعة (3.7).

اختبارات التوزيع الطبيعي: قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor(VIF) مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (10) والجدول رقم (4) يبين نتائج هذه الاختبارات.

المتغير	VIF	Tolerance	Skewness
انتشار السلع المقلدة	1.000	1.000	-0.477
الاضرار الناجمة	1.000	1.000	-0.143

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) الي ان قيم معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات كانت اقل من الحد المقبول (10) وان قيمة (Tolerance) كانت اعلي من (0.05) مما يشير الي عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات , كما تشير النتائج الي ان قيم معامل الالتواء (Skewness) كانت اقل من (1) مما يعني اتباع للتوزيع الطبيعي. (عماد واخرون 2020)

اختبار فروض الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة أعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية Structural Equation Modeling (SEM) وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة , وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة. (Barbara G Fidell,1996)ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الإنحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات The Modeling of Interactions، وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon ,2002.)

الشكل (1) نموذج الدراسة واختبار الفروض

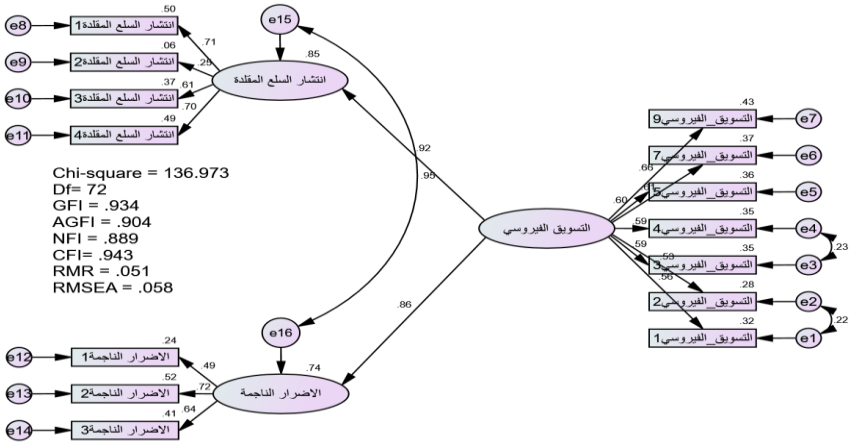

اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام اختبار تحليل المسار عن طريق برنامج analysis of moment structure (AMOS) **والذي يهدف إلى التعرف أثر التسويق الفيروسي وانتشار السلع المقلدة كما في الشكل (1) . تم الاعتماد على معاملات الانحدار** (Estimate) **لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل ، كما تم الاعتماد علي قيمة** (R) **للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة .وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة** 0.05 **للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد** (0.05) **حيث يتم التعرف على المعنوية من خلال المسار الذي ينتقل من المتغير الي اخر والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار بعد التأكد من جودة المطابقة .**

الجدول (5) قيم تحليل المسار من التسويق الفيروسي الي انتشار السلع المقلدة

			Estimate	S.E.	C.R.	P	النتيجة
انتشار السلع المقلدة	<---	التسويق الفيروسي	1.316	.169	7.770	***	قبول الفرضية
الاضرار الناجمة	<---	التسويق الفيروسي	.859	.148	5.807	***	قبول الفرضية

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير نتائج الجدول (5) ان قيمة (Estimate) تساوي 1.316 والقيمة الاحتمالية (P) تساوي * وبالتالي فهي ذات دلالة احصائية وعلية يتم قبول الفرضية التي تنص الي (يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و انتشار السلع المقلدة).**

وايضا نجد ان قيمة (Estimate) تساوي 859. والقيمة الاحتمالية (P) تساوي * وبالتالي فهي ذات دلالة احصائية وعلية يتم قبول الفرضية التي تنص الي (يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة).**

النتائج والتوصيات

نتناول في خاتمة هذا البحث ، خلاصة البحث والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

أهم نتائج البحث:

- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و انتشار السلع المقلدة.
- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة .

التوصيات (Recommendations) :

1- الاستفادة من التسويق الفيروسي كاحد الوسائل الاكثر نجاحا في عملية التسويق من خلال ممارسة انشطتها ونشر المعلومات عن منتجاتها على المواقع الالكترونية بما يؤدي الى منع الانتشار الواسع للسلع المقلدة .

2- تضمين التسويق الفيروسي في منهج التسويق بجامعة الملك خالد .

3- توعية مجتمع منطقة عسير (من خلال المحاضرات والندوات بواسطة أعضاء هيئة التدريس) بالتسويق الفيروسي حتي لايقعوا ضحية لسلبياته .

4- الاستعانة بالمتخصصين لتنوير منسوبي جامعة الملك خالد (بنين وبنات) عن كيفية الكشف عن السلع المقلدة والمواقع التي تنشرها.

المصادر والمراجع العربية :-

1-أبو فارة ،يوسف ، 2008 ، التسويق الفيروسي المفهوم والاستراتيجيات و المخاطر ، مجلة قضايا اقتصادية و ادارية معاصرة الجزء الثاني، جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن.

2- العكايلة ، مصطفى ،2015،أثر التسويق الفيروسي في تشجيع العملاء على التعامل مع خدمات المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عملاء المصارف التجارية في مدينة الزرقاء/ الأردن

3-الصميدعي، محمود جاسم، 2007 ، استراتيجيات التسويق ، دار الحامد للنشر والتوزيع : عمان

4-ثابت ،هدى، 2017 م ، التسويق الفيروسي وأثره على اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلكين من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لشريحة الطلبة في الجامعة الإسلامية بقطاع غزة ، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية.

5-جميل ، أحمد نزار وصالح ،مصطفى رغد ،2017ممارسات الخداع التسويقي وتأثيرها في السلوك الشرائي للمستهلك : دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين في أسواق بغداد التجارية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العراق ،مجلد :40،العدد :111.

6- سلامة، طلال ،2007، طفرة في التسويق عبر الإنترنت والإعلانات التفاعلية، دار الحياة-روما.

7-سعودي ، نجوى ، 2015، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.

8-صادق ، درمان ، 2008، تقنية التسويق الفيروسي في سوق منظمات الاعمال، جامعة دهوك، العراق

9-لطروش ، أمينة، 2014 ،جريمتي الخداع و الغش في المواد الاستهلاكية ، مجلة منازعات الأعمال ، العدد:2.

المراجع الأجنبية :

1. Fritz, Wolfgang (2004), "Internet-Marketing und Electronic Commerce", 3rd Edition ,Wiesbaden: Gabler Verlag.
2. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. (2010). Multivariate Data Analysis, (6th ed.), Prentice Hall
3. Jurvetson, Steve and Tim Draper (2000), "What is Viral-marketing?",http://www.dfj.com/cgibin/artman/publish/steve_may00.shtml[accessed 01.05.2005
4. وزارة التجارة والاستثمار)- https://mci.gov.sa/ar/eservices/Pages/default.aspx4

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري والفني لهذا البحث

أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020)

The impact of internal audit in improving financial performance at the financial department in the Greater Salt Municipality during (2019-2020)

دينا خليل مصطفى اللامي

رئيس قسم التدقيق المالي في بلدية السلط الكبرى

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020)، وقد تكونت عينة الدراسة من (26) عاملا وعاملةً من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الفرضيات التي من أبرزها لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للالتزام بمعـــايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للالتـــزام بمعـــايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05\alpha\leq$)) للالتزام بمعـــايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. لقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات من أهمها أن تقوم بلدية السلط الكبرى بأجراء المزيد من الأعمال الرقابية على الدائرة المالية وذلك من أجل تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المالي، تحسين الأداء المالي، الدائرة المالية.

Abstract

This study aimed to identify the impact of internal audit on improving financial performance in the financial department in the Greater Salt Municipality, and to achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was followed, and the study sample may consist of (26) workers from the financial department of the Greater Salt Municipality. Among the most important findings of the study is the agreement of employees in the financial department in the municipality of Salt that the degree of application standards related to internal auditing in the financial department of the Greater Salt Municipality is of a medium degree, and the employees of the financial department of the Greater Salt municipality agree on the degree of improving financial performance in the department The financial system in the Greater Salt Municipality is high and strong, and the study found a statistically significant effect of adhering to the characteristics standards on improving the financial performance in the financial department in the Greater Salt municipality. The Greater Salt Municipality, and finally the study found that there is a statistically significant impact on adherence to the applicable standards, on improving the financial performance of the financial department in the Greater Salt Municipality.

Keywords: Financial Audit, Improving Financial Performance, the Financial Department.

المقدمة:

زادت في الآونة الأخيرة أهمية التدقيق الداخلي ودوره في أداء الشركات بشكل عام إذ خرج من دورة التقليدي في تدقيق ومراجعة السجلات والمعلومات والتأكد من صحتها ليصبح دورها أكثر شمولاً ويتضمن حماية أصول المنشأة والاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق أهداف المنشأة وضمان سلامة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد ويعزى السبب في ذلك نتيجة لعدد من التطورات ومن أهمها فصل الملكية عن الإدارة وما ترتب عليها من انحياز الإدارة لمصالحها الشخصية، وتوسع الشركات من خلال التكامل الأفقي والعمودي والذي تمثل في تعدد نشاطات الشركات وبعد الفروع عن المراكز الرئيسية. كما ويشهد التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي ظهور مجموعة من التغيرات، نظراً لدوره الفعال في توجيه المؤسسات في توجيه تقييم مدى التزام المنظمات بالسياسات الموضوعة، من أجل حماية الأصول والممتلكات والتحقق من إكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية وعكسها للوضعية المالية للمنظمات.

كما وأن التدقيق الداخلي يعتبر أحدى أهم متطلبات تحقيق وإرساء حوكمة الشركات إذ أنه لا بد من تقييم حوكمة الشركات من خلال إجراء عملية التدقيق الداخلي وذلك من أجل ضمان تحقيق أهدافها وهذا ما نصت عليه المعايير الدولية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي. ومن هذا المنطلق فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعتبر الاهتمام بعملية التدقيق الداخلي في العصر الحديث الخيار الأفضل للشركات والمؤسسات المهنية المعنية بتطوير مهنة التدقيق سواء كانت مهنة التدقيق الداخلي أو الخارجي، وبالنظر إلى ما نتج عن التجاوزات المالية التي تحدث في بعض الشركات، فقد تبين أن أسباب هذه التجاوزات المالية هي ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المؤسسات، سلعيًا وخدميًا، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بأنظمة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، ودورها في تعزيز الأداء المالي في الشركات والمؤسسات

والمنظمات المختلفة، وعدم إعطاء الأهمية لتفعيل الأنظمة الرقابية، وبالتالي عدم تحقيق مستويات عالية من الأداء. ولذلك أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي واضحة ومهمة في الشركات من خلال إنشاء إدارات التدقيق الداخلي، وتعيين رئيس قسم الرقابة الداخلية، إذ تكمن أهمية التدقيق الداخلي في العديد من الشركات في مصلحة الشركات للعمل بشكل أفضل، نظراً للخوف من تكرار الأزمة المالية، والتلاعب بالحسابات والاختلاس، وانهيار العديد من الشركات العالمية، والاهتمام بالتدقيق قد يؤدي إلى زيادة الوعي التنظيمي بالمنظمة من خلال تفعيل دور المدقق الداخلي في عملية الرقابة لتفعيل أداء الشركة والأداء المالي.

وفي ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فيتضح أنها قد تناولت دراسة أبعاد الدراسة على متغيرات أخرى وفي أماكن مختلفة وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: ما هو أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو أثر الالتـــزام بمعـــايير الخصائص في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟
- ما هو أثر الالتـــزام بمعـــايير الأداء في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- ما هو أثر الالتـــزام بمعـــايير التطبيق في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020)، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:

أولاً: الأهمية العلمية :

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، ولذلك تعد هذه الدراسة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.

- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد مختلفة، وأن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تبيّن أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

ثانياً: الأهمية العملية:

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات مهمة عن أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات في البلدية للتعرف على أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة في البلدية.
- كما وأن تناول أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في وزارة البلديات بشكل عام وفي بلدية السلط الكبرى بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020).
- التعرف على أثر الالتـــزام بمعـــايير الخصائص، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- التعرف على أثر الالتـــزام بمعـــايير الأداء، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- التعرف على أثر الالتـــزام بمعـــايير التطبيق، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة في التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للالتزام بمعايير الخصائص، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للالتزام بمعايير الأداء، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**
- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\leq$) للالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

التدقيق الداخلي: يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة إجراء إداري بسيط يتكون أساسًا من فحص المستندات، وحساب الأصول، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة أو الإدارة أو المراجعين الخارجيين. لكن في الآونة الأخيرة، أدى مزيج من القوى المختلفة إلى ثورة في المهنة، ووجب على المنظمات إثبات المساءلة في استخدام أموال المساهمين والكفاءة في تقديم الخدمات، وعليه تتطلب المنظمات كفاءة ومهنية كبيرة من التدقيق الداخلي، ويجب نشر الموارد النادرة بشكل أكثر كفاءة لتقليل المخاطر وإدارتها، كما ويتيح

التقدم التكنولوجي إمكانية تتبع البيانات وتحليلها بسرعة متزايدة باستمرار، مما يجعل من الضروري للمؤسسات أن تتكون من قسم التدقيق الداخلي متطور ويملك العلم بالتكنولوجيا الحديثة. ويختلف التدقيق الداخلي من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن أن يكون التغيير إلى التدقيق الداخلي الحديث مهمة كبيرة، ويتطلب الانتقال من مجرد ضمان الامتثال للقواعد واللوائح إلى تقديم قيمة مضافة أكثر من مجرد تغييرات تنظيمية، ففي جميع أنحاء العالم، هناك إدراك بأن نشاط التدقيق الداخلي لديه القدرة على تقديم خدمات لا مثيل لها حتى الآن للإدارة في أداء واجباتهم. (Ondieki, 2013).

ويمكن تعريف التدقيق الداخلي بعدة طرق اعتمادًا على الغرض الذي يجب تقديمه، ويعرف التدقيق الداخلي بأنه: نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة(Sinha & Arena, 2020)).

يسعى هذا التعريف في الواقع إلى إظهار عمق واتساع نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة مقابل التوجه السابق لمراجعة معاملات الدفع على مر السنين.

وقد وصف مجلس إدارة معهد المراجعين الداخليين في يونيو 1999 التدقيق الداخلي بأنه نشاط مادي واستشاري مستقل، يضيف قيمة ويحسن أداء المنظمة، كما يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعملية الإدارة (Ondieki, 2013).

فالتدقيق الداخلي هو خدمة تقييم موضوعية ومستقلة داخل المنظمة تعنى بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال قياس وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف المنظمة المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التدقيق الداخلي مفيدة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجالات الخاضعة للتدقيق، ويتم تطبيق خدمة المهارات المهنية للتدقيق الداخلي من خلال التقييم المنهجي والمنظم للسياسات والإجراءات والعمليات التي وضعتها الإدارة لضمان تحقيق أهداف المنظمة، ومن خلال توصيات للتحسين.(Jona & Guxholli, 2018).

وعليه ترى الباحثة بأن التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل داخل المنظمة تعنى بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال قياس وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف المنظمة المتفق عليها، أي أن هجراء إداري بسيط يتكون أساسًا من فحص المستندات، وحساب الأصول، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة أو الإدارة أو المراجعين الخارجيين.

وللتدقيق الداخلي العديد من الأهداف والمبادئ التي يجب الالتزام بها، إذ أن مجلس الادارة في أي منظمة هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية في أن إدارة المنظمة تطبق نظامًا مناسبًا وفعالًا للتدقيق الداخلي، ونظامًا لتقييم مخاطر النشاط المالي والمخاطر المتعلقة برأس مال المنظمة، والطرق المناسبة لمراقبة الامتثال القوانين والتدابير والإجراءات الداخلية. وبالمثل، فإن إدارة المنظمة هي المسؤولة عن وضع الإجراءات التي تحدد التدابير والمراقبة والتحكم في المخاطر التي تواجهها المنظمة، فالتدقيق الداخلي هو جزء من المراقبة المتكررة لأنظمة الرقابة الداخلية للمنظمة وإجراءاتها لتقييم رأس المال الداخلي؛ وبذلك فإنه يساعد الإدارة ومجلس الإدارة في الأداء الفعال لمسؤولياتهم، وعلى الرغم من أن الحاجة إلى الموضوعية والحياد لها أهمية خاصة لقسم التدقيق الداخلي في أي مؤسسة، إلا أن هذا لا يستبعد احتمال أن يساهم هذا القسم أيضًا في النشاط الاستشاري، إذا تم ضمان استقلالية التحليلات والتقييمات (Ondieki, 2013).

الأداء المالي: أن الأداء المالي يعد بمثابة المقياس الذي يحدد مدى نجاح المنظمات، إذ إن عدم قدرة المنظمة على تحقيق الأداء المالي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر، كما وأن الأداء المالي المتفوق يعتبر بمثابة هدف أساسي للمنظمات، وأن الأهداف الثانوية للمنظمة يتم تحقيقها بشكل ضمني من خلال تحقيق الأداء المالي. وضمن المنظور الإستراتيجي للأداء المالي، وعليه فأن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية، يتم استخدامها في عملية التحليل الداخلي للمنظمة، إذ أن الأداء المالي يعد بمثابة إستراتيجية هامة، تساعد المديرين على تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية. ومن ناحية أخرى فأن الأداء المالي الجيد يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة من أجل اقتناص الفرص الاستثمارية، وكما ويساهم في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق

أهدافهم. ومما يجدر الإشارة إليه أن الأداء المالي يتأثر بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين. (الدعاس، 2010).

كما ويحتل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة في العديد من المؤسسات والاقتصاديات ويعزى السبب في ذلك إلى ندرة الموارد المالية التي تعتمدها المنظمات، قياساً بحجم الاحتياجات المالية التي يتم المنافسة عليها، وعليه نجد أن ضرورة الحصول على الموارد المالية وتحقيق الفوائد القصوى وديمومة واستمرارية المنظمات وتطويرها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد ، وعليه فإن تقييم الأداء المالي يعتبر من العناصر الأساسية للعديد من العمليات الإدارية، وذلك نظراً لأن الأداء المالي يعد بمثابة شكل من أشكال الرقابة ويركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على كافة المستويات من أجل الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة.(المهير وأحمد، 2015).

كما وأن مفهوم الأداء المالي يشير إلى مجموعة النتائج المالية المتحققة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها الشركة. ويعرف الأداء على أنه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين. ولكي تتمكن الشركة من متابعة سير أعمالها وفقا للأهداف الاستراتيجية، فلا بد لها من القيام بعملية تقييم لأدائها ومقارنته مع أهدافها المخططة. حيث تستند عملية تقييم الأداء على مراجعة ما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، بحيث تتمكن الشركة من توفير المعلومات اللازمة والتي تفي بتحقيق أهدافها. وتمر عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل والتي من خلالها تستطيع الشركة الوصول إلى عملية التقييم الملائمة. أن هذه المراحل تشمل ما يأتي: (الشبيل، 2015):

1. وضع المعايير التي سوف يتم استخدامها في قياس الأداء.
2. قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

وعليه ترى الباحثة بأن الأداء المالي عبارة عن الأداء المالي يشير إلى مجموعة النتائج المالية المتحققة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها الشركة، وأن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو القيام بإجراء مقارنة بين ما حققه المشروع من أهداف سبق مخطط لها لتحديد مدى تنفيذ هذه الأهداف ودرجة الكفاية بل الفاعلية في تحقيقها مع تقييم نتائج التنفيذ بقصد تحديد الانحرافات سواء سالبه أو موجبه.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الياسري ومحسن(2019) إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي نظراً لأن التدقيق الداخلي يعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية في أي مؤسسة، ويساعد في تقييم كافة نشاطات الرقابة الداخلية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة البحث من منتسبي قسم التدقيق الداخلي ومدراء الأقسام وقسم إدارة المخاطر وهيئة الرقابة المالية العاملة في البنك المركزي العراقي. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية قوية بين التدقيق المبني على المخاطر وبين ترصين أداء البنك المركزي العراقي، وهناك تفاوت بين المدققين الداخليين من حيث الإحاطة التامة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ومنها الخبرة والكفاءة ومستوى بذل العناية المهنية المعقولة، مما يؤثر سلبياً على وظيفة التدقيق الداخلي وينعكس على أداء البنك المركزي العراقي.

كما وهدفت دراسة علواني (2018) إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على أهم الجوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة الدراسة من العاملين في مؤسسة سونلغاز، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراس أن التدقيق الداخلي وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية بحيث تكون المعلومات مؤهلة ما يجعلها سببا في عملية صنع القرارات، وهذه القرارات تعكس قوة المؤسسة ما يساهم في تحسين آداءها المالي.

بينما هدفت دراسة Alflahat (2017) إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي على الأداء التنظيمي لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبترول الوطنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة الدراسة من 290 موظفاً. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كشف وجود تأثير كبير للتدقيق الداخلي على تنظيم الأداء لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبترول الوطنية.

أما دراسة مناتي (2015) فقد هدفت إلى بيان أثر التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في كفاءة الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (٤٥) شركة تم توزيع الاستبانة عليها لمعرفة مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تصور المبحوثين نحو معايير الدقيق الداخلي الدولية (الخصائص، الأداء، التطبيق) جاءت مرتفعة، وتدل هذه النتائج على حرص الشركات الصناعية الأردنية على ممارسة معايير التدقيق الداخلي وما لها من دور على الأداء المالي لهذه الشركات. كما وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمعايير التدقيق الداخلي الدولية المستخدمة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية على كفاءة الأداء المالي لديها كما أن هناك مشاركة في القرارات بين وحدة التدقيق والإدارة لارتباط التدقيق مباشرة في مجلس الإدارة لدى الشركات الصناعية المساهمة الأردنية مما ينعكس على فعالية وكفاءة هذه القرارات وبالتالي انعكاس مباشر على مستوى الأداء المالي لديها.

بينما هدفت دراسة Awdat, (2015) إلى التعرف على أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمكاتب في البنوك التجارية الأردنية ، وتم تحديد أربعة مجالات للتصميم ومراجعة الجودة والإدارة ، وإدارة التدقيق الداخلي وتقييم وتطوير إدارة مخاطر التدقيق الداخلي الخاصة بهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبيان على المدققين الداخليين العاملين في دائرة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (٦٥) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الأردنية مهتمة بجودة التدقيق الداخلي والإدارة من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم مخاطر عملية التدقيق الداخلي وأن هناك تأثير لوظيفة المراجعة الداخلية لتحسين الأداء المالي.

دراسة Al Shetwi et al., (2011) فقد هدفت إلى تناول تأثير جودة وظيفة التدقيق الداخلي، وهي جزء لا يتجزأ من هيكل حوكمة الشركات ، على جودة التقارير المالية لجميع الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية في عام 2009 ، باستثناء البنوك. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود ارتباطًا ضعيفًا بين جودة وظيفة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالي، كما تشير النتائج إلى أن الشركات المدرجة تستخدم فقط جودة وظيفة التدقيق الداخلي لتوفير توافق رمزي مع لوائح هيئة سوق رأس المال والتي تحتاج إلى وضع المزيد من المبادرات لزيادة دور جودة وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أبحاث مختلفة تتمحور حول التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المالي أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية ببلدية السلط الكبرى وما يميز هذه الدراسة هو تناولها لعينة الدراسة التي لم يتم اللجوء إليها سابقاً بكل موضوعية وتركيز.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة، كونها تبحث في دراسة أثر المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مميزات أهمها: (الجديلي، 2011)

1. أنه يدرس واقع الظاهرة ويصف خصائصها بدقة.
2. يعبر عنها بشكل كمي وكيفي حتى يتسنى الباحثون من التعرف مدى انتشار الظاهرة ودرجة ارتباطها مع متغيرات الدِّراسة، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى استنتاجات تساعدهم على فهم الواقع وتطويره.

استخدمت الدراسة الحالية مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

- المصادر الثانوية: من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والمقالات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: ستحصل الدراسة على المعلومات من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمختلف مستوياتهم الوظيفية.

وتكونت عينة الدراسة من كافة العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى وعددهم 30 من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

أداة الدراسة

وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسين هما :القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، العمر، والقسم الثاني: يمثل مجموعة العوامل المتعلقة بمعرفة أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي، وتم تصميمهما بالاعتماد على الدراسات السابقة، وأخذ آراء عدد من الأساتذة المختصين والمهنيين المتخصصين في التدقيق والمحاسبة المالية.

ولقياس ثبات هذا المقياس تم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة المستخدمة في قياس متغيرات البحث وقد بلغت (0.83) وهي بذلك تعكس بذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة لقياس أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في أداة البحث وهذا يشير الى درجة ثبات ممتازة للأداة.

قامت الباحثة بتوزيع (30) استبيان على العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وتم استعادة (26) استبيان، وبعد فحص الاستبانات ومدى صلاحيتها للتحليل بلغت عينة الدراسة القابلة للتحليل (26) استبيان من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. وقد بلغت عينة الدراسة النهائية التي تم تحليلها (26) من المستجيبين للاستبانة. والجدول رقم (1) يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	16	61.5%
		أنثى	10	38.5
المجموع			**26**	**100%**
2	المؤهل التعليمي	دبلوم	5	19.2%
		بكالوريس	18	69.2%
		ماجستير	3	11.6%
		دكتوراه	0	0%
المجموع			**26**	**100%**
3	التخصص	محاسبة	15	57.7%
		اقتصاد	4	15.4%
		ادارة أعمال	5	19.2%
		علوم مالية ومصرفية	2	7.7%
المجموع			**26**	**100%**
5	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	7.7%
		5- 10 سنوات	6	23.1%
		11- 15 سنة	5	19.2%
		أكثر من 15 سنة	13	50%
المجموع			**26**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (26) من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيث اشتملت عينة الدراسة على (16) من الذكور وبنسبة (61.5)، ومن العاملات من الأناث 10أي بنسبة (38.5%). وكان معظم أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (18) وبنسبة (69.2%) كما وكان هناك (5) مستجيب من حملة درجة الدبلوم والذين شكلوا ما نسبته

(19.2%)، أما حملة درجة الماجستير من عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (3) أي بنسبة (11.6%) من عينة الدراسة. وكان معظم أفراد عينة الدراسة يحملون تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم (15) وبنسبة (57.7%) تلاه تخصص ادارة الاعمال حيث بلغ عددهم (5) وبنسبة (19.2%).

وكانت خبرة أغلب أفراد العينة في العمل أكثر من 15 سنة بواقع مشارك 13 وبنسبة (50%) أما الأفراد اللذين تتراوح خبرتهم بين (5-10) سنوات بلغ عددهم 6 مشاركا ومشاركة، وبنسبة (23.1%) من عينة الدراسة، وبلغ عدد الأفراد من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات (2) مشاركا ومشاركة وبنسبة (7.7%) من أفراد عينة الدراسة، أما ذوي الخبرة 11-15سنة فقد بلغ عددهم (5) مشاركا ومشاركة أي بنسبة (19.2%) من عينة الدراسة، وهذا يدل على أن مغظم أفرد عينة الدراسة لديهم خبرة في عملية التدقيق المالي.

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الاحصائية للإجابة على اسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرونباخ ألفا ((Cronbach's Alpha، وتم حساب النسب المئوية لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط الحسابي لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، ومعامل الانحدار المتعدد (Regression) لاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ودراسة العلاقة بينهما ككل (لمعرفة أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية).

الدراسة التحليلية:

سؤال الدراسة الرئيسي: ما هو أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟

تم استخدام المتوَسطات الحسابية وَالانحرافات المعيارية للإجابة عَنْ أسئلة الدراسة، وَلتقدير استجابات المبحوَثين عَنْ كل فقرة مِنْ فقرات الدراسة فَقَدْ تَمَ استخدام المعيار الآتي:

جدوَل(2): معيار تقدير استجابات المبحوَثين على أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

المتوَسط الحسابي	تقدير توَافق أفراد العينة
1-2.33	ضعيفة
2.34-3.66	متوسطة
3.67-5	مرتفعة

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

أولاً: درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، والجدول(3) يوضح تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرفات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات المتعلقة بمدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
معايير الخصائص				
1	تحرص بلدية السلط الكبرى على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية.	3.71	1.04	مرتفع
2	تحرص بلدية السلط الكبرى على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق.	4.17	0.76	مرتفع
3	تحرص بلدية السلط الكبرى على وجود تعليمات مكتوبة واضحة بالسياسات والإجراءات الخاصة بالعمل.	3.54	1.25	متوسط
4	يقوم قسم التدقيق ببلدية السلط الكبرى بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.	3.67	1.40	متوسط

5	يتمتع المدقق الداخلي ببلدية السلط الكبرى بصلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.	3.25	1.29	متوسط
6	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة ببلدية السلط الكبرى.	4.21	1.06	مرتفع
7	تخصص بلدية السلط الكبرى فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولي.	3.67	1.01	متوسط
8	يمتلك المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	3.71	1.27	مرتفع
	الدرجة الكلية لمعايير الخصائص	**3.74**	**1.14**	مرتفع
	معايير الأداء			
9	تقوم بلدية السلط الكبرى بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق والمدير المالي.	3.42	1.14	متوسط
10	يتأكد المدقق الداخلي في بلدية السلط الكبرى من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية.	3.71	1.23	مرتفع
11	تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات في بلدية السلط الكبرى.	3.38	1.41	متوسط
12	يتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية في بلدية السلط الكبرى.	3.96	0.95	مرتفع
13	تم توزيع مهام العمل على العاملين في الدائرة المالية من قبل المدير المالي في بلدية السلط الكبرى.	3.92	1.02	مرتفع

14	يقوم المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها.	3.88	0.95	مرتفع
الدرجة الكلية لمعايير الأداء		3.71	1.12	مرتفع
معايير التطبيق				
15	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في بلدية السلط الكبرى.	2.83	1.37	متوسط
16	يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً في بلدية السلط الكبرى.	3.13	1.45	متوسط
17	يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها في بلدية السلط الكبرى.	3.58	1.41	متوسط
18	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في بلدية السلط الكبرى.	3.42	1.35	متوسط
الدرجة الكلية لمعايير التطبيق		3.24	1.40	متوسط
الدرجة الكلية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي		3.56	1.22	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في بلدية السلط الكبرى قد بلغ (3.56)، وهذا يدل على مستوى اتفاق جيد بين أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.22) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في البلدية الى أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى جيدة جدا.

كما ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معايير الخصائص من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.74)، وهذا يدل

على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لتطبيق معايير الخصائص للتدقيق الداخلي في بلدية السلط الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.14) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن درجة تطبيق معايير الخصائص المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة.

أما فيما يتعلق في المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تطبيق معايير الأداء في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى فقد بلغ (3.71)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير الأداء. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.12) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن درجة تطبيق معايير الأداء المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة.

أما فيما يتعلق بنتائج المعيار الثالث (معايير التطبيق) يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معيير التطبيق من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.24)، وهذا يدل على مستوى اتفاق جيد ومتوسط بين أفراد العينة. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.40) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة.

ثانياً: درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى:

ولمعرفة درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى تم حساب المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، والجدول(4) يوضح تلك النتائج.

جدوَل(4): المتوَسطات الحسابية وَالانحرافات المعيارية لدرجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

التسلسل	الفقرة	المتوَسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	تحرص الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات.	3.82	.936	مرتفع
2	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.	4.12	.805	مرتفع
3	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على أعطاء دوراً هاماً لتدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي.	3.92	.833	مرتفع
4	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمقارنة الأداء المالي لديها مع البلديات الأخرى	3.79	.873	مرتفع
5	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي.	3.96	.883	مرتفع
6	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمراقبة المؤشرات المالية المختلفة من أجل اكتشاف مواطن ضعف الأداء المالي.	3.66	.965	متوسط
7	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد.	4.04	.776	مرتفع
8	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطوير النظم المحاسبية بشكل مستمر.	3.81	.896	مرتفع
9	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي.	3.50	.970	متوسط
10	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها من أجل تحسين الأداء المالي.	3.75	.909	مرتفع
الدرجة الكلية لدرجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى		**3.84**	**0884**	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

يَتضح مِنْ خلال الجدوَل رقم (4) أنَ المتوَسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مِنْ وَجهة نظر المشاركين قد بلغ (3.84)، وَهذا يدل على مستوَى اتفاق قوَي ومرتفع بين أفراد العينة لمستوى الأداء المالي. وَعلاوَة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.884) وَهوَ

أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة، وَبلغ أعلى متوَسط حسابي (4.12) لصالح الفقرة رقم 2 وَالتي تنص على " تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية." وَيعكس هذا درجة اتفاق قوَية، بينما بَلغَ أدنى مُتوَسط حسابي (3.50) لصالح الفقرة 9 وَالتي تنص على " تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي. " وَهذا يعكس درجة اتفاق جيدة. وَبشكل عام، فقد كان موَقف العينة نحوَ الأسئلة إيجابياً، وَنستنتج مِنْ ذلك اتفاق العاملين في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى على درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة وقوية.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

حاولت الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتـــزام بمعـــايير الخصائص، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتـــزام بمعـــايير الأداء، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتـــزام بمعـــايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

أوَلاً: الفرضية الفرعية الأولى:

وَللتحقق من الفرضية الفرعية الأوَلى وَالتي تنص على أنهُ " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)) للاتزام بمعـــايير الخصائص على

تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى"؛ تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر استخدام معايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وَجاءت النتائج كما في الجدوَل (5).

جدوَل(5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين معايير الخصائص ودورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

المتغير	قيمة (β)	قيمة (t) T-test	Std. Error	قيمة F) F-Test	Sig	Beta	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	4.000	40.123	0.100	4.370	0.037	-0.108	0.108[a]	0.012	0.009
معايير الخصائص	-0.128	-2.090	0.061						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدوَل (5) يلاحظ وَجوَد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير الخصائص وتحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيث بلغت قيمة سيجما Sig (0.037) وَهي قيمة اقل مِنْ مستوَى الدلالة الإحصائية ($0.05\alpha\geq$)، وَوَفقا لقيمة بيتا Beta (0.108-) فإن نوَع هذه العلاقة عكسية؛ كما وَيبين الجدوَل أن قيمة اختبار F بَلغَت (4.370) وَهي قيمة دالة إحصائياً عَنْد مستوَى المعَنْوَية 0.05 وَتدل على جوَدة نموَذج العلاقة بَينَ مُتغير معايير الخصائص ومتغير الاداء المالي وَتأثيرها في عمليةِ تحسين الاداء المالي، وَتؤكد هذه النتيجة أنَ معايير الخصائص قَدْ تؤثر في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ، وَبلغت قيمة معامل الارتباط (0.108^a R) وَهوَ ارتباط جيد نوَعاً ما،أما نموَذج العلاقة بين المتغيرين فتعطى مِنْ خلال العلاقة التالية:

$$Y = 4.000 - 0.128\ x_1.$$

ومِنْ خلال الجدول يتضح ان قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.012) وَهذا يعَنْي أن معايير الخصائص مسؤوَلة عَنْ تعزيز ما نسبته 1.2% مِنْ تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وَهي نسبة ضعيفة وَلكنها مؤثرة، وَبذلك

ترفض الفرضية العدمية، وَتقبل الفرضية البديلة وَالتي تنص على أنهُ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية≤0.05α)) للالتزام بمعـــايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية:

وَللتحقق مِنْ الفرضية الثانية وَالتي تَنص على أنهُ " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α≤) للالتـــزام بمعـــايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى."؛ تَمَ استخدام اختبار الأنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر متغير المستوى التعليمي على دور مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في نشرِ الدعوةِ في دولةِ الكويت، وَجاءت النتائج كما في الجدول (6).

جدول(6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين معايير الأداء ودورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

المتغير	قيمة (β	قيمة (t T-test	Std. Error	قيمة F)) F-Test	Sig	Beta	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	3.938	52.298	0.075	3.938	0.048	0.102	0.102[a]	0.010	0.008
معايير الأداء	-0.070	-1.984	0.035						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

مِنْ خلال الجدول (6) يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بَينَ تطبيق معايير الأداء وبين دورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، حيث بلغت قيمة سيجما Sig (0.04) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05α≤)، وَكانت قيمة بيتا Beta (0.102)؛ كما وَيبين الجدول أنَ قيمة اختبار F بلغت (3.938) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بَينَ تطبيق معايير الأداء وبين دورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وتؤكد هذه النتيجة أنَ الالتزام بمعايير الأداء تؤثر في تحسين الأداء المالي وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.102^{a}) R) وَهو ارتباط جيد نوعاً ما،أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطى مِنْ خلال العلاقة التالية:

$$Y = 3.938 - 0.070\ x_1$$

من خلال الجدول يتضح أنَ قيمة معامل ال تحديد$2R$ قَدْ بلغت (0.010) وهذا يعني أن معايير الأداء في التدقيق الداخلي مسؤولة عَنْ تعزيز ما نسبته (1%) من تحسين الداء المالي في بلدية السلط الكبرى، وهي نسبة ضعيفة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنهُ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\geq$) للالتـــزام بمعـــايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة:

وَللتحقق مِنْ الفرضية الفرعية الثالثة وَالتي تنص على أنهُ " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\geq$)) للالتزام بمعـــايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى."؛ تَمَ استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياسِ أثر درجة الالتزام بتطبيق معايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي على تحسين مستوى الأداء المالي في بلدية السلط الكبرى، وَجاءت النتائج كما في الجدول (7).

جدول(7): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين الالتزام معايير الأداء ودورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

Adjusted R Square	R Square	R	Beta	Sig	قيمة F)) F-Test	Std. Error	قيمة t)) T-test	قيمة (β)	المتغير
0.043	0.046	0.214a	0.214	0.000	17.953	0.073	55.780	4.084	الثابت
						0.031	-4.237	-0.130	معايير التطبيق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss

مِنْ خلال الجدول (7) يُلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي وَأثرها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيثُ بَلغَت قيمة سيجما Sig (0.000) وَهي قيمة أقل مِنْ مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05\alpha\leq$)، وَكانت قيمة بيتا Beta

(0.214)؛ كما وَيبين الجدول أنَ قيمة اختبار F كانت كبيرة نسبياً حيثُ بَلغَت (17.953) وَهي قيمة دالة إحصائياً عِندَ مستوى المعنوية 0.05 وَتدل على جودةِ نموذج العلاقة بَينَ بين درجة الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي وَأثرها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وَتؤكد هذه النتيجة أنَ الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي تؤثر تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وَبَلَغَتْ قيمة معامل الارتباط R (0.214[a]) وهو ارتباط جيد نوعاً ما،أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطى من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 4.084 - 0.130\ x_1$$

مِنْ خلال الشكل يتضح أنَ قيمة معامل التحديد R^2 قَدْ بَلَغَتْ (0.046) وَهذا يعني أنَ الالتزام بمعايير التطبيق اثناء التدقيق الداخلي مسؤول عَنْ تعزيز ما نسبته (4.6%) مِنْ تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وَهي نسبة ضعيفة ولكنها مؤثرة، وَبذلك ترفض الفرضية العدمية، وَتقبل الفرضية البديلة وَالتي تنص على أنهُ: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ≤α0.05)) للالتزام بمعـــايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

وأتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة Alflahat (2017) والتي توصلت لها الدراسة كشف وجود تأثير كبير للتدقيق الداخلي على تنظيم الأداء لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبترول الوطنية. ونتائج دراسة علواني (2018) والتي توصلت لها الدراس أن التدقيق الداخلي وظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية بحيث تكون المعلومات مؤهلة ما يجعلها سببا في عملية صنع القرارات، وهذه القرارات تعكس قوة المؤسسة ما يساهم في تحسين آداءها المالي.

النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- **اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة.**
- **اتفاق العاملين في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى على درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة وقوية.**
- **توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\geq$) للالتزام بمعـــايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**
- **توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\geq$) للالتـــزام بمعـــايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**
- **توصلت الدراسة إلى وجود يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha\geq$) للالتزام بمعـــايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.**

التوصيات:

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- **أن تقوم بلدية السلط الكبرى بأجراء المزيد من الأعمال الرقابية على الدائرة المالية وذلك من أجل تحسين الأداء المالي.**
- **أن تقوم بلدية السلط بوضع سياسة استراتيجية يتم من خلالها متابعة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية لتحسين أدائها المالي.**
- **ضرورة نشر الموارد للتدقيق الداخلي بشكل أكثر كفاءة لتقليل المخاطر في الدائرة المالية لتحسين أدائها المالي.**

المراجع

المراجع العربية:

1. الدعاس، عبدالله. (2010). إدارة الجودة الشاملة و أثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. دراسات - العلوم الإدارية: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج 37, ع 1 ، 93 - 113.
2. الشبيل، سيف. (2015). أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية الاردنية: دور ادارة المعرفة المحاسبية كمتغير وسيط. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي، مج21، ع1 ،..284 - 261
3. علواني، سفيان. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة أم البواقي. رسالة ماجستير، قسم علوم المحاسبة والمالية، كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
4. مناتي، علاء. (2015). أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. رسالة لماجستير،قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
5. المهير، الصادق ، و أحمد، أحمد. (2015). أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي تطبيق على شركة سكر كنانة المحدودة. مجلة جامعة البحر الأحمر: جامعة البحر الأحمر، ع7 ،.118 - 105
6. الياسري، احسان.، محسن، اكتفاء. (2019). أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(46) ، 156-167.

المراجع الأجنبية

1. Alflahat, M. (2017). The impact of internal audit on organizational performance of selected Jordanian companies. International Journal of Multidisciplinary Research and Development, 4 (8), 285-289.
2. Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, *5*(27), 11189-11198.
3. Awdat, A. A. (2015). The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan. Research Journal of Finance and Accounting, 6(3), 217-225.
4. Jona, P. U. C. I., & Guxholli, S. (2018). Business Internal Auditing–An Effective Approach in Developing Sustainable Management Systems. European Journal of Sustainable Development, 7(2), 101-101
5. Ondieki, N. M. (2013). Effect of internal audit on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
6. Sinha, V. K., & Arena, M. (2020). Manifold conceptions of the internal auditing of risk culture in the financial sector. Journal of Business Ethics, 162(1), 81-102.

الملاحق

الاستبانة

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى" .

يرجى منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة بعد قراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة قراءة متأنية ووضع علامة (□) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها. علماً بأن المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمي فقط، وتتوقف على دقتها صحة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحثة

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (□) في المربع المناسب:

1) **الجنس**

1. ذكر. □ 2. أنثى □

2) **المؤهل العلمي:**

1. دبلوم متوسط. □ 2. بكالوريوس. □
3. ماجستير. □ 4. دكتوراه. □

3) **التخصص العلمي:**

1. محاسبة. □ 2. اقتصاد. □ 3. إدارة أعمال. □
4. علوم مالية ومصرفية. □

4) **سنوات الخبرة:**

1. أقل من 5 سنوات. □ 2. من 5-10 سنوات. □
3. من 11-15 سنوات. □ 4. أكثر من 15 سنة. □

الجزء الثاني: ويشمل معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع رأيك:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	اوافق	أوافق بشدة
	معايير الخصائص					
	تحرص بلدية السلط الكبرى على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية.					
	تحرص بلدية السلط الكبرى على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق.					
	تحرص بلدية السلط الكبرى على وجود تعليمات مكتوبة واضحة بالسياسات والإجراءات الخاصة بالعمل.					
	يقوم قسم التدقيق ببلدية السلط الكبرى بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.					
	يتمتع المدقق الداخلي ببلدية السلط الكبرى بصلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.					
	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة ببلدية السلط الكبرى.					
	تخصص بلدية السلط الكبرى فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولي.					
	يمتلك المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.					
	معايير الأداء					
	تقوم بلدية السلط الكبرى بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه قسم التدقيق والمدير المالي.					

	يتأكد المدقق الداخلي في بلدية السلط الكبرى من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية.					
	تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات في بلدية السلط الكبرى.					
	يتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية في بلدية السلط الكبرى.					
	تم توزيع مهام العمل على العاملين في الدائرة المالية من قبل المدير المالي في بلدية السلط الكبرى.					
	يقوم المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها.					
معايير التطبيق						
	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في بلدية السلط الكبرى.					
	يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً في بلدية السلط الكبرى.					
	يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها في بلدية السلط الكبرى.					
	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في بلدية السلط الكبرى.					

الجزء الثالث: ويشمل تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع رأيك:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	اوافق	أوافق بشدة
	تحسين الأداء المالي					
19	تحرص الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات.					
20	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.					
21	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على أعطاء دوراً هاماً لتدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي.					
22	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمقارنة الأداء المالي لديها مع البلديات الأخرى					
23	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي.					
24	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمراقبة المؤشرات المالية المختلفة من أجل اكتشاف مواطن ضعف الأداء المالي.					
25	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد.					
26	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطوير النظم المحاسبية بشكل مستمر.					
27	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي.					
28	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها من أجل تحسين الأداء المالي.					
29	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمواجهة التزامتها قصيرة الأجل بكل ييسر.					

The contribution of the ERP system to the activation of the accounting information system in the economic institution

Ahmed Gaid Noureddine
University of Mohammed Khader Biskra Algeria
Helaili Islam
University of Mohammed Khader Biskra Algeria

Summary: The goal of this research is to identify the contribution of the ERP system in the activation of the system of accounting information in the economic enterprise. That is by referring to what the ERP system is through definition, clarifying its features, the requirements of good application, and demonstrating that the information system of accounting is one of the most important information systems in the enterprise by addressing its concept, characteristics, and functions, through to the contributions of the ERP system in the Accounting Information System.

One of the most important findings of this study is that the ERP system is one of the most important means of information technology designed to activate the accounting information system through two aspects:

The aspect of information and data as well as the aspect of the system itself and what it needs from the branches or rather the aspect of run Information and run operations. Regarding the aspect of operating information to the ERP system ensures the accounting information system assimilated, appropriate and timely amount of data (information completion)). This is what leads for the outputs of the Accounting Information System being of good quality. On the operational aspect, which is by means of the coordination of all subsystems of the enterprise's Accounting Information System and their incorporation (process completion) all result in the activation of the enterprise's accounting information system and the granting of competitive status.

Keywords: Enterprise Resource Planning System ERP, Accounting Information System, Accounting Information System Activation.

1. Introduction:

Among the most important features of the modern era is technological progress and the information and software revolution. Which has prompted public institutions and the economic institution in particular to look for systems to: develop their business so that they can adapt to the surrounding environment, face great competition with other institutions, and try to adopt new technology that helps them to achieve excellence.

All of this can be achieved through systems that integrate and link Enterprise Information Systems both internally and externally. The internal integration lies in linking the information systems of the enterprise to each other. The external integration comes from linking information systems to enterprise systems with information on customers, therefore, enterprises seek to use information systems that connects and promotes the functions of the institution under the challenges they face. Therefore, enterprise resource planning (ERP) systems have emerged as programs designed to create integration of enterprise activities through the interconnection of different functions in the enterprises.

1.1. Raising the Problem:

Speaking of the accounting information system and the accounting information, it provides to the economic establishment to determine its financial position and this accounting information in order to contribute to the correct determination of the situation it must have qualitative characteristics. After obtaining the information, it must be stored for reference to make comparisons, where we find that the accounting information system provides a database for keeping this accounting information on one hand, on the other hand and in response to the requirements of information technology. Institutions are now moving towards achieving integration and interdependence in enterprise information systems through the application of the ERP system that provides a centralized integrated database that includes all the functions of the institution and all the databases in the institution, whether administrative or accounting. Based on the previous proposition, the problem can be formulated as follows:

How does ERP system contribute to activating the accounting information system in the economic institution?

Based on the previous problem, the following sub-questions could be asked:

- What is the enterprise resource planning system?

- What is the accounting information system?
- What are the contributions of the ERP system in activating the accounting information system in the economic institution?

1.2. Hypotheses: We have adopted the following hypothesis in an attempt to answer the problem of study:

- The ERP system does the accounting information system from two aspects: The information running aspect and the operation running aspect.

1.3. Goals of The Study: This topic has several objectives:

- Address all concepts related to ERP.
- Address the accounting information system and all its components and characteristics.
- Know the requirements for applying ERP.
- Show the contribution of ERP in activating the accounting information system in the economic institution.

1.4. Methodology of The Study: Due to the nature of the study and in an attempt to achieve its objectives, it was necessary to follow the descriptive analytical approach. Which is based on the collection of data and information, as this approach aims to simplify the information and the ideas it contains; on the one hand, and to deepen the analysis on the other.

Based on the problem and the aforementioned objectives, the study can be divided into the following:

- What is ERP.
- What is the accounting information system.
- The contribution of the organization's resource planning system to the activation of the accounting information system in the organization.

2. What is ERP?

Institutions of all kinds are implemented and operated by ERP, where ERP is the backbone of multifunctional organizations, which automatically integrates a lot of internal processes, information systems and services into a unified program and for more information, the following must be addressed.

2.1. The Historical Development of The Enterprise Resource Planning System:

Knowing the history and development of ERP is essential to understanding the current application and its developments, and herein we review the most important stages of the emergence and development of the ERP system[1]. The first phase of the ERP was implemented in 1970 through a system called MRP Material Requirements Planning and the focus of the MRP program was on internal production planning, through the calculation of time requirements, procurement, and material planning. The MRP program does not focus on any kind of services. Rather, it is a matter of providing the right materials in a timely manner, and MRP is a major step forward in the planning process. The new generation of these systems was then introduced with the beginning of 1980 under the name of the planning of the manufacturing resource MRPII Manufacturing Resource Planning. MRPII integrated the system of accounting and financial management. The MRPII systems have also crossed the boundaries of the production functions from which they started. After that, the DSS decision support system and EIS executive information systems appeared, which enabled the organization to have a semi-integrated business system, and thus integrated IT systems provided a competitive advantage to these institutions. The major transformation in the late 1980s and the beginning of the 1990s was a clear need to develop a complete system that would enable the use of stored data in the common databases on a large scale, which has become a top priority for information technology specialists. This widely used joint database was called Enterprise Resource Planning ERP. ERP includes all stages of planning the foundation's resources: including product design, storage, material planning, planning capacity, and communication systems. ERP systems help organizations become more flexible through the integration of information through access to all basic programs, including access to all programs in a timely manner. ERP systems have evolved into what is now referred to as ERP II, and over the past few years, the functional limits of ERP II systems have begun to expand through SCM supply chain

[1] Ben Tayeb Ibrahim, ERP system and its most important modern economic institutions, Journal of North African Economics, University of Hassiba Ben Bouali Chlef, Volume 14, Issue 18, 2018, P 192-193.

management and CRM. The following format can be used to illustrate the stages of the emergence and development of a system that plans enterprise resources:

Figure 01: Stages in the evolution of the ERP system

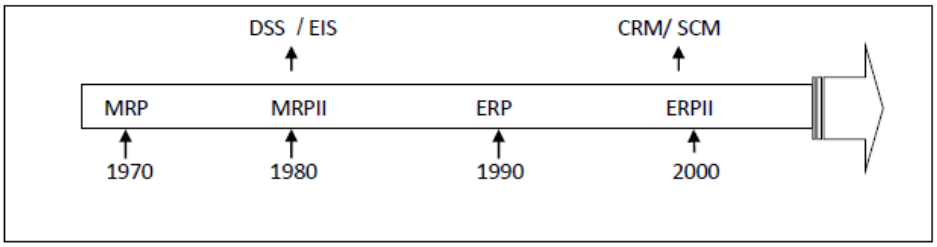

Source**: Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill, USA, 2009, P199.**

2.2. Definition of an ERP system: The following definitions can be included

- According to *Jean-Louis Lequeux*, the term ERP is "an integrated management program that combines a set of automated media applications, formed and coordinated with each other, with the aim of integrating and improving the management processes, setting a single reference (a single database)." [1]
- *Haag & Cummings* defines the enterprise resource planning system as "a collection of integrated programs for business management, accounting, finance, human resource management, project management, inventory management, maintenance service and management, transportation, electronic commerce, supply chain, and customer relations management, And electronic cooperation, it includes all the technology and software systems in the enterprise." [2]
  From the above we can conclude that ERP is a comprehensive program that connects all the functions of the organization within a common database that facilitates all functions and processes in the

[1] Jean-Louis LEQUEUX, Manager with ERP (Service Oriented Architecture) Organizational Publishing, Eyrolles Group, Paris, France, 3rd edition, 2008, P 31.
[2] Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill,USA, 2009, P 52.

organization to be exploited according to the needs of data and information. Which is through the flexibility of the options and advantages that the program gives each user according to their level of the job and needs of that data and information. Therefore, we can sa that the essence of the ERP system work is the central database that collects information from all components of individual applications that are called units for all various business functions such as accounting, manufacturing, marketing, human resources, etc. When the user enters or updates information in one unit, the entire system immediately performs the automatic update.

The following format is pro

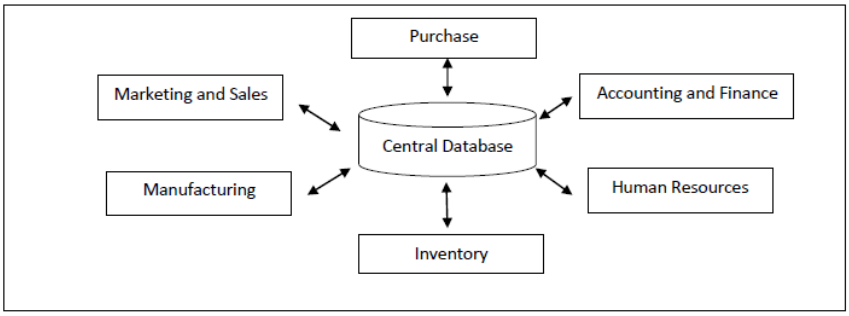

Figure 02: Information Link in ERP

Source **: Paige Baltzan, Amy Phillips, Essentials of business driven information systems, McGraw-Hill, USA, 2009, P159.**

2.3. Reasons for adopting the ERP system: The book divides the reasons for adopting the ERP system into two types of reasons, including technical and administrative reasons. Below is a brief presentation of these reasons.[1]

A. Administrative Reasons:

- Enabling business growth.
- Improve the efficiency of system processes.
- Reduce data processing time and improve retrieval.

[1] Galani Despina, Efthymios Gravas and Antonios Stavropoulos , ERP Benefits and Firm Performance in Greece, Galani, Gravas, Stavropoulos, 2010, P 173.

- Gain time and improve the quality of decision-making in the organization.
- Get more accurate and comprehensive information to solve aspects of the problem.
- Improving the image of the institution in front of its various clients.
- Facilitate the exchange of information between different departments and branches.

B. Technical reasons:

- Solve the y2k problem.
- Replace traditional systems in the organization.
- Software maintenance by hiring more experienced individuals
- Avoid repeating data.
- Reduce the number of errors.
- Reduced setup time.
- Integration of applications across processes

2.4. Advantages of ERP: which are: [1]

a. The unit and completeness of information systems: in the sense that the planning of the organization's resources provides a single working environment through its single database and this is reflected in the possibility of many physical databases but all of them adhere to a single structure. In short, the planning of the organization's resources can avoid the repetition of information between the various information systems in the organization, i.e. the completion and integration of the enterprise's processes.

b. The user can record the data instantly and retrieve it at any time. Another positive advantage is that the greetings in the updates are done in a record time and extended to other software units, i.e. the exchange of data throughout the organization.

c. ERP is a multi-lingual and currency tool, and is therefore adapted to the global market.

d. ERP systems operate, ensure, and control multiple stages such as the accounting cycle.

[1] Jamal Saedani, ERP in Small and Medium Enterprises, New Economy Journal Khamis Miliana, Issue 15, Volume 02, 2016, P 265.

e. ERP enables control over all activities of the institution and all its functions and interests.

2.5. The requirements for the application of the ERP system: Organizations are required to provide the following requirements that ensure that the benefits and qualities of the ERP system are optimized and these requirements can be determined as follows: [1]

a. Contracting with ERP service providers with great care because of their important role in carrying out the ERP system with the basic functions entrusted to it. One of the most important reasons for successful ERP implementation is to contract a service provider with a vendor in this field. This provider ought to be officially licensed to carry out the application process from the parent company of the program to be applied. As contracting with a service provider does not have experience in this area will either lead to an application that does not fulfill the purpose, and does not achieve the desired benefits from it, or leads to a failure of the application from the beginning.

b. Concerted efforts at all levels of management. The basic function of the ERP system is to achieve the organization's information needs, and in order to achieve the desired objectives, efforts must be combined at the administrative level at the top of the organizational structure, as well as the efforts of the staff must be combined even below the organizational structure.

c. Designing a system that suits the real needs of the organization. The organization must:

Define the goals behind the acquisition of the ERP system in a clear manner, specify the procedures and processes that all functions inside the organization perform in detail, and identify the defects of the traditional system application. So that the provider of the organization's resource planning system designs a system that suits the real needs of the institution.

d. Its administrators should properly implement the organization's resource planning system: the ERP system should be well received by the beneficiaries when applied at all levels. Although, this requires a highly conscious management in dealing with developments as a result of

[1]Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, The Impact of The Application of ERP on The Effectiveness of Accounting Data, PhD thesis, majoring in Accounting, Faculty of Economics, University of Kaye, Sudan, 2018, P P 41-46.

the shift from traditional systems to enterprise resource planning systems. In addition, the need to apply the system properly from the staff so that the information and data extracted from the system is more reliable to the management in the sense of accuracy, credibility and fulfilling the needs of management to make timely decisions and this is what the ERP system must ensure.

3. What is the accounting information system:

The accounting information system is one of the most important modern systems, which most institutions seek to keep up with it in this era and keep pace with all its advances in order to distinguish and keep pace with developments in the business environment. To clarify the accounting information system it is necessary to address the following:

3.1. Important definitions of the system and information:

- **System definition:** 'The term system can generally be defined as a coherent and homogeneous set of resources and elements (individuals, equipment, machinery, funds, records) that interact with each other within a particular framework (system boundaries) and act as a single unit towards achieving a general goal or set of objectives under the surrounding environmental conditions or constraints.'[1]
- • **Definition of information:** It can be defined as 'the term information expresses data that has been operated in a certain way that has led to meaningful results for its users'[2], as it is known as 'the result of organizing, arranging, scheduling or transferring data by system to selected sets of data collected in a certain way, which increases its value to the beneficiary or user'[3]
- • **The difference between data and information:** 'as the relationship between information and data is manifested in the fact that the data represents input processed to obtain information'.[4]

[1] Ahmed Hussein Ali Hussein, Accounting Information Systems the Intellectual Framework and Applied Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2004, P 13.
[2] Ahmed Hussein Ali Hussein, previous reference, P 25.
[3] Yahya Mustafa Helmy, Fundamentals of Information Systems, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1998, P 72.
[4] Thanaa Ali Al-Qabbani, Accounting Information Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2003, P 9.

- **Definition of accounting information:** Accounting information in particular is defined as 'the product of the accounting information system that has been fed, recorded and produced in the form of financial reports. The purpose of which is the engine of the management for running its projects and the effectiveness of management depends on the availability of this accounting information necessary for planning, guidance and oversight'.[1]

3.2. Definition of the accounting information system: The following definitions can be provided:

- The accounting information system can be defined as 'that essential and important part of the administrative information system in the business economic unit that calculates and aggregates financial statements from sources outside and within the economic unit and then triggers such data and converts it into useful financial information for users of this information outside and inside the economic unit'[2]

  • Also known as 'one of the subsystems of the economic unit consists of several subsystems that work together in a coherent, coordinated and reciprocal manner with the aim of providing historical, current, future financial and non-financial information to all those interested in the economic unit and in the interest of achieving its objectives'[3].

  We note from the above that the accounting information system is not an alternative to the administrative information system nor is it separate from it; however, it is considered one of the subsystems of the administrative information system within the economic unit. I say that the accounting information system is one of the most important and largest subsystems in the administrative information system. Furthermore, I see that it is comprehensive as it extends to all the activity of the economic unit and provides useful information to managers at all administrative levels. In addition to the overlap of the accounting information system and its interaction with other subsystems that can exist in the administrative information system.

[1] Nasser Muhammad Ali Al-Mahjali, Characteristics of Accounting Information and its Impact on Decision Making: A Case Study of an Economic Institution, Unpublished Master Note, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Batna, Algeria, 2009, P 24.

[2] Ahmed Hussein Ali Hussein, previous reference, P 47.

[3] Hisham Omar Hammoudi Abdul, 2016, Using Accounting Information System in Accordance with the Sharia Accounting Method in the Zakat Fund, Arab Organization for Administrative Development at the League of Arab States, Cairo, Egypt, P 78.

3.3. Components of the accounting information system: The accounting information system is like any system that consists of a group of elements to achieve its goal for which it was established, these elements we collect as following:[1]

- **a.** Documents and supporting documents that support the financial operations that take place in the economic establishment.
- **b.** The databases in which the financial statements related to financial operations are stored.
- **c.** Computer application programs that process data to convert it into useful and appropriate information.
- **d.** The accounting procedures drawn and written for the sequence of financial operations in the institution.
- **e.** Individuals working with one or more elements of the accounting information system. The electronic and technological communication means used in the accounting information system.

3.4. Characteristics of the Accounting Information System: It can be summarized as follows:[2]

- **a.** The goals of the system should be as specific as possible so that it can be designed in the appropriate way to achieve them.
- **b.** To be flexible enough to adapt to the changes in the goals and the circumstances surrounding the system.
- **c.** The system should be stable, so that it can maintain the consistency of the relationship between the values of its variables.
- **d.** The system should have sufficient relations to link its basic and environmental pillars, which surround each other in such a way as to allow a system to achieve the desired state of stability.
- **e.** It must achieve a high degree of accuracy and speed in the processing of financial statements when transferring accounting information.
- **f.** To provide the management with the necessary and timely accounting information to make the decision to choose an alternative from the available alternatives for management.

[1] Amira Sharaf Abdel-Din, and others, calculated accounting information systems and their impact on financial performance in commercial institutions, supplementary research for a Bachelor's degree, Department of Accounting and Finance, Faculty of Business Studies, Sudan University, 2017, P 17.

[2] Farid Kortel, Khaled Al-Khatib, Information Systems for Decision Making, Zamzam, Jordan, 2015, P 66.

g. To provide the administration with the information necessary to achieve oversight and evaluation of the activities of the economic establishment.

h. To provide management with the necessary information to assist it in its important function, which is the short, medium and long-term planning of the organization's future business.

i. Be quick and accurate in retrieving the quantitative and descriptive information stored in their databases when needed.

j. To be sufficiently flexible when it is necessary to be to suit the urgent changes that are in place for the organization.

3.5. Accounting Information System Functions: Among the most important functions performed by these systems are the following:[1]

a. The function of collecting, classifying and indexing accounting data.

b. The function of reviewing, entering and storing the accounting data in the system.

c. The function of operating and processing accounting data to convert information that serves the objectives of the organization through the steps of the production of information and with the help of applied software.

d. The function of storing accounting information and managing the data bank.

e. The function of transferring and communicating information to its users, and displaying it in the appropriate way.

f. The function of controlling and protecting data, ensuring its accuracy and integrity and thus the accuracy of the information.

4. Contribution of the ERP system in activating the accounting information system: In this part of the study, we will focus on detailing the contributions of ERP to the accounting information system in order to activate it and make it at a particularly competitive level and to improve the performance of the institutions in general. As ERP can trigger the accounting information system on two aspects the side of information, financial, and accounting data. In addition to the aspect of the system itself and its branches, or rather the operation of the information and the operating the operations.

[1] Fayyad Hamza Ramli, Accounting Accounting Information Systems, Sudan Al-Qala Press Khartoum, Sudan, 2011, P 66.

4.1. Data and Information Side (Operation of Information):

Where the accounting information system is based on the data and financial and accounting information that is considered its input, which is converted into outputs through the operations of the accounting information system. Where those outputs are represented in the lists and financial reports and to obtain quality outputs must also be the inputs of quality. Which is guaranteed by ERP to the system accounting information system; by fulfilling the information and data by entering all operations into the system by including that data in the database central data and then the ERP system distributes these restrictions on the accounts of the General Manager automatically. Then, these data are used and quickly converted into information that reflects the financial position of the institution and allows the preparation of the final financial statements and the preparation of the required reports from the administration, as soon as possible.

Likewise, the ERP system works to integrate information (information completion) within the organization and not to contradict nor duplicate information despite its different sources and guarantees its accuracy. This is with regard to the inputs of the accounting information system. As for the outputs of the accounting information system, the ERP system works on arranging, classifying and completing it, making it usable and facilitating the possibility of referring to it in order to make comparisons or restart it again.

Therefore, the ERP system guarantees the accounting information system in terms of data and information operation as follows:

a. **Information integration**: Integration is one of the most important objectives of the ERP system by providing the unified database system with the aim of excluding conflicting information, creating channels of communication between the interests of the organization at the right time and linking all components of the organizational structure of the organization in a way that supports integration.[1]
b. **The quality and accuracy of information:** The quality of information and data is one of the most important objectives of ERP. Because of its importance as the primary source of decision-making

[1] Azevedo, Romao, and Rebelo, Advantages, limitations and solutions in the use of ERP systems (Enterprise Resource Planning) A case study in the hospitality industry, Procedia Technology, Vol 5,2012, P 136.

where the system requires accuracy and credibility in order for the organization's decisions to be consistent with what it wishes to reach.[1]

The quality of the information is also related to the quality of the information circulating within the organization. It is supposed to be produced by the ERP in the presence of this system can ensure the proper flow of information at both internal and external levels, i.e. the availability of information about suppliers and customers and the availability of information for management in a timely manner.[2]

The quality of information and data is therefore a fundamental principle of ERP application and its quality is measured by the timely availability of beneficiaries and in the appropriate quantity, making the process of guiding the accounting information system more effective.[3]

4.2. System and its subsystems Side (process operation):

The ERP system ensures that the accounting information system in the operating the operations is sufficient to activate it and make it respond to the expectations of the economic institution and deliver it to a competitive situation. In what follows we will address the most important subsystems of the accounting information system in the economic institution and what is included in the ERP system planning system to it.[4]

a. **For Financial Management:** simplifies and completes financial management through its program that integrates accounting, sales and procurement data and which leads to permanent monitoring of important financial information to ensure business continuity properly with the ability to determine the changes that must be made to achieve excellence for the institution.

[1] Jahani, Masoud. and Soofi, Fereshteh, The Effect of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Correct determination of the Cost for a Cement Plant Admiqed to Tehran Stock Exchange, Advances in Environmental Biology, vol 7,2013, P 80.

[2] Daoud, H and Triki, Mac counting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance The International journal of digital accounting research, Vol. 13, No 1, 2013 , P 122.

[3] Mazzawi, R, Enterprise Resource Planning Implement Lon Failure A Case Study from Jordan. Journal of Business Administration and Management Sciences Research ,vol 3, 2014, P 45.

[4] Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, previous reference, P P 115-117.

b. For Procurement Department: ERP provides the ability to record the daily mobility of purchases such as purchase transactions, payments to suppliers, debit and credit settlements, and to register purchase orders to obtain financial status with suppliers through numerous queries and various reports in detail or brief.

c. Manufacturing Management: ERP Manufacturing Management ensures that integrated processes are carried out, whether related to internal manufacturing, third-party manufacturing or supervised third-party manufacturing, whether the manufacturing process is one stage or more, whether the materials used are one or more materials. In addition to the possibility of defining the composition of the materials manufactured from raw materials to facilitate automatic registration in the extraction of raw materials and entry of manufactured materials from and to warehouses and knowing the cost before the manufacturing. It can also extract the cost statements of a manufactured material from raw materials, working hours, wages and fixed and variable expenses during a variable time-period from day to year and can link manufacturing with standard models and knowing the deviations between the standard and the actual.

d. Sales management ERP ensures that the daily traffic of sales, such as sales transactions, receiving from customers, debit and credit settlements, and the registration of supply requests for financial status with customers, can be recorded through numerous queries and various reports in detail or brief.

e. For accounting management: It branches into the following.

- **General ledger:** The ERP system for general ledger books ensures direct registration as a result of automatic movement of restrictions for sales, purchases, warehousing and manufacturing operations. This leads to direct inquiries about daily movement and account statements, in detail or in short, allowing daily account balances to be determined.
- **Fixed Assets:** The ERP system ensures that fixed assets are handled with great accuracy on a regular basis, and this is done through pre-determination of the value of the asset. Re-evaluation or changing the methods of depreciation.
- **Receipt and payment notes:** The ERP system for this part of the accounting information system provides real-time processing as part of the basic accounting movement and gives the possibility to arrange them

according to the sequence of customers and suppliers and according to the due dates for easy follow-up.

- **Inventory:** The ERP system provides the ability to organize inventory operations for warehouses by providing inventory cards and giving differences after manually or automatically entering inventories and automatic correction of material stocks quantities and costs according to actual inventory results.
- **Estimated budgets:** The ERP system ensures that estimated budgets are optionally used to carry out pre-planning for months or years.
-

f. For Multiple branches: The ERP system ensures the ability to deal with unlimited branches. As the accounts of these branches are affected automatically by transaction documents and their detailed statements, auditing balance reports, and general budgets. Each branch can be monitored separately or all branches combined, and knowledge of the profits of each branch individually or gross profit for all branches. This is on a monthly, quarterly, semiannually or annual basis, depending on the need of the parent institution.

5. Conclusion:

The ERP system is a data-processing project that is designed to coordinate all activities, resources and information within the organization. It works to support all the basic operations of the institution.

Among the most prominent operations carried out by this system is its support for the information systems in the organization in general and the accounting information system in particular. By merging all the data in one database common to the various systems of the organization, allowing all levels to benefit from all the information of that base and store all its work on it. In addition, the ability to recover all necessary and stored information, link all work with each other in order to achieve integration, and complete information and operations. In light of this, we see that the adoption of the ERP system and the success of its application in contemporary institutions; contributes significantly to the development of the work of the institution from during its activation of its information systems, especially accounting systems, because of its great importance in the organization.

5.1. Testing validity of hypotheses:

- **Hypothesis:** 'ERP operates a two-sided accounting information system by the operating of information and operation of processes'. This assumption has been validated through the study. Where we found that ERP operates the accounting information system on two aspects. The aspect of operating information by improving the quality of the inputs to the accounting information system, so that the ERP system ensures the accounting information system integrated data in the appropriate quantity and at the right time. This is what leads to that the outputs of that accounting information system are of quality. As for the operational aspect, through the coordination of all subsystems in the accounting information system in the organization with each other and their integration, all of which leads to the activation of the accounting information system in the economic institution.

5.2. Study results: The most important conclusions of the literature that we addressed through this study, through which the ERP system contributes to the activation of the accounting information system in the economic institution next to it, which is as follows:

- Providing accurate information and data.
- Implementing an ERP system that ensures increased information productivity.
- Ability to use data and information for all branches and levels.
- The ability of the ERP system to maintain information and data within a unified database.
- Easy access to that data and information by users of the accounting information system.
- Facilitates accounting work by automatically providing the system with accounting restrictions allowing the system to be invested and used automatically.
- The possibility of referencing accounting information at any time in order to make comparisons and correct deviations.
- Determining the outcome of the institution according to the needs of the institution whether monthly, quarterly, semiannually or annually.

- Opening and closing the financial year automatically and dividing it into periods according to the size of the institution's activity, which reduces pressure at the end of the year.
- Providing timely accounting information and contributing to the quality and speed of production of accounting financial reports and statements.
- Increasing the institution's ability to control all aspects of the accounting information system.
- Delivering the institution with a competitive position by activating its accounting information system.

5.3. Recommendations: In light of our findings, we propose a number of recommendations that we consider important:

- The economic institution must choose the appropriate ERP system that is suitable for its activity in order to benefit from the qualities it provides to it, as choosing the wrong system and implementing it leads the organization to incur losses.
- The organization must ensure adequate training for those in charge of the ERP system in order to ensure that the system fully taken advantage of.
- Hire specialists and consultants for the periodic evaluation of the ERP system.
- The cost of acquiring and implementing an ERP system by organizations must be taken into consideration for the potential return from implementation of this system.

List of references

1. Ben Tayeb Ibrahim, ERP system and its most important modern economic institutions, Journal of North African Economics, University of Hassiba Ben Bouali Chlef, Volume 14, Issue 18, 2018.
2. Jean-Louis LEQUEUX, Manager with ERP (Service Oriented Architecture) Organizational Publishing, Eyrolles Group, Paris, France, 3rd edition, 2008.
3. Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill,USA, 2009.
4. Galani Despina, Efthymios Gravas and Antonios Stavropoulos , ERP Benefits and Firm Performance in Greece, Galani, Gravas, Stavropoulos, 2010.
5. Jamal Saedani, ERP in Small and Medium Enterprises, New Economy Journal Khamis Miliana, Issue 15, Volume 02, 2016.
6. Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, The Impact of The Application of ERP on The Effectiveness of Accounting Data, PhD thesis, majoring in Accounting, Faculty of Economics, University of Kaye, Sudan, 2018.
7. Ahmed Hussein Ali Hussein, Accounting Information Systems the Intellectual Framework and Applied Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2004.
8. Yahya Mustafa Helmy, Fundamentals of Information Systems, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1998.
9. Thanaa Ali Al-Qabbani, Accounting Information Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2003.
10. Nasser Muhammad Ali Al-Mahjali, Characteristics of Accounting Information and its Impact on Decision Making: A Case Study of an Economic Institution, Unpublished Master Note, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Batna, Algeria, 2009.
11. Hisham Omar Hammoudi Abdul, 2016, Using Accounting Information System in Accordance with the Sharia Accounting Method in the Zakat Fund, Arab Organization for Administrative Development at the League of Arab States, Cairo, Egypt.
12. Amira Sharaf Abdel-Din, and others, calculated accounting information systems and their impact on financial performance in commercial institutions, supplementary research for a Bachelor's degree, Department of Accounting and Finance, Faculty of Business Studies, Sudan University, 2017.
13. Farid Kortel, Khaled Al-Khatib, Information Systems for Decision Making, Zamzam, Jordan, 2015.
14. Fayyad Hamza Ramli, Accounting Accounting Information Systems, Sudan Al-Qala Press Khartoum, Sudan, 2011.

15. Azevedo, Romao, and Rebelo, Advantages, limitations and solutions in the use of ERP systems (Enterprise Resource Planning) A case study in the hospitality industry, Procedia Technology, Vol 5,2012.
16. Jahani, Masoud. and Soofi, Fereshteh, The Effect of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Correct determination of the Cost for a Cement Plant Admiqed to Tehran Stock Exchange, Advances in Environmental Biology, vol 7,2013.
17. Daoud, H and Triki, Mac counting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance The International journal of digital accounting research, Vol. 13, No 1, 2013.
18. Mazzawi, R, Enterprise Resource Planning Implement Lon Failure A Case Study from Jordan. Journal of Business Administration and Management Sciences Research ,vol 3, 2014.

« *La digitalisation de la monnaie, une innovation technologique ou un changement de paradigme. Exemple du bitcoin comme crypto-monnaie* »

Dr Zerkhefaoui Lyas
Maitre de conférences classe B
FSECG.UMMTO.
ALGERIE

Dr Akila Rachedi / Zouaoui
Maître de Conférences HDR
FSECG.UMMTO
ALGERIE

Résumé

Dans une ère fortement avancée technologiquement et dans une économie de plus en plus digitalisée, la monnaie s'est virtualisée sous plusieurs formes et appellations. Phénomène mondial, les crypto-monnaies comme moyen de paiement (notamment le bitcoin) sont venues bouleverser le monde économique et financier.
Ce papier vise la compréhension des instruments numériques pouvant potentiellement remettre en question les prérogatives des banques centrales dans les domaines du système de paiement et de comprendre comment les monnaies digitales pourraient potentiellement concurrencer ces systèmes de paiement traditionnels. Il s'agit en premier lieu, de porter un regard sur les différentes crypto-monnaies existantes, et en second temps, mettre en lumière leurs avantages et enjeux.

Mots clés : Digitalisation, monnaies virtuelles, crypto-monnaies, bitcoin, blockchain

« *The digitization of money, technological innovation or a change of paradigm. Example of bitcoin as a crypto-currency*»

Summary

In a highly technologically advanced era and in an increasingly digitalized economy, money has become virtual in many forms and names. A global phenomenon, crypto-currencies as a means of payment (especially bitcoin) have shaken the economic and financial world.

This paper aims to understand digital instruments that can potentially challenge the prerogatives of central banks in the fields of the payment system and to understand how digital currencies could potentially compete with these traditional payment systems. The first step is to take a look at the various existing crypto-currencies, and secondly, to highlight their advantages and challenges.

Keywords: Digitization, virtual currencies, crypto-currencies, bitcoin, blokchain

Introduction

Les transformations socio-économiques qu'a connues l'économie marchande depuis la fin du 19éme siècle, ont mis l'accent sur le rôle moteur qu'a joué la monnaie dans le cadre de la régulation de l'activité économique. Ainsi à partir des travaux pionniers des économistes classiques jusqu'au aux apports des post- keynésiens et des institutionnalistes, la monnaie à toujours fait objet de convergences et de de divergences entre les différents paradigmes.

La révolution internet et la tendance à la digitalisation de l'économie, a permis de développer de nouvelles formes de monnaies appelées **crypto monnaies** et qui fonctionnent selon de nouvelles règles.

Apres avoir présenté dans un premier temps, l'approche monétaire dans ses visions post-keynésiennes et institutionnalistes (regulationiste et conventionnaliste), nous présentons dans un second temps un exemple de digitalisation de la monnaie à travers le cas du Bitcoin, tout en analysant ses avantages et ses limites.

I. Une revue de la littérature

Du point de vue académique, au cours des dernières décennies, une abondante littérature a entièrement été consacrée au rôle de la monnaie au sein de la société et quant à sa gouvernance. La diversité des théories monétaires, qui est seule à même de pouvoir appréhender toute la complexité de la monnaie (Piégay. Pierre, Louis-Philipe. Rochon, 2003).
Au-delà des formes qu'elle peut prendre, l'existence de monnaies soulève deux questions distinctes, celle de sa nature et celle de ses fonctions, qui renvoient à des approches théoriques et à des définitions distinctes.

L'évolution des théories dans le but d'une adaptation pour prendre en compte les nouveaux usages de la monnaie et de ses conséquences a abouti à l'émergence de plusieurs approches de la monnaie.
Il s'agit dans une première partie de réflexion, de renouer avec les débats anciens autour de la nature de la monnaie et de ses fonctions.
Le premier courant de pensée, proposé par les économistes post keynésiens (Lavoie. Marc, 2004) a pour ambition de revenir sur la vision Keynésienne consistant à décrire une « économie monétaire de production ». Le second consiste en l'analyse institutionnaliste de la monnaie développée en France (travaux de Michel Aglietta et André Orléans, 2002). Le troisième qui est la combinaison des deux premiers, est le courant hétérodoxe.

Empruntée à Schumpeter (Schumpeter. Joseph. Alois, 1954) , l'approche « monétaire » de l'économie se fonde sur le principe que « tous les phénomènes de la vie économique sont susceptibles d'être décrits en termes de biens et de services, de décisions les concernant et de relations entre eux »,
Schumpeter propose la définition suivante de l'approche « monétaire » : « L'analyse monétaire […] implique que l'on rejette tout d'abord la proposition selon laquelle […] le facteur monnaie serait d'importance secondaire pour expliquer ce qu'est le processus économique dans la réalité ». L'approche monétaire place la monnaie à la base de son édifice théorique, le point de départ se trouve bien dans le rejet de la dichotomie traditionnelle entre les sphères réelle et monétaire.
Les post-keynésiens expliquent que dans la réalité, ce sont les crédits qui font les dépôts. Les banques n'ont pas besoin de disposer de dépôts préalables pour pouvoir accorder des crédits à leurs clients. Elles créent au contraire la monnaie de second rang lorsqu'elles accordent des crédits et cette monnaie est alors déposée par les agents sur des comptes bancaires. La création monétaire dépend donc avant tout des besoins de l'économie. Les banques répondent à cette demande et la banque centrale fournit toute la liquidité ultime au taux d'intérêt fixé.

L'approche post-keynésiennne trouve son origine dans les travaux de Keynes (Keynes John Maynard,1998) bien sûr, mais aussi dans les œuvres d'autres économistes, ses principaux représentants Moore ou Lavoie.
Les recherches qui s'inscrivent dans une démarche institutionnaliste renvoient aux travaux de Michel Aglietta et André Orléans (2002).
Ces deux auteurs qui considèrent la monnaie comme l'institution première, au fondement de l'ordre marchand , ont été parmi les principaux instigateurs de deux grands courants tentant de rompre avec l'économie standard en proposant une approche alternative et hétérodoxe, respectivement les théories de la régulation et l'économie des conventions.
Pour ces derniers, La monnaie est en effet une norme socialisante. Cela signifie que la socialité n'est pas donnée au départ comme le supposent les théories économiques classiques ; elle est au contraire l'aboutissement d'un processus de socialisation dans lequel l'institution monétaire joue un rôle essentiel. Dans un tel cadre, les auteurs proposent de renouveler la lecture de la théorie des formes de la valeur de Marx à la lumière des travaux de René Girard.

Une autre approche de la monnaie développée par les deux auteurs et qui considèrent la monnaie comme une institution qui exprime et conforte les valeurs globales de la société où elle existe.
La monnaie est analysée dans ce cadre, autour de trois axes essentiels : les notions de dette, de confiance et de souveraineté, et sa nature institutionnaliste se voit clairement mise en évidence.
La monnaie est conçue dans cette approche comme le lien social essentiel qui permet de cimenter l'économie dans son ensemble. Lieu de canalisation de la violence, source toujours possible de conflits, elle est aussi facteur de stabilisation de l'économie.
La crise économique globale qui sévit depuis 2008 a largement contribué à remettre en lumière les faiblesses et les insuffisances des théories économiques orthodoxes.
Les deux grands courants présentés précédemment, représentatifs des approches monétaires mais que l'on a souvent tendance à opposer, peuvent s'avérer en réalité complémentaires pour traiter un objet aussi multidimensionnel que la monnaie.
L'association de ces courants a permis la création d'un nouveau cadre conceptuel, d'un nouveau paradigme épistémologique hétérodoxe. Pour Lavoie(2004), le recours à une épistémologie réaliste et non instrumentaliste, l'adoption d'une ontologie holiste plutôt qu'individualiste, la limitation de la rationalité des agents économiques, la concentration de l'analyse sur la production et la croissance plutôt que sur l'échange, ainsi qu'une croyance dans la nécessité pour l'État d'intervenir sur les marchés. Le réalisme, le rejet de l'hyper rationalité ainsi que celui de la toute-puissance des marchés semblent assez globalement partagés parmi les hétérodoxes.
Par ailleurs, l'état d'art a montré que la monnaie remplit trois fonctions économiques principales, celles de :

- unité de compte : la monnaie sert d'étalon permettant de fixer la valeur des différents biens et services
- moyen d'échange, moyen de paiement : la monnaie joue le rôle d'intermédiaire dans les échanges. Cette fonction d'intermédiaire des échanges révèle une autre fonction qui lui est liée, celle d'instrument de paiement en tant qu'instrument de règlement, d'extinction des dettes nées à l'occasion d'opérations de crédit.
- réserve de valeur : la monnaie est un des moyens d'épargne qui permet de différer dans le temps la consommation ou

l'investissement. L'épargne consiste dans le fait de stocker de la monnaie en vue de ne l'utiliser qu'ultérieurement comme moyen de paiement.

Au-delà des trois fonctions économiques classiques, une monnaie est également un instrument de politique économique.

La politique monétaire est un des instruments des gouvernements pour réguler l'activité économique nationale. Elle est aussi un instrument de souveraineté, en tant qu'instrument du pouvoir.

En outre, en tant que convention sociale qui repose sur la confiance qu'ont ses utilisateurs, la monnaie devient un instrument privilégié de cohésion sociale, car elle crée des liens entre les individus ou entre les groupes, mais elle est aussi un facteur de crise dans les économies monétaires.

Plusieurs auteurs insistent sur la nécessité de distinguer fonction de paiement et fonction d'échange. La fonction d'échange, ou instrument du commerce chez Adam Smith, signifie que la monnaie est spécifiquement utilisée dans le cadre d'un échange contre une marchandise. La fonction de paiement inclut également les transferts sans contrepartie achetable, comme le paiement des impôts ou le remboursement d'une dette.

Nous prenons ici le parti de fusionner tous ces aspects sous l'appellation unique de fonction de moyen de paiement (Weber 2007).

La fonction d'unité de compte se rapporte à l'utilisation de la monnaie comme référentiel d'expression des prix des biens, services, actifs financiers ou encore des montants dus sous forme de dettes ou d'impôts. Jevons (1875) et Schumpeter (1968) identifient également une fonction d'étalon des paiements différés, qui concerne spécifiquement les flux de remboursement de dettes ou les flux liés aux marchés à terme.

La fonction de réserve de valeur se rapporte à l'utilisation de la monnaie comme actif de réserve, faisant référence à sa capacité à conserver sa valeur dans le temps. On peut noter qu'elle a également émergé dans un contexte de raisonnement basé sur la valeur.

Une fonction additionnelle est proposée par Théret (2008) : le monnayage. Moyen de crédit, une forme particulière de la fonction de monnayage.

II. Les monnaies virtuelles : un changement de paradigme

1. Contexte d'apparition

Face l'insatisfaction des réponses politiques post-2008 et à la nécessité d'améliorer les systèmes monétaires et financiers associés aux monnaies traditionnelles, et la volonté de certains groupes sociaux de se réapproprier la monnaie qu'ils utilisent, de nouveaux systèmes d'échanges sont apparus

pour faire face à ce « dysfonctionnement de la globalisation », un mouvement de société s'est développé pour remettre en cause le rôle du système bancaire traditionnel et pour proposer l'usage de monnaies privées digitales. Il s'agit des monnaies virtuelles sous l'appellation les crypto-monnaies.

En effet, ces dernières décennies, l'innovation technologique privée a ouvert la voie à de nouveaux instruments électroniques qui ont remis en question les prérogatives des banques centrales dans les domaines du système de paiement, de la politique monétaire et de la stabilité financière. Ceci explique pourquoi depuis quelques années, nous observons une abondante littérature [Nakamoto, S. [2009], Krawisz, D. (2013 , Dupré, D., J.-F. Ponsot et J.-M. Servet (2015), Lakomski-Laguerre, O., et L. Desmedt (2015), Holden, W. (2015), McCallum, B.T. (2015), Weber, W.E. (2016), Ariane Tichit Pascal Lafourcade Vincent Mazenod (2017)],qui traite des monnaies virtuelles. Cet intérêt atteste d'une prise de conscience quant à l'importance prise par les crypto-monnaies et leur réalité.

Par définition, les crypto-monnaies sont des monnaies virtuelles, utilisant la cryptographie pour être échangées en toute sécurité sur Internet et qui, pour certaines, sont gérées de manière décentralisée. Selon le rapport sur les crypto monnaies du ministère de l'économie et finance (4 juillet 2018)[1].

Les trois caractéristiques des crypto-monnaies sont :

- ***des monnaies virtuelles***, c'est-à-dire des représentations numériques de valeur purement fiduciaires : elles ne sont émises ou garanties ni par une banque centrale, ni par une institution de crédit ou monétaire ;
- e***lles utilisent la cryptographie*** : elles sont conçues et adaptées pour transmettre de la valeur sur Internet dans un environnement totalement ouvert et public, et en toute sécurité.
- ***la plupart, mais pas toutes, fonctionnent dans un système décentralisé***, où l'information estintégralement, simultanément et également distribuée entre tous les participants.
- Les transactions sont décidées et validées par « consensus », pour beaucoup d'entre elles, mais pas toutes, sont adossées à la technologie blockchain.

[1]Rapport du Ministère de l'Economie et des Finances, Jean Pierre Landau avec la collaboration d'Alban Gervais, 4 juillet 2008.

2. La mutation technologique et monétaire des crypto-monnaies de quoi s'agit-il ?

Grace à l'innovation technologique, la monnaie s'est dématérialisée et digitalisée. Cette innovation technologique vient de la combinaison de diverses techniques telles que l'innovation dans les procédures et dans les registres : la blockchain (figure 1)

- **La technologie des registres distribués (DLT) :** ce sont des registres sécurisés, pouvant être partagés simultanément et de manière synchronisée par une multitude de participants, lesquels peuvent être ou non présélectionnés ;
- **La blockchain elle-même qui est une forme particulière de registres distribués dans laquelle** : les données sont regroupées en blocs successifs dans un registre distribué, sur lequel l'intégralité des informations relatives aux transactions effectuées est stockée dans des blocs. Ces blocs sont séquentiellement liés les uns aux autres et numérotés. Un lien cryptographique est établi entre chaque bloc et le suivant. Il est rétrospectivement impossible de modifier.
- **Les procédures de consensus** : elles permettent aux participants au réseau de valider collectivement les transactions.

Figure 1 : Blockchain, une illustration du processus de fonctionnement

3-La digitalisation de la valeur

C'est une deuxième innovation que les crypto-monnaies contribuent à promouvoir. Il s'agit de la capacité à représenter numériquement de la valeur et à la transférer en toute sécurité entre individus sans aucun intermédiaire, constituant ainsi une sorte de « billet de banque » digital. Les représentations digitales de valeur sont couramment appelées des « jetons » ou plus fréquemment encore, par leur nom anglais, des « *tokens* ». La cryptographie moderne permet, le cas échéant, de faire cette opération de manière anonyme.

4-L'innovation monétaire

Les crypto-monnaies sont fondamentalement différentes. Comme la monnaie de banque, elles n'ont aucune valeur intrinsèque, et sont totalement dématérialisées et digitales. Mais chacune de leurs autres caractéristiques se situe à l'opposé des monnaies existantes :

- Elles se créent et circulent indépendamment de toute banque et sont détachées de tout compte bancaire ;
- Elles ne représentent pas une créance sur une quelconque personne physique ou morale ;
- Il s'agit de monnaies purement privées, sans cours légal, qui ne sont convertibles au pair en aucune monnaie légale et ne bénéficient d'aucun soutien public, direct ou indirect ;
- Elles sont libellées en unités de compte spécifiques, sans rapport avec les monnaies existantes.

Néanmoins, toutes les monnaies qui se sont développées et imposées dans les économies capitalistes possédaient l'une ou l'autre ou plusieurs des caractéristiques suivantes :

- Soit une valeur intrinsèque (les monnaies et pièces en métal précieux) ;
- Soit une contrepartie sous forme d'actif physique ou financier servant à gager leur valeur. C'est le cas de l'étalon-or. Ce fut également le cas, sous une forme différente, des billets émis aux États-Unis par des banques privées pendant la période de « *free banking* », et dont la valeur(au demeurant variable) était gagée par les actifs et le capital des banques émettrices ;
- Soit un soutien public, avec cours légal et refinancement par la banque centrale.

Les crypto-monnaies qui circulent aujourd'hui n'ont aucun de ces trois attributs Pour cette raison, elles sont qualifiées de « virtuelles ».

5- La performance des crypto-monnaies

Les crypto-monnaies sont-elles économiquement viables et compétitives, notamment au regard des systèmes de paiement centralisés traditionnels ?

La question mérite d'être posée au regard de leurs performances actuelles suivant les trois fonctions traditionnelles des monnaies : instruments d'échange, réserve de valeur, et unité de compte.

- **la détention des crypto-monnaies est très concentrée** : 2,5 % des adresses détiennent plus de 95 % des montants totaux en circulation.
- **peu d'adresses sont aujourd'hui actives :** une partie des transactions s'effectuent entre comptes tenus par des plateformes, et n'apparaissent pas sur la blockchain.
- **le nombre des points de vente en crypto-monnaies demeure très restreint :** il dépend des pays, des cultures et des stratégies commerciales.
- **Les transactions au moyen de crypto-monnaies restent très faibles**
- **Les crypto-monnaies sont principalement détenues pour motif d'investissement.**

6. Les crypto monnaies comme réserves de valeur et actifs financiers

Les monnaies sont aussi des réserves de valeur. Cette qualité est souvent déniée aux crypto-monnaies, car leurs cours sont très volatils.
Une volatilité élevée est certainement un handicap, mais ne suffit pas en soi à qualifier la performance des crypto-monnaies comme réserve de valeur :

- une réserve de valeur se juge sur le long terme : elle doit permettre de conserver et de

transmettre la richesse sur de longues périodes. Les crypto-monnaies ont peu d'histoire : on
e peut donc automatiquement préjuger de leur comportement ultérieur ;

- il existe plusieurs définitions d'une bonne réserve de valeur. En particulier, une « valeur refuge » est celle dont le prix se maintient,

voire augmente, dans les périodes de difficultés et de troubles économiques. Ceci n'exclut pas nécessairement une certaine volatilité en temps ordinaire.

6-1 Les crypto-monnaies comme actifs financiers

Les crypto-monnaies visent également à remplir une fonction qui est celle d'actifs financiers. Ces actifs diffèrent de la monnaie, car ils ne servent pas directement d'instrument d'échange ; et ils procurent un revenu, certain ou contingent.

6-2 Les crypto- monnaies comme unités de compte

La fonction d'unité de compte ne laisse aucun rôle pour les crypto-monnaies. Aucun exemple de contrats (de vente ou de prêt) libellés en crypto-monnaies n'est recensé à ce jour.

6-3 La Décentralisation et consensus

Dans le système Bitcoin, tout le monde tient les registres distribués (DLT) et tout le monde peut proposer et valider des transactions.

III. Une lecture du potentiel du bitcoin sur la base des fonctions traditionnellement assignées à la monnaie

« *Si le bitcoin intéresse de plus en plus les économistes, comme en témoigne le nombre croissant d'articles qui lui sont consacrés, c'est cependant surtout parce qu'il remet radicalement en cause leur conception de la monnaie et qu'il propose un modèle cherchant à se passer des banques* » (Pierre-Henri Faure, 2006). Le bitcoin représente un tournant de l'histoire monétaire en réintroduisant une monnaie privée dans un système monétaire international dominé par des devises nationales. Il représente une unité de compte virtuelle stockée sur un support électronique permettant à une communauté d'utilisateurs d'échanger entre eux des biens et des services sans avoir à recourir à la monnaie légale.

Cette monnaie virtuelle qui, depuis sa première apparition en bourse en 2009, n'a cessé d'attirer l'attention quant à son fonctionnement. Une littérature scientifique a émergé afin de mieux comprendre cet actif ainsi que le principe qui sous-tend celui-ci, à savoir le principe de la blockchain. Inventé en 2009 par le collectif Satoshi Nakamoto, il coexiste avec d'autres formes de « monnaies virtuelles » répertoriées par le site coinmarket.com parmi lesquelles on compte par exemple litecoin, peercoin, auroracoin, ripple.

« Un bitcoin (signifiée par le sigle BTC), est défini comme une chaine de signatures digitales ou une suite de titres de propriété digitaux. Chaque propriétaire transfère le bitcoin en signant l'empreinte de la transaction précédente avec sa clé privée et en apposant la clé publique du propriétaire suivant, puis en mettant ces éléments à la fin du bitcoin, c'est-à-dire en les inscrivant à la fin de la chaine de signatures ».
En premier lieu, il est important de d'élucider les différences majeurs entre les monnaies virtuelles et les monnaies électroniques.
Pour le Bitcoin, il est d'abord un réseau, au même titre qu'Internet, utilisant un langage informatique ouvert et libre de droits. Ce réseau, qui constitue un système monétaire complet, n'exige aucune entité centrale pour l'exécution de certaines fonctions ; les participants à ce réseau assurent eux-mêmes toutes les fonctions et aucun d'entre eux ne dispose d'un avantage particulier sur les autres.

À la différence du système bancaire traditionnel, il n'y a plus de tiers de confiance, ou plutôt c'est le réseau lui-même qui tient désormais ce rôle, grâce à la *blockchain.*qui est une technologie potentiellement révolutionnaire, car elle laisse entrevoir un changement de paradigme organisationnel en rendant possible une gouvernance totalement décentralisée et donc la fin des structures hiérarchiques.

La seconde rupture amenée par la *blockchain* concerne le processus de production des unités monétaires. En effet, alors que la création monétaire traditionnelle est laissée à la discrétion des banques, l'émission de nouveaux bitcoins est réalisée par des acteurs privés mettant leur équipement informatique à la disposition du réseau pour confirmer les transactions en attente de validation.

Le travail de vérification de la chaîne de blocs s'appelle le « minage » (*Bitcoin mining*), d'où leur surnom de « mineurs ». Ces transactions doivent être incluses dans un bloc respectant des règles cryptographiques très strictes. De nouveaux bitcoins sont alors générés par un algorithme pour récompenser la contribution des mineurs au fonctionnement du système. La rémunération des mineurs, outre le fait qu'elle est destinée à assurer la pérennité de Bitcoin en maintenant l'incitation à poursuivre le travail de validation des blocs, est le seul et unique moyen de créer de nouveaux bitcoins.

Ce passage de « l'argent-dette » à « l'argent-valeur » (Fontan. C, 2014) correspond à une transformation profonde de la nature de la monnaie.

1- Avantage des crypto monnaies

Le développement des TIC a conduit à la reconsidérer les monnaies virtuelles sous une nouvelle vision et à lui redonner une place dans les débats économiques et cadémiques actuels. Parmi les avantages du Bitcoin et des altcoins est le fait qu'est mis en place un système où pour la première fois à notre époque les personnes ont la possibilité de détenir et transférer de monnaie sans qu'un quelconque tiers ne nous donne la permission ou soit impliqué. La monnaie peut désormais passer les frontières sans nécessiter l'autorisation de quiconque à l'inverse du transport de marchandises, d'argent réel ou de personne. Ce qui est un énorme avantage pour le commerce international ainsi que pour les particuliers. Le système vise principalement un but unique : redonner le pouvoir aux utilisateurs d'Internet, en leur permettant d'échanger – des biens, des services, de l'information, de l'argent – en toute sécurité et sans utiliser d'intermédiaires inutiles.

Toutefois, cet avantage peut se trouver être un inconvénient du point de vue gouvernemental. Les États veulent toujours contrôler les flux financiers pour empêcher l'évasion fiscale, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. De ce point de vue-il est nécessaire de trouver des solutions consensuelles.

L'un des autres avantages du Bitcoin est le faible coût des transactions par rapport au système bancaire traditionnel. En effet pour le moment l'utilisateur du système Bitcoin peut faire des transactions au sein de ce système à un coût presque nul. Les mineurs se rémunèrent de leur travail de validation des transactions par le biais de l'apparition de nouveaux bitcoins. Tandis qu'un virement, surtout ceux internationaux, coûte très cher ou encore qu'un retrait chez une banque concurrente est facturé environ 3$ par retrait. Ce faible coût est cependant contesté par les banques traditionnelles qui lui opposent un coût d'entrée dans le système, car effectivement

2- Inconvénients des crypto monnaies

La forte volatilité du Bitcoin représente un handicap à son acceptation généralisée ainsi qu'un inconvénient pour les commerces qui voudraient accepter les paiements en Bitcoin et pour les utilisateurs qui voudraient

utiliser le Bitcoin comme système de paiement et non comme des spéculateurs à l'affut du moindre changement dans le cours de la monnaie.

L'utilisateur de ces services n'est pas réellement protégé et le coût d'utilisation des plateformes peut aller jusqu'à 5% de la transaction. À une étape où les acteurs permettant d'accéder au Bitcoin ont une fiabilité incertaine, le choix d'un tiers ayant une réputation solide et étant un acteur installé du système Bitcoin semble donc primordial.

2-1 Les limites de l'utilisation du bitcoin

Le caractère spéculatif du bitcoin ne peut que limiter son rôle d'intermédiaire des échanges. *« En effet, les possesseurs de bitcoins devraient logiquement être de moins en moins incités à les dépenser s'ils voient leur portefeuille prendre de plus en plus de valeur ; dans ce cas, les achats de la vie quotidienne pouvant toujours être effectués avec les monnaies nationales, la circulation de bitcoins entre les individus ralentira, et il deviendra de plus en plus difficile d'en trouver en contrepartie de la vente d'un bien ou d'un service » (*Cyril Fiévet(2014),.

Les principales limites du bicoin se résument dans ce qui suit :

- la valeur du bitcoin n'est adossée à aucune activité réelle et n'est représentative d'aucun actif sous-jacent ;
- la volatilité particulièrement forte du cours du bitcoin, relativement peu corrélé à la plupart des actifs traditionnels et qui repose notamment sur la confiance de ses utilisateurs dans la sécurité du système ;
- des délais de transactions importants et l'absence à ce jour de support d'investissement libellé en bitcoins ,cependant quelques initiatives, à ce stade limitées, pour proposer des produits d'investissement indexés sur le cours du bitcoin, par exemple le fonds d'investissement Winklevoss bitcoin Trust qui a fait l'objet d'une demande d'introduction en bourse aux États-Unis auprès de la Securities and Exchange Commission ;
- un risque juridique important lié à son statut de monnaie non régulée.

Certains chercheurs, conscients de ces limites, se sont intéressés aux révisions qui pourraient être apportées au protocole Bitcoin pour introduire la possibilité d'un ajustement de la quantité disponible en réaction à une variation du cours du change (Ametrano [2014], Iwamura *et al.* [2014]).

Conclusion

Le recours aux grilles de lecture fournies par la science économique pour étudier la monnaie, nous a permis de comprendre la structuration de la pensée monétaire autour des approches réaliste et institutionnaliste, et de souligner les points de rupture des monnaies virtuelles par rapport à notre conception courante du système bancaire. Ce papier a présenté une réflexion sur la nature même de cette monnaie virtuelle, le bitcoin qui est purement numérique.

La question principale était de savoir si le bitcoin possède toutes les qualités attendues d'une monnaie, ou s'il est, une nouvelle forme d'actif financier obéissant à une logique purement spéculative.

L'état d'art a révélé que le principal changement du point de vue économique ne réside pas tant dans le caractère intégralement virtuel des unités monétaires que dans l'algorithme cryptographique employé pour les créer et assurer ensuite leur circulation entre les agents. C'est la raison pour laquelle beaucoup d'auteurs se sont intéressés de plus près au fonctionnement et à la philosophie de Bitcoin, y découvrant des principes novateurs et un potentiel bien réels et attestent d'une prise de conscience quant à l'importance prise par Bitcoin et sa réalité.

La revue de la littérature portant sur le bitcoin a révélée que l'algorithme du Bitcoin a introduit une rupture au niveau du fonctionnement du système de paiement d'une part, le principe des réseaux pair-à-pair (*peer-to-peer*), et d'autre part, au niveau de la conception même de la monnaie, cette dernière n'est plus une créance pour s'apparenter à une valeur boursière. Il s'ensuit que le rôle de la banque centrale et les établissements est mis au second rang.

Pour Cyril Fiévet(2014), le « *Bitcoin et les crypto-monnaies menacent les monopoles en place. Et c'est d'ailleurs bien l'intention des artisans de cette transformation, qui entendent changer l'existant, bousculer les privilèges, s'affranchir des intermédiaires et redonner le pouvoir aux internautes* ».

Bibliographie

1- Aglietta.M, Orléan. A(2002), *« Réflexions sur la nature de la monnaie »*, *La lettre de la régulation*, n°41, juin.
2- Ariane Tichit Pascal Lafourcade Vincent Mazenod (2017), « Les monnaies virtuelles décentralisées sont-elles des outils d'avenir ? », Études et Documents n° 4,CERDI, February.
3- Dupré, D., J.-F. Ponsot et J.-M. Servet (2015), « Le bitcoin contre la révolution des communs », communication au 5e congrès de l'Association française d'économie politique, Lyon, juillet.
4- Faure, Pierre Henri, Policy Mix(2006), *Indépendance de la Banque centrale et degré de conservatisme socialement optimale, examen théoriques dans une union monétaire,* Thèse de Doctorat, Aix Marseille 2,.
5- Fiévet Cyril (2014), Comprendre Bitcoin et les crypto monnaies alternatives, ed librinova, Paris.
6- Fontan, Clémen t(2014), La BCE, un problème Démocratique pour l'Europe, Revue la vie des idées, volume 14.
7- Holden, W. [2015], The Future of Cryptocurrency, Bitcoin & Altcoin: Impact & Opportunities, *2015-2019*, Juniper Research, mars
8- Keynes John Maynard, *La théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie* (1936), trad. fr, Paris, Payot, 1998.
9- Krawisz, D. [2013], « The Original Value of Bitcoins », disponible à la page http://nakamotoinstitute.org/mempool/the-original-value-of-bitcoins
10- Lakomski-Laguerre, O., et L. Desmedt (2015), « L'alternative monétaire Bitcoin : une perspective institutionnaliste », *Revue de la régulation*, n° 18, automne
11- Lavoie. Marc, *L'économie postkeynésienne*, Paris, La Découverte, Repères, 2004.
12- McCallum, B.T. (2015), « The Bitcoin Revolution », *Cato Journal*, vol. 35, n° 2, pp. 347-356
13- Nakamoto, S. (2009), « Bitcoin Open Source Implementation of P2P Currency », disponible à la page http://p2pfoundation.ning.com/forum/topics/bitcoin-open-source?xg_source=activity
14- Orléan, André (avec Michel Aglietta), *La violence de la monnaie*, Paris, Puf, 1982.

15- Piégay, Pierre, Louis-Philipe. Rochon (*dir*.), *Théories monétaires post keynésiennes*, Paris, Economica, 2003.
16- Pierre-Henri Faure, (2016), « Le bitcoin peut-il être assimilé `à une monnaie ? Un examen `a partir des différentes grilles de lecture de la science économique », https://hal.archives-ouvertes.fr
17- Rapport du Ministère de l'Economie et des Finances, Jean Pierre Landau avec la collaboration d'Alban Gervais, 4 juillet 2008.
18- Schumpeter.Joseph.Alois, *Histoire de l'analyse économique* (1954), trad. Fr., Paris, Gallimard, tel, 2004, volume 1, p. 389.
19- Théret, B. (2008), « Les trois états de la monnaie. Approche interdisciplinaire du fait monétaire », *Revue économique*, vol. 59, n° 4, pp. 813-841
20- Weber, Florence. Dufy Caroline, *L'ethnographie Economique*, Paris. La Decouvete.Coll Repères ,2007.
21- Weber, W.E. (2016), « A Bitcoin Standard: Lessons from the Gold Standard », *Bank of Canada staff working paper*, n° 2016-14, mars
22- Yermack, D. (2013), « Is Bitcoin a Real Currency? An Economic Appraisal », *NBER working paper*, n° 19 747, décembre